

المَحِيطُ الْبَرْهَانِي

لمسائل المبسوط والجامعين والتيسير والزوائد والنوادر
والفتاوى والواقعات مدونة بذلائل المتقدمة بين ردهم وإحقاقه

أليف

الإمام برهان الدين أبي العلي محمد بن محمد الشافعي بن تيمية رحمه الله

ترجمة له في سنة ١٢٥١ هـ و ١٢٦٩ هـ

إعني رحمه الله

ففيهم أشرف نور أحمد

المجلد الرابع

المجلد الرابع

إدارة القرآن

المخطط الترقائي

أول طبعة كاملة من المخطاط الأسلاف

سنة ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م

«جميع صفوح الطبع من مخطوط الأمانة، وتحتوي المخطوط على نسخة من المخطوط
التي هي نسخة من المخطوط الأصلية لا يجوز بثها في أي مكان من هذه النسخة مالم لا يكون
في إطار التكرار في أي مكان من المخطوط أو في أي مكان من المخطوط»

المخطوط الترقائي

١ - المخطوط الترقائي من المخطوط الترقائي
٢ - المخطوط الترقائي من المخطوط الترقائي
٣ - المخطوط الترقائي من المخطوط الترقائي
٤ - المخطوط الترقائي من المخطوط الترقائي

المخطوط الترقائي

P. O. Box 1, Johanneburg, South Africa
P. O. Box 1, Johanneburg, South Africa

At the
Post Office
K. P. O. Box 1
India

At the
Post Office
K. P. O. Box 1
Pakistan

المخطوط الترقائي - المخطوط الترقائي - المخطوط الترقائي

الوزارة العامة للمخطوطات
مكتبة المخطوطات
الرياض، السعودية

كتاب النكاح

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلاً

الفصل الأول	: في الألفاظ التي يستعملها النكاح
الفصل الثاني	: في الألفاظ التي تكون إحالة أو إيراداً في النكاح وفي التي تكون توكيداً وبطلاً
الفصل الثالث	: فيما يكون إقراراً بالنكاح، وما لا يكون إقراراً به
الفصل الرابع	: في الشروط والحوار في النكاح
الفصل الخامس	: في تعريف المرأة والزوج في العقد بالنسبة والإشارة
الفصل السادس	: في المكاتب
الفصل السابع	: في الشهادة في النكاح
الفصل الثامن	: في الوثاق في النكاح
الفصل التاسع	: في معرفة الأولياء
الفصل العاشر	: في إكراه المصداق والصحابه وتسليمهن إلى الأزواج وتعبرهن الأولياء في الفهر
الفصل الحادي عشر	: في نكاح الأيتام وفيه فذكر لمواضع التي فيها السكوت وهي
الفصل الثاني عشر	: في النكاح بالكتاب والقرصاة، وفي نكاح مع الغائب وذكر في هذا الفصل في تولى الواحد طرف في العقد
الفصل الثالث عشر	: في بيان أسباب التحريم من المصاهرة والمصاح والمهر
الفصل الرابع عشر	: في بيان ما يجوز من الأنتحة، وما لا يجوز
الفصل الخامس عشر	: في بيان الأنتحة التي لا تتوقف على الإجازة، والتي تتوقف على الإجازة ولم تنط لموت الإجازة وما يحتاج فيه إلى الإجازة

الفصل السادس عشر : في المهر

الفصل السابع عشر : في النكاح المأخوذ وحكمه

الفصل الثامن عشر : في ثبوت السب

الفصل التاسع عشر : في مكاح لعدو الأمة

الفصل العشرون : في مكاح تكفير

الفصل الحادي والعشرون : في انعقادات الواقعة بين الزوجين وما ينصل منها

الفصل الثاني والعشرون : في بيان ما للزوج أن يفعل ، وما ليس له أن يفعل

وفي بيان ما للمرأة أن تفعل ، وما ليس لها أن تفعل

الفصل الثالث والعشرون : في الفتيان والتجوير ، والخص

الفصل الرابع والعشرون : في بيان أحكام الولد بعد اتمام الزوجين

الفصل الخامس والعشرون : في المائر المتعلقة بنكاح الحلال وما ينصل به

ونكاح القصور في الطلاق المضاف

واختل في دفع اليمين ونحوه ، وقضاء القاض

في المحرز عن الثقة ، وأمثالها

الفصل السادس والعشرون : في تقبيل

الفصل الأول

في الألفاظ التي يعتقد بها النكاح، والتي لا يعتقد بها

٣٤٧٢ - قال القدوري في كتاب عقد النكاح : النكاح ينفذ بالخطبة أو سرهما عن النفس، نحو أن يقول امرأة : تزوجت^(١) ، ويقول الرجل : قبلت^(٢) ، وإياها لا يعتقد بعضا بالعقد. يمس بأحدهما عن المستقبل، نحو أن يقول الرجل : زوجيني ، فتقبل المرأة : تزوجت^(٣) ، وهي نكاح لذاتي أي سحرقة^(٤) ، إنا قال الرجل : دختر خویش مراده ، فقال : داعم. يعتقد النكاح ، وإدلم بخل الخاطبة : يقو صم ، ولو قال : دختر خویش مراد ذاتي قصص : دادم لا ينفذ النكاح ، إلام يقل الخاطب : یا برستم أما^(٥) إذا رد قوله : دای التحقیق دون السوم ، محذوف يصح نكاح وإدلم بخل الخاطب : پذیرستم ، وتو قال لها : خوشتر من دای ، فقلت : دادم ، فقبل الزوج : من پذیرستم ، وهذا لا يمكن حمل قوله : دای على التحقیق ، لأن معنى التحقیق أن يتضمن هذا الكلام قول الزوج : پذیرستم ، يعني خوشتر من دای که من پذیرستم ، وهذا المعنى لا يمكن تحقيقه مع التصريح بعدم القبول بعد ذلك .

وفي مجموع التواریخ^(٦) عن الشيخ الإمام نجم الدين السبكي رحمه الله تعالى أن في قوله : دختر خویش مراده ، یا دختر خویش مع ، لا بد وأن يقول بزنی ، ويقول الآخر : برنی داعم ، فلهذا معنى ذلك لا ينفذ النكاح عند بعض المشايخ . وهذا معصيه بامقد ، فلا بد من هذه المرأة تصير المسألة مفتحة عليها . وفي قوله : دختر خویش بزنی دای ، قال : لا ينبغي اشتراط بلخ : جميعهم الله تعالى معهم جعل هذا استقضاء . ومعصيه جعله بمنزلة الأمر معناه خوشتر من بزنی من ده . قال الشيخ الإمام الزاهد نجم الدين عسر النسفي رحمه الله تعالى : ومعنى الأمر راجع ، ألا يرى أن المعارف فيما بين الناس أنهم يقولون وقت العقد : خوشتر بفران بزنی دای ، ویزایدون به الأمر . سئل نجم الدين رحمه الله تعالى عن قول لامرأة :

(١) كذا في الأصل و ط ، وفي الفارسية : زوجت .

(٢) هكذا في الأصل التي هنا ، وكذا في الأصل : قبل .

(٣) وفي الفارسية : روح نفسي .

(٤) دای و آه : الإمكان أما .

خويشتن و يزار درهم كتابين بن يزني فادى، فقالت: بالسمع والطاعة. قال: يتعقد النكاح، ولو قالت: سباس دادم، وقال الزوج: يدير قتم لا يتعقد؛ لأن الأول إيجازة النكاح، والثاني وعد. ومثل هو أيضاً عن فاذ لأب امرأته: دختر خويش را به چندین كتابين يميزوت كريدی مر این فلان را؟ كفت: كردم. وقيل الزوج هذه اللفظة أيضاً، فقال: كردم، قال: لا يتعقد النكاح إن لم يسر من غيرهما في حقهما عقد؛ لأن الإجازة ثلاثية لا ثلاثية.

قيل لامرأة: خريشتن^(١) بفلان برزني فادى؟ فقالت: داد، وقيل الزوج: يدير قتم؟ فقال: يدير قتم، يتعقد النكاح. وإن لم يقل المرأة والزوج: دادم به يدير قتم لمكان الصرف. وعلى هذا البيع والشراء إذا قيل للبائع: تروغشي، فقال: فروغت، وقيل للمشتري: خريدي، فقال: خريدم، يتعقد البيع وإن لم يقولوا: فروغتم وخريدم. قيل لامرأة: فلان را با مني، فقالت: ناسم، قيل: لا يتعقد النكاح إلا إذا قال مخاطب لها: فلان را يزني من با مني، فقالت: من با مني، فحيث كفى قولها^(٢)، ويتعقد النكاح بينهما. وقيل: يتعقد، وهو الظاهر بحكم معروف. وإذا قال: خويشتن را زن من گردانيدي، فقالت: گردانيدم، وقال الزوج: يدير قتم، يتعقد النكاح بينهما.

٣٤٧٤ - في الأصل: إذا قال لها: تزوجتك بكذا، فقلت: فعلت إجماع النكاح، وإن لم يقل الزوج: فعلت، وإذا قال لها: جيتك خاطباً، فقالت: فعلت أ^(٣)، أو قالت: تزوجتك نفسي، كان نكاحاً تاماً. وكذلك إذا قال لها: خطبتك إلى نفسك، فقلت: قد قطعت، كان نكاحاً تاماً بغير شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح الكافي.

٣٤٧٥ - وفي نوادر المعلى: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا قال الرجل لرجل: جيتك خاطباً لينك، أو جيتك لتزويني بينك، فقال الأب: زوجتك، فقد تم النكاح.

٣٤٧٦ - ويتعقد النكاح بلفظ الهبة، والصدقة، والتملك، بأن قالت: وهبت نفسي منك، فملكتم نفسي منك، تصدقت نفسي عليك. ولا يتعقد بلفظ الإحلال والإباحة، وهو يتعقد بلفظ الإجازة؟ فعلى قول الشيخ الإمام الفقيه^(٤) أبي بكر الرازي رحمه الله تعالى: لا يتعقد. وعن أبي الحسن الكرخي رحمه الله تعالى: أنه يتعقد، وإما وقع اختلاف في هذا

(١) وفي نسخة: خويشتن با فلان يزني دادي.

(٢) وفي ب: كفى قولها حراماً.

(٣) ما بين المقرونين نقط من الأصل وأثبت من طوم وقد.

(٤) أنست من أ.

لاختلاف الروايات عن أصحابنا، روي الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن كل لفظ تلك به شيء، يتعقد به النكاح. وهذه الرواية تدل على حراز النكاح بلفظ الإجارة، وفي رواية ابن وهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أن كل لفظ يملك به الرقاب، يتعقد به النكاح، وما لا تلاء، وهذه الرواية تدل على عدم جواز نكاح بلفظ الإجارة.

٢٤٧٧ - وفي المصنف: بلفظ البيع والشراء، أن قالت المرأة: بعث نفسي منك، أو قال: فبرعت نفسي منك، أو قال: الرجلى لامرأة: اشترى منك بكذا، فأجابت بنعم، اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، كان القتيبي لمير القاسم البجلي يقول باعتاده، والله (تعالى) مصنف رحمه الله تعالى في كتاب الحدود، برواية الحسن ورواية ابن وهب عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى بذلك، وهو الصحيح، وفي الفروع والرهن اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى، وكذلك في لفظ الإجارة اختلف المشايخ، حكى عن أبي الحسن أنكر عن أبي حنيفة، وكان يقول: الإجارة نفيد ما في النكاح، إلا يرى أنه لا يبرى غيره فيما لا يتقيد بنفس في الإضمار به، وعن القتيبي أبي بكر الرازي: لا يتعقد به النكاح، قال: لأن العارية نفيد زيادة استيفاء المبيع دون التملك، لا ترى أنه لا يملك الإجارة من غيره، قال القتيبي: فبرعت نفسي منك، وكان شيخنا أبو عبد الله يقول: العارية أخذت شيئا من أصليين مختلفين، أحدهما الإجارة، ولا يتعقد النكاح بالإجارة، فلا يتعقد نكاح بلفظ العارية بالثبوت، لأنه لا ينفذ حكم النكاح في أجناسه عن شيء في عينة المهر حتى رحمه الله أنه لا يتعقد بها النكاح؛ لأنها موضوعة لتفسيخ عقد سابق، لا لعقد جديد.

٢٤٧٨ - قال: وعلى هذا لا يتعقد النكاح بلفظ الخلع؛ وكذلك (لا يتعقد) بلفظ التصالح؛ لأنه موضوع (لنقض) (للحطية)، ولإسقاط الحق، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب المصالح: أن ابتداء النكاح بلفظ الصلح والعطف حاتر، قال النخعي: وكذلك لا يقع بلفظ الشركة وإن كان يفيد التملك، كما قال لغيره: أشركت في هذه العارية، فإنه يفيد التملك، قال النخعي: إنه كان كذلك، لأنها تعبد التملك في بعض رقبتها، لا في جميعها، فصار كمن قال لآخر: زوجتك نصف جاريتي، لأنه لا يصح

(١) هكذا في النسخ التي عدنا، وكذلك في الأصل: من.

(٢) في ط: لا بد أن.

(٣) ما من المصنف من ما من الأصل وأبى، في ط: ومذهب.

(٤) في ط: في.

النكاح ، لأنه من حيث إنه لم يزوج لنفس الآخر ، لا يستباح وطءها ، فاحتضن ، فحدث والحرام ، وكان الحكم للحرام ، وفيه آ" ضر ، فقد ذكر في كثير من الكتب ، إذا أضاف المتزوج إلى غيره ، أو أضاف إليه الفلاني يمنع الطلاق يصح النكاح ، ولم أضاف الفلاني إلى بعضها يقع تطلاق ، ولو أضاف النكاح (إلى بعضها يصح النكاح) "أيضاً ، وهذا لما عرفت أنه لا يرد في حق تخليص النكاح لا ينجز ، وذكر بعض ما لا يجزأ ذكر كله .

٢٤٧٩- وفي الباقى : إذا تزوج نصفها ، فقد ذكر بعضهم أنه يجوز ، وذكره غيره . وأما لفظ الرد هل يعتمد بها النكاح ؟ ذكر في نكاح لإزالة " رواية مشهورة عن عائشة . أن من طلق امرأته طلاقاً بئناً ، فقالت : ردت نفسى عليك ، فقال الزوج : فبنت . كان نكاحاً ، هذا لفظ كناية . قال أبو العباس النابلسي رحمه الله : أنه قد يكون في حكم الإهداء ، مصر فيه . فوافوا ابن عباس عن محمد بن حماد رحمه الله تعالى : أن من عرض المهر لثمة ، فردت لزوجها على ثواب ميراثها ، جاز في قدر ثمنه ، ولا يجوز في قدر ثمنه .

٢٤٨٠- وأما لفظ الأمة فقد اختلفت روايات فيه ، ذكر في الأصل وفي رواية هشام عن أبي حمزة رحمه الله تعالى : أنه قد لها " تزوجك متعة ، لا يتحقق به النكاح وقال في الهاموس : فإن أجز متعة : يعتمد النكاح . ويلحق قوله : متعة ، وفي المتن : منام عن محمد رحمه الله تعالى ، إذا قال لامرأته : تزوجك متعة ، والنكاح باطل ، ولو قال غير ذلك . أمك هذه البكر تلحق بألمه وزوجهم ، فليحتمل حاله . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى السج والنكاح فاسدان . وفي الأصل : إذا تزوج امرأة مده مضمرة ، فالنكاح باطل وهو متعة ، ومضى بين الأحكام ، حتى سمي متعة به ، وأصل له المتعة . قال الشيخ الإمام لأجل سمى الأمة للحراسي رحمه الله تعالى . وكثير من مشايخنا لم يروا ، إذا سميا ما يعلم بهيت لهما لا يعينان إليه البينة فألف به ، يعتمد النكاح ويحقق المهر ، كما لو تزوجها إلى قيم الماعز ، أو خروج الدخال ، أو بزل هيس ، عليه الصلاة والسلام . وهكذا يروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

٢٤٨١- وأما لفظ الوصية إن أطلق ، وقال : فوصيت لك بصبي آخر فألف وزوجهم وقيل

(١) مذك في السج الباقية الترمذ ، وكان في الأصل : ومن غير

(٢) قلت من ط

(٣) كما في - - - - - وكان في الأصل : الألفاظ

(٤) وم - - - - -

الأحرار أو أصحاب العقول ، بل هذه الموت ، بل قد قال : لو صبت لك بضع أمشي بعد موتي بألف درهم وقيل الآخر ، لا يتعقد النكاح ، ولو قال : لو صبت لك بضع أمشي للنكاح بألف درهم وقيل الآخر ، يتعقد النكاح . ذكره شيخ الإسلام ، وهكذا حكى عن الشيخ أبي عبيد الله الجرجاني ، وذكر سمس الأئمة السرخسي مطلقاً أن النكاح لا يتعقد بلفظ الوصية ، وفي كتاب الصلح من الأصل : أعطيتك مائة درهم على أن تكوني امرأتي ، فهو جازم إذا قيلت بحضور من الشهود ، ويكون ذلك مكاناً مباحاً ، فالنكاح إنشاء يتعقد بلفظ الكون ، ولهذا من قال لامرأة كوني امرأتي بمائة ، فبذلك يحضر من الشهود صح ، إذا قال لامرأة : تبت حتى في متابع بضعك بألف ، فباسم : قلت ، صح النكاح .

٢٤٨٢ - قال الشيخ الإمام الأجل : "سُئِلَ الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى : قال مشابهنا معهم أنه تعالى لم يقل رجل لامرأة : "كنت لي أو صبت لي ، فقالت : نعم صرت لك ، كان نكاحاً (فد قيل بخلافه أيضاً) ، في كتاب صلح الأصل في باب الصلح في النكاح إذا أدهى رجل على امرأة نكاحاً فجحدت ، فصالحها على مائة على أن تفر بذلك ، فهذا الإقرار منها جائز ، وهذا المال لازم ، وهذا الإقرار بها بمنزلة إنشاء النكاح ؛ لأنه مما يقر به مقرون بعمومي ، فيكون عبارة عن نفسك مستقلاً للحال ، كمن قال لغيره : أقرني بهذا العبد على أن أعطيتك مائة ، كان يميناً حتى يرد ذلك إلى المصداق ، ثم يجز ، وإذا جعل هذا الإقرار بمنزلة إنشاء النكاح ، فإن كان يحضر من الشهود يصح النكاح ، ووصحها المصداق مع زوجها فيما بينها وبين زوجها ، وإن لم يكن يحضر من الشهود لا يتعقد النكاح ، ولا يسمعها المصداق مع زوجها ، هو الصحيح ، وهو نظير ما لو قلن الفاضل بالنكاح شهادة شهر الزور ، يخذل نفسه ظاهراً وباطناً عند أبي حنيفة ، وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، وجعل ذلك بمنزلة إنشاء النكاح ، فإن كان ذلك يحضر من الشهود يصح النكاح ، وما لا فلا ، وهو الصحيح .

في قدوني أبي الليث : إذا قال لامرأة يحضر من الشهود : راجعتك ، فقدت المرأة . رخصت ، يكون نكاحاً ، فثبت نص في الجامع أن من قال لفلانة طلاقاً بائناً أو ثلاثاً : إن راجعتك فعدي عير . يحصر في النكاح ؛ لأن الرجعة قد يراد بها الرجعة المعروفة ، فكان المراد منها

(١) قلت من ط .

(٢) قلت من م .

(٣) قلت من م ط .

(٤) من م طوعين سقط عن الأصل وأنته من طوعين .

النكاح ، روي أن جناس الناطقي : إذا طلق امرأته طلاقاً باتاً ، أو ثلاثاً ، ثم قال : إذا رجعتك على كذا ، ورضيت المرأة بذلك ، وكانت محضرة من الشهود كان نكاحاً صحيحاً ، وإن لم يذكر المال ، فإن أجمعا على أن الزوج لزم به النكاح كان نكاحاً ، وإلا فلا ، وتبين بما ذكر في الاجتهاد أنه ما ذكر في الفتاوى محمول على ما إذا ذكر المال ، أو ألزمت الزوج لزم به النكاح .

٣٤٨٣ - إذا قال لامرأة : هذه امرأتي ، وقالت المرأة : هذا زوجي ، وكان ذلك بحضور من الشهود ، لا يكون نكاحاً ، وكذلك لو قال بالفرسية : زن وشوئيم ، لا يكون ذلك نكاحاً ، وفي فتاوى السنفي أنه فيه اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ، قال ثمة : ولو طلى قاتن بصحة هذا النكاح بغير القضاء ، وبصح النكاح . ودلت المألة على أن قضاء القاتن في مثل هذه المجتهدات صحيح ، فإن مال لهما الشهود : أحزنا ، أو رضيتما ؟ وقد لا : رضينا ، لا يكون نكاحاً مبدئياً . فالنكاح لا يتعقد بلفظ الإجازة والمرضا ، ولو قال لهما الشهود : جعلنا هذا نكاحاً ، مثلاً : نعم ، كان هذا نكاحاً مبدئياً ، فالنكاح يتعقد بلفظ الجمل ، ولهذا إذا قالت المرأة لرجل : جعلت نفسي لك بكذا ، وقال الرجل : قبلت ، كان نكاحاً تاماً .

٣٤٨٤ - طلب من امرأة زنا ، فقالت المرأة للطلب : وهبت نفسي منك ، وقبل الطلب ، لا يكون نكاحاً ، بخلاف ما إذا وهبت نفسها منه على وجه النكاح ، فله فرق أنه هبة نفسها من طالب زنا لم يكن من الزنا ، وهبت هبة حقيقة ، إذ لو كانت هبة حقيقة لا يكون جواباً لا الشمس ، والحاجة في هذا المقام إلى الجواب : أنها هبة نفسها على وجه النكاح هبة حقيقة ، وماليتها يتعقد النكاح ، وهو نظير ما لو قال لآخر : وهبت منك ابنتي ، وقال الآخر : قبلت ، كان نكاحاً إذا كان محضرة الشهود ، ولو قال : وهبت ابنتي منك لتخدمك ، وقبل الآخر لا يكون نكاحاً .

٣٤٨٥ - ليل لرجل : دخنت حويش راجع بلوزني دلتني ، فقال : دلتشم ، لا يتعقد النكاح بينهما ؛ لأن هذا اللفظ لا يبنى قس التملك ، ولا يستعمل فيه ، في فتاوى الفضلي : إذا قال الرجل لغيره : زوج ابنتك مني بألف درهم ، فقال والدعا : ادفعها واتخذ بها حيث شئت ، وكان ذلك بحضور من الشهود ، لا يتعقد النكاح . في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى : إذا قال أب الصغير : اشهدوا أنني قد زوجت ابنة فلان الصغيرة من ابني فلان بغير كذا ، فقيل لأب الصغيرة : أليس هكذا ؟ قال أب الصغير : بكذا ، ولم يزد على ذلك . فالأولى أن يجدد النكاح ، وإن لم يجدد لجاز حواشه سبحانه وتعالى أعلم .

الفصل الثاني

في الألفاظ التي تكون إجازة وإدنا في النكاح، وما يكون ردًا وإبطالًا

٣٤٨٦- جن روح امرأ، ويرحمه، فمما بلغه الخبر من بعد ما صبح، لوقال يارك لله لنا، لوقال أحسب وفان أحسبت، قال القميه أبو القاسم رحمه الله تعالى إنه ليس بإجازة، وذكر الصدر القميه في أوله نكاح، وقد ثبت أنه إجازة، وهو المدبر، والمختاره القميه أبو القاسم رحمه الله تعالى، إذا علم يبيع أنه قد رآه لأسمه، فحسب لا يجعل إجازة، قال: كذلك هو في البيع، والطلاق، وكذلك إذا هاء فوم وفي النسيئة، لا يكون إجازة، وذكر في شرح منقذ أن من يبيع عند العرب بغير إده، يقال صاحب القدر أحسبه، والمحب، وولف، ولد، كقضى مؤنة البيع، فاحسبت لجزاك الله تعالى خيرًا، إن ذلك ليس بإجازة، بل قضي النسي من المشتري فهو إجازة، وذكره مسألة في موضع آخر من هذا الكتاب، وذكر مؤنه أحسبه، ووقف، إجازة في باب الأول من كتاب وفادات الصدر السهد، قال: لا أحسبه، إن فريدان رؤوس من ملار، فحسب ما قدره. وفيه فتاوى لا يكون، (إدنا، مب)، ولو كانت تلك إده، فبإذن وثوبان، وهكذا ذكر في آجنداني في النسخة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى

٣٤٨٧- في وفادات النسخة، المحدث طلب من لولي أن يادنه في النكاح، فقال الولي ذلك إليك، فهو ردن، ولو قال: أنت أعلم، فهو بالعمارة، ومبدي، ليس ذلك بالردن، لأن قوله ومبدي، يحتمل أنه أراد به موحيته أي أنه ابن هار جندك كرم، وبعض الشايخ قالوا: قوله ومبدي، هو ما في هار جندك كرم، ومبدي، بمرده قوله، ذلك إليك، وهكذا حكى عن النسخة أبي بكر الإسكندري رحمه الله تعالى، أنه كان يقول: إن قوله تو مطلق، إذن، هو الإجازة في ذلك القميه أبو القاسم رحمه الله تعالى، رحمه الله تعالى

٣٤٨٨- رجل زوج امرأة من رجل بغير مهرها، فبلغه خبر طلاقها، فبست، فهذا إقراره، فكذلك القميه أبو القاسم، وهو قول القميه أبي جعفر رحمه الله تعالى، لأن هذا

(١) في ط: يبيع

(٢) وفي م: في بيع

(٣) وفي م: فقلت بغير مهر

تکلاماً يستعمل في الاحاد و هو معارف الناس و هو مباح و ما سائر في ذلك و قد ان
يحل في ذلك حسب غير من غير الاحاد و هو كذا كان بين احمد بن حنبل رحمه الله
عالي ان هذا ليس عيباً الا ان لم يكن عيباً و لا حاد و هو مستعمل فيها في الاحاد
ليس مستعمل في الاحاد و لا في الاحاد و لا في الاحاد و لا في الاحاد و لا في الاحاد
و قد وجد في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ
في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ في بعض النسخ

[illegible][illegible]

فَقَالَ مَعُونَتُهُ لَا يَهْمِي وَخِشْيَ وَأَحْزَابِي أَفْرَاجَتُهُمْ يَهْمِي أَلَمْ تَرَ أَنَا جَاءْتُكَ مِنَ الْبَحْرِ
وَأَنَا فِي الْبَحْرِ مَعَهُ إِذَا سَلَكَ سَبِيلَ الْمَوْءِدَةِ وَأَنَا فِي الْبَحْرِ مَعَهُ إِذَا سَلَكَ سَبِيلَ الْمَوْءِدَةِ

[illegible][illegible]

۱۹۹۴ء۔ لام اور جیم سمیت انصوریہ حالت میں پیدا ہوئے، بعد میں حضرت الہیہ کی طرف سے "جیم" کے نام سے پکارے گئے۔ ان کی والدین مصطفیٰ علیہ السلام کے والدین کے نام سے پکارے گئے۔ ان کی والدین کے نام سے پکارے گئے۔ ان کی والدین کے نام سے پکارے گئے۔

(+) متیلا ب

[illegible]

الفصل الثالث فيما يكون إقراراً بالنكاح وما لا يكون إقراراً به

٢٤٩٦- قال محمد رحمه الله تعالى في إقرار الأخص ذات المرأة لرجل بنفسه - فهذا إقرار بما بالنكاح لأنها طلقت منه ما لا يصح به سرفاً بالنكاح، فتضمن ذلك إقراراً بالنكاح، ولأن الطلاق لرفع هذا النكاح، فقولها طلقني بمرأة قولها ارفع عني هذا النكاح الذي لم عني وكذلك إذا قال طلقني بألف درهم، فهذا أظهر من الأول، لأنها أقرت به الطل، والله لا يرفعها إلا بزوج ملك الزوج عليها بطبيع

٢٤٩٧- وكذا إذا قالت، طلقني أسير بألف درهم، طلقني أسير بألف درهم، أنت مني مظاهر، نسب مني موب، لأنه لا صحة لشيء مما أحبب إلا بعد صحة النكاح، فتضمن ذلك إقراراً بما بالنكاح، وكذلك إذا قال الرجل لمرأة طلقني مني بمائة درهم، فهذا إقرار منه أنه تزوجها، وكذلك إذا قال طلقني، فقال لها الطلاق، من، طلقني، فقال لها طلقني، فهذا إقرار منه بالنكاح

٢٤٩٨- ولو قال الرجل والله لا أتزوجك (هذا) لا يكون إقراراً به بالنكاح، بخلاف قوله أنا متزوج مني، وهذا لأن قوله والله لا أتزوجك صحيح، بحيث والله لا أتزوجك لأنه لا ملك لي عليك، وأما قوله لا أتزوجك مع أن لي عليك منكاً على قصد الإصهار والتمتع، والاحتساب لا يصلح به، فحكم عليه، قوله أنت علي حرام، أنت مني بأس، أمرت بك، احتشاني، اعتنى لا يكون إقراراً بالنكاح إلا إذا خرج جرم، لقول طلقني لأن هذه الألفاظ عند مذاكرة الطلاق مسبقة للطلاق ولهذا لا يحتاج إلى الله، ويقع الطلاق بإقرار بالنكاح ولو قال لها أنت مني كصهر لشيء، فهذا لا يكون إقراراً بالنكاح، لأن هذا إقرار به بغير صفة، وهو صفة موجب للنكاح، بخلاف قوله طاهر، أنا مني طاهر، فإن هذا يكون إقراراً بالنكاح، ويوقال لها أكن طلقك أسير* أم طلقك أسير؟ بهذا إقراراً بالنكاح؛

(١) كتب س ب

(٢) مكدا م

(٣) زفر م و م مينة

(٤) كتب م ب و م

صح النكاح فلا خبر ، ولو قال : تزوجتك إن رخص لي - لم يصح ، لما انفك أبو طالب ، لأنه
علق النكاح بغير ولا يثنى ، بل ، وفي الأول وقع في الخبر

٣٥٠٨- في مسرور الوارد : مثل سح الاسلام من رجل خطب إلى رجل فيه
الصغيرة لآبته المصعب ، وقد المصعب إليه ، روجب من فلان فحل حسنا ، ولم يصدق
الخطب ، فقال المخطوب إليه ، إن لم يكن زوجتها من فلان فقد روجبتها من سح فلان ، فقال
الأخر قبله ، وذلك بخلاف لشهوده ظهر له لم يكن روجبا من فلان ، هل يحفظ هذا
النكاح بهذه الكلمات ؟ قال نعم قيل : ليس هذا تزويجا معذ بالشرط ؟ قال هذا تعلق
بما هو موجود في الحال ، ومثل هذا التعلق تحقيق

٣٥٠٩- في مسرور الريدات : إذا قال لأخته : تزوجتك من أن أعفك ، فوافق
الأمة : تزوجت من أن تعفني ، حين جازئ عن ، ولا يعود النكاح ، لأن العتق يتأخر عن
النكاح ، فيصير مسرورا أمة معه ، ولو قال لها : تزوجتك عن غفك ، أعفك على بصرك ،
أعفك عن تزوجك فليس ، فقد غفك للتأخير وحدهم الله تعالى في هذا الفصل ، عاينهم
على أنه لا يصح النكاح ، لأن نكاح يشار المتزوجات بكونه ، لا عن النكاح ، ثم العتق
بما فيها وهي أمة ، فكذلك النكاح ، وكان القاضي الإمام أبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول : يصح
النكاح في هذه الفصول ، لأنها مسروران لا يصح أحدهما وهو النكاح ، إلا بتقديم الآخر وهو
العتق ، فوجب القول بعدم العتق ، كما في قوله : أعفك عليك مني على ألف درهم ،
والصحيح ما ذهب إليه رحمه الله تعالى من أن نكاح مع العتق ذكر على سبيل
التمويه ، وأنعم من (و) ، ذكر على مبيع العتق) يقترب بونه ، معروض لا يفسد ، فصالحها
النكاح وهي أمة ، بخلاف قول : أعفك عليك مني على ألف درهم ، لأن هناك المبيع ثبت
شرطا للعتق لا عتقا منه ، والشرط يثبت أنه صالح إذا أمكن تقديمه على لا هناك ، أما هنا

بجلاء

٣٥١٠- إذا تزوجها على ما يعلق أحدها ، فخطب جاز النكاح ، ولا يعلق إلا بإعتاق
مسلط : لأن العتق هما موقوف ، ولا يجزئ الزوج على الإعتاق ، لأن العتق كان موقودا ، ولا
حرف في القواعد ، بعد هذه المسألة على وجهي ، أما أن أحسن الزوج أحدها ، أو لم يعلق ، فإن لم
يعلق يظهر أن كان له بسمها مهر ، فيها مهر فله ، وإن كان سعى لها مهر ، فإن كان للسعى

هنا معكم متقيا لله، وسبحا لغيره، ولما كان المسمى له من بعدهم، وهو عيسى عليه السلام لا جاء الى حنظلي عنده ثم لحاقا [أحبا] عن ذلك الركن رحمته تعالى لها هذا

الغيتاب

[illegible][illegible]

۱۳۵۴- بر کتاب فروخته علی ان پیوسته عبدالحق بن عبده باب، رقم نامه به دست

(۱) هر کسی که در این راه باشد، باید که در این راه باشد.

— 11 —

(تَقَبَّلْتُ) 'أ' حَا' الْكَوْجَ لَا يَسْ لَعَمْرُكَ لَا يَحْتَاكُ الْفَرْجَ حَادِيًا يَكْرَهُ بِهَا عَقْلَهَا إِنْ لَمْ يَسْمَعْ لَهَا مَعْرُوفًا حَصْرٌ بِمَا مَنَعَ نَهْيًا، فَهِيَ الْخِصْمُ لَا تَسْرُؤُ إِلَّا أَنْ تَدْعُوَ دَعْوَةً يَجْرُحُهَا لِأَنَّ السَّرْطَ هُوَ أَسْفَرُ عَيْنٍ بِمَعْرَافٍ أَعْتَقَى الْأَمْرَ

[illegible]

١٥١٥ و١٥١٦ هـ: هبط علي بن محمد بن عبد الوهاب، لا فرق بينه وبينه فقامت، حجاز الكاظم
وعلى بعد من حوزي، حتى كان الأول ١٥١٦ هـ، وفيه صعدنا، نأثره من اسم لها مع ذلك
بصريح منها، فلم يسمي لا غير، وإن كان هو بها على عنده بها حجاز، وهو بعد
من حوزي، حتى كان ١٥١٦ هـ، وفيه صعدنا، لا فرق بينه وبينه فقامت، حجاز الكاظم

[illegible][illegible]

٢٥١٨- قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى، لو بدأ العبد بتزويج ربي على أن أمرها بينك، فزوجها لا يكون الأمر به، لوجود استعصاء قبل النكاح، فإن بدأ المولى، فعلى المولى تزويجها منك متى أبى أمره، بل يبيح أطفالها كلما أريد، بهذا العبد، حيث لا يقدّر جود التصريح بعد النكاح، معه أن يعمد لما قال، حسب في هذه الصيغة ما كان كنهه قال يجب على من أمرها بينك، طفلها كما يريد، فيكون التصريح بعد النكاح

٢٥١٩- نظير هذا رجل قال لامرأته تزوجتك على أنك عاتق، أو عسى أن أعتقك بينك تطيق حبسك ثمما تريد، فبطل لا يقع الطلاق، ولا يصير الأمر بيدها، ولو بددت عتاقك، وزوجت نفسك على أي طالق، أو على أن أعتقك بيني وبين نفسي كلما أريد، فعلى الزوج حيث يشاء النكاح، ووقع الطلاق، وحده الأمر به، وبهذه الصيغة المأثورة عليه لطلان، إذ خصت من المعلن أن يحكمها، يعني أن سدا هي، وصول للزوج وتوحيده، أي متى على أن يرى سدا أنفق نفسي حيث أكتب، ثم يقبل الزوج، يصير الأمر بعد إعلان نفسها كالمأثورة

٢٥٢٠- ولو كان مروج قد لها تزوجتك على أنك طالق بعد، أو زوجت، أو على أن أعتقك بينك بعد أن تزوجت، فطريق حبس كلما يريد، فبطل الأمر، فبطل ولا يصير الأمر بيني وبين نفسي الخمس حر، أي جعده رحمه الله تعالى، إذا قال لها أنزوجك على أن أعتقك بعد أن تزوجك شهرا، فبطل حشر، وأمرها سدا شهرا بعد مروجها، فإن سدا، وحده من مروج من الشهر لم يخل حشرها من دفع الشهر، ودوى الحبس من أي جانب عن أي يوسف رحمه الله تعالى أنه يعلم حشرها من أي الشهر

٢٥٢١- تزوج امرأة على أن يأنى سدا لأن، يجوز النكاح بها مهر شيئا، هكذا قال القاضي أبو القاسم رحمه الله تعالى، وعنه أيضا، تزوج امرأة على أنه عتق، فإنها حر، ولا حشر لها، وهي الحامع، قال أبو الوليد فكثير رحمه الله تعالى، زوج أمته حلالا على أن كل ولد منه مهر حر، فالنكاح جائز، الشرط كذلك، وكل ولد نكاح مهر حر

٢٥٢٢- وهي فتاوى أبي الليث رجل مروج امرأة، لم يسم لها مهر، على أن تزوج المرأة إلى الزوج بعد العتق، يسم مهر شيئا على قيمة العتق، وعلى مهر مسمي، إلا أنها ملك الضح، وإذا بدد مهر منها، وأصل يسمي على قدر قيمة يبدل، فما أصاب قيمة

العبد، فالباع فيه باطل؛ لأن باعته بشئ مجهول، ويصير المأني مهرًا لها
 ٢٥٢٣- وفي "واقعه الباطني": رجل قال لامرأة: أتزوجك، عني أن تعطيني عبدك
 هباء، فاجابته بالركاء، فأنكح جازم بمهر المثل، ولا شيء له من العبد، قوله: لا شيء له من
 العبد، ظاهر؛ لأنه اشترى العبد طراه باطلا، لأنه اشتره بشئ مجهول، وقوله: "فأنكح
 جازم بمهر المثل"، تفسيره ما قلنا من المسألة المتقدمة: إن مهر مثلها يقسم على مهر مثلها، وعلى
 قيمة العبد، لما أحصى مهر مثلها به مهرها.

الفصل الخامس

في تعريف امرأه والزوج في انعقد بالتسمية والإشارة

٢٤٢١- امرأه ومنكحت حلالاً وبرؤحها من نسبه، طهرت وكل، وثالث، لجماعه الشهده
 أني قد تزوجت فلانة، ومن يعرف الشهود فلا، لا يجوز انكاح ما به يفر اسمها، واسم
 أمها، واسم جد، لأنها حاته، والخافه لا يعرف إلا بهذه الأسماء، إلا ترى أنه لو كان يسم
 يسمي اليهود من حيث امرأه وقد ونسب مكاسبها، لا يجوز، وثالث لا يجوز ما قلنا، حكاه ذكر
 المصدر الشهد رحمه الله تعالى في الباب الأول من وفاته

٢٤٢٢- روي: الخطيب بن حيله مسئلة نزل علي أن من هذا التعريف يكفى لحود
 النكاح، وجوز ما ذكره أصحابنا من خطب امرأه إلى نفسها، فأجابه إلى ذلك، وكبره
 أنه يعلم بذلك أو يسميها، فحسب ما وافق نرويهما إليه، وبعث عن ظهر، فذكر الزوج أن
 سمى عند اليهود، قال يسمي له زوج أن يقول بن يسمي يسمي يسمي خطيب امرأه إلى
 يسمي، ويطلبها من الصديق كذا، وكذا، فحسب بذلك، وجعلت امرأه إلى بان نرويهما
 فتشهد كذا أني قد تزوجت فلانة التي جعلت أمي حالي على حد كذا وكذا، فينبغي النكاح
 بينهما إذا كان مختاراً بها

قال الشيخ الإمام لأجل منسب النسبة الحواشي رحمه الله تعالى أن الخصال كبير
 العلم، وقد من حمته من يصح لاقتدائه، فإن رحمه الله تعالى وذكر في الشئ أيضاً أن
 مثل هذا التعريف لا يكفى، سيما عند اعتقادي هذا إذا كان الشهود لا يعرفون فلانة، فأما إذا
 كانوا يعرفونها، ذكر الزوج سمى لا غيره، جاز النكاح، وإن كانت عات بإعتراف الشهود
 أنه تزوج امرأه التي يعرفونها، لأن المقصود هو التعريف، وإن حصل التعريف بمجرد ذكر
 الاسم

٢٤٢٣- روي البيهقي أنه قال لم سمى الزوج، ثم يعرف بها اسمها ونسبه مما يسمي
 ويبرهنه، وفيه أيضاً إن قال: إن كان يسمي من هذه البيت، جاز إن كانت وحدها، وإن كانت
 امرأة حاته، إلا أن منسب لا يعرفها اليهود، فقال الزوج: من زوجت هذه امرأة، وعلمت المرأة
 زوجها، جاز وهو مختار حلالاً، بطوره صغير، رحمه الله، لأنه حاضر، والخافه يعرف
 بالإشارة، إلا أن منسب لا يعرفها، أو تذكر لغيرها، ومثل، منع الأمر من أن يرجع

الأمير أبي الفتح - ابن أبي عمير - في كتابه

٢٥٦- هذا به بعد انتم بكتبه في يوم قد ذكره الله تعالى من غفر له ما مضى
ما مضى الا ان كان من ذلك ما لم يذكر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

والزَّوْجُ أَوْجِبَ الْعَهْدَ لِلْأَمْرِ . وَرَسُولُ الْزَّوْجِ حُجْرَةٌ ، وَطَوَابُ بَيْتَيْهِ بِالْإِبْجَادِ ، عَكَثَتْ قَالَتْ
قَبْلَتْ لِلْأَبِ ، وَفِي هَذَا الْمَوْضِعِ بَعْدَ وَجَلَّ خُطْبُ لَانِ الصَّغِيرِ إِمْرَأَةً ، فَلَمَّا احْتَمَا نَالَعَدَا قَالَتْ
أَبَ لَمْ تَكُنْ لِأَبِ الصَّغِيرِ بِالْعَدْرِ مِثْلَهُ ، فَنَدِمَ فَرَأَى أَنَّ دَعِيْرَ بَرَسٍ بِبَرَسٍ لَمْ يَدْرِمَ . فَقَالَتْ أَبَ الْآبِ
يَعْبُرُفَتُمْ ، بِجَوْرِ النِّكَاحِ بَلَاءُ . وَإِنْ جَرَى بِسَهْوَةٍ عَقْدُهَا فَاتِ النِّكَاحِ بَلَاءٌ ، هُوَ لَعْنَةُ الْإِذَا
الْأَبَ أَصَابَ النِّكَاحُ إِنِّي نَعَسُهُ ، وَهَذَا أَمْرٌ يَجِبُ لَدِي حِفْظُهُ

٣٥٣٣- وَفِي السَّعَالِي إِذَا خُطِبَ لِرَجُلٍ صَغِيرٍ ، لِأَبِهِ الصَّغِيرِ ، بِشَاءَ أَبَ الصَّغِيرِ .

لَأَبِ الصَّغِيرِ وَهَبَ لَكَ ، فَقَالَتْ أَبَ الصَّغِيرِ ، قَبْلَتْهَا لِأَبِي جَارٍ

٣٥٣٣- نِي مَجْمُوعِ الْبَوَارِ . سَلَّ نَسِجَ الْإِسْلَامِ لِإِمَامِ جَوَاهِرِ رِائِدِ حِمَمَةِ اللَّهِ عَلَى

عَيْنِي وَجَلَّ قَلْبُ الْآخِرِ زَوْجَتِ بَنِي دِلَانَةِ مِنْ لَيْلَتِكَ هَلَاكِ بَكَدْ ، وَلَفْلَانِ إِمْرَأَةً ، فَقَالَتْ دِلَانِ
قَبْلَتْ لَأَبِي ، وَلَمْ يَكُنْ هَلَاكِ ، لَا بِجَوْرِ النِّكَاحِ ، وَلَوْ جَارَ هَبْتِ ، وَنَمَ بَقْلُ " لِأَبِي ، جَاءَ
النِّكَاحُ لِأَبِي الْمُسَمَّى فِي النَّارِ رِيحٌ ، لِأَنَّهُ فِي الْفَصْلِ الثَّانِي أَمَرَ جَعَلَ قَوْلُهُ قَبْلَتْ جَوَاهِرُ
لِلْإِبْجَادِ السَّاسِ ، لِأَنَّهُ سَمَّاهُ دَعِيْرَ حُرُوفِ الْطَوَابِ ، فَتَمَيَّزَ بِالْإِبْجَادِ ، وَصَارَ كَأَنَّهُ قَالَ ، قَبْلَتْ
لَأَبِي دِلَانِ ، أَمَا فِي الْوَحْدَةِ الْأُولَى عَلَى حُرُوفِ الْخَوَابِ ، وَقَصُرَ عَنِ النِّسَامِ ، فَلَا يَكُنْ لَوْ
يَجْعَلُ جَوَاهِرُ ، فَلَا يَتَلَبَّزُ بِالْإِبْجَادِ ، بَلَى الْقَبُولُ بِسَهْوَةٍ هَلَا يَصْحَحُ .

فَالْمَحْصَلُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ لِلزَّوْجِ ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلِلْمَرْأَةِ ابْنٌ وَاحِدٌ ، فَهَذَا زَوْجَتُ لَأَبِي
مِنْ لَيْلَتِكَ ، يَجُوزُ حِينَ ذِكْرِ الْمُضَلِّ ، وَعَلَى قِيَاسِ مَسْأَلَةِ لَيْلِ الْمَذْكُورِ فِي الشَّيْءِ يَكُونُ قَبْلَهُ
اِخْتِلَافُ الْمُنْشِئِ ، حَمَلُهُمْ لَهُ مَعْنَى ، وَإِنْ كَانَ لِلزَّوْجِ ابْنَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَلِلْمَرْأَةِ ابْنَانِ ، فَسُمِّيَ
الزَّوْجُ الْإِبْنَةَ ، وَالْأَبَ بِاسْمِهِمَا ، بِإِسْمِ الْقَبْلِ الْأَمْرِ بِاسْمِهِ ، صَحَّ اسْتِكَاحُ لِلْأَبِ الْمُسَمَّى ،
وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ بِاسْمِهِ ، وَاقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ ، قَبْلَتْ . بِجَوْرِ النِّكَاحِ بَلَاءٌ لِأَبِي الْمُسَمَّى ، وَيَجْعَلُ قَوْلُ
الْمَرْأَةِ قَبْلَتْ جَوَاهِرُ لَيْتَمَيَّزَ بِالْإِبْجَادِ ، وَلَوْ ذَكَرَ الْقَبْلَ لَأَسَ لَا أَنَّهُ لَمْ يَمُتْ بِاسْمِهِ ، شَدَّ
يَقُولُ قَبْلَتْ لَأَبِي ، لَا يَصْحَحُ ، لِأَنَّهُ لَا يَكُنْ لَدِي جَعَلَ جَوَاهِرُ ، لِأَنَّهُ رَأَى حُرُوفَ الْطَوَابِ ،
فَلَيْتَهُ كَانَ بِكَيْفِهِ هَبْتِ ، مَحَلَّاتٌ مَا إِذَا سُمِّيَ الْأَبَ بِاسْمِهِ ، لِأَنَّهُ دَخَلَ حُرُوفَ الْطَوَابِ مَا قَصُرَ
عَنِ النِّسَامِ ، وَحَسْبُ هَذَا مِنَ الْحَدِيثِ فِي الْأَيَّامِ

الفصل السادس في بيان الكفاءة

٢٥٢٤- الكفاءة معبرة في باب النكاح، ولا يصلح فيه مؤثر عنه الصلاة والسلام فيما رواه عنه جدير رضي الله تعالى عنه ^(١)، فيكح النساء إلا من الأكفاء، وقال عليه الصلاة والسلام ^(٢) لا لا يزوج السوء ولا الأولياء ولا يزوجن إلا من الأكفاء ^(٣)، والحكمة في اشتراطها تحقيق ما هو المقصود من النكاح - وهو السكن والارتواج -؛ إما أن تغير المستتر إلى من لا يكافئها، ثم اعتداه من وجوه

أحد: النسب، فاعلم أن الناس طوائف ثلاث: فريش، العرب، والموالي، ففريش بعضهم أكفاء لبعض، والعرب بعضهم أكفاء لبعض، ولا يكون العرب أكفاء لفريش، والموالي بعضهم أكفاء لبعض، ولا يكون الموالي أكفاء للعرب، ولا لفريش. وقال صحيح الإسلام للمروفي: عوامهم راده رحمة الله تعالى الكفاءة فيما بين الموالي نعيم بالإسلام لا بالنسب، لأن الموالي غير أبوهم، فلا يعتبر في حقهم النسب، وما قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: موالي بعضهم أكفاء لبعض، إلا أن يكون أمراً ^(٤) مشهوراً، فمخالفة ذلك تحليفاً لأمر الخلاف، أو سكوتاً عنه، والعالم يكون كماً العدوية، لأن المصالح شرية، والكسب، يعني يكسب العلم ^(٥)، وتعلوية شرفه نسب، وسرف الكسب أوهم، وعن هذا قيل: إن عائشة رضي الله تعالى عنها أوفى ^(٦) من فاطمة رضي الله تعالى عنها؛ لأن عائشة سرف كسب العلم، وإن رسول الله ﷺ أنكم تأخذون ثلث ديكم من عائشة، ولما طمحة شرف النسب.

٢٥٢٥- وابن أبي المائل، ٧، وفيه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواه ابن زياد أن الكفاءة في المال غير مهم، وهي ظاهر الرواية مصررة، ولصريحه القدرة على المهر، والمصلحة، ولا يعتبر الزيادة على ذلك، حتى إن من كان ظاهره غني المهر والنسب كان كفاً لها، وإن كان صاحبها سؤالاً كثيراً، وهو الصحيح من المذهب، وإن كان يظهر غني نعمتها

(١) غير أن يرمى من نسب الرواية (٢٧ ٢٦) لمروية فقد نظى، ثم الجبر في مشيها

(٢) وفي كتاب مشهوراً وفي ب و م و ف أمر مشهور.

(٣) وفي ف يعني به كسب العلم

(٤) وفي ف - نظى

[illegible]

۳۵۰ می گوی می انبیا رحمة الله تعالی علی انتمی و اولهیم صمعت
محمدا و حبه الله بدی ثم رجعت بطور روح استه من بطون الله، قال ان کاتب لایه کثیره
و وصفت به حازه و ان کانت صغیره (ثم جهر) فقلت ان انا يوم اُحارّه، ثم یقال عظم
منی و کذلک اذ روح بنه من مکاتبه، ان کانت کثیره، صبا به جبره و ان کانت
صغیره "لا جبر" ، علی قول ابي حمزه رحمه الله تعالی جبر، می انصهر جبره ماء
علی سائنه الکفاهه علی ما یأنی بیان فی آخر الفصل این سائنه افه عالم -

٢٥٨١ وفترتين سلام لأب في التواني من مسلم معه لا يكون كفراً إلا من له
 (أب في الإسلام، ومن له في الإسلام لا يكون كفراً إلا من له) . يوافق الإسلام عند
 أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافاً لأبي يوسف في الجدة، ومن كفارة يوافق في
 الإسلام كان كفراً لأب ثلاثاً به في الإسلام في الكفر، والكلام في الإسلام أحد، وفي
 حجة، قد مضى على التعرف من محصل بلون ذكره أحد أبي حنيفة ومحمد رحمهما
 الله تعالى لا يخص، ويعد في يوسف رحمه الله تعالى يخص، في في التواني ومن
 في من العرب في الإسلام لأب ليس بشرط

[illegible]

٣٥٤٣ - وَاذْكُرْ سِرَّ الْفُورَى وَالتَّحْسِدَ ، حَتَّى لَا يَكُونَ الْمَسْنُونُ كَمَنْزُومٍ ، الْقَصِيدَةُ عَمْدُ
 نَفْسِي حَيْثُمَا رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، سَوَاءٌ ، فَلَا مَعْنَى ، بِمَا يَسِيءُ لَهُ أَنْ يَكُنْ هَكَذَا ، وَكَفَى سَبِيحَ (إِسْلَامًا ،
 وَذَكَرَ سَمِيحَ الْأُمَمِ الْمَسْحُومِ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، فَأَنْ تَصْبَحَ عَمْدُ أَنْفُسِي حَيْثُمَا أَرَادَ الْكَفَاءَةُ فِي

(١) ما بين المثلثين ما بقى من الأضلاع، من طرفه، ويرف

التعوي واحسب غير معتبره، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه غير الكلمة في الحب، ولم يعتبره في التعوي، وغير الحب ففقد هو من مكارم لأعلاق، حتى دون عنه أن الذي بشر لمسك، إن كان غير متهتك مسكر حيث مسكر، كان كفواً لامرأة صالحه من أهل اليهوديات وإن كان يهرم بمرضه حيث يسكر ويستجوري به، ويغير به، ويتهتك به، لا يكون كفواً لامرأة صالحه من أهل اليهود، هكذا ذكر سمس الأئمة المعبرين، وذكر شخص الأئمة السرخسي من محمد أن الذي يسكر ويخرج بسكره من النساء، لا يكون كفواً لامرأة صالحه من أهل اليهود، "أو كذلك أحوال الأطباء منهم من لا يكون كفواً لامرأة صالحه من أهل اليهودات"، وإن كان جميعاً معظماً في الناس فهو كفواً لامرأة صالحه من أهل اليهوديات، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أنه قال في الذي يشرب مسكر إن كان يشرب ذلك، ولا يخرج مسكر أن كان كفواً لامرأة صالحه من أهل اليهوديات، وإن كان يفعل ذلك لا يكون كفواً لها، فعاد ذكر سمس الأئمة السرخسي من أبو محمد رحمه الله تعالى يوافقهما ذكره سمس الأئمة المعبرين من فون أبي يوسف رحمه الله تعالى، بل وعليه الفتوى

٣٥٤٤ وسامر الكلمة في الحرف، فمد المعبر أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى وهو يسمي برم بين عن أبي حنبله، وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعضهم أكلمه لبعض لا حائلاً، أو حائلاً، وهي ربه أو دياراً، مال مشيعنا وحسبهم الله تعالى رؤيتهم بحس، فواحد من هؤلاء الأربعة لا يكون كفواً للبصر والحوهر، وعليه المعبري وكان القاضي الأمام أبو علي السمر رحمه الله تعالى يفرد، وهما جنس جنسي، أحسن من كلهم، وهو الذي يحده الظلمة [الذي يدعى بكربا ودياراً]، وإن كان صاحب مروه قال نصف الظلم فيه حسابة، لأنه يأكل من دبر الناس وأصواتهم بعد هذا المزوي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، فله الحرف من تغارب لا يحضر والتأخر، وتثبت

(١) وفي ط: إن الكلمة في الحب، ولم يعتبره في التعوي، والحب غير معتبره

(٢) وفي م: حتى

(٣) ما بين التعويين ساطع الأصغر وأثبتته من ط وم وق

(٤) أثبتته م

(٥) ذكره الزيلعي من حيد الزبابة (٣-٢٥٠)، قال: أخرجه الأثر، بعض عن أبي عمر مروجاً

(٦) هكذا في ب و ط و ف

(٧) هكذا في م، وكان في السج التي تحكى للظلم

الكناسة، فإليك تكبر أُمُّهُمُ أَسْمَعُهُمُ، وَالشَّاعِ يَكُونُ ثَمِيَّةً، يَكُنْ، وَالصَّفَارُ يَكُونُ ثَمِيَّةً
لِلْحَنَاءِ، وَالطَّارُ يَكُونُ ثَمِيَّةً لِمَرَارٍ، فَإِنَّ شَرَّ الْأُمَمِ وَجْهَهُ لَمْ يَكُنْ، عَلَيْهِ السَّلَامُ.

٣٥٤٥ والنايع الكفة في لعل، قوباً عسرة بعد بعض اساجيس من اشباح
وهمهم الله تعالى، حتى ان روح ذلك كاه محبته لا يكون كفو، بلصة العاطفة، وعند
معضهم غير هذه، لأن اجلوه بمره الواس، ثم صغر الامر، لان الله الكفاة، فكذلك
مشتون

٢٥٤٦- ثم إذا بد روحك نفسك من غير كُفْر، صحح النكاح في طاهر الرواية من أنى حبيبة وحيه الله تعالى، وهو هو، من يوسف الخزان، وهو له محمد أحمد أنيساً ما يأتي بيانه بعد هذا إرشاد الله تعالى حتى إن ليل التصديق يست فيه حكمه العلائق، والظواهر، والأبلاهة، والتوازي، وغير ذلك، ولكن للأرباب من الاعتراض: لأب خلات الشرب بالولاية بنسبة من لا يكفونهم إليهم بالعصية، وكان لهم أن يلقوا هذا القبر عن أنفسهم، رزوي الحس هي أن حبيبه رحمه الله تعالى، قد النكاح لا يصدق به أحد كثير من متابعينا رحمهم الله تعالى، ولا يكون التصديق بذلك إلا بعد الفحص، يرضيه الله، من يولي أن دفع الأمر إلى القاضي ليصيح القاضي بالعقد بينهم، أم بدون فصيح القاضي لا يصحح استكمال بينهما، وإنما فصيح القاضي العقد بينهم يكون هذا لم يف غير طلاق، حتى لو لم تكن الروح دخل بها، فلا شيء لها من الفهر، وإن كان قد دخل بها، فلها ما سمي من الفهر - وعيد العدة - والذي يلي المرافعة إلى القاضي للحارم عند بعض المتأخرين، رحمهم الله تعالى، وعند بعضهم المحارم وغير المحارم قر ذلك على المواء، حتى يبيت ولاية المرافعة لابي ظم ومن أسبه، وهذا الصحيح

٣٥٦ في العالم وادرجها أحد الأولياء من غير تفتقر برسلها، لا يكون
بلا تخير حتى الاختراع، إذ كان مثل الزوج، ووجه في الدرجه، أما إذا كان أقرب من الزوج
فله في الآخر، لأن الزوج لا يكون ولياً إلا كالأقرب منه، وكان هو وحده الآخر
مرا، ومكتوب الوصي من المصاحبه بالتصديق لا يكون، رضى منه بالنكاح من غير الكفول، وإن
طاف ذلك حتى ناله منه، وأما بعد موتى من غير كفول، ثم دفعه، ثم روجت نفسها عنه
بغير إذن ولي، كان له في مثل يميز، ولا يكون رضى بالنكاح الأول رضى بالنكاح الثاني.

٢٤٨ في نكاح الأصل رب طفله طلاقاً رجباً ورجعها [بعدها] رضى

(٧) وفرض λ للحدوة

(٩٢) هكشافى ٥٠ دكان نو السيمى على شيدىا. يقير هكده هكده

أكثر بعينه وصحى لرسى، فيها أن جميع نكحها غير الزوج ولا حله في وطءها، وهذا الخبر
 ٢٥٨٤، قالوا له، والله، والله، حياء، القصة هي التي حياء الله بها، قال لأب من صفة
 كسرته أن يقول: إنما بزوجها بك، جاء به بخير لرسى، قال: ثم بجر على أن يمشح صفة
 بوضوحه أن يقول: هي غصنة، فمضى أن يخاصم، وبقرق القصة بينها، فيكون هذا
 وجهه بصفة، من مضيخ، من قالوا يجوز هذا النكاح، والله يظهر الرواية، فأنزل
 لرسى لها أن جميع نكحها من زوجها، أنا أكرهه، المثلثون، زوج بعدها، فأنزل في آخره، ثم
 قال: لا كراهة، فلا حرج به، وأما إذا أكرهته امرأة على أن يزوج، والله، من غير النكاح، لا
 أقل من مهر مثل، ثم قال: لا كراهة، لها الطهر

٢٥٨٥، وإذا رجع امرأة بنفسها من غير نكحها بغير ربح الرسمى، فليس الزوج مهرها
 وجهها، فهذا هو وجهه، وسبب، لأن العدة توجب على الزوج، ربحها قبلها، فمن
 حلف العدة على فدره يكون، وصاحبه بالعدالة، كما في بيع المملوك، أما إذا
 لم يقصر مهرها، لم يكن حاصم، وحيا في نفسها، ويقصر مهرها عنه، بكونه منها، كذا ذلك
 من صاير مستحبات العدة، مستحبات، لأن هذه، المهر، لا يرد، لعدم النكاح، بعد القاضي،
 لأن عدم النكاح، ثابت عند القاضي، لأن وجهه، لم يلقه، إذا رجع بنفسها من غير نكحها
 فعلى أن يكون طلب مهرها، وذلك دلالة مرضى من غير حشال، حتى لو لم يكن
 عدم النكاح، ثباتا عند القاضي لا يكره ذلك وقت النكاح، وبما واستحب.

٢٥٨٦، من أخص من سمي من محمد، رحمه الله تعالى في برأه، رجل هو
 لرسى نكحها، حاصمه أسوها في ديت وأبوها حليف عبا عنه بملطعة، أو حاصمه ولي آخر
 غيره لولي، وهو عانده عنه بملطعة، فادعى الزوج أن، "ر. ح"، بمراداه الله
 والإقرار بينهما، من الله به على دالة، "ر. ح"، وأما، "ر. ح"، على لولي، يعني على الولي
 الذي هو الولي، لا على غيره.

٢٥٨٧، من نكح المشتري، بغير علم أبيه وحلفه الله تعالى، رجل يزوج قهرا
 وهي صغيرة من حل، ثم ادعى أنها بنت أبيه، والنكاح على حاله، إذا كان الزوج
 كفو، فإن لم يكن كفو، فهو في عيب، لأنه هو الذي يزوج، وهو هو، وله ماعه من

خلاف، وهذا يشهد إلى أن الكفاءة غير مطلوبة في جلب النسب، وذكر هشام بن مهران عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: «لا يزوج امرأة على أنها غريبة، مادام هي مطهرة» فلهذا اختار، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى لا يزوج له.

٣٥٧ وفي آخر باب الزكوة في كتاب النكاح من جامع الصغير: لو أن أميراً أمر رجلاً أن يزوج امرأة، فزوجها أمه بغيره، قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يجوز، ولا لا يجوز. قال من بعدهم رحمه الله تعالى: هذه المسألة دليل على أن الكفاءة متى جلبت، لا ترجح معتبره عندهم، خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى. وفي رواية: لا أصل في الكفاءة في إلقاء الزوجان استحسان، رتب شافعي.

٣٥٨ وفي المتن: الحسن بن دينار إذا تزوج امرأة غيبته فلا بد من إعلان، فإنه هو أحقر، ولو غيبه، فلا خير.

٣٥٩ وفي آخر باب نكاح الممهد من نكاح: لا أصل فيه. يزوج امرأة يدين مولاها، ولم يحرر وقت العقد أنه حر أو عبد، ولم يعلم المرأة أيضاً، ولا أربابها، ولا حر أو عبد، ثم ظهر أنه عبد، وإن كان الأب، أو أمه، أو الذي يأنس به عفا النكاح، فلا خيار بها، وتكر للأولياء الخبير، وإن كان الأب، هم الذين يأنسوا سفد النكاح غلب برضاها، وتبقى المسألة محلها، فلا خيار بمصرها ولا لأولياء. ومثله لو أخبر بزوج أنه حر، وبأنه مسألة محلها كان لهم الخيار، وهذه المسألة دليل على أن المرأة إذا تزوجت نفسها من رجل، ولم يشترط الكفاءة، ونم يعلم أنه كفؤ أو غير كفؤ، ثم علم أنه غير كفؤ لا خيار بها، وتكر للأولياء الخبير. وإن كان الأولياء هم الذين يأنسوا، عفا النكاح برضاها، ولم يسمو أنه كفؤ، أو غير كفؤ، فلا خيار لأولياءهم، وإذا صار هو الكفاءة، أو أخبرهم بالكفاءة فلا، ثم ظهر أنه غير الكفؤ، كان لهم الخيار، مثل شيخ الإسلام عن مجهول النسب حل هو كفؤ لامرأة معروفه السب قال لا والله أعلم.

الفصل السابع في الشهادة في النكاح

٣٥١٠ - لا يجوز عقد نكاح بين منبهر بشهادة الكفار، والصبيان، والمجنون، والصبي، والكنابي، والمسيحي، واليهودي، ولا يجوز أن يسمعن كلاماً من غيرهم، والأصغر، ذكر فصل الثامن ولأسم من نظم مردويه ذكر العاصر لإمام أن النكاح يفتقر شهادة الأصغر، وذكر الإمام ركن الإسلام على مسند رحمه الله تعالى في شرح الشارح الكبير في لزوم الإجازة هكذا: «النكاح عقد شهادة الأصغر، وسأله في الأصل يفتقر على ذكر سماح الشهود كلاء، المتأخرين من هو شرط انعقاد النكاح»^(١) قد اختلف مشايخ رحمهم الله تعالى فيه، بعضهم قالوا: ليس شرط، وإنا بشرط حضورهما، فهذا ما يقول بأعقابه النكاح شهادة الأصغر، ومنهم من قالوا: هو شرط، فهذا المقابل يبرر، لا ينعقد النكاح بشهادة الأصغر، رتب المدوني رحمه الله تعالى في كتابه أنه لا بد من سماح الشهود كلاماً للشافعي، ومبني على هذا عن أبي يوسف رحمه الله تعالى «أما من عليه» إن شاء الله تعالى

٣٥٦٦ - وأما فهم الشهود كلاماً للشافعي، من هو شرط؟ قد ذكرنا في فتاواه قبل الأعمار - سماح اليهود لفظ النكاح، وإن لم يسموا بصريح، قال الطاهر خليفته: «في شافعي أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى فيمن يزوج امرأة بحضرة من يدين له يهوداً، ولم يكن لها خير من سبب، لم يجر وفي التوزيل عن محمد بن عبد الله بن أبي حمزة، «سأله إن مكعباً أن يقرأ ما قالوا: حلز النكاح وفي المتنبي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل تزوج امرأة وسمع أحد القسودين كلامهما، ولم يسمع بضعة الآخر، ثم أهد: عن المتنبي لم يسمع، إن شاء الله تعالى، وأما حلز الصبيان، وإن كان منهم قائل لا يجوز، فقال الحاكم أبو الفضل: «وأما من يزوج آخر، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يجوز حتى يسمعا معاً، إلا أن يجد عند كل واحد من النكاحين: لا سائر وجه»

٣٥٦٧ - وفي المتنبي في كتيب الشارح: «إذا تزوج بعض من رجلين،

(١) وفي هذا الفصل النكاح بشهادة الأصغر

(٢) وفي هذا المتنبي يذهب إلى أن لا يجوز

(٣) يذهب إلى أن لا يجوز من الأصل، لأنه من قوم وف

أحدهما أصم، فسمع الجميع ولم يسمع الأصم، حتى صرح صاحبه في أدنيه هو أو غيره، لا يجوز النكاح حتى يكون السماع معاً. وفي مظن القريظي: إذا سمع أحد الشاهدين كلام المرأة وسمع الشاهد الآخر كلام الزوج، ثم أعاد القصد، فالذي سمع كلام الزوج في العقد الأول سمع في هذا العقد كلام المرأة، لا غير، والذي سمع كلام المرأة في العقد الأول سمع في هذا العقد كلام الزوج في الثاني لا غير، فإن كان العقدان من مجلسين معرفين لا يجوز الاعتقاد. وإن كان في مجلس واحد، نال عامة العلماء ومعههم الله تعالى لا ينعقد، وقال بعضهم: متى أتى سهل لفرح^(١) أنه ينعقد، قال القريظي: ولا يدخل بقول أبي سهل

٣٥٦٤- في فتاوى القسبي رحمه الله تعالى: روي أنه في حفرة السكاري، وهم يعرفون أمر النكاح، حينئذ لا تكفي به بعد ما صحوا، كما هو عادة السكاري، ينعقد النكاح؛ لأن هذا نكاح شهود، نزع امرأة شهادة الله ورسوله لا يجوز، لأن هذا نكاح لم يحضره الشهود، ومن أبي القاسم يصحار رحمه الله تعالى، أنه قال يكفر من فعل هذا؛ لأنه اعتقد أن رسول الله ﷺ عالم الغيب في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى: روي أنه قال تقوم الشهادة التي رويها هذه المرأة التي في هذا البيت، فقامت المرأة فقلت، سمع الشهود مقائلاً، ولم يروا شحسها، فإن كانت لم تسمع وحدها جاز النكاح، لأنه لا جهالة، وإن كان معها في البيت أخرى لا يجوز، لأن الشهادة يجب أن تكون كذلك لو وكل رجلان. فسمع الشهود قولها، ولم يروا شحسها، فهو على ما ذكرنا من الوجهين

٣٥٦٤- وهي شهادة القضاة: رجل روي أنه من رجل من بيت، وقوم في بيت آخر يسمعون الترويض ولم يسمعه هم، فإن كان في هذا البيت إلى تلك البيت قوم، وأول الأب مهاجرة شهادتهم، وإن لم يرو الأب لا تقبل شهادتهم في فتاوى أهل سمرقند. يفتي الرجل أقواماً يحكيون به أمراً، فقال الأب: روي بيتي من فلان، وصح وحدث من القوم، نكحوا فيه، قال بعضهم: لا يجوز، لأن هذا النكاح يبرر شهود، ولأن الكل خاطبون من بكنهم جميع ومن لم يكنهم، لأن الشهود هم كما أن بكنهم واحد من القوم، وبكنت الآخرين^(٢)، والخاص لا يصلح فيه، وبه أخذ بعض مشايخ رحمهم الله تعالى. وقال بعضهم: يجوز، لأنه لا ضرورة إلى جعل الكل خاطباً، فيجعل للنكاح خاطباً، والباقيون شهوداً، وبه أخذ الصدر السعيد رحمه الله تعالى

(١) وفي التلخيصية: المرخص يدل الرجل.

(٢) وفي مذهب والده بالود.

٣٥٦٥- وقد أزوج برجل انتم اسم امرأته مسلمة محضرة صديقي، ا هـ صبيته أو كافريته
ومعها شاهدان مسلمون حران بالعدل حراز: لأن هذا نكاح بشهود، فإن أدرك الصبيان، أو
معتق العبدان، أو اسم الكافران، وشهدا أنه تزوجها، ذكر في الأصل مطلقاً أنه لم يزل
شهادتهما، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه أن نسأله على التفصيل، إن
شهدا أنه تزوجها بحضورنا، وقد حضر رجلان حران مسلمان حراز شهدا بهما، وإن شهدا
وقالا لم يكن معنا غيره، لا تقبل شهادتهما؛ لأنهما شهدا نكاحاً فاسداً، فلهما في لا يقضي
بنكاح فاسد.

٣٥٦٦- وإن شهد شاهد أنه تزوجها أمس، وشهد آخر أنه تزوجها اليوم، فشهادتهما
باطلة؛ لأن كل واحد منهما شهد بمقتضى عقد بحضوره وحده، وذلك عقد مفيد، وكل امتناع
للقضاء بهذه الشهادة يكون استهزأ به فاسداً، لا حول ولا قوة، لأن الشهادة واجب على
القول، والشهادة لمنه على القول لا تمنع اختلاف الوقت كما في البيع، حتى فائوا له
شهد كل واحد أنه كان معه رجل آخر يقضي شهادتهما، لأن كل واحد شهد بنكاح صحيح،
كيري إلا لاختلاف في الوقت، ولما لا يصح قبول الشهادة، متى دأب على القول، حكاهما ذكر
شيخ الإسلام عليه مسألة في شرحه

وذكر سبب الإتيان الرسمي، رحمه الله تعالى يقضي هذه القول على كل حال،
فما كان النكاح بمنزلة لأعمال، وهذا لأن النكاح وإن كان لا إلا أنه بمنزلة فعل، وهو
محصر فتشدد، فمصدر النكاح متحققاً بالقبول من هذا الوجه، واختلاف اليهودي للمكان
والزمان في الأعمال يمنع قبول الشهادة، وفي هذا معنى لا فرق بين أن يشهد كل واحد
بما أنه كان معه رجل آخر، أو يشهد على هذا الوجه، وهكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله
تعالى في شرح كتاب الشهادات

٣٥٦٧- وإن الرديسي في بطنه، وينفد النكاح بشهادة الآخرين إذا قلنا مسيحي،
وإذا رجع أصبح حراً مملوكاً، لأنه لا لفظ لهما، وإنما ينفد النكاح بشهادة الأعمى،
والصغير، والغف، والمجنون، وكذا يكف. وشهادة أمه لا صبا، وشهادة نسبه لا
صبا، وشهادة أمه صبا، وإن روج أنسلو أهمية شهادة الدليل، جدر في قول أبي جعفر
وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: لأن ملك النكاح بين ثلث رجل على امرأة محصونة بالمهر،
وشهادتهما حجة من حيث إتيان الملك له عليها، وإنما لا بد من حث إتيان المهر لها عقيب،
إلا أن يظهر راند في الباب، فموقع الخلل في الشهادة فيما يرجع إلى المهر لا يمنع انعقاد النكاح

لأن الخلل جرد لعدم تسمية

٣٥٦٨ - المرأة رد زوجته استبدت ثلثها بحضرتها مضافاً، بحضرة رجل وامرأة حار
النكاح، ويذكر كتاب الأب عائله لا يجوز، لأن الالة إذا كانت حاضرة كانت هي المروجة،
والأم صغيرة عينا، وهي مع المرأة الأخرى والرجل شهود، فيكون هذا مكافئ بحضرة رجل
وامرأتين. فأما إذا كانت الابنة غائبة لا يمكن أن تحمل الابنة هي المروجة، لمطلب الأم مروجة
ورأها رجل وامرأة، ولو كانت أبا صغيرة، وبقي لمسألة بحالها لا يجوز النكاح، سواء
كانت الالة حاضرة أو غائبة، لأنه لا يمكن أن تحمل الالة مزووجة، لأن الصغيرة ليست من أهل
النزوح

٣٥٦٩ - من هذا الجنس ذكر مسح لإسلام حواجر، اذ رحمه الله تعالى في صرح
كتبه القوس وسرونها، رجل وكل رجل أن يزوج له امرأة فزوج الوكيل امرأة بحضرة
شاهد واحد، إن كان موكل خاص، يجوز. وطريقه أن الموكل يعبر مرزجا، ويحب الموكل مع
الشاهد الآخر سائدا، وإن كان الموكل الآخر غائبا لا يجوز. وأصل هذه مسألة فكرها في
كتاب الأول من (النكاح) اجمع الصغير، وهو وبها رجل أمر رجلا أن يزوج متناه وهي
صغيرة، فزوجه وأب حاضره وشهده آخر، جازت شهادته لزوجه، وإن كان الأب غائبا لم
يجز شهادته لزوجه، وطريقه ما هنا

ومن هذا الجنس مسألة ذكر في مجموع التوكل من سبب إمام محمد للدين عمر
النسبي رحمه الله تعالى، وهو سبب امرأة وكلت رجلا أن يزوجها من رجل بحضرة امرأتين
ولو كلة حاضرة، قال يجوز النكاح، وتصير الموكلة هي المروجة

٣٥٧٠ - قيل لو أنكر الزوج أو المرأة لشركة هذا المصدق، هل يفسد شهادته فوكيل
والمرأتين عسى لنكاح؟ قال نعم، "ثم يعل الوكيل أنا وكتب منه بالوكالة؛ لأنه إن قال
ذلك يكون شهادته على فعل منك [وشهادته الإنسان على فعل منك] لا يفسد، قيل له. فهل
يكفيه أن يقول هذه امرأة هذا [قال لا يفسد بشفاعة المصدق، قال ويؤثر في أن الوكيل
بشهادته وحده هذه امرأة هذا] "عقد صحيح ثم يزوج من به ولاية النزوح، وقبول من له
ولاية الأصول لا يتصدق ولكن لا يحفظ في هذا رواية، والصواب أن يشهد أن هذه امرأة هذا،

(١) ثبت من -

(٢) ثبت من -

(٣) ما بين القوسين ساقط من الأصل والبناء من علوم وف

ويقال ان محسن نفسه، ولا حاجة الى ان يات الله به، وانما هو من الله سبحانه، وانكرت
 الرعاء فشهد عليها ان لا يدعي الله بربها، ثم ماتوا جميعا عام ١١٠٠، وروى عنه فائزنا احوالها
 فثبت شهادته، وروى روح الرضا في كتابه شهادة به، ثم محمد الروح بها، وانما ان
 وشيخنا، عهد لا ان ياتي الله به، بل ان ياتي الله به، ثم ماتوا جميعا عام ١١٠٠، وروى عنه فائزنا احوالها
 ورحمة الله تعالى، ان الله تعالى، وانما هو من الله سبحانه، وانكرت
 شهادة الانبياء عليه السلام.

والحاصل ان شهادة الامانة لاحد واحده عظيمه مهمه ، وشهادة على اية صفة
يصدقها الاب والابن بالاب في صفة ، وشهادة على اية صفة ، وشهادة على اية صفة ،
وشهادة فيما بعد الاب والاب في صفة ، وشهادة على اية صفة ، وشهادة على اية صفة ،
صفة ، وشهادة على اية صفة ، وشهادة على اية صفة ، وشهادة على اية صفة ، وشهادة على اية صفة ،

حينئذ محمد، حمة الله تعالى، قد سقاه الأمير آب د كان يلاب له ميمعة "أنا لا يقبل
لمكان الشهمة، فإن الإنسان مهم يوسر الأب على عبود، عند منافع، وهذا الشيء لا يأتي
فيم لا يصحح لأب تبه، وبه يوسر، حمة الله تعالى يقول: شهد الأبن لانه بما لا يقبل
ماتني، ولا يغفر في الشئ عن الأبن المظنمه عهد، وإن لم يكن ماله، وهو حضور
صديق عند الناس، إذا وقع الاختلاف بين الزوج، وبه لا يجوز، الكحلح كاني شهود، أو
بصر ميهود، خالفه، به، يدعي أنه كاني ميهود، لأن الذي يدعي الكحلح شهود بشي
ميمة الحشد، والذي يدعي أن البركان بصر ميهود يدعي حشد انعم

٣٤٦ والامام ابو يعقوب اذا احتج في صحة العقد وفساده، كان يقول من يدعي ان صحته وان دعي انه باطل ان الكفاية كل من جازى حاشية انصهر بمباشره كان المقبول قوله لا ينافي ما عندنا في حال عدم الاعطية وهو عدم انصهر فيكون سبكر العقد سمي فيكون اصول قوله، ومبني على مسألة الاحتمال في شتى ما بعد هذا في الامام في فصل

٢٧٤-٢٧٥: كان المراد من مدعى الحكم في حالة انحصار بنت هذا القبول لا يخرج سيماء، ولا ميراثها، بل ميراثها على غير الاعمال، وان كان ذلك على الاعمال، فلهذا الأقل من النسب، من ميراثها، ولا يثبت الوصية بعدد من ميراثها الاقل، فذلك

$$\lim_{t \rightarrow \infty} \frac{1}{t} \int_0^t \phi(s) ds = \int_0^1 \phi(s) ds$$

(٢٧) حكايات - و م ر ، ، كذا في الأصل و ط (الآلاف) - بعض لك - النجدة

الدخول له حصل في نكاح موقوف ، لأن المقدم الصغير يوقف على إجابة الولي إذا كان الولي يملك مباشرة ذلك ، والدخول في النكاح الموقوف يوجب الأمن بمنزله الدخول في النكاح الفاسد ، لما لا يستلزمه ، لأن الدخول والتسكين دليل بعبء ، وصريح الرضا بالنكاح في حالة الصغير لا يضره ، لكنه دليل الرضا

٢٥٧٣ وإن كان قد دخل بها بعد الإدراك ، كان هذا الرضا إجابة نكاح الذي كان يسهل في حالة الصغير ، لأن صريح الرضا يثبت النكاح بعد الإدراك بصريح ، لكنه دليل الرضا وكان القاضي الإمام أبو عيسى السمي رحمه الله تعالى يقول : إذا ادعى أحدهما أن النكاح كان في حالة انصهر بمسركه ، بمعنى رواية المجلس عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى يقول في انقاضي هل كان النكاح مآذن الولي ؟ من قال لا ، يقول له - هل أنجبره أحازة لم لي ؟ فيقول لا ، يقول له هل أنجبره بعد السوء ؟ من قال لا ، يقول له من ؟ من رأيت أن تجبره ؟ إن قال لا ، فرق بينهما ، وهذا دليل ذلك ولو وجد بينهما دخول بعد الإدراك ، ولما إذا وجد فهو دليل الرضا

٢٥٧٤ - وإن وقع الاختلاف بين الزوج ووكيله بالنكاح ، فعلى الوكيل ، أنه قد علم على النكاح ، وقتل الزوج - لو كفل لم يشهد ، فالقول قول الوكيل ، ويعترف بينهما ، وعليه نصف الصداق إن لم يكن دخل بها ، وإن وقع هذا الاختلاف بين لهأة ووكيلها ، فالقول قول الوكيل ، وهي امرأته ، لا يعترف بينهما ، وهذا لأن الوكيل مع الوكيل العتق على أصل العقد ، فيكون اتفاقاً مسبباً عن شرط ، فالله في بكرة الإسلام يكون في معنى الرجوع فلا يقبل قوله - والله سبحانه وتعالى أعلم -

فروجه عثمان، أو مطروحة الكبي، أو الكحللي لا يجوز، وبوروجه عبدة، في سقط عنه
 إحدى شيئين جبر، وفيه لبس أمر حلالاً بوجه (فروجه) أنه الصخرة، أو آب أخيه
 الصغيرة، وهو لهما لا يجوز، وكذلك كل من يلي أمرها، ثم أمره، قال وذلك عبرة
 رجل أمر أمره أن تزوجه امرأته بوجه نفسها، ولو بوجه ابنة بكبره بصفاء، ذكر في
 الأصل أن علي لم ير أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز إلا أن يرخص به الزوج، وعلى
 قولها يجوز، شاء على أن يعد من عيعة رحمه الله تعالى يظن الفردين لا عليك التصرف
 مع ولده فليسمه، وكهنا بدل نفسك فظنوا، وعندما يجب وبوروجه أخته أكره
 بصفاء حراماً خلافاً، لأن لا يسمه من حق الأب.

[illegible]

٢٥٩- وَكَذَلِكَ إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِرُوحَةٍ مُسَيَّرَةٍ أَوْ لَا يَسْمَعُ حَرَكَةَ أَلْسِنَتِهِمْ
تُفَرِّقُ أَلْسِنَتَهُمْ بِمَنْزِلِ الْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ جَمِيعًا، وَمَنْ هَذَا عَنِ ابْنِ أَبِي سَيْفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ
يَعْلَى، وَأَنَا عَنِ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ إِذَا مَرَّ أَحَدُكُمْ بِرُوحَةٍ مُسَيَّرَةٍ أَوْ لَا يَسْمَعُ حَرَكَةَ
أَلْسِنَتِهِمْ هَذَا حَوْلَ الْكَبِيرِ وَتَحْتَ الْكَبِيرِ أَوْ لَا يَسْمَعُ حَرَكَةَ أَلْسِنَتِهِمْ هَذَا حَوْلَ

$$w = \frac{1}{2} \log_2(x)$$

(۱) قسم ب و ر :

(١٣) وفي ط مع دس بينهما مكافئ مع زيادة النسخة. ج. هـ. ب. يطلب النصب ف مع فقلب وفتح النسخة. بالنسخة عليه.

(١٤) قیاسیہ مسائل -

(2) حکماء اور اہل علم، کتاب میں لکھیں

[illegible][illegible][illegible][illegible]

(١) أنظر ج. و. ف. ،

(٧) اُنسند هم

(٢٩) ما بين الحناجر - ما خلف - الأمام - الإنسان - ثم يرمي

وبعد ذلك علي فراخ ٢ حوت من الفوجي لاد لوكي في ١٠٠٠ غرام من قود حقل العه
الاجود ما في السنة وحوت من الفوجي من حوت الفوجي

[illegible][illegible]

١١٠٠ ر. ق. الف. ١١٠٠

(1) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

$$d_k = \frac{1}{2} \log(P_k)$$

4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 10

لشدهاء؛ لأن النكاح يدر على الأجر لا يصح، وكذا يروى أيضاً على (أنكسب)؛ بطريق الكفاية، وأنكسب ما يرجع على المكسب عنه بما أدى إذا كانت الكفاية بأمره. فهذا الخبر ما ٢٥٨٤- روى الشيخ الكبير: لو أن رجلاً ترك رجلاً ما يزوج به امرأته، فزوج به امرأته على عبد الوكيل، أو حر من له، صح الزوج؛ وهذا ولزم على الوكيل تسليمه، وإذا علم لا يرجع على الزوج يس، وبوكاه فكان النكاح خلتا يرجع على المرأة فبعضه ما انفق، والنفوق ما ذكرناه، ثم من باب النكاح إذا لم يرجع على الزوج يس، لا يظهر أن النكاح انعقد بهذا على غير الزوج (بل السك على الزوج)، لكن الوكيل يبرع عنه بالأداء، فإن لم يفسخ المرأة لعبد الذي هو مبرع عنه حتى ملك، لا ضمان على الوكيل، ويرجع المرأة بقيمتها على الزوج، فربى من هذا الوكيل بالخلع، إذا خلع على عبد الوكيل، وهذا لعدم ما يملكه المسلم، فإن الوكيل يضمن قيمته، والنفوق قد في باب النكاح تسليم المهر على الزوج، يحكم المصلح لا على الوكيل، إلا أن الوكيل يبرع عنه بالأداء، وإذا عجز هو متديماً بالطلاق بطل تبرعه، فكان تسليم قيمته على الزوج، أما في باب الخلع تسليم العوض على الوكيل يحكم الخلع بطله، وإذا ارجوع على المرأة حكم الأمر، فإذا حدث فقد عجز عن تسليمه، والسبب الموجب للمسلم أن يبرع عنه قائم، فصار إلى قيمته

٢٥٨٥- روى: رآه الوكيل امرأته بلف درهم من ماله، ما حال، ورحلت هذه المرأة بألف من ماله، أو قبل، ورحلت هذه المرأة على أبي هذه، حار النكاح والمال على الزوج، ولا يطالب الوكيل بالألف المشاورة

فإن قيل: قد ينبغي أن يطالب؛ لأن الوكيل عسر، والدوام والديانة يثبتان، فثبت غلب. قل: هذا كسر في حسن المعاشات، والدوام والديانة لا يثبتان في المعاشات لا يثبتان، فكذا لا يثبتان ما يثبت في حسن المعاشات، فلا يطالب الوكيل بالألف المشاورة إلا لهذا، ولا يطالب بالبر لا لعدم القضاة، لأنه يحسن أن يكون (ما قاله) حسناً،

(١) هكذا في ب و ط، وكان في الأصل و م على الوكيل

(٢) وفي ب: صح التوكيل

(٣) في النسخة من الأصل: والله عز وجل.

(٤) وفي ب و ط: لا على الوكيل

(٥) وفي م: يلف درهم هذه

(٦) وفي: لا يبرع، وهو خطأ

ويحصل أن يكون أ^١ وهذا ما يرد في مال مذهب، فلا يثبت بصدده بالاحتساب
 ٣٤٨٦-٣٤٩٠: وكذا أن يزوج امرأة، يزوج امرأة، يزوج امرأة، أو امرأة لها روح، ولا يدخل^٢
 بها الزوج ولم يعم، فإن النكاح بينهما، وعليه الأقل من شهر، يسمى ومهر المثل، كما
 في سائر النكاحات القديمة، ولا يضمن على الوكيل في ذلك، لأن ما يرمي الزوج للزواج
 بفعله وهو التزوج، لا بعقد الوكيل، ولو وكّله أن يزوج امرأة، فإنما هو أمره في عقد
 من يلزم للتزوج واحدة منهما، ولو وكّله أن يزوج امرأة بعينها، يزوجها بغير
 ثمنه ثلاث، وروي بشر ابن البراء عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا وكّله أن يزوج امرأة
 بمسما مائة درهم، يزوجها بمائة وأخرى معها يأنى درهم، فإن كان بشر يصبب إذا صم ذلك
 كذا، لو أتى جده على الأمر، ولو زوجها بمائة درهم بمهر مسمى، فإن كان مهر مطلقاً، ألقا
 أو أقل، جبر في ثوب أبي يوسف رحمه الله تعالى، وإن كان أكثر، لا يجرى عليه، ويقاس قول
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى في هذا، أن لا يلزمه النكاح من قبل أن يعمد عقد غير النسب
 التي أمر بها في هذه، ويقع في اثنين على قسمية، وهذا خلاف ما أمر به، وهذا أشرف إلى
 الخلفاء عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى في المسئلة، كما هو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٣٥٨٧-٣٥٩٠: وكذا أن يزوج مائة في عشرة واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، وكذا إذا
 وكّله أن يزوج مائة في اثنين في عشرة واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، وكذا إذا
 ولو كان قال لا يزوجني، لا اثنين في عشرة واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، وكذا إذا
 لم يزوجني إذا لم يزوجني، ولا يزوجني واحدة منهما بدون لأخرى، يزوج واحدة، يزوج واحدة، يزوج واحدة، وكذا إذا
 لا يزوج، وإذا أمر رجلاً أن يزوج امرأة بمسما مسمى، ودفع إليه درهم مثلاً، فزوجها
 بمائة درهم على ما أمر، فالزوج له طهرين شاء أجاز النكاح بله الذي سماه الوكيل، وإن شاء
 رد: لأنه متى انحلت ما أمر به، وكان هذا العقد، فثبتت على إجابة الزوج، فإن
 لم يعلم الزوج بذلك حتى دفع به، فهو ملزم أيضاً، ولا يكون دخوله رضى لا يخلط به
 الوكيل، لأن الرضى بالنسبة لا ينحصر قبل العقد به، فكان على خياره، أن شاء أقوم معها،
 وأجوز نكاحها على ما سماه بها الوكيل، وإن شاء صدقها، وبني هذا كان بها الأقل مما سمي
 له الموكّل ومن مهر المثل، لأن التدويل يحصل في نكاح موقوف، وإن كان ما موقوف ضمن لها

(١) ما يرمي العتق بدين من أصل ركنه من طهر ومهر جملة

(٢) حكاه في صحيح الجاهل بعد، وكان لأصل ورضي

(٣) وكذا في ط، وفي م، لأنه إن لم يزوج ثمة بطله

فإن اختلاف على ما في بناء في موضعين هذا - ان - والله اعلم - كذا - وان
 من عيب فتقوله بغير عيب هكذا ذكر في وكالة الاصل ، و مشاهد جميعهم الله على من
 وفي هذا الجواب جواب ابن ابي عمير ، سمعنا رجلا يقول : لا ، وعبد الله بن عباس عن
 ابن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : لا عليك ان تزوج عيبا من عيب فتقوله انما عيب طهر والله
 في حقه انما لمرة عيب ، تزوج بها من غير فتقوله ، بمعنى ان تزوجا ، وصحب من قال : هذا
 جواب الكل ، فهذا يدل على ان عيب في عيب على قول في حقه رجعة في محاسن في طاهر لزوجته
 من انكسار من عيب الرجل ومن انكسار من عيب المرأة ، من عيب التوكيل من
 صاحب له على التوكيل ، والله اعلم في كل ما جلت امره في كتابه .

٢٥٩ - قوله : والله اعلم ، سمعنا ابن ابي عمير ، سمعنا رجلا يقول : لا ، وعبد الله بن عباس عن
 عنه بذلك كذا ، لا ، نعم ، وهو آخر حجة عن قوله ، والله اعلم ، بكون ذلك ، لا يخرج
 عن التوكيل ، وانما عيبا في النكاح ان عيب التوكيل من عيب امره ، وانما عيب
 التوكيل من عيب الرجل بزوج امرأة عيب ، ثم ان خروج زوج امره ، وانما عيب من التوكيل من
 التوكيل ، وهذا وكلمة امره رجلا ان يزوجها ، وفيه له عيبه من عيب امره ، حتى
 هذا التوكيل ان يزوج غيرها ، وانما عيبه من عيب الرجل ، وانما عيب من عيب امره ، حتى
 والتوكيل من عيب الرجل ، سمعنا من الاول ، سمعنا من الاول ، سمعنا من الاول ، لان الاول
 اصحاب التوكيل انما بعد قوله وبعد قول في عيب التوكيل ، فكيف يصح بكونه بعد الله ؟

والجواب ان لا ريب في قول من التوكيل ، وعبد الله بن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : لا ، وعبد الله بن عباس عن
 وعبد الله بن عباس عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال : لا ، وعبد الله بن عباس عن
 من عيب التوكيل ، فكيف يصح بكونه بعد الله ؟ ، فانك ترون عيبا من عيب امره ، وعبد الله بن عباس عن
 بهذا ، من التوكيل الاول ، وانما عيب التوكيل انما عيب امره ، وعبد الله بن عباس عن
 التوكيل الثاني ، وكذا قولنا ، والله اعلم في كل ما جلت امره في كتابه .

٢٥٩ - قوله : والله اعلم ، سمعنا ابن ابي عمير ، سمعنا رجلا يقول : لا ، وعبد الله بن عباس عن
 امره عيبا من عيب الرجل ، وانما عيب التوكيل من عيب امره ، وانما عيب من التوكيل من
 من عيب التوكيل ، فكيف يصح بكونه بعد الله ؟ ، فانك ترون عيبا من عيب امره ، وعبد الله بن عباس عن
 بهذا ، من التوكيل الاول ، وانما عيب التوكيل انما عيب امره ، وعبد الله بن عباس عن
 التوكيل الثاني ، وكذا قولنا ، والله اعلم في كل ما جلت امره في كتابه .

(١) في نسخة من ط

(٢) في نسخة من ط

(٣) في نسخة من ط

هو من الوثائق مني صحداً، فهو على حاله ما لم يوجد الغرض، والهدف من تحقيق ما ذكرناه به،
 ولم يوجد الغرض هو، والوكيل لم يحصل ما ذكرناه به على التمام لأنه، كما يتضح من كلامه، وقد
 أتى أصل العقد بعد نفى عن ذلك من عقول مبررة الوكيل حاله، لو كان كالمصروف
 الذي كان عليه، ووكيل يدين عن إبطال هذا العقد، فكذلك، كما بين

٣٥٩٦: بهذا الطريق قد أنشأ كل واحد منكم مختلف بحث السحر الجاد، لإطلاق
العلماء وفتح مساحته من [مده] الكبير. لقد تم ذلك، يمكنكم معرفة ما كنتم تعرفون
الآن. جازيكم بركة.

[illegible]

٢٥٩٢- روي عن بعض طرق حنابلة الحنفية، ولا يحصره بهذا لأن حكم العقد لم يظهر من حديثه أصلاً، ويؤيد ذلك أن بعض علماء الحنابلة، ولكن لو كان أحد هذه المراتب يذهبها، كما قلت عليه، يحتاج إلى دليل، وكثير من العلماء القائلين بأن العقد صحيح، ولم يكتبوا رسالة على ما ذكره من النكاح، سمي، ويكون الإفادة من نفس صحيح للأول، وكذلك لو روي عنه غيره، يذهبها كان عقد النكاح الأول، لأن النكاح الثاني ليس له أصل، وأما غيره، وكنت عليه، وجميع من لا يخرج من النكاح هو حرام، فجميع من لا يخرج عقد أيضاً حرام، فجميع إقامته على ذلك هو الذي هو صحيح للأول.

٣٥٩٤- بوبى مكار البركى صولب، ولد وروح رجل انما زعيم امراء، ثم فتح
الفرج المقدس بالبحر والروح، فكانت فسخه ماعلا، ومن امير يوسف حبه الى صلي الله
فسخه صحبه، ابو يوسف رحمه الله تعالى فاس النكاح عسى سم، فرب المصطفى الى باء.

(۱) غلای بزرگ و کوچک، ارجحیت و فواید

١٤٤٠ هـ

۱۳۹) حکمتا فی ط > دیکار فی السعہ جتبا لا یخبرہ:

۱۴۱۴ قمری

$$u_1^* u_2^* = u_2^* u_1^* \quad (2)$$

[illegible][illegible][illegible][illegible]

٢٥٩٩ والقرية من بلاد مصر بالجزيرة والقرية من بلاد مصر بالجزيرة
 من بلاد مصر بالجزيرة والقرية من بلاد مصر بالجزيرة

2000 年 5 月 10 日

• (۲) ہیکل

(۸) آله می رسد و بعد از آن

التي كل تزوج سميت

٢٥٩٩ ذكر في العيون ، رجل وكل رجلان يروحه امرأة كحد عسداً ، مروجه لمرقة سكرها جازاً ثم يجر ، ويروى بين التوكيل بالنكاح العاسد يبرر التوكيل بالبيع للعاسد ، فإن التوكيل بالبيع للعاسد إذا باع بيتاً صحيحاً يجر ، وإقروا أن التوكيل ببيع العاسد وتكيل بالبيع ، لأن البيع للعاسد بيع ، لأنه بعد المثلث ، وإذا صار وكلاً بالبيع ، فهذا باع بغير حياء ، فقد خالف إلى خير ، أما التوكيل ببيع العاسد ليس بتوكيل بالنكاح ، لأن نكاح العاسد ليس بنكاحاً ، لأنه لا ينفذ المثلث ، ولهذا لا يجر ، فلا نفها ولا ظاهرها ، وإذا به بصر وكلاً سم بغير تصرفه على التوكيل

٢٦٠٠ في فتاوى العصي أكثره الرجال أنه على أن يؤخله بتزويج بنت لهذا الزوج ، فقال لاني للأب من أمه وداً مبروراً مبروراً مبروراً مبروراً ، فبعت ذات وروجت من الأب لا يجوز النكاح ، لأنه لا يراد بمن هذا الكلام التحقيق ، من آخر مما روي أني اللب ، رجل وكل رجلان يروحه امرأة بائناً ذريهم ، مروجه بالزباد ، إن كانت الزباد ، مجهولة يطر إلى مهر عليها ، إن كان ألفاً ، أو أقل جاز النكاح ، ويجب له ذلك ، وإن كان أكثر لا يجوز ما تم بجر الزوج ، لأن الزباد ، كانت مجهولة كانت لواجب مهر أمش ، وإنما كان مهر أقل أكثر من الأنف ، صوابه ، أحده مائة على ما سعى (لها التوكيل) " فبعت مني اجارته ، فإدراة " مصنوعاً لا يجوز ما لم يجر الزوج

٢٦٠١ في الأصل ، إن وكلت المرأة رجلاً من يروجه ، فزوجها على أمر صحيح أو فاسد ، أو عيباً من غير شهوة ، أو تصدق بها على رجل ، وقبل ذلك الرجل ، جاز النكاح ، أما إذا تزوجها من مهر صحيح فظفر ، وكلت إذا زوجها ، من مهر فاسد ، لأن ظفر هذا النسبة لا يبرهن في إفساد عقد النكاح ، وكلت إذا زوجها ، أو تصدق لأنه لاني بمضى التزويج ، إلا أنه من النسبة ، لكن ترك النسبة في هذا الباب ليس بصاد ، كما لو باشرت نفسها وركبت النسبة

٢٦٠٢ وإذا وكلت أن يزوجها من رجل ، يكتب لها كتاب المهر ، فزوجها ولكن لم يكتب لها كتب المهر فهو حائز ، لأنه مقصور بيئير ، بالنكاح ، وبكائه كتاب للمهر ، وقد أنش

(١) ثبت في صحيحه وم

(٢) حكاه في صحيحه وم ، وكذا في الأصل في صحيحه وم ، على ما سعى به التوكيل

قلب الخلاء: لأن الزوجین، فان ھما استلزم من ھما "وہ" و"ہا" لا ھما، ثم التعلق بھما من غیر تدریجاً ھما من لیسوا یوکل، ھما کان قسراً یوکل ھما، ذلک لھما، فاما إذا قل انوکل ھما استلزم من ھما، ولحق الأقرب، وھما، لا یصلح النکاح ما لم یقل الیوکل حیث، فہذا قال الیوکل حیث ھو ھما وجہیں إساءة قال حیث ھما، أو قال حیث مطلقاً، وھما لو ھما صعباً یصلح النکاح "الموکل"

۳۶۰۸ من ہذا وہا لہا ہرقت ہر یکل لہا ہرقت لہا رجل آفوس وکیلا عنک فی تزویج است، نقاب، اری قوی، فھما الیوکل رزق لا یحور، لأن ھما انما یحل محلی یحل اری وکیلا یحل لہ، کیل کمب" ہر یکل لہا ہرقت لہا النکاح؛ لأن قولہ اری حوت یشغیہ بالسؤال، والقسر ان ھما لہا محالیہ - ہر یکل لہا ہرقت لہا

اعلم

(۱) ھما فی ہرقت لہا ہرقت لہا

(۲) ھما فی النکاح لہا ہرقت لہا

(۳) ھما فی النکاح لہا ہرقت لہا

عند أبي يوسف لأبي أوس من بلدة ووفية واحد في يومه من عمر محمد ورحمة الله تعالى إن كان الزوج محلاً ، وله من أبي ، ثم يزوج إلى أبي عبد أبي حبه ورحمة الله تعالى . ويبيع إلى الأب ، وذكر هذه المسألة في نكاح النكاح ، وأجاب عن ما ذكرنا ، وقال هذا قول أبي يوسف رحمه الله ، وقال محمد هذا جدياً " في الأب

٣٦١٢ - وقد استمع محمد والأخ لأب وأم ، أو لأب ، فعد أبي حبه أحد أوكي ، وعصما يسمى كعب في أبيه ، قال شمس الأنسج الحديث رحمه الله تعالى في شرحه الأصح حديث أن عبد أوكي في النكاح عبد ، ذكر ، لأن في الآية معنى السعة مشيرة ، وشقها عند لؤي شدة الأخ

٣٦١٣ - وقد استمع الأب والأخ لأب وأم ، أو لأب ، فعد أبي حبه ولي يوسف ورحمة الله تعالى لأبي أوس ، وقال محمد رحمه الله تعالى لأخ أوكي ومن تلقى قال محمد ، إذا كان لصغير ، الذي رجع ، لم يزوجها لقاضي ، وإن كان أحد الأب فاشق ، يسمى للقاضي أن يزوج ، عبد من تكفي ، وإن زوج الصغير ، أو يصير له بعد الأبناء ، فإن كان الأب حراً ، وهو مرأه ، لولاها ، فوفى نكاح الأعمد عن إحارته ، وإن لم يكن من أهل الولاية بأن كان صغيراً ، أو كان كبيراً مجنوناً ، أو كان الأب غائباً ، غيبة مدعية ، جاز نكاح الأب

٣٦١٤ - ونكح في حديثه ، المقتطع ، وأكثر من دفع حرمهم لله تعالى الكلام بعد ، وكذلك غلب الر ، مات فيه ، الأصح أنه إذا كان في مريض أو ينتظر حضوره ، والنكاح وأبى فأتى النكاح الذي حضوره ، فبسه مقطعة ، - إن كان لاموت ، لا يسه لسبب مقطعة ، وإلى هذا أشير في الكتاب ، فعلى ريت لو كان في السواد وحده ، أو كان يسطيع رايه ، أن يرى أن المعتسر المستفلاخ الرئي ، ليس للشيخ رحمه الله تعالى من ميمهم دور عن هذا المقام ، ومنهم من يجرد عنه وقال الخطابي لا ينتظر أياً كسيرة ، ينتظر لبلا ، فلا بد من حد فاصل بينها ، فمقرنا ذلك ثلاثة أم رسائلها ، لأنه لا يمانه ثار ، على ثلاث ، وهو قول أبي عصمة محمد بن عطاء المروزي ، ومحمد بن مصعب الرزقي ، فصار حد العدة المقطعة على قولها ثلاثة

(١) وهو ط محلا

(٢) قيل م ، قال في الأصل والبيع إلى الأب ، ورحمة الله تعالى في الأب ، أبح

(٣) وهي - ب م ف قاسم

(٤) هكذا في م ، وقال أبو الشيخ هذا ما كان من محمد ، أو غيره ، أو مستحلاً فصح

أليم ونظما، وهكذا كان يمسى الناس الإمام كفى إلا أنه لم يمس النبوة ربه الله تعالى.
فهذه مثل عن صميمه: «أحب إليّ مني» وفيه وليّ نفسه وحده بالآثار حجازي. ولا
يخفى أن النبي صلى الله عليه وسلم له علة عظيمة

٣٦٦٥ عن الناصر الإمام داود بن داود الأندلسي، ولا يعرف له في الأقرب من
هؤلاء يجوز. وإن سهراته في ديب نصير^١، وإداره وحيا الأقرب من حيث هو استغنى
المناجح. رحمهم الله تعالى في من التفتي عن محمد بن إدريس بن بكر لها ولي حاضر
أسكنه الله الفرد إلى رحله في وجهه، وهداه جده عن من صدر رضى الله تعالى عنه، والقرآن
التي يقول التسمير، التسمير، فلا ولاية له في فك حصيد، ودينه له هي لا ولاية له في فك ح
التصير والتسمير، سموا، سم. له الأب بالانكح. ثم بوليه الإله كان الوصي وبه،
محيط به، إلا أن كان حكم بولاية لا يحكم كوصاية

٣٦٦- في مجموع النور: على شيع الاسلام رحمة لا يحصى من رحمة الله عليه
 عليه من رحمته، وانه قد صيرها فروعها اختياراً لا واجباً، ولا من واجباً، قال ابن
 لم يكن لها عصبه اولى من واجب غير شكاخ، هي لا تكون الام والى من الاحت
 قال، لا، لأن لا عصب من اب واد من قوم الأب، وليست الدائى من تمام الأب، ولا
 الترويج عند عدم العصبان، وجميع هو أصحابنا رحمتهم لا يحصى وهو الأحكام، والنفقة،
 وبسبب الآخر، وبسبب نعم الله تعالى، وبسبب الام والى من قوم الأب، ولا يحصى من رحمته، ولا يحصى
 رحمه الله تعالى، وقد جعل رحمه الله تعالى لا ولاية لهم، وقد ذكرنا من هذا النوع، لا يحصى
 الأرحام على اختلافها، وبسبب شيع الاسلام، ولذلك، عوانى من قوم الأب لهم ولاية
 الترويج عند عدم العصبان، وجميع هو أصحابنا رحمتهم لا يحصى، يستقيم في الاحت لا هي
 النفقة، وبسبب الآخر، وبسبب نعم الله تعالى، وبسبب الام والى من قوم الأب، ولا يحصى من رحمته، ولا يحصى

٢٩١٧ واد روح الصغیر، والصغیر غیر لاس واجد، سم یعد فیہما اخبار عندی
 حبیبہ ومحمد بن محمد بن ربیع، والمسئله معروفة، ونہ زوجہا یأمنها من بعد فیہا خبر عند
 ای۔ بعد رحمہ اللہ تعالیٰ عنی اصبح الزہدین، القاضی اید، وج الصغیر، والصغیرہ سم
 لما ظہر الخبر فی أظهر الزہدین، یعنی فی حنفیہ، وعرفوا محمد بن رحمہ اللہ بحالی ادا
 کان کوصی یأمن، وروح الصغیر، والصغیرہ، ویلزمہ خبر لا، صاعہ بصرہ فی لکونہ

١٠ اعتبار الأصل ط في الآية صبه ووجهه في الآية ٧ يجوز

(T) قی: ہم نے، اہل خلیفہ سے، جس نے علی الاصح (الدرر) میں اس خلیفہ، و درجہ، صحت

وَصِيًّا، فَهَذَا كَمَا فِي رِجَالٍ وَغَيْرِ رِجَالٍ ۝۱۱

٣٦٨ هي المبرور مضمرة ووجهها وأحرفها ب غلبت لها الخيار، وإن كان
وجهها المبرور جدي، فلا غير لها؛ لأن ما لم تنه عن من الصبحه إلى الصبحه الحكم
كذلك، وليد روح المبرور، لا يزال له من نفس ح. ع. وجه الله تعالى، ويجوز أن لا
يكون لها الخيار، لأن عند أبي حنيفة، حصة الله في الأرض والأرض في الحصة
المعروفة، قولان (في كتاب الميراث)، وإذا كان الأمر مقدماً على الآخر، ولا حارسه في توزيع
الأرض، حارس لا يكون لها الخيار في توزيع الأرض من نظر من الأرض، (كما يستحق الميراث)
لأنه يستحق الذكر، لأن سبب نبوت هذا الخلف حذور الميراث عن نسبه خاصة، وهذا معنى
بمع الذكر والأنثى، ولا يكون الميراث فيه إلا حصصاً، ثم انسى

[illegible][illegible]

٣٦٢١- رواد بيت الشرفه بخيار اللوعه ١٢٧٠ م. ر. ج. حر. في علمه وادبه.

(۱) آیه ط و ج و ب

(٩) تفسیر و تدوین

(٢٣) ما بين المتخرجين حائذين من الأجر وأولئك من طرقتهم

وعمت القرفة باختيار الزوج أو اختار المرأة، وإن كان قد دخل بها، فلها مهر كامل، وحث القرفة باختيار الزوج، أو باعتبار امرأة

٣٦٦٦- إبراهيم بن محمد رحمه الله تعالى: يسمى الصغيرة أن يختار نفسها مع رؤية القدم، قلب، فإن رأت الدم في حروف الليل؟ قال: يسمى أن تقول بسببها قد سمعت النكاح، وتشهد بذلك أصبحت رسولاً رأت الدم الآن، لأنها لا تصدق إن نصرته وأبى بالليل، وفسحت النكاح قال إبراهيم بن محمد رحمه الله تعالى: رسمه ذلك؟ قال نعم قال هشام سألت محمداً عن الصغيرة التي يزوجها عمها بعد حاشيت، فقالت الحمد قد أخرجت، فهي على حياءها، وإن سمعت خالصها حين حاشيت لدعو الشهود لشهادتهم، فلم تقدر على شهود وهي في موضع منقطع عن الناس، فمكنت أياماً لا تقدم على الشهود، قال فرمها النكاح، ولم أجعل هذا عدلاً

٣٦٦٧- ابن سماعة عن محمد رحمه الله تعالى: إذا حشرت نفسها وأشهدت على ذلك، ولم تقدم إلى القاضي شهرين، قضى على خياره ما لم تكن من نفسها، وإذا روج القاضي صغيرة لا ولي لها، ولم يكن السلطان قد للناصي في تزويج الصغار لم أجد له في ذلك، فأجاز ذلك النكاح لم يعمر، وإن كان قد أقد له قبل التزويج مزوج جاري، هكذا ذكر في حاشي النقصي.

٣٦٦٨- وعلى بن إسحاق بن محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير العبد إذا تزوج امرأة يهر إن المولى، ثم إن مولى أدبه في النكاح، وأحار ذلك النكاح أنه يجوز استسائناً، والقصولي إذا روج رجلاً امرأة يغير أمره ثم إن الزوج وكنت ذلك الرجل، يزوج له امرأة، فأجاز ذلك النكاح أنه يجوز استسائناً، يسمى في هذه المسألة أن يجوز، ومعه في إجازته ذلك النكاح استسائناً، سئل سمس الأتمه الأوجندي: رحمه الله تعالى عن صغيرة لها أخ لا يزوجها، فزوجها القاضي بغير أمر الأخ، قال لا يصح النكاح إلا إذا كان الأخ حاشياً أو عاطلاً، حيث يجوز، الأب أو الجد، أو غيرهما يزوج الصغيرة متى لا يكافئها، أو يزوج الصغير امرأة ليست بكنز، لقد مر هذه المسألة في فصل الكفاية.

٣٦٦٩- وإذا روج الأب أو الجد الصغير امرأة يكثر من مهر مثلها، أو يزوج الصغيرة بأقل من مهر مثلها، إن كانت الزيادة والنقصان بحيث يتعاضد مناس في مثله، يجوز بالاتفاق وكذلك الجواب في غير الأب الجد من سائر الأولاد، أما إن كانت الزيادة والنقصان فاحشاً بحيث لا يتعاضد مناس في مثله، ففي الأب والجد حال أو حبيبة رحمه الله تعالى، صح

الكحلج، صبح عقد وال ۱۰۲۰، وغاز ان يوسف و محمد شهبان الله تعالى لا يحمو،
وحيروء ذالايحورء الكحلج، انكسجء، ورواحس من يذخ من به صب وحمه ان
تعلنى ان الكحلج حائر، وسمعه لا يحو، ودى هشام عن محمد بن حمه الله تعالى ان الكحلج
حائر ولى الخاتم الصبر، سب ان الكحلج لا يحو

[illegible][illegible][illegible]

٢٥٤٩ وشدت علیہ الیہ السلام ملکوتیہ من جانب بر جبر . انہ اقرب علی

— ۲ —

$$u_j^2 \text{ at } \tau_j = P_{\text{max}} \text{ and } u_j^2 \text{ at } \tau_j = 0$$

١٢١) یعنی : اے مالک جس خدا و نیا ، تم پشکج

حتى المخصوصة بدماء مع الزوج، وسألي فولهما حتى اخصومه بدمي^(١) لا غير، وهو بناء على أن أخذ إلى تمام شهر متبعا عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى بدماء ولأولاده، كما في من النكاح، وعنده، عن أبي البراء لا غير

كما يقولان: المهر خالص حقا، حتى إذا سددت صرفه أمينا، وإسقاطا، وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: الأولاد يعبرون^(٢) باليمين عن مهر النكاح، كما يعبرون بالوضع عند من لا يكافهم، وإن لم ير رجلا حتى رجعها فهو يعني هذا الخلاف، لأن تزويج الصامور زواجا بغيرها يبرئ من سببها، وإن طلقها الزوج بثلثي نكاح جارية الولي أو الحاكم، معنى قول أبي حنيفة، ويبرئ من سببها، كما تعني امرأة لا يملأ^(٣) أن يزوجها قبل التزوج بزوج آخر وكذلك معنى قول محمد رحمه الله تعالى على القول لمصلحة عليه، وعلى قوله الأول، ينكر له التزوج من التزوج بزوج آخر، نعم لا حرم، لأن الطلاق لم يحد عند علي^(٤) الخمسة

٣٦٣ في السنن إبراهيم بن محمد رحمه الله تعالى صفه زوجها وصحابها امرأته دخل، سم طلقها الزوج قبل أن يدخل بها، أنه قد تزوج بها، لأن ذلك ليس بكاح، وهذا لأن الأم ليست بولية عند محمد رحمه الله تعالى، وإن كانت كبيرة، فزوجت نفسها أو زوجها امرأته برضائها، ثم طلقها قبل أن يدخل بها، فليس له أن يزوجها، قال لأن ذلك انحطاط عن النكاح بغير ولي، فأقر هذا الاختلاف الناس فيه

٣٦٤ - وعنده أمية، رجل زوج أخته برضائها، فقال أبوها: قد انطقت النكاح، لا يكونه إبطالا حتى يظن القاضي، وقال يولي أن يعبر النكاح، ليس يرمى له بقصده، أشار إلى أن في النكاح بغير ولي مباح، في إبطال القصاص، ولا يكفيه طعن الولي

٣٦٥ - روى في المصنف سؤال عن امرأة زوجت نفسها بعصمة امرأتين، وحضرة وسهامي حل؟ قال النكاح جاز على مذهب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ويعبر لولي شاهدا مع امرأتين، أكثر من فيه أن الولي إذا اعتبر شاهدا، كان هذا كحاشمير ولي إلا أنه النكاح بغير ولي عند جابر، ويجب أن يكون المخطوب أحد علي مولى أبي يوسف آخره، فكذلك على قول محمد المرجوح فيه في فوائد مباح للتعدي بحداد أن للقاضي إذا زوج

(١) كذا في النسخ بوجوده عندنا، والذي يسهل الكلام وسببه بدماء عكس المولى هو صحيح (قداهم من الفتوى بهاته) (شعب الخشية انظر جواب)

(٢) ومن م م يعبر باليمين من جهة النكاح كما يعبرون بالوضع

جزء - کتبہ حکیم = ۶۲ - الفصل الرابع فی حدیث الانبياء

فمیرہ سے کہیں، یہاں تک کہ جب وہ "الانبياء" سے ملے، اس میں اس میں فرقہ
پیدا ہو گا، اور اس میں حدیث سے بھی، وکذا لکھتے ہیں، یہ ہے کہ وہ
سنتا و مقلد ہیں

بلغت مبلغ الثمانين، وقال لأبني السبعة: اذرعوا، ولا تحبلوا الرحا، وهي من يثاق في
ملوحها. فاقبل ابن عبد الوهاب، دفع ابن مروج، في عدد من بعد، وإن لم يكن في ح
بهة تشبه على سب، وقد عرفت مولده، قد كان قد أتى عبد حمير عشرة سنة، فدفع
ابن مروج، لأن الضامن أن يرأه إذا دفع هذا المبلغ تصحيح من جاز، فمد يد يده، إلا إذا است
معه، ألا ترى أن المبلغ كان لا يحل لأبني حمير، بل مروج، في هذا

[illegible]

روح القدس . و هو جسم غير مرئي . و يشترط أن يكون له صفات . و خصائص . و هو تعالى . إذا أتيت
أول بعض المهر . و لا ينكر نعمته .

[illegible]

٦٤٠- وفي صاري الناصبي ، ثم جاء في محامده في عهد اسمه فيك كذا في مصر

معاوضة، تكون مودة البهيح، من السائق إنما علت مطاوعة مشرق بالنفس، إذ احضروا السمع مع
بصره، ليسأله غصيب قطري السحر، فكذلك الكواكب، وما تكون، بأن الدقة جرت فيما بين
الناس بسببهم الخداع أولاً، ويظهر الأولى مرة تطلق، ثم تنطليها في الرشح مع جهلها،
فصل الروح والنفس بتأخير سببهم الخداع، فلا معنى لاشتراط جمعهم انفراد، ولا كذلك الميع

٣٦٥٨- وإن دل الـ، في الغامض، ثم الأب، طبع في نهر منى، وسلم الجارية بقرى،
فقد له القدر في نفس نهر، وأدفع الجارية إليه، فمن قال الأب، من على هذه، فهو بطحا
حيث هي، فالغاصي يقول، إن النهر الذي تريد عمده من بصرها، غاصب في الكواكب، كره
ويصنع النهر أن اسمه بصرها، في الزوج، فإذا قبضت أب نهر بها، كان غصبت بصرها إليه في
كذلك في حركته، من قال الأب، كسب من في مولى، ولا تدور غصبت، فأنى فيض النهر
وهو بطحا حيث هي، أم لا، وإن قال هي في مولى، كان النهر النهر، وأدفعها
به، وأسلمها إليه، في ظاهره بأمر الروح، ومع النهر إليه، فإن قال الروح، هو بطلان في غصبت
ويريد أن يأخذ نهر منى، ولا أسلمها إلى، فصره صبرته في مولى من النهر، فالقاضي يأنف
الأب أن يزوج من نهر منى كسب، فيعطيه كسباً بالنهر، وأمر الروح يدفع النهر، حتى إذا
سأله ليس إليه يرى الكسب، من نهر منى ذلك يضل الروح أو حصة كسب، فمسل
انظر من شجانه.

وعكذلك كان مولى من يوسف وحده الله تعالى، ولا سمح روح من الغاصي بأمر الأب
أن يحمل برأه من الكسب، ويخبره، وأمر الروح، دفع نهر، وأب تسلط الست،
فيكون دفع نهر من النهر عند نسبها بصرها إلى الروح، لأن النظر لا يحسن للروح بالكفاة،
لأنه لا يفت إلى المرأة لا من الكفاة، وإنما النظر في الجسم بمحضه، على الخصب
رحمة له تعالى وهذا حسن القدي

٣٦٥٩- وإن كان الأب في هذه الروح إلى فاض الكفر، والمنصوره إليها على ما
وصف، فقال الأب أنى بالبصر، ومنه كسب عقد الكسب، أو قال كسب منى، لا لكفده،
إلا أنما تنقلب إلى البصرة، فدر أسلمها إليه بالنهر، فبأن لا، ويحذر على حواها إلى
الكوفة، ولكن بها، مروج أدع النهر إلى الأب، وأصرح إلى البصر، مع الأب، وخداخرة

(١) وفي م ر ه، وما البصر، بسبب نهر حفا، وفي م ر أن في ملكه كبر

(٢) ما في النسخ من سائل من الأخص وأتت في م ر ه

منك من الأب، بعد ذكرنا من هذا، أن أحصاء المثلث ليس شرطاً لتسليم المهر، فإن المهم الزوج
الأب عاقداً من قبل، فالعاصي باسم الزوج أو يأخذ من الأب كعبد بالهبة على أنه إن سلم
الأب المهر بالهبة، ربح التكفل، وهذا إلى العبرة، وسلم الأب الب إليه، برز التكفل
والأب، وإن عجز عن تسليم البت إليه، يحصل التكفل، ويستثنى عنه من، يعتقد النظر
من قبله، فإذا قال الزوج لا يمكن الخروج إلى العبرة، ولكن أوجه أو كلاً "محلها
إلى مربي العبرة، بل ذلك لا، وإن قال الزوج "يحملها وكبني إلى"، فإن كان التكفل محتملاً،
فله ذلك بناء على أن المرأة إذا استوفت صداقتها، كان مروج أن تلقاها حدثاً أحب، وستثنى
الساقية بعد اجتماع قول يعقبه أم لفهم العبرة - إن شاء الله تعالى -

٢٦٥ - وإن كان بكس وكبني محتملاً، لم يؤخر ما خرج معه، وإن عجز الزوج
بذلك؛ لأنه رضى به ويرضى به الترخيص وهو خروج المرأة إلى العبرة من غير محرم، وهذا هو
الكلام في الأب

٢٦٥١ - جئت إلى التكفل ببعض المهر من جهة المرأة، فبمولى إذا وكلت المرأة رجلاً
ببعض مهرها من الزوج، كان الأمر في اشتراط عبرة المرأة، وأخذ التكفل بالمهر من الزوج
بعد الشهادة، ورجوع ابن يوسف كالكلام في الأب، وهذه المسألة على هذا التصريح استفيد
من جهة الخصائص، وإن كان الزوج قد دخل باسمه فليس للأب أو بعض مهرها، إلا بوثيقة
مها ذكرنا

٢٦٥٢ - فإن عذب، لا راء روج مظهر، وقال ابن تيمية في مرقى وقال الزوج
وعلى ما، فالقول في ذلك هو الأب؛ لأنه يتمسك بالأصل، ويحرم العذر، وإن قال
الزوج لشخصي حلف الأب أنه لم يعلم أنني قد دخلت بها ذكر المهر الشهيد رحمه الله
تعالى هذه المسألة في الواقع في الباب العلوية بعلامه ابن، وقال به يكثر عن هذه
الفتاوى جوب في الكتاب، ويحتمل أن يحلف - لأن الأب لو أقر بذلك صح إقراره في حق
نفسه، حتى لم يكن له أن يطالب بمهر، وكان لفظه في الب، فكان السكوت مقبلاً

(١) هكذا في الصحيحين عندنا وكان في الأصل: فبمولى

(٢) في م: مبرماً عند

(٣) أتت م م

الزوج. وأفكر الجمع ديب، كان القوم قول الجمع، وطريقه من لدن، سواها من المراتب. قد خلا
من الإله لم يجمع من، ومنه انك من ذلك، حتى أقصص مني، فالقول لوبها لعلنا، وليس
للزوج أن يجمع على العاصي، ويقرب إلى الخلق الفيرم معام الجمع، ولو كنت جامعها
أليس ثم يزوجها؟ الذهاب إلى سرور، ثم يطلب إلى ظهور، جهنم كذا، لأن من جهة القاضي
أن يقول، فلو، يست جدد حقيقته، وإذا أنقست مقامه من حد، بعض الأحكام دون
البيض، ثم رجعت إلى حد لبيب، عطلها الزوج، إلا ترى أنه لو طلب بعد الحنوء لا يملك
الرجعة في هذه الحالة

٣٦٥٥ - وكان من الصميم، دفعوه إلى زوجها، كان أبوها قد دفعها إلى زوجها.
ثم رجعت إلى سرور أبيها، فطلب الزوج، وقال قد دخلت به، ومن أهلها، ثم قد دخلت
بها، إلا أنك قد عرفت أنها أب لا تحب إلى الرجال، وقال الزوج، أنت تعمل الرجال، إلا أنها
سرت على^١، فأنعص يوبد النساء، إن قلن أنت تفضل برجال، دفعها إلى الزوج، وإذا
كان أبوها دفعها إليه، وفي من لا يطير الرجال، ولا تحسن، وهذا هو سرور
رجعها، ثم إنها رجعت إلى سرور أبيها، فقضى أبوها لا أدفعها إلى من نصير إلى الرجال فهي
تفضل الرجال، وقال الزوج، لك كتب دفعها إلى وصرت من سروري، فبعض لك معها من
حد ذلك، فطلب دلت، فكذلك، ثم أختصها ورحمة الله تعالى، وأشار إلى سرور فقل، لأن
الزوج لا يتمتع بها في هذه الحالة

٣٦٥٦ - مثل شمس الأسماء الأوسمان وسبح الله تعالى عن نواح صديقه، وعرض على
ذلك منق، حل لأب الصبيته الذي طاب الزوج دفعه شهر، والرد^٢
قل أساء دفعه، وأما قوله فكذلك إن كاتب تفضل بغير جلال، ومن
قد لا تصح فلا، وإذا روج انت مضرة، وعرض لها المهر عن الزوج، فبعض خلاف ما إذا
باع شيئاً من ماله، وكذا في بعض من المشتري، حيث لا يبيع

(١) وفي ط آخر له أن يزوجها

(٢) وفي ط قد طهره، وفي ط ل عموماً، ومعنى عموماً أن يزوجها

(٣) وفي ط عرفت على

والمرق أن المطالبة بالمهر مملوكة للأب، لأن حقوق المهر في باب السبع والثلثمائة ترجع إلى العاقد عندنا، وهذا لو ثبت الصغيرة كان حق القيس لأبيها، ولو ثبت الأب عن القيس لا يصح مبيها، فهو صحيح الكفاءة لا يسوجب الأب المطالبة على نفسه لنفسه، وهذا لا يجوز، أما المطالبة بالمهر غير مملوكة للأب، لأن حقوق العقد في باب النكاح ترجع إلى من وقع العقد له، لا إلى العاقد، ولهذا إذا بلغت الصغيرة كانت عتده بالمهر بها لا لأب، ولو ثبت الأب من القيس يصح مبيها، وإذا لم يكن المطالبة بمملوكة للأب، صار الأب في هذه وأحياناً آخر مبرء، ولهذا صح الصمان عندنا لو نكحت الأم، كان لها الخيار إن شابت خاليت الأب محكم الصمان، وإن ساءت طالب الزوج بالمهر بحكم النكاح، وإذا أدنى الأم لا يرجع على الزوج^(١) بشئ، إن حسمه بشئ أمر الزوج، وإن حسم بامرء يرجع عليه بما فتي، وفي شرح الكافي، وفي الأب القاضي للمصنف في باب نكاح الصغيرة، ولو كان هذا الصمان من الأم في مرض موته كان باطلاً

٣٦٥٧- وإن رجع له الصغير أملاً، وقسم له المهر، وكان ذلك في صحته جازاً، معناه إذا قبض الأم الصمان، وإذا أدنى الأم ذلك، إن كان لأد، في حاله الصحة لا يرجع على الأب بما أدنى استعمل، إلا إذا كان بشرط الرجوع في أصل الصمان، وفي المتن^(٢) من محمد رحمه الله تعالى، إذا أشهد عند الأد أنه يرجع به في مال أبيه، فإنه لا يرجع، وإن لم يشهد على الرجوع جازي ضمن وذكر إيراهيم هذه أماله في بواره، ووضعها فيها إذا كثر الأبر، ولتلى الأب، وأشهد على الأد^(٣)، وذكر الجواب على ما ذكرنا

٣٦٥٨- وفي المتن في ما صح آخر إننا لم يشهد عند النقد لا يرجع، وإنما لم يرجع بلون شرط بحكم المهر والعادة فيرى العادة أن الأد، يتحملون لمهر عن الأبناء الصغار، وهو نظير ما لو أفق على أبيه الصغير في طعنه وكسوته من مال نفسه، فإنه لا يرجع في مال الصغير بذلك، إلا إذا شرط الرجوع على وقت الإنفاق^(٤)، وإذا لا يرجع بحكم المهر والمعدة، وهذا بحال ما لو اشترى لأبيه الصغير شيئاً آخر سوى الطعام والكسوة، وقد ثبت

(١) وفي ظلم الزوج

(٢) وفي ظلم، عند الأد

(٣) لئلا، من الأد، وفي

ج ٤ - كيف فكاح - ٧٣ - الفصل السادس - علاج النساء - حرف الألف في الف

من مد منه - عونه يرجع على الصغير بذلك ، وإن لم يسره رجوعه - لأنه [لا] "عرف أن
الألف يتصلون الشمس من لاء -

٣٦٥٩ - ولو كان مكان لاء وصير أو غيره من الألفاء ، وصير المنه عز الصغير ،
ولم يدر ما منه ، رجوع هو مثل الصغير وإن لم يشترط الخروج لأنه [لا] "عرف على الأوصياء ،
- الألف من الأول أنها يتصلون ظهور عن قصاص ، هذا أن كان الضمان والإلف - من الألف
في حال الصفة

٣٦٦٠ - [م] كان حسدا في حال الصحة ، "الألف في حال مرض ، ذكر الخصة
رحمة الله تعالى في أدب العاصي أنه لا يكون متبرعا بما في حبيبه ومحمد وحميماته
تعالى ، وحسب ذلك من صواب الأمر ، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى يكون
صبره حتى لا يرجع هو ، لا ورثته بعد موته على الأمر بسره ، هذا أن الألف ذلك في
صحة أو مرضه ، ما إذا لم يولد لاء ذلك حتى مات الألف ، فهذا كله من اسم للألف - ثم
الموت اختيارا من مات عند الصديق من الزوج ، وإن مات أحد من ترك الألف فإن
أحد من تركه لاء ، يرجع صاحب الألف له بذلك في صلب الأمر ، أو غيره يرد وقضى
صفيه ، عند علماء التلابة رحمهم الله تعالى

في شرح الكافي هو باب فكاح الصغير والصغير ، وذكره حنفيا في علي قول
في يوسف - رحمه الله تعالى - من الألف لا يرجع بذلك في صلب الأمر ، ولا يجب إن
كان قد فسر صفيه ، وإحدى - هذا الصانع لا يعلق غير موجب رجوع ، إلا ترى أن
الألف هو أن ذلك في حياته ، صحه ، لا يرجع بذلك في حال الأمر ، فلا يملك موجبا
لخرج هذا ذلك ، وهو حبيبه ومحمد وحميماته تعالى ، إلا أن حصل لفاء في مرض
لأنه أنه هذا الأب ، صبر سراً على ودية - في مرضه موت ، وبعد موت ، وكل ذلك باطل
ولا كذلك إذا حصل لاء في حالة الصحة ، ومما ذكره إذا حصل الضمان في حالة الصحة ،

(١) ما بين الصغير - لاء من الأصغر - من طوموف

(٢) ما بين الصغير - لاء من الأصغر - من طوموف

(٣) ما بين الصغير - لاء من الأصغر - من طوموف

(٤) وفي - في حال الأمر أو غيره

(٥) وفي - وفي

وأما إذا حصل الصداق في مرض المرأة فهو باطل ، لأنه لعدم بهد الصداق إيهال المتع إلى الوارث ، والمريض محبوه عن ذلك ، فلا يصح ، ولحديث كل دين ضمن عن وارثه ،^(١) أو لولائه في مرض موته فهو باطل ما قلنا ، وحى النبي صلى الله عليه وآله وآله الألب سهدوا التي زوجه ابنتي فلاته ، ألف من ماني ، لم يبرمه إلا أن يؤذي ، فيكون صداق ، وإن كانه عن أبي يوسف رحمه الله تعالى وروايتان

٣٦٦٦- امرأه رباح ابنه وهي صغيرة ، وقبض صداقها ، ثم دفن ، فإن كانت الأم وصيها غلابة ، بطلت أمها ، لعدم حق الزوج ، وإن لم تكن وصيها ، فلها أن تطالب زوجها ، والزوج يرجع عن الأم ؛ لأنها فضت ، وليس لها حق الفسخ ، وكذلك الجوارح في سائر الأولياء ميراث الأب ، والميراث الأب

٣٦٦٧- ذكر الصداق ، سهدوا رحمه الله تعالى في النكاح الأول من نكاح ولدها ، غير الأب ، ولقد إن روح المصير أو الصغيرة ، فلا حياط له بعد مريه ، مرة مهر مستي ، ومرة غير تسمية ، لأنه من سهدوا أنه لو كان في التسمية نكاح لا يصح بكون الأول ، ويصح النكاح الثاني بغير المثل

والثاني - الزوج بركان خلف بطلان امرأته بوجه ينفذ ، إن لم ينفذ كل امرأته يتزوجها ، بعد النكاح الثاني ، ويحل وطئها ، وإن كان الأب أحد زوجها ، فكذلك بطريق عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى للمصير حصة ، وعند أبي حنيفة حصة الله تعالى للمصير الثاني من تناوي أبي القليل .

ابن الحسن الحادي عشر في نكاح الأبنكار

٣٦٦٢- اعلم أن السكوت من اليكرو البثقة جعل رضى بالنكاح ، سواء استلهمها الولي قبل النكاح ، أو رآها أو لم يرها قبل الاستتار ، فله رضى ، فالأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام : ' البكر - أمر في نفسها وسكوتها رضاها ' ، ودخكمة في ذلك صيانة مصالحة النكاح عن يوان في حق الأبنكار ، وهذا لأن النكاح لا يفتقد^(١) على الكمر الناعلة إلا برضاها ، إذ يعرف من جهتها ، وهي تستحب من الرضا مبرر ، لما فيه من إظهار الرعية في الرجال ، ثم يتم بختب يجوز النكاح يسكوتها ، فانت مصالح النكاح ، وبما حاز السكوت من البكر الناعلة إذ إذا كان المستأمر ولياً (لما إذا لم يكن مستأمر ولياً^(٢) ، فو كان وثلاً لا أدعائك ولي آخر ثم سألني امرأة من هذا القري في المستأمر ، فانسكوب لا يكون إنفاقي عن الولي المستأمر ، إلا إذا كان مستأمر رسول الولي

٣٦٦٤- وذكر شمس الأئمة خيرولي رحمه الله تعالى : أن المستأمر أو مغير بالنكاح إذا تم يكن ولياً ، ثم يكن رسول الولي فسكت ، كذا مسكوب رضى في ظاهر الرواية ، وذكر الكرخي : أنه لا يكون رضى

٣٦٦٥- في الثاني وأكثر شافعين^(٣) رحمهم الله تعالى عن أن الرسول كالولي ، وإن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافه في الولد ، وهو ظاهر قول الكرخي ، وقيل في الرسول هذا النكاح به كقول ، وفي مجموع القول أنه مغير بالنكاح إذا كان أجنبياً فسكت ، هل يكون رضى^(٤) ، في خلاف المشايخ رحمهم الله تعالى ، ومطابقاً رضى وفي فتاوى شمس الأئمة السرخسي وشمس الإسلام الأورجدي رحمهما الله تعالى أنه لا يكون رضى ، وهذا إذا سمي الزوج عده سمية فتح لها المهر^(٥) ، كان الزوج كفراً ، والمهر ولو

(١) قال الزمخشري في نصب الراية (٢٤٣) : حريب بهذا تلفظ ، وروى لأبي السمن حبيب بن جبر ، لا يظن قال : لا نكح لأب من مستأمر ولا نكح لكر من مستأمر

(٢) وفي نسخة لا يفتد

(٣) ثبت من ط ر ب د ف

(٤) وفي نسخة بقاء طائفة

٢٦٦٦- وبما إذا، أنهم الزوج، لم يكن النكاح رخصاً، فكذلك إذا سمي الزوج، وسمى المهر، والزوج ليس بنكح، والمهر ليس بمهر، وكان المهر، المهر لأن الزوج ليس بنكح، فكذلك لا يكون رخصاً من حوز جميع الأولاد، لأن من لا يزوج، وحذ عن أبي حنيفة ورحمة الله تعالى لأنهم وإن كان في ذلك علة، أجيباً عنهما، والمسألة مبررة

وقال بعض مشايخنا، رحمهم الله تعالى: "إذا كان المهر بالنكاح حياً ليس بولي، ولا رسول منه، فإن كان مفسر رجلي مطلق، أو غير مطلق، أو كان رجلاً واحداً عدلاً، جنب النكاح، حتى يرسب، ثم يرد إليه النكاح، وإن كان المهر رجلاً واحداً غير عدل، فإن صدقه في ذلك ثبت النكاح، وإن كذبه لاسب، وإن ظهر صدق المهر عدل حياً، حيفاً، رحمه الله تعالى، وعندهما ثبت النكاح إذا ظهر صدق المهر

في فتاوى أبي الهيثم رحمه الله تعالى: "المرء إذا سمي الزوج، والزوج ليس بنكح، فزوجي أبوه، ثم قالت: لا أوصي، فطهر إن كان الأب وقت الاستبراء لم يذكر من يزوجها، وقد ذكر أنه يزوجها، لا بعد النكاح، ربه، وإن كان الأب، وذكر الزوج والمهر جميعاً، بعد النكاح، ولا يصح الزد، وإن كان ذكر الزوج، ولم يذكر المهر، فإن وجهها قد نكح بمهر أمي، وإن زوجها فهو مسمى لا بعد النكاح، لأنه إذا وجهها بعد العقد لعقد الزوج، والمهر، فإنه بالزوج فتم لوصفها العقد، وإن زوجها بمهر مسمى، فتم العقد بالزوج، وذكر الأئمة، وهي غير عمارة بالليل، فلا يسمي الزوج، بعد العقد"

٢٦٦٧- وبما سمي، لأنه اسم حسن، رحمه الله تعالى في شرح كتاب النكاح، إن اشتراط المهر عند الاستبراء، هو من غير من منتهى، رحمه الله تعالى، لأن وجهها تختلف باختلاف الصدق في الثقب، وأما على ما عليه إندراب محمد في كتاب النكاح، فسمي المهر عند الاستبراء بشرط، وإن اشترط شبه الزوج، فعلى ما عليه إندراب محمد ورحمة الله تعالى، فإنه نكح الأب في هذا الموضع، وإن كان مهر مسمى، وذكر شمس الأمانة الخطوب، رحمه الله تعالى في شرحه: أنه إذا لم يسم لها الزوج، أو المهر، فسكت، فعليه اختلاف الفتاوى، رحمه الله تعالى، منهم من زاد رخصاً، ومنهم من أبي مطلقاً من غير فصل مما إذا وجهها، أو زوجها، مسمى، فإذا إذا أخبرها بالنكاح من العبد، أمراً، أخبرها به بعد العقد فسكت، فسمي، إذا لم يذكر الزوج والمهر، كان العقد به بقدر رحمه الله تعالى

يهدد، هو فرق بين الخاصي وبين المسلم، وقال أئمة أبو الثابت رحمه الله تعالى لا يهدد. قال الصدر الشهيد وهو الصحيح وعليه الفتوى، وعيد إذا ذكر الزوج أو ظهر بعده، وفيما إذا ذكر الزوج لا، وبم يذكر المهر، فالحال على التخصيل للفتى ذكرنا، وهو احتد الصدر الكبير يرفاه الأئمة - ثم لله سبحانه وتعالى بالرحمة والرفق -

٣٦٦٨ - قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر دامه، إن أصحابنا رحمهم الله تعالى جسد المكروب رضى في مسائل معدودة، أحدها في إنكار إذا أمرها الوصي في التزوج ٣٦٦٩ - والثانية يد قضى لأب أو الجد مهر الكبر بانه مكنت، قد سكت رضى حتى يبرأ الزوج، ويرى بعض الفهر غير أب وجد مكنت، أبو بعض الأب وجد سكت ديوب مكنت، لا يكون مكروب رضى

٣٦٧٠ - الثانية: إن مكنت الشيخ بعد ما علم بالبيع منه، بطلت شدة، [كما هو سلم النسخة].

٣٦٧١ - الثالثة: في موضوعات في إقراره يظهر البيع منه، ثم قال أحدهما علاه يعصر من صاحبه، وهذا في إذا جعله يماً صاحباً، مكنت صاحبه وبم بطل شيئاً، ثم سبعة كان البيع جائزاً.

٣٦٧٢ - الرابعة: عند أسره المسكوك، فوقع بعد ديت في عبده المسلمين، فوقع في قسمة واحد من العائدين، فبعضه الذي وقع في سهمه، ومولاه الأول حاصر عند البيع مكنت، لا يسل به على أحد بعد ذلك.

٣٦٧٣ - الخامسة: إذا بيع الممسترى لبيع قبل بعد ثمن والبائع يراه، فكس ولم يمتد من التخصي، بطل حقه في الحبس، وذكر الطحاوي رحمه الله تعالى في باب المأذون، وهو مخالف لما ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإقرار.

٣٦٧٤ - السادسة: مجهول السب إذا بيع وهو ساكت، كان ذلك منه بطلاناً بالقرى، ذكر في كتاب الإقرار راد الطحاوي وبطل له بعد البيع ثم مع مولاه، نعم فذلك منه بطلاناً بالقرى.

٣٦٧٥ - السابعة: في رأي لولي محله يبيع ويشترى مكنت، صدر العبد سابقاً له في

الحدادة، قال سمس لائنة مخلوأي رحمة الله تعالى في صرح بكاحه وكذلك لولؤ إنداري
النصص المحجور ببيع ويشترى لشهور والكثير فسكك، حسن فكانا يصحج

٢٦٧٦ لثاسعة ذهب برجل جلاره وإجاره محاضر، فليهب ويضيه في المجلس
بحضره في الوغد، ولم يأد به الواهب الفبيص، فليهب به من هو ساك [وليه شب
الإد بالحق استجبتاً]، ينك الملك للموهوب له، يؤفام الواهب على المجلس قبل
بعض للموهوب له، لم يصح لبسه حتى يفره ذلك

٢٦٧٧ - عاشره، إنا ناع بئاً فاسداً، وليصح خاصه عند سعد، فقبه المشتري محصره
البلخ، ولم ينع من لبسه وسكن، كان إنزاله بالعض حتى يملكه يشتري، دفع النص لولم
بمع

٢٦٧٨ - حادده عشرة، اد قال - والله لا أسكر ولا أنمي ذري، اد قال - والله لا أنكره
في ذري، ففلا في دار أحالف بعد البمين، ولم يقل أخرج منها، حب ولو قال - أخرج
سها، فلي أخرج، فسكك مع لا يثبت في يده

٢٦٧٩ اثنا عشر، اد كان الخيار للمشتري، اد رأى عبده الذي أسره، ببيع ويسرى
سكك، فهو المختار للبيع ويظال خياره، ولو كان الخيار بائع لا يكون بطلان الخيار

٢٦٨٠ - الثالثة عشرة، اد سكك من حره الولد حتى مصر على ذلك يومين، لزمه
الولد في دولته، رحمة الله تعالى، وزود له أمي مالك من أمي يوسف هي أمي
حيه، فله الله تعالى، اد، هي بطلت فسكك، لزمه الولد

٢٦٨١ - راد سمس لائنة مخلوأي رحمة الله تعالى على هذه مسائل، ادنا قال لمصر
بمع عبدي، فلم يميل ولم يرد، بل سكك ثم قام وماع، حسن بانك يتركبه، وجعل السكوت
منه قبول الوكالة، وكذلك من رأى عبده شق رقبة، فسكك حتى سار ماعه، ثم يصم
فنان ما سأل به، ويحتاج على صاحب الرق يسكونه

وهها مسألة أخرى من هذا المجلس

٢٦٨٢ أن غير الأب واجباً لأدوخ الصغيره، فهدت وهي بكر، فسكك ساعه، فظل
غيرها، رجوع مكروب بمسرة السرحى صريحاً، ولم يهدك بكره الاستمارة، لم

بعد ما بلغها الخبر فهو رضى، هكذا ذكر القموزي وسبح لإسلام رحمته الله تعالى وذكر
شمس الأئمة المرحومين رحمته الله تعالى أنها إذا ضحكته كمنتهزاه لم سمعت لا يكون
رضى - وإن تشب فهو رضى - هو الصحيح من الشعب ذكره شمس لأنسة الحنفى رحمه
الله تعالى

٣٦٨٣ - ولم يكت ذكر هشام في "توابعه" أنه يكون رضى، وذكر الملقى عن أبي
يوسف رحمه الله تعالى أنه لا يكون رضى، وذكر القموزي في شرحه أن عن أبي يوسف
فيه روايتين: هي رواية لا يكون رضى، وهو قول محمد رحمه الله تعالى وهو القشيري من
قال إن كان اليكاه من سكوت وبراء فهو رضى، وإن كان من صياح وعظم وجد فهو رد،
وعيم من قال إن كان النعم حاراً فهو رد، وإن كان بارداً، فهو رضى

٣٦٨٤ - وإذا روج البكر وثبان، كل واحد منهما من رجل، وهما في الدرجة على
السوء، صلحها العقد فأجرتهما، بخلاف ولو سكب ذكر القموزي في شرحه أن من محمد
رحمته الله تعالى في هذا روايتين في رولية مكوثها بغيره ردها بالعقد مبطل، وفي رولية
هو ليس برذولاً إجازة، وأمر موقوف

٣٦٨٥ - وإذا روج البالغة أبوه من رجل، وأخوها بعد ذلك من رجل آخر، فأجلت
نكاح الآخر كان جائزاً، ونكاح الأب - لأن النكاح لا يفسد على البالغة من غير رضاها،
فيستوفى النكاح على إجازتها، فإن أجازته نكاح الأب، وجد شرط استيفاء هذا النكاح
ليفسد، ومن ضرورته بطلان الآخر، ويكون هذا نكاحاً حاصلاً بلا رضى، لأن الأخ مع الأب
ليس بولي، ويكون على الاختلاف على ما مر

٣٦٨٦ - وهي تتوي العصبى - صغيره روجها عنها أباها، ثم روجها عنها لأبيها
وأنتها، فبطل وأحارب نكاح العم لأب، قال يطل نكاح العم لأب، ولا يطل نكاح العم
لأب وأب بردها، حتى يفرق العاصم بينهما؛ لأن نكاح العم لأب موقوف على إجازة العم
لأب ولم، ونكاح العم لأب وأم مات، فلهذا بعد، لكن لها حق نسابة، والنسب لا يكون إلا
عند التقاضي، ولم يرحد، وبنات من ورد على الموقوف أبها

٣٦٨٧ - البكر إذا سمعها أخبر فضالته لأمرضى، ثم حالت عد رجب، فلا نكاح
بيهما - لأن النكاح قد بطل برضى، وأمرها صاف بعداً مسوخت، عن هذا استحسن
الشيخ رحمه الله تعالى لمحمد العقد عند الزفاف؛ لأن أباها في الصورة الأولى تظهر الرد،
وغير ذلك لا يظهر منها، وبولا جدد العقد لكتاب رد إلى أجنبي

۳۶۸۸ فی السیاسی ابن سماعه عن محمد وحمه الله تعالی، ان قال الرجل لا یسه
التکبری وھی بکر ابن لیلان ولیلان خطیبان إلی، وانا مروءتک، ایاهم یقر وانا مروءتک.
تسکت، قل ان یروءها فیها، شاء

۳۸۹- وکذلت یاءا مالک بن ادریس فلالاً یحطونک ، وهم یحسبون (یجرعون) ، ولم ینکح قسلاً ولا معداً ، وکذلت یاءا مالک بن جیراف یحطونک وهم یحسبون^{۱۴۴} ، ولو قال یدریس نعم یحطونک ، أو اصحاب فلال یحسبون وهم لا یحسبون ، لم یکن سیکوتیا علی هذا فیکرمونی فان ابنکم السید أبو الفضل ، وهکذا ، روی الحسن بن ربیع عن یحیی حقه والی یوسف رحمهما الله تعالی عن اساتذتہا جميعاً^{۱۴۵}

٢٦٩٠- العن من أبي يوسف رحمه الله تعالى في ذكر ليبر، ستادها ولها ابن يروحها
فمنكبت، ولم يحضرها من يروحها، ثم زوجها من نفسه، فبذلك جازت ابن سماعة من
محمد رحمه الله تعالى في: من يروي وحده لا يروح اسمه الكبير، ثم زوجها، فلم يبعها حتى
زوجها: الأب من آخر، ثم بعد، فلهذا لم يخرج كتابها شاف

۳۶۹۱- من غضب امرأة من نبيها وهي بكر، فقال الأب: عر كنه عداي بسر اسما
مخرجه وي كره و سكت. بروج الابن فغته من رغن. فبمها لسكنك، ثم روجها ليوها من
اخره. فبمها و سكت. بجرر مكاح الأب. ولا يجوز مكاح لأخ. ولم يجعل سكونها من
مكاح الأخ (إشارة) لأن السكون لما يجعله إجازة لمكاح الولي، لا مكاح غيره الولي، والأخ
مع الأب ليس بولي، فكذلك من هادى له من سمعه، ومنه نظر بمنى لا يجوز مكاح
الأخ، ولا يجوز مكاح الأب لأن الأم وكل من الأب من هذا المصنف، فانهم مقام الأب،
فكان الأب ملتزم به، فيجعل سكونها رهنه.

٣٩٩٢- قال محمد رحمه الله تعالى في الأعيان: إذا وسب الكفر ثم لم يرض بالتكفير
غير بطي، وأدعى الزوج رجاءه، فالقول مؤثما عند علماء الثلاثة رحمه الله تعالى؛ لأن
منكر ثلث صحبها، وعمله مع الأعيان في خير الدوم، فعاد برأه انحسرت هي.

(١١) حكمان في الأمل، وهو غير واضح

(۴) اکثر طوایف و روستا

(*) ما بين القوسين مالم في الأصل وأثناء تصحيحه.

في ذلك على الرسول ١١٠٠ الرسالة التي علمه الرسول إلى رسول الله، وكل واحد من هؤلاء علمه معهم، وصح سبط رسول الله عليهم، فجاءت الرسالة وقال إن ملائكة تلك أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كتبها، فأسعدت ربهم وروحهم بها، كان ذلك حائراً، إن شاء الله تعالى، فلو كانت أُنقلت عليه أنه أن الرسول بها الرسالة التي، فكان الرسول حضر نفسه، وعمره في نفسه من شيء فشيء، وإن كان الرسول قد علمها، وعمره لها، ولما لم يرس بذلك، فلو كانت علمها، ثم حضر الروح، صلى الرسول في الرسالة والأمر بالصحة، صح التكميل، وصح التكميل إذا كان الرسول من أهل الصحة، وإذا أتت الصحة مع ذلك على الروح، وإن كُتبت في الأمر بالصحة، وصحته في الرسالة، صح التكميل، وصح التكميل ما بين الرسالة والرسول، لا من حين مره، حتى كان لفرقة أن يرجع على الرسول إليها الصلوة، ولا يرجع الرسول إلى الروح بما أدى في ذلك، وإن كُتبت في الرسالة والأمر بالصحة، ولا يثبت له شيء ذلك، فالتكميل بطل، ولا مهر على الروح، ولها - غلبت الرسول بالمره - لأن في بعضها أن التكميل صحيح، وأن التكميل صحيح.

بعد هذا فصل الروايات، ذكر في كتاب التكميل الأصول، وفي بعض روايات كتاب التكميل أن: أمهات الرسول صفت قصائد، وذكر في بعض روايات كتاب التكميل أنها غرائب الرسول بضمهم، فعمل في أمهات، وبيان، وفي بعض اختلاف الجواب لا اختلاف، فهو مبرر، وهو التكميل، وقد ذكرنا في فصل التكميل، وإذا كان الرسول له بغيره، فلا، ولكن رُحمة، وأصغر منه لغيره، ثم أجاب الروح التكميل بغيره، وكرم الرسول بغيره، إذا أتى الروح أن يجر التكميل، ثم يكن هو رسول شيء من التكميل، لأن أصل السبب في سبب خروج التكميل، في حكمة وهو وجوب الصلوة وبراءة الأصل، حسنة به جبراً، التكفل، وإن عقد التكميل واحد، وهو من الجاهلين بولاية أصلية نحو الملك، أو القرية، أو بولاية غرضية نحو وكالة، صح أن يقد.

٣٧٠٦ بيان الأول، بالروح استأخيه الصغير من من حبه صغير، وليس فهمه ولياً أقرب منه، أو روحاً من الله، وهي صغير من نفسه، لا من لها من قرب، أو كانت بيت العلم فكبيره، وقال لها: إن أريد أن أرى جاك في نفسي، فسكت وهي بكر، فذهب وترجها.

۳۷۴. ملك انسانى را كه در حق خود و جمعه الايمان و ... از خداى عز و جل
الفرخ را بزرگوار تر و در جلال او بزرگوارتر از جمعه الايمان و ...

٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦

[illegible][illegible]

المصدر الثالث عشر في أسباب حرب المصاهرة^{١١}

٣٧٤٦- فنقول: أسباب التحريم كثيرة، من جملة ذلك الحب، ومما فيه معرفة. ومن جملة ذلك المصاهرة، قال محمد رحمه الله تعالى: "أصل: إذا وطئ الرجل امرأته بنكاح، أو حلف، أو مجبور، حرره عليه أنها وبنتها، هو محرم لها، لأنه لا يجوز نكاحها وحرمت على أمه، وأبائه، وكما ثبت هذه الحرمة (بالوطء، نكاح، بالنسب، وتقصيل، وانظر إلى الفرج بشهوة، سواء كان بنكاح، أو حلف، أو مجبور علينا إذا كان لمحلل مشبهة، ولا ثبت هذه الحرمة) (١) بالنظر إلى سائر الأعضاء، وإن كان من شهوة، وحده الشهوة أن يتبرأ منه بالنظر إلى الفرج أو اللبس، إذ لم يكن متشراً قبل هذا، وإن كان متشراً، فإن كل واحد قوه وشده بالنظر واللبس، كان ذلك من شهوة، وما لا، وهذا إما كان شيئاً مذكوراً على الجميع، فإنه كان شيئاً أو عبثاً، مع أنه الشهوة أن يتحرك عليه بالنسب، إن لم يكن يحرك قبل ذلك، ويراد الانسباء إن كان متحركاً، فهذا هو حد الشهوة الذي حكاه الفاضل عن أصحابنا، وإليه مال الشيخ الإمام المعروف: عولاه زوجه، ونسب الأنثى المرحومة، وكثير من المشايخ رحمهم الله تعالى لم يشرطوا الانتشار، وجعلوا حد الشهوة أن يميل قلبه إليها، ويشتهي جماعها، وكان لعقبة محمد ابن عقيل أن يرى رحمه الله تعالى لا يعتبر تحريك القلب، وإنما يعتبر تحرك (٢) لاله، وكان لا يفتي بثبوت الحرمة في الشيع الكبير والصغير، والذي عاتب شهوته، حتى لم يحركه عضو بالسلامة، وروى من رتب عن محمد رحمه الله تعالى أنه إذا لمس بشهوة، ظلم بشر عضو، أو كان متشراً، ظلم يرد انتشاره حتى تركها، ثم إذا زاد انتشاره بعد ذلك، لا نسب به الحرمة [إنما ثبت الحرمة] (٣) إذا انتشار باللسان، وهو يذهب لاسمها، أو إذا زاد انتشاره وهو لاسمها بعده

(1) وفي م من باب المحرم في النكاح، وفي حلية ك في باب أسباب النكاح من الأصناف
والشروط والحدود، في باب جود الصلوة

(?) ما بين الطرفين سائد من الأبي والبناء من ظ ومربع

(۳) لیست من درج ذیل ہے

(1) **تکلیف می‌شود که**

جئنا إلى حدّ أخشبة.

٢٧٠٧ حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن النضر رحمه الله تعالى أنها إذا كانت مباحة سبع أو أكثر، فهي حسيمة من غير حصن، وإن كانت مباحة خمس حتى لو دونه لم تكن حسيمة، وإن كانت بنت سبع سنين أو سبع سنين، أو بعد سبع، ينظر إن كانت قبله صحبه بنت مضناه، وما لا فلا. قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى في آداب العناري: «شأنك شكرهم الثمن، والصنيع، والمال، لأنه لا يشتري ما لم يبيع سبع سنين». قال الصدر الشهيد في شرح كتاب العقاب: «وعليه القدر، وحكم من الشيخ الإمام أبي بكر أترامد: أنه كان يرد: «يسمى للمنفى أن يرضى في الفرج والزمان، به التحريم إلا إن لم يبيع الساكن أنها غيلة صحبه حسيمة، حيث يدعى بالحرمة» وفي الباقى عن محمد رحمه الله تعالى في الخطر من بيت بدو أو سبع، إذا كانت صحبه صحبه أنه تلفه حرمة، وإن لم تكن بهذه الصفة، قال: «شيء مخدع، وقد قيل في وفاة الصبي إن ذلك يشبه النسب من مثله» وفيه زيطة مثله، ونسب، ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى: «إذا كانت لصغيرة بنت خمس وشتهى منها، فهو منسية ولا توحيب فيه، روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى».

٢٧٠٨ وإذا جامعها ثم لم يمسسها، فهي من جملة مشبه، وإن لم يمسسها لم تثبت به الحرمة خلافاً لأبي يوسف استعصاً، وقال محمد رحمه الله تعالى: «وما أفقت أن يرضى منها، وتطلق من يوسف رحمه الله تعالى في رواية ابن سنان في بنت سبع وحملة أشهر» وطلبها فيما ترون المرح [شبهه] وماتت، ولا يدري من كان يسمي منها في حيا وجملة؟ أم يحل له الأم

٢٧٠٩ وفي العناري من الفقهاء أبو بكر عمر بن عمر ١١٤، وهو بنت خمس سنين، أو سبع سنين عن شهوة، فإن التحريم على الله؛ لأنه غير مضناه، وإن اشتهاها هما فلا ينظر إلى ذلك، بل هو له فإن كبر حتى حرّمه عن حدّ اشتها، وسأله محله؟ قال: «نعم، لأن تكبيره وحسنه حرمة، فلا تخرج من كبر، ولا تكدت بصيرة».

(١) وهو ف و ح' وفيه إن دخل مشبه به

(٢) مكانه الأصل و وفي الثاني عنه من سبع لم خمس من غير ذكر

(٣) أم من ف و ح' و

٣٦١٠ وسئل من سئل من جهة الله تعالى عن امرأة أدخلت من عصبي في فرجها

ونكسي ليس من أهل الجماع؟ قال: سببه حرمه المصاهرة.

٣٦١١ قال أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى: وثبت الحرمة بالنكاح، والنكاح، والنظر إلى

الفرج سهو في جميع النساء بريئة، وغيره في ذلك على السوء بخلاف عقد، ثم ليس به

يوجب حرمة المصاهرة إذا لم يكن سهواً، أما إذا كان بينهما نكاح، فإن كان واقعاً بحيث

يجد حرمة المصاهرة، لا تثبت حرمة المصاهرة وإن فترت منه ذلك، وإن كان واقعاً بحيث

يفصل حرمة المصاهرة من بعده، كتبت حرمة المصاهرة وهو صلاتي الشكر، فلتسبب، وإن

عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا لم يكن لفرج شخص جد أم، أو أخته من فوق الثياب عن

شهود، فإن كان يجد من جدها^(١) حرمة حرم عليه مراكه، وكذلك إذا كان رجله في

الثياب، أو سبق الخب، أو أسهر الخب.

٣٦١٢ به أيضاً، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا لم يكن لفرج أو سببها

ثوب، فإن كثر مجرد به السبب، أو يرد النشوة فهو صليل، ومن، ويعلم في النظر إلى

داخل الفرج، ووثق، إذا كانت منكحة، أما إذا كانت فاحشة مسنونة، أو فاحشة لا تثبت

حرمة المصاهرة، قال مسيب (أما سلام حواهم رده، وهو الصحيح، وقد أبو يوسف رحمه الله

نعاني في رولته ابن مسيب) ينظر إلى الداخل والركب سرده، ويعلم ذلك فقهاً إذا كان

مشهوراً بروي إبراهيم^(٢) عن محمد رحمه الله تعالى: أن النظر إلى موضع الجماع من القبر في

حرمة المصاهرة نظير النظر إلى الفرج، ثم رجع وهذا لا يحرمه إلا النظر إلى الفرج من

داخل.

٣٦١٣ وروى ابن مسعود عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن النظر إلى قبر المرأة

لا يوجب حرمة المصاهرة، وإنما ذكر محمد في الزيادة في باب بيان لفرج في غير

الفرج، وإذا وقع القبر إلى غير موضع الجماع من القبر، وبين النظر إلى موضع الجماع

من القبيل، لأن النظر إلى القبيل سبب يحصى إلى التوهم في القبيل الذي يحصل له الجمرنة

(١) هكذا في ج، وكان في الأصل رده وهو صحيح.

(٢) وهو م، يحد من حد الفرج.

(٣) وهو م، ابن مسعود.

والنكاح، إذ النكاح يقوم مقام نسب خصوصاً في باب الخرافات، فانه ينظر إلى الغير بعض الشيء إجماع في الشرع، ولا يحصل الخطبة ولا ينعى به، ولا يستأجره

٣٧٦٤ - وأجمع في الشرع لا تثبت به حرمة المصاهرة، ذكره محمد رحمه الله تعالى في الزوائد في باب إيمان المرأة في عهد الفرج، وقد أخذ من أئمة وأعلامهم الله تعالى، وبعض مشايخنا قالوا: يوجب حرمة المصاهرة، به كذا بعض شمس الأئمة محمود الأوزي، ووجه ذلك أن إجماع في الشرع لا يخلو عن المن يشهوه، وبمجرد ليس مشهوه بحيث به حرمة المصاهرة عند جهدهم الزيادة في كتاب لا يوجب حرمة لا يوجب خلافها، وما ذكره محمد رحمه الله تعالى "صح" لأن النفس يشهوه بما يوجب حرمة المصاهرة، يكون سبباً معصياً إلى الزوط في نفس الذي يحصل به اليقظة والخطية، وإن ألبان في غير الآثار فيس أن ذلك النفس لم يكن معصياً إلى الزوط، الذي يحصل به الخربة والنفس، فلا تثبت به حرمة المصاهرة، ألا ترى أن من من آخر يشهوه ونفس، لا تثبت حرمة المصاهرة [وكذا إذا نظر إلى خرج امرأة يشهوه رأس، لا تثبت به حرمة المصاهرة]

٣٧٦٥ - وإذا فيها من قال: لم يكن عي شهوداً ومعهما، أو نظر إلى فرجهما، ثم قال: لم يكن شهوداً، عند ذكر انحصار الشهود رحمه الله تعالى، أن في بعضه يعني سموت آخره ما لم يثبت أنه قبل بسر شهوة، وإن لم ينظر إلى الفرج، لا يوجب حرمة إلا إذا بين أنه حصل شهوة، لأن الأصل في أسباب الشهوة، بخلاف النفس والنظر، والدليل عليه أن محبة رحمه الله تعالى في أي موضع ذكر سبيل لم يثبت به شهوة، وفي أن موضع ذكر الفرج والنفس منبهة لشهوة، وفي يوجب العي، بخلاف هذا

٣٧٦٦ - قال: إذا اضطرر حارة عي أنه ينفذ، فعليه أو ظهر إلى فرجهما، ثم قال: لم يكن عي شهوة، وأما قوله، فالحق قوله، ومن كان مبادراً، وإن لم يكن عي شهوة، بل يصدق

٣٧٦٧ - ومن المشايخ رحمه الله تعالى من حصل في التنبيل بينه وبين كمال على الفهم، ويثبت إذا كان عي الخيبة والرأس، فقلنا: إننا كتب القبله على الفهم عي المصاهرة،

(١) عي من ظروف

(٢) وفيه - (أ) إجماع في كتب الفقه

(٣) لا تثبت به حرمة

لا يصدق أنه؟ نعم سنده رواه عن علي بن ابي طالب، وروى عنه ابيه، أبو علي الحنفية
لا يقبل خبره لا بد... انه من مشهوره ويصدق في انهم يكن مشهوره هكنا ذكر في
مجموع الروايات

٢٧١٨- وكان شيخ الإسلام فخر الدين محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب في الأصل علم
فهم، وإتقان، ودين، وأمر، وإن كان على التفتيح، وكان يعرف بالاعتدال في أحكامه، وكان
شبهه، وعلمه من بعض من سجع النعمان يدل أنه يصدر من نفسه، وكسبه على الفهم أو
على موضح أمر، وهو ليدلي ويصنف في ذكر المشهور بعض من هو، إلا أن يقوم له
مسألة فيحتاجها إلى أن يمد، وكذا ما في الحرد، وانتشره دليل مشهوراً، وهذه المسألة هي أن
في أمس لا يجرى به غيره، ثم انضم إليه دليل آخر يدل على الشهرة أو قد خمد عليها وقال قد
ذلك أن أعني على شهرة، نسب كلام، وإذ ارتكبه على ظهره، وعرفه، ثم على لم يكن
عن شهرة صدق، وقد حدث المراد ذكر حشبا في اختصاصه وسيدته، وذهب كذا عن غير
شهوة صفت.

١٩٧٩- هو كراهة الخافى "د من شعر المراد لا يوجب حرمة التصانيف، وفي
الاحتياط ان من شعر من المراد من شهوة يوجب حرمة التصانيف، ولو عجمه، وكرر
القاضي لإمام عن السيد ر حبه فله تعالى ما ذكر في الأجزاء، لأن الأقسام تحت
الشعر، فيعتبر بها معروفا لا ينبغي، فهو محرمة ولو من بعد من ر، ثم
٢٧٢٠- من سجد عن الأثر بالنسبة لشهوة (أو عن الأثر بالنسبة لشهوة) ٣٩

وهل نسل الشهداء على من القى القتل من سبوه؟ حيث فيه سبأخ ورحمه لله
 قدنى، والى بعضهم لا يبر، ورسه من النجى الإمام الحسين بن بكر محمد بن القيس رحمه
 الله تعالى، ولا شهادة امرى، لا يوفى عليه عذرا، وقال بعضهم: بطل، وأية حال
 الشيخ الإمام، إنما فخر الإسلام على البر ذوى، وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب
 الجامع، لأن السبوة، لا يوفى عنها في طاعة، إياها، حران القيس من الذى يتركه عسره، أو
 يتركه من لا يتركه عسره.

والثابت من ط ر ع م

(۲) حکایتی، م، ب، د، قادی لاهی بدل علی شہید "م" سے روایت ہے۔ "نئی سرحد" و سنج

(۲) بیست و پنج نفر از مریضین

٣٧٢١ - من منع عني من إزاره عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل نظر إلى فرج أمته من غير شهوة، فليس أن يكون له حايقة فوقعت به الشهوة مع دفعه بشيء. قال: إن كانت [الشهوة] من غير شهوة حرمت عليه امرأته، وإن كان [الشهوة] وقع على ما مضى لم يحرم؛ لأن المهر إلى فرج البنت حينئذ لا يكون عن شهوة.

٣٧٢٢ - وفي وألعاب النخعي إنا نجد أن يقيم امرأته عن إزاره بها جميعاً وهي حائض، ومعها السبب المسبب، فمن منع إلى التفت المشبهة، فغيره بها بإصبعه وظن أن أمراً، إذ كان ومن بعد إلى السبب، وهو يشبه لها، حرمت عليه امرأته، وإن كان يحسب امرأته؛ لأنه منها شهوة، وإن كان لا شهوة له في وقت ملامستها لا يحرم له؛ لأنه لم يوجد شهوة بها، وإن حلف بالفرج حول الزوج أنه يكره نوب المهرمة، وانحول قول النكح.

٣٧٢٣ - من فتاوى أبي ببيت روج جدة المرأة محرم بها، إن كان قد دخل بالبلدية. سؤره كلف البلدة من بين أمها، أو من قبل أمها، ودخول البنت محرم (بجدة)، دخل بها أو لم يدخل، لأن السبب لا يحرم نفس النكاح الأم، وكذا نفس النكاح جدة، والأم تحرم نفس النكاح السبب، فكذلك يحرم نفس النكاح سبب السبب. في النكاح من غير إلى فرج امرأة من حلفه شرة، أو راحة يمين من حلفها فرجها، وكان النكاح بينهم حرمت عليه أمها وبنتها بخلاف ما لو نظر في امرأة والعرق أو للفرج في امرأة عكس الفرج لا يحل الفرج. ولا كذلك الذي من خلف العسر والرجاحه.

٣٧٢٤ - أمو محرمه المصاهرة بزوجته، وعرق سببه، وكذلك إذا تصاف ذلك إلى ما قبل النكاح، بل كان لا امرأته كتب حاصبت أمته قبل نكاحها، وبزوجه وعرق سببها، ولكن لا يصدق في حق المهر، حتى يحل النكاح دون العرق، ولكن إن كان ما لا دخول بها يجب نصف النكاح، وإن كان بعد الدخول يجب كمال النكاح، والإصرار على هذا الإقرار ليس بشرط في النكاح، حتى لو أمر بجماع لم يفرقه، أو سببه، ثم رجع عن ذلك، وقال: كفت. فالقاضي لا يملكه، ولكن يباعينه ويبرأ منه. إن كان كاذباً فيما أخبر، لا تحرم عليه امرأته وإن نزع من سببه، هكذا قيل.

٣٦٦٥ ربه نصر، فقد ذكر محمد حمزة بن يحيى في كتاب الكناح: «قال الرجل
لأمرته: خدي من الرباعة. حتى من الأختاف. ثم أتته روحه بعد ذلك، وقال:
أه همت. أو أختفت. أو أن يزوجها استعسبا، وإدب من عود الـ... و... هر كمة
تعبت بزوجها مرة بسبب. ولا مهر لها عليه لأن لم يدخل بها استعسبا. و... روح مرارة
ثم قال: هي أجور. ثم قال: ربه... فالكناح ربح. و... أدب. و... الروح...
ثم كذب نفسه. حار الكناح ربه. ثم على... ليس يشره لثبوت امرته. حتى قيل: إذا
مذنبه إلى... هو... أو... على... ذنب سيهونه... عليه امرته و...
[و...]

[illegible]

۳۶۲۷- وبه ایضا: علی و مرجع بلع رحل، ثم إن أمة صلبت من وجهه قبل أن يولد
مبدأ، وانحدر إلى مرجع قبيلة سموة، في كنفه المولى، فصب من من وجهه بغير خروج من قبله

١٦٠ ط و ب و م

[illegible][illegible]
$$p = p_0(z)$$

تاریخ کا عجیب و غریب منظرہ ہے کہ جس میں آریزونا کے لوگ بھی ملے۔

[illegible][illegible]

(1) H_2O and H_2O_2

$$f = \sum_{i=1}^n f_i \quad (1)$$

• $\omega \in \mathbb{R}^n$

[illegible][illegible]

(٦) حكما في اسم لم يندنا وندم امر الأحمق الرمد

تاریخ ۲۰۰۳

Figure 6

(2) صاحب القلم من لای، و ما یجوز ان یقول بالقرآن الا فی .. من لای یجوز

[illegible]

راد على الخليلي لا تذكره، بعدد، والوسط هو حولا، هو كان الولد يسمى محمداً، حولي
 فطلبه في حور ومربى حتى ولا يلقم بالاحماع، ذو يوم يسمى عنها حولين، فلها
 م صفة حد فلك، ولا مانع عند عامة العلماء رجبهم الله تعالى خلاف طيف من ثوب، وإنما
 الكلام في ثبوت الحرمة بالرصاص، وفي استحقاق الآخر

٢٧٢٢- فأن الكلام في برب الحرمة، فقال أبو حمزة رحمه الله تعالى يشك حكم
 الحرمة في مصير إلى ثلاثين شهر، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى إلى
 سبعين، حجبوا قوله تعالى [وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ مَبْرُورَيْنِ] لأن ثوبين
 الرضاعة في القرآن عليه الصلاة والسلام لا رصاص بعد حوير، ولأن حبيبه قوله
 تعالى [فَإِنْ أَرَادَ إِذَا نَزَلَ عَلَيْهِ الرِّضَاعُ أَنْ يَتَرَكَهُ فَإِنَّ رِضَاعَهُ حَتَّى يَسْتَأْذِنَ]، اعترافاً
 والمشاور في المصالح بعد الحوير، و[دفع] الحاج عن المصالح بعد الحوير، الرضاعي
 والمشاور، فقد دلت على أن ما بعد حولي مدة الرضاع، لأن حكم الرضاع يتعلق باللبس
 حتى الصغير، لأنه سبب لسوء الرابة، وهو العدة الأصغر في حمة، والعدة لا تقبل إلا
 بعد ما، فلا يلزم غير مدة بعد ذلك حتى ينفق به العدة، فقد أبو حبيبه رحمه الله تعالى
 ذلك للثبوت شهر، لأن مدة تدوير العدة، ولأن لولد تلقى في نفس ستة أشهر، ويتقوى
 بعد الأم ثم يرضع، ويصير ملاصقاً بالصداق، وإنما قدر مدة سنة شهر بعد

٢٧٢٤- أم الكلام في استحقاق الآخر، قال شيخ الإسلام سبب لأشبه الخلاء في
 رحمه الله تعالى هو على هذا خلاف، حتى إن اللطائف نسحق آخره برصاص على الأب إلى
 تمام حولين ونصف عند أبي حبيبه وسماه الله تعالى، وعندهما يسحق إلى تمام حولين
 ولا تسحق بعد ذلك، حولين، أكبر من السابق رجبهم الله تعالى قالوا إن مدة رجع في

(١) في ظ و م حكم برص

(٢) في ظ و م ٢٢٢

(٣) أحرقه من مصب الرية، وهذا أسرىة اللاندي من - في الرصاص من ٤٩٨ -
 السبي من ١٦٢ ج ١، واد الرية رولا عبد الرحمن من مصدق، كد بر أبي سبي

(٤) في ظ و م

(٥) في ظ و م

١٦١ مكراني في ظ و م وكان في الأضواء في

[illegible][illegible]

٣٧٣٨- ورد على الرجل امرأته ولها منه لم^١، فحسب حب روح خير بعد ما انقضت
عرباءة زوجها، من، فجمعوا بينهما فلدت من الثاني بفتح من الأول
وتجمعوا على ما، ثم بعد من الثاني فلدت من الأول، فحسب من الثاني، ويكرر
به ثلثه، مثل ان يلد منه خمسة، فتلد من الأول، فحسب من الثاني
وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن علم أن الثاني من الثاني أو غيره، فهو من الثاني.

١٠ كتابي في شرح الترمذي وكتابي في شرح الترمذي وكتابي في شرح الترمذي

54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1047 1048 1049 1050 1051 1052 1053 1054 1055 1056 1057 1058 1059 1060 1061 1062 1063 1064 1065 1066 1067 1068 1069 1070 1

۱۳۱۲ ق. ۲ ولہامس وید ماٹان ولہامس نیہ

بين علم أنه من الأول فهو من الأول، وفيه لم يعلم أنه من (أول أو من الثاني فهو من الأول)
وذكر في اختلاف (م) ومفهوم أن علي بن بكير بن يوسف أخبر عن أبيه عن علي بن حاتم، وروى
الحسين بن زيد عن أبي يوسف قال: من الأول كتب هو يومئذ من صحيفة، وقال محمد

الذي صيغها

میرزا آغوا

[illegible]

٢٤٤٠ وفي السنين ربح نوح وصيهتين، فحارب مرثان بهما معه،
وأرضعت كل واحد منهما، ففدى الصيتين ففدى محمد بن عبد الله لا صيدا
علي واحد منهما، لأن كل واحد منهما عبر مفقده ففقد، ففقد حكمة وضع
أنه في القبول، من الصيتين وجمع الصيتين ففقد حارب مرثان حل أحبي، ففقد
بذلك ففقد الأحيى من، أو صيد كاره، ففقد أحد الصيتين من، ففقد الصيد.

[illegible][illegible][illegible]

٤٧٤٣- خروج الرجل من بيت صبيح. فجاءت امرأة من صبيح معها، فأبى جعفلة ليها
في واروذه، وكفدها حتى تديب في صبيح، والأخري في دم الاخري، وأوجرت
الثالث من حرمي "حكما، لأنهم من الأخوات، وإن أرضعوا واحدة بعد أخرى يأنث
الأولاد، والثالث زامناً"، لأنها أرضعت الثانية (أحب بين الأولى والثانية، وتقع
الفرقة بينهما، إذا أرضعت الثالثة أحزبت الثانية) أحبا بعد، لا يلم بين الجمع
فكأنهما جميعا المحض، بين أرضعها، ولا يصح كذا الثالث بهذا، وإن أرضعت الأولى،
من أرضعت الثانية معها، حرم من عنه، لأن أرضع الأولى، يشتمل به الحريم، فإذا أرضعت
الصبيح من أخوات، وقد نعتي الجمع ليس حرمي، ولو فرأى صبيح، فأرضعت
واحدة بعد أخرى حرم من عنه، ولم يفرق أن يرضع اثنين من الأولى وسببه، ويأرضع
أربعة حرم من الرابع والثالث، وكذلك لو أرضعت واحدة، ثم أرضعت الثلاث من معها
حرم من عنها، ولو أرضعت الثلاثة من معها (ثم أرضعت الرابعة لا يحرم من يرضع

٣٧٤٤- ولو تزوج ثيمراً صغيراً، وأوصعت الكبيرة منه حقاً، وأما ولا مهر للكثرة فإنه
كان قبل الدخول بها، ونقص غيره نصف المهر، وله أن يراجع بالصغيرة إن لم يكن دخل
بالكثرة، ولا يزوج الكبيرة، لأن الصغيرة منه من المهر صريح، ثم يدخل بها، والكثرة أم
مهر، ولو تزوج مرة واحدة، فأرجمها الكبيرة، أو أحدها بعد أخرى، فإن لم يكن دخل
بالكثرة حرمت الكبيرة والصغيرة الأولى، لأنها من المهر، وقد مضى، أو شيئاً فوقعه
لغيره يسميها صغيراً، فثبت الثابت فليس بالكثرة في نكاح، فعمى بكحلها، لأن أساس
مجرد العقد على الأم، ولا يحل به هذه الكبيرة مثلاً، ويحل له الصغرى، إذا علق يتي هذه
وإن كان ذلك بعد دخول بالكثرة حرم عليه جميعاً، لأنها من سببها من الرضا،
ولا يحل له واحد من الأم، فوقعه الدخول بالأم، وصحبه العقد نائب
٣٧٤٥- ولو زوج ثيمراً وثلاث نسبات، فأرجمتهن واحدة بعد أخرى حرم عليه،

(١) لفظ من الصحيح، و كان في الأصل من

(*) آئینہ من الضم للو، ص ۱۷۴.

(٣) ما بين الظن وبين ما يثبت من الأصل وأنتاه من عدمه

(١) استخرج م و ط

(3) $\mathcal{L} = \mathcal{L}_1 \cup \mathcal{L}_2$ and $\mathcal{L}_1 \cap \mathcal{L}_2 = \emptyset$

دخل بالكبيرة لو لم يدخل، أم حرمه الكبيرة والصغيرة الأولى، لأنها صارنا لنا وقتاً، وأما حرمه الصغيرة الثانية والثالثة إن لم يدخل بالكبيرة، فلهذا الأختية بهما، وإن دخل بالكبيرة، لأن كل واحدة منهما ربيته، ولذا دخل بالأم

٣٧٤٦- ولو تزوج كبرتين وصغيرتين، ولم يدخل بالكبيرتين بعد حي حصة الكبيرتين إلى إحدى الصغيرتين، وهي ربيته، فأرضعتاهما إحداهما بعد الأخرى، ثم أرضعتا الصغيرة الثانية، وهي حمرة، إحداهما بعد الأخرى، ماتت الكبيرتان والصغيرة الأولى، وهي ربيته، والصغيرة الثانية وهي حمرة، أمراً، لأن إحدى الكبيرتين حين أرضعت ربيتنا، لأنها صارنا لنا وقتاً، نحن أرضعت الكبير الأخرى ربيباً، أمراً، فحرمت أيضاً، فإذا أرضعت حمرة صارت حمرة ربيته ولم يدخل بأبها، فلا حرم

٣٧٤٧- ولو أن إحدى الكبيرتين أرضعت الصغيرتين إحداهما بعد الأخرى، ثم أرضعت الكبيرة الأخرى الصغيرين، وإحداهما بعد الأخرى، فإن كانت بكبيرة ثانية بدأت بالتي بدأت بها الكبيرة الأولى، وهي ربيته، ساءت الكبيرة الثانية والصغيرة الأولى وهي ربيته والصغيرة الأخرى وهي حمرة، أمراً، ولو بدأت الكبيرة الثانية بالصغيرة الأخرى حرم على جملته، ولو كانت تحت كبير، وصغيرة، فأرضعت أم الكبيرة الصغيرة، فإنها أصبحت ربيته، وكذلك لو أرضعتها تحت الكبيرة، لأن الصغيرة صارت بنت تحت الكبيرة، والجميع بين الرتبة وست أحباً لا يجوز، ولو أرضعتها عنه الكبيرة أو خالتها لم يكن واحده منهما، لأن الجميع بين الرتبة وست ربيته حصة، وإنه كان تحت الرتبة، وإذا كان تحت الرتبة، وصغيرة فظن الكبيرة، ثم إن أحب الكبيرة، أرضعت الصغير، والكبيرة في السنة بعد نائب الصغيرة، لأن حرمه الجميع في حالة السنة كحرمها حال قيام النكاح

٣٧٤٨- ولو تزوج رجل ابنة الصغير امرأة لها لبن، فلو دنت وبنت من الصبي، ثم أملت، وزوجها رجل فعلم منه، فأرضعت بلبها ذلك الصبي الذي كان زوجها، حرم على زوجها الثاني، لأن الصبي صار لها زوجها، فكانت حده امرأة الأس، فحرم على، ولو كان زوج الرجل أم وبنته، ثم كان له وهو صغير، فأرضعت لبنه أسد حرم على زوجها وعلى صولها، لأن أسدك صار أساً لولاه، فحرم على المولى، لأنها امرأة ابنه، وحرمت على

فرج، لأبى موطود، أبى نوري، محمدر، طلقها، شم نوري، كبر، شاد، محمد، محمد
كبر، تلك، محمد، بنه، ريل، شير، حرم، عليه، لأبى، أم، أم، أم

موت آخری

[illegible]

۳۷۵۰- مہما شعبہ بعض ممالک: ولا بطری میں اربعہ میں سے، مروجہ
رحی میں اربعہ کتب العربیہ، فہر میں سے من المعالم مہما فی حکم، لہذا یہ مہما العربیہ، من
فتاویٰ اہل مصر حد

٣٧٦١- وفيه أيضاً أذهب إليه حلقة غريبة، فم ربيع، ولا تدري أدخله طيور في
حلقته لا عليه لا يجره. الكناح لأن في الخنق شدة وفي آخره صدى أبي سبب رجل
تزوج وصبيته، ونسب في ذلك زمان، فقال ثم تزوج وحسب إلى في ربيعها، في
وقت ما أرحمها من كراخ، لا يخلو للزوج أن يزوج، حياء لهم يخلو الوصيحة، لأن
تقام الزوج من الكناح في رمة نصيحة الكناح، وأقرار دحج في حياء، ومن قال
أوصيها بعد الشكامة، عاذه أن زوج بأحيا قبل أن يصنعها

موقع آخر:

٣٧٥٤ بدد مال الرجل فيه برقة تسمى من البرصاءه او قال انى وعمل لعتى.
ثم ولد ابي يترو وجها بعد ذنوبه وفاق، اوعيت، اوقظت، سبب، صدفه المرأة لهما
مفسدت على ذلك، وهما نبتوهما، وهذا منحصى، ولما سبب على قوله الاول وقال هو
حق كنه قلت انه مراد بهما عرف بهما فيكونا وليس بهما، اية ليدى ان الرجوع على

أَوْ هَيْتَآ" حَتَّى لَا يَصْدُقَ وَيُحْكَمَ بَعْدَ الْعِدَّةِ وَالْأَدَاءِ وَالْعَرِّ رَ لَا شَيْءَ لَا يَصِحُّ فِي الْعِدَّةِ
وَيَسْمَعُ وَلَا تَكْفُرُ؟ لَأَنَّهُ عَجِبْتُ فِي الْعَالَمِ مِمَّا لَيْتَهُ فِي أَنْظِمِهِ رَ سَسَ، وَنَحْنُ سَسَ وَنَقْتَعِدُ
لَا عَرَّةَ لَهُ - فَلَا يَعْدُ فِي دَوْنِهِ أَوْ هَيْتَ، أَمَّا الْإِشْتِيَاءُ مِنْهُ أَيْسَهُ وَوَجْهَهُ لَيْسَ يَنْدَرُ فِي هُوَ
عَجِبْتُ تَعَارُفَهُمَا فِي أَنْظِمِهِ، وَنَحْنُ رَ سَسَ وَالْأَدَاءِ رَ سَسَ عَجِبْتُ بَعْدَ إِذَا قَالَ
أَوْ هَيْتَ - فَهِيَ هُوَ يَمُرُّ بِسَبْعَةٍ، وَنَحْنُ هُوَ هُوَ فِي سَبْعٍ قَالَ ذَلِكَ لَأَمْرَاتِهِ، وَثَبَّتَ
عَلَيْهِ، وَلَهَا نَسَبٌ مَعْرُوفٌ بِمُ أَفْرَأَ^(۱) سَبْعَةٍ. وَكَذَلِكَ إِذَا قَالَ هُوَ فِي دَوْنِهِ مَعْرُوفٌ، وَثَبَّتَ
عَلَيْهِ ذَلِكَ لَا يَمُرُّ بِسَبْعَةٍ، لَأَنَّهُ يَكُونُ قَرْنًا هُوَ قَالَ، وَنَحْنُ مَكُونًا فِي حَيْثُ نَسَبُهُ، نَحْنُ
قَالَ نَحْنُ هُوَ، ثُمَّ يَمُرُّ بِسَبْعَةٍ، نَحْنُ، وَنَحْنُ مَكُونًا مَعْرُوفًا

۶۷۵۶- وَلَوْ كَانَ هُوَ سَبْعَةٍ، لَيْسَ لَهَا نَسَبٌ مَعْرُوفٌ، مِمَّا يَدُلُّهُ، وَثَبَّتَ عَلَى
ذَلِكَ، يَمُرُّ بِسَبْعَةٍ، لَيْسَ، نَحْنُ إِذَا صَدَقَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ مِنْهُ دَوْنُ النَّسَبِ، وَنَحْنُ لَا نَحْنُ
مِثْلُهَا لَا يَرَى ذَلِكَ لَا يَنْتِ لِنَسَبِ هُوَ، وَلَا يَمُرُّ بِسَبْعَةٍ لَأَنَّهُ نَحْنُ كَدَمَ نَحْنُ حَقِيقَةً وَرَأَى
أَعْلَمَ -

(۱) ثَبَّتَ فِي هُوَ وَنَحْنُ

(۲) عَجِبْتُ فِي سَبْعٍ مَعْرُوفَةٍ هُوَ وَلَهُ لَيْسَ يَمُرُّ

ولا يتج لامة حتى ان
لأن الأمانة
لنحوه. كما في حديث الرجل
المندد. وتظهرنا شخصان
بعد انحد ومع الحدة.
وحدثنا "مصحفها إلى
والحدود مع. ان يري

[illegible]

٢٧٦٠ قال ابن عبد ربه انه عفي لا يتزوج لامه في عدائه ، وقال ابن جرير
ومحمد بن حنبل في الله تعالى يتزوج امرأته لموته ، كما يقولان ، يجوز ادخال الأمه في
مكاح المرأة لا الجمع ، بدليل ان مكاح الأمه كان مباحا ، فلا يحسن ادخال ابنتها
الخبر مسبو به ، وان خبره حقه فانه عفي يقول ، ما انصدحت من مكاح الكاف ، وان من
ابناء ، فيسحق الإجماع على خبره ، عريجه ، فيعلم ان رجال ابن جرير وحنبل أحسن

۲۶۱۔ یہ حدیث امام بیہقی نے تصدقاً ہی ۳۷۸ میں منقول ہے۔ اس سے ظاہر ہے کہ اس حدیث کی روایت صحیحہ ہے۔

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

٢٧ شكوتی، د و م ۵ می لای، ط و قیضا

FILE #

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

[illegible]

h₂ = 0.0017 = 0.0017 $\frac{1}{\text{m}^2 \cdot \text{s}}$ $\frac{1}{\text{m}^2 \cdot \text{s}}$ $\frac{1}{\text{m}^2 \cdot \text{s}}$

(١) خدامه (٢) ح. ا

15. *U. m. m. m.*

[illegible]

٢٧٦٤- ولا يجوز وطء كاهنه بنكاح، ولا يملكه من ولا الكتابيات، فنكاح غير الكتابية لا يجوز لعدم محال، ونكاح الكتابية حرام للمسلم، سواء كانت حرة أو غير حرة، غير أنها إذا كانت حرة وتزوجها المسلم في دار الإسلام حرام نكاحاً من غير كفارة، وإن تزوجها في دار الحرب يجوز نكاحها ويكره، وهكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل، وحذف للشايع رحمهم الله تعالى فيه، قال بعضهم إن يكره إذا كان من حصه لم يوطئ مدة، وقد بعضهم إن يكره إذا كان من حصه أن يطأها معه، كما أن محمد رحمه الله تعالى في المأزق إذا دخل دار الحرب نكح يكره له أن يطأها مدة، وقال بعضهم إن يكره إذا كان من حصه أن يوطئها مدة.

٢٧٦٥- ويرتد لا يجوز نكاحها مع أحد، وكذا يرتد لا يجوز نكاحه مع أحد، وإذا تزوج الرجل بجارية من أكرام مكتبة لا يجوز إلا في دار بروج بخاريه، ثم اشترائها المكاتب لا يفسد النكاح، وكذا المكاتب إذا بروج مجتوبة من أكرام لا يجوز.

٢٧٦٦- ولو بروج بخاريه، ثم اشترها لفسده لا يفسد النكاح، ولا يفسد إذا اشترى للمولى والمكاتب من أكرام المكاتب حتى المالكه لا جميعه المالك، ومن أملك يبيع لفسده النكاح، ولا يبيع بقاء النكاح لأن من المالك ليس إلا المالك كتاب من وجهه دون وجهه، فاعتبر فيه القودون كان يبيع النكاح، فاعتبر فيه القودون لا يبيع، فلا يجوز نكاح لم يكن بالملك، ولا يبيع نكاح قد كان بالملك.

٢٧٦٧- وإذا روج الرجل أخته وهي بالغة مرضاها من مكاتب، أو من عيله بجور، وقد مر تمام حلاله بعد ذلك، فإن مات لمولى، ولم يبيع مالا آخر سوى هذا المكاتب، وترك أخته هذه وعصه، لم يفسد النكاح، لأن المرأة لا تملك شيئاً من رقبته زوجها، ولو يفسد النكاح في هذه الصورة، ففسد من هذا الوجه.

يبان أن المكاتب لا يملك شيئاً من المكاتب، ولا يملك لغيره شيئاً، ولا يملك المكاتب، فإن طلقها المكاتب، فإن كان الطلاق رجعيًا كان له أن يرأسها، وإن كان طلاقاً بائناً ليس له أن يرأسها، وهذا لأنه [أي] ثبت للمسلمة من رقبته مكاتب حتى يملك، ولهذا لا يملك

(١) أتت من غير النسخ لغيره.

(٢) أكرام في الأصل وطء، غير مصواب فاستأبب المكاتب.

(٣) أتت من ط.

بها

٣٦٦٩- [ذكر السبح الإمام الأجل الواحد أبو حفص السعدي رحمه الله من فرائده أنه لا يجوز للمرأة أن تزوج أبه من الشفعة، وعمره مفضل مشايخنا رحمهم الله أنه يجوز ما في تزوج بناتهم، ولا يجوز لها أن تزوج أبائنا منهم. وفي الفتح الإمام أجل أبي بكر محمد بن المفضل رحمه الله، أن من قال: أن مؤمنين إلا ساء الله يكفر الحال، فعلى فساد هذا لا يجوز النكاح بينا وبينهم أصلاً - والله أعلم -

المفصل الخاص عشر
في الأمكنة التي لا يتوقف على الإجارة والتي تتوقف
على الإجارة ثم تنفذ بدون الإجارة ويحتاج بها إلى الإجارة

٣٧٧٠- قال، مصدر حصة ما يعلق في القرى والبلد عبد ومكاتب تزوج امرأة غيره بدون المولى، يتوقف ذلك، لأن ما يحير، أي لعده هو المولى، وإن اعتق قبل إجارة المولى بعد ذلك انعقد عليه من غير إجارة، ونحوه إذا تزوج امرأة من مع، إن أجاز ذلك العمل، فقد عتق علمنا من الثلاثة ورحمهم الله تعالى، وإن لم يحر لأبيور

والغير، أن امتنع المرد من حق العبد والمكاتب مع كماله عليه الحق المولى، وقد رتب حق المولى بنفسه، فأن امتناع المرد في حق المصطفى يقتصر، أي لا بد من المحير بانفسام رأي المولى، أو القاضي، أو غيره بعد البلوغ

٣٧٧١- مكاتب زوج عبدة امرأة، لم يحر ولم يتوقف، لأنه لا يحير له حال وقوعه، أما المكاتب لأن زوج العبد ليس بعتق ولا كس، بل هو بيعت ويتبع بماله، والفاعل عتق ولا يملك المكاتب المحررة والمكاتب، ولم المولى إلا أنه أحسن عن كس، مكنته، ولو وتخل المكاتب بذلك كان التوكيل حلالاً، لأن المكاتب لا يملك الباصرة بنفسه، فلا يملك التصرف في غيره، فلو تزوج التوكيل قبل عتق المكاتب لم يحر، ولم يتوقف، ولو تزوج بعد عتق المكاتب توقف على إجارته، لأن التوكيل لما طلب كس هذا عتقاً لزوج عبدة العير، وذلك العير من العمل الإجارة وقت سائرته، يتوقف على إجارته

٣٧٧٢- ولو تزوج عبد المكاتب بنفسه بغير أمر المالك لم يتوقف، حتى لو مكن المكاتب وأجاز ذلك لا يحر، لأنه لا يحير له، ولو تزوج بعده، عن المكاتب، أجاز، وإذا وكل المصطفى رجلاً أن يرجه امرأة، فزوجه التوكيل امرأة قبل النوع، يتوقف على إجارة المولى أو القاضي قبل البلوغ، وإجارته بعد البلوغ، وإن زوج التوكيل امرأة بعد البلوغ، يتوقف ابتكاح على الإجارة بنفسه، ولكن على إجارة المصطفى لا غيره، وهذا لأن الوكالة حصلت من رأي المصطفى، فلا يكون لازماً، وهذا التوكيل كالقصور، يتوقف بعد سائرته على الإجارة

ممنوعاً. فأما الأب ذلك السخاح فإنه وكذلك العبد قد يروح معيواناً أمرياً، ثم يخرج عن ملكه إلى ملك غيره، فإذا استباح السخاح جميع إجارته وهذا العقد، وكذلك الأمانة لإجارته من نفسه غير الإدمار، فخرجت عن ملكه إلى ملك غيره بالسبع أو بأربعة أو بالإرماء فإن لم يجرى شره من نفسه الناس، كان وشبه جماعة، أو ورثه من كان له وطناً، فوابعها، لم يذهبها من جهة أو من جهة، وكان الآثام وحسبها، فمما يرب الزحارة

٣٧٨٠ - ويبان للناس أن كانت إجارته من الناس في هذه الصورة، فإن وهبها من أحدهم (أو بعد من أحدهم) أو من جهة، ولم يكن الأب وحسبها، أو ربها، ولم يكن له وطناً، فإنه لا يصح إجارته من الثاني، ولا يصح السخاح بإجارته الثاني

٣٧٨١ - والأصل في شرح هذه المسئلة أن الإجارة لا لا يصح السخاح إلى غير من يوافق بمقتضى غيره إلا أن الأب ذلك القبول، وهو معنى ما نقل عن السخاخ عنهم أنه تعالى إن أحل الله إدارته عن الحل الموقوف له، ثم إذا لم يثبت الحل بذلك النص، صح الاحتفال بغيره غير من رجع عنه، ومن هذا قلنا إن الإجارة لا لا يصح بغيره دون الحل وطناً لإرجاعه، ثم من رجع، صححت الإجارة من أبيه لأن وطناً لم يوجع مع شوب الحرف للمشتري، منه برهم الحل كالموقوف

الفصل السادس عشر في المهر

٣٧٨٢- هذا الفصل يشمل على أنواع، نوع منه في بيان ما يصح مهرًا، وفي بيان مقدارها، وفيه، قال المصنف رحمه الله تعالى في كتاب المهر لا يكون إلا ما هو مال، أو ما يجوز تسليمه مال، لأن سمي في العقد حالا، كان المثلوث بالعدد مضمونًا بالنسيء، وإبرامه بسم كان مضمونًا بهر المثل، حتى لو مات عنها قبل الدخول به، وجب مهر فثل عمدا، بناء على أن النكاح لم يشرع إلا معاوضة الضعف بمثل العقد، لأن الأصل منه قوله تعالى ﴿وَإِنْ تَبَيَّنُوا وَأُمُورُكُمْ﴾ "أحل" ما هو المهر ما يشترط الاستعانة بالمال، وقد سمي من العقد ما هو معدوم في الحال، بأن تزوجها على ما يمتنع بحكم العام، أو على ما صرح أخيه العام، أو على ما يكتب علامه، لا يصح النسبية، وكان لها مهر المثل، لأن المعدوم لا يوصف بالمالية، ولا يصح ذكره مهرًا، وكذا إذا سمي ما ليس بمال للحال من كل وجه، بأن تزوجها على ما هو بطريق عمده، أو على ما في نفس جازيته لا يصح النسبية، وكان مهر المثل، وكذا لو تزوجها على طلاق امرأة أخرى، أو عفو من المصالح، فلها مهر المثل [لأن المسمى ليس بمال]".

٣٧٨٣- وإذا تزوجها على أن لا مهر لها صح النكاح، ووجب لها مهر المثل، وتضمن التي يعتبر مهرها مهر من قوم أبيها، وأخواتها لأبيها ولقنها، أو لأبيها وعمها، وساب عمها، ولا يعتبر مهرها مهر أبيها وقوم أبيها، إلا لأن تكون أمها من قوم أبيها، فإن كانت بنت عم أبيها، فعليه مهرها، لا لأنها [قوم] أمها، بل لأنها بنت عم أبيها، وإن اعتبر من عشيرتها من مثلها في الجنس، والجماع، و [من أولاد] أمها، والبكره، وكذا إذا يفتقر أن يكون ملك المرأة [من بلقيتها] لأن المهر يختلف باختلاف المثل، من شيخ من هلال لا يعتبر

(١) قوله ٢٢

(٢) ثبت من تسليح الموجودات عند

(٣) حكاه في ج

(٤) ثبت من ج و ف

(٥) وفي ج ١٠

المختار في الزنا كذا في آ من هل - كذا في الزنا والحد - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 مذهبهم، ذلك صحيح لا خلاف فيه، أنه تعالى في أول باب النكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 من دونه أجد أن هذا - ولا يفسر غيره من قوله [كذا] - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 اختلاف لرواه في باب - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 بالرواية "من الأخص"، فكذا في قوله في قوله "كذا" - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 منزهة - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 ويكون ذلك من باب النكاح

٣٧٨٤ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 من باب النكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 نكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 النكاح

٣٧٨٥ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 الأول، وهو لا يكون له من غيره، وكذا في قوله "كذا" - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 وسنن الأول، وهو لا يكون له من غيره، وكذا في قوله "كذا" - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 من باب النكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

٣٧٨٦ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 من باب النكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 من باب النكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا
 من باب النكاح - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

١٤٤٤ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

١٤٤٥ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

١٤٤٦ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

١٤٤٧ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

١٤٤٨ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

١٤٤٩ من الزنا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا - كذا في الزنا من دونه أجد أن هذا

كان، ولهذا لا يفسد في المصنف، إلى يظهر فيها حكمه، ويستقيم بالعدد في طاقته ورد
الطاقة في (3) مرة بعد، التسميم بالعدد في تدنح به اخذته، ثم حكمه لا يعلل، عليه عطف
المالكة فيمريم فيجب مهر مثل وفي الثاني عن محمد بن عبد الله بن أبي رويحها
عن حمزة بن عبد الله بن رويحها على قوله في (3) مرة لا خلاف

٢٧٩- فانظر كيف عسى هذا القصد وهو طلب الخير، ان يفسد القدر وهو ملاء
بالخير، فكأن كج حان، ان تسمى صحيحه، فسمي هذا العر هذا صحيحه لان التسمي بان
معلوم، فيعد ذلك بطلان ان عر هذا عر هذا وصاحب هذا عر، بهذا بين المسمى، ان هذا
ان كان هو كج من حان مسمى التسميه طبع اجواب في البيع، ان لم يجر المسمى
لا يطر لكج، ولا التسميه، حتى لا يجر منه طبع، ولا يجر به التسمي بخرافه البيع
من في باب البيع في دفتر بيع التسميه، يتكلم في البيع من في ربحه حتى لا يجر منه
مسمى

٢٦٩٠- في سببي أني سماعة غرق في سوسج حبه امه يدانيه حل وروح همرقة
على عبا انها ، لبها مبر منها وبه بعض هذا غدا من روح مر ، عس عسا غدا لا لاق
لذي به الحقد بر بار كان خابر ، وليس كمنك المزل

٣٧٦٢ وله بيت : ذرأني امرأة علي غلبه وولعه بها ، فوفته بزوج به اسمي ،
فألقاه بريح علي راح بسمه بعد ، هي الأحسن أنا برأه عني سي ، حب ، وملك فل
تسليه ، أو عيني ، فرب كان ربك من جوبه الأسفل حيث عني الزحج بالمثل ، فلا
الغمة

٦٧٩٢. وأدبر محمد بن أبي ذرهم على أن مردأه عنه، فبها مهر ابنه وقد أنقذ
 نفسه طعنه بالأنف المسمى موسى لا يؤذي إلا الأعداء. موسى بن كعب بالاسمية حتى حر
 وأحياهم. فله مهر على أن مردأه عنه طعنه بالأنف المسمى موسى لا يؤذي إلا الأعداء. وعلى
 مهر حشوا. فله مهر على أن مردأه عنه طعنه بالأنف المسمى موسى لا يؤذي إلا الأعداء. وعلى
 المهر يكون صدق. وكذا ابنه وأخوها على مهر درهم على أن مردأه عنه طعنه بالأنف المسمى موسى لا يؤذي إلا الأعداء. وهو جازم
 ويمنه الأنف على يده لب مهرها، فما أصاب فيه بعد يكون له. حتى إذا مات
 أنقذ قبل التسميم، أو وجد الروح به على طالع ذلك أنقذ، أو ما أصاب فيه منها، فله مهر
 صدقها. والله أعلم

بوع آخر

[في المهر] ^(١) بدخله الجدة

الأصل أن جهالة اسمي : كانت جهالة جسي غيب صفة السبي ، ويجب مهرانثل ،
وإن كتب جهالة صفة لا ينع صفة السبي ، ونحوه الأوسط من ذلك

٢٧٩٤ - بيد الأرم ، إذا تزوج امرأة على ذلك ، أو موت ، فيها مهر منها بانغماساً ببيع ^(٢) ،

وكذلك إذا تزوجها على دار ، لأن اسم مجهول الجنس ، الثابت أحد من محتملة الاختلاف
أصولها من الفطن ، والكنان ، ونحو ^(٣) ، والإيرسة ، وكذلك الدار ، لأن اسم انداذة يقع على

محل ، والمعلم ، وخمير ، وبها اجتناس ، وكذلك الدار ، لأن اسم الأجر من المختلفة ،
لأنها تختلف باختلاف البلدان والمعاني [باعتلاف] ^(٤) الفسق ، والبسعة ، وكثرة التعلق وعلمها

٢٧٩٥ - م س ن ماني إذا تزوج امرأة على عهد ، أو ثوب هووى وتم يصف ،

فتسببه محببة ، وبها الأوسط من ذلك طراً للجباس ، و بروج ، خبير إن شاء أعطها
الوسط ، وإن شاء أعطها القيمة : لأن الأوسط لا يعرف إلا بالقيمة مسلم التسليم ما هو

المستحق ^(٥) بالمعد ، فصارب القيمة أملاً في التسليم ، والأوسط من العهد في زمانه أخص
توكي ، ولزج عدي ، ويعد بر لوجة الأوسط على قدر هلاء ، سفر والرخيص عدهما وهو

المسحوق ، وهذا ، ذكر الثوب والعبد مطلقاً من غير مضاف إلى عه ، أما إذا ذكره مضافاً إلى
عه ، فإن قال تزوجتك على عهدي ، أو قال على ثوبي ، لم ينع القصة ، لأن

الإضافة من أسباب التعريف كالإساره ، ولو كان الثوب أو العبد مضافاً إلى العهد ، لم ينع
أن يعطيه القيمة ، لكنه انصاف ^(٦) المسألة المذكورة في المهر في باب الأمن

٢٧٩٦ - ولو تزوجها على ثوب هو مصروف ، وكذلك الجوب في عدها ولو ألبه ، الزوج

بغير إن شاء أعطها ، عن الثوب ، وإن شاء أعطها الفدية ردوى عن أبي جعفر رحمه الله

(١) ثبت في م ر ه

(٢) وفي م بالنداء ببيع أن اسم مجهول

(٣) وفي م ط

(٤) ثبت في م ر ب

(٥) وفي م ط فانس

(٦) وفي نسخة ثني هلكه (كذا في نسخة)

تعالى أنه يجبر على تسليم حيي الثوب، وهو قول وهو رحمه الله تعالى؛ لأن الثوب يذكر القصة يلحق بقوات الأمثال، ألا ترى أنه يجوز السلم به؟ وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه إن ذكر الأجل مع ذلك يجبر على التسليم، وإن لم يذكر الأجل كان مروج الخيار؛ لأنه إذا ذكر الأجل صار نظير السلم، فيجبر على التسليم كما في السلم، وذكر الباقين. انتهى في التلخيص الموصوفة رولينين

٣٧٩٧- ولو تزوجها على كراهة ولم يصعب، فهذا أعظم كراهة وسطاً، وإن شاء أعطى القيمة، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يجبر على تسليم الكراهة وهو فوق زهره بخلاف المبيد على هذه الرواية، وأن ذلك لا يجبر على تسليم العبد مع أن الواجب في التصويبات جميعها الرشد، لأن العبد ليس من قوات الأمثال، والفرق معرفة الوسط منه القيمة، فكانت القيمة ملاحقاً للتسليم، ولا كذلك الخبطة، لأن من قوات الأمثال، فيمكن معرفة الوسط منها بدور القيمة، فلم تكن القيمة أصلاً في التسليم ثم، والخواب في سفر المكيلات والموريات تظهر الخواب في المختلطة

٣٧٩٨- وإذا تزوجها على شيء مما يكال أو يوزن، ضمن منه كَيْلاً أو وزناً معلوماً من صنف معلوم، فله ما سمي من ذلك، وإن جاء قيمته فداهم أو دنانير لم يجبر الحركة على القبول، بخلاف الحيوان والثوب يهوى. هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى. وفي التناول: إذا تزوجها على معين ووصفه، بحيث يكفي منه في السلم لا يجبر على قبول القيمة، وإن قصر في الوصف، وترك شيئاً مما يشترط في التسليم أحررت على قول القيمة، وهو قول وهو ولو تزوجها على بيت، باسم القيمة هي حرة بمصرف إلى أبي من المهر، وأنه لا يصلح صلتاً إذا لم يكن معه. وفي تزويجها سماعة عن محمد رحمه الله تعالى إذا تزوجها على ألف رطل من، فإن كان الغالب في ذلك البلد حل الثمن لمهر عليه وإن كان الغالب على المهر ظهر عليه^(١)

٣٧٩٩- وكذلك لو تزوجها على كذا رطل من، فهو على المالك من ذلك، وإن لم يكن واحداً من عائلته، فله مهر المثل؛ لأن قصص جسدان^(٢)، ألا ترى أنه لو اشترى على أنه حل حمر، فداهاه حل فمر كان البيع بائناً

(١) كفته من تـ و م

(٢) وهي تـ م، جسي مختلفان.

المستبي، فهو صانع الـ بي، أو المبرمج، هو صانع

[illegible]

نوعه فيما اذا سمى لها مالا، وهم آليه عالمي كـ

٣٨- في الموضع الأصلي، دائرة جده على القلب، نحو اربعة اخطاف معلومة من الجرح،
على وجهها اثنان اثنان لا ذكر حمراء، حمراء كالمعروف، لكأنه روحه على القلب، وتكون روحها
على أقل من عشرة وعشرين جرح من جرح معلومة من روحه على نفسه أو على شدة
اخطاف معلومة من جرح، وهي روحه لا ذكر حمراء جرح في معروم، كذا في روحها
نظر خمسة

[illegible]

ثُمَّ لَمَّا رَدَّ بِنْتَهُ انْزَلَتْ فِيهَا رُوحَهُ فَنَادَى ابْنَهَا فَجَاءَهَا بِكَفٍّ فِي يَدَيْهَا
فَنَادَى ابْنَهَا فَجَاءَهَا بِكَفٍّ فِي يَدَيْهَا

۴۸- از روحی غیر الهیه درجه و سحر خلاق دلازه، و هم الهی و عمو دلازه نفس

والله اعلم بالصواب

(1) لا يجوز بيع ما لا يملكه المرء، ولا ما لا يملكه غيره.

(١٢) رقم نسج النسيج عبد الله بن محمد النسيج

العقد، بخلاف ما إذا تزوجها على ثلث وعلى أن يطلق فلانة، لأن في العقد الأول الوجب التعلق عوضاً بالعقد، والعوض يسد بنفس العقد، وفي العقد الثاني ما أوجب التعلق عوضاً، وإنما شرط التفسير، فلا يقع بطلاق ما لم يطلق.

٣٨٠٩ - ثم إذا شرط التعلق ولم يطلق فلانة، كان له تمام مهر مهرها، لأنها إن رخصت ما انفصلت عن مهر مثل، لأن ضمن به معة طلاق الفسقة، فإذا لم يسم له ذلك كان لها تمام مهر مهرها.

٣٨١٠ - كما لو تزوجها على ألف درهم وكثرتها، أو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يهتق لها عتيقه، فم ينف بالشرط، والمسمى ما ذكرنا، وكذلك في كل شرط لها فيه معة فإن لم ينف الزوج بنفسه وط، ولو تزوجها على ألف درهم وعلى أن يطلق صرية فلانة، وعلى أن رخصت عليه، إذا وقع الطلاق على نفسه، وانقسم لألف والطلاق على نصفها، وعلى العبد، وحده لأب بزوج من شهرين لألف والطلاق، والمرأه ثلاث شهور أيضاً، والبيع، والعبد، فانقسم الطلاق لألف على البيع، وعنه العبد، فإن كان لهبه بعد معة البيع سواء، كان نصف لألف ونصفاً، الطلاق عوضاً عن العبد نصف، نصف لألف ونصف الطلاق عوضاً عن البيع صدق لها، وينقسم البيع والعبد من الطلاق وألف نصفاً، وصار بمقتضى الطلاق نصف العبد ونصف البيع، وبمقتضى الألف نصف العبد ونصف البيع.

ويكون طلاق فلانة في هذه الصورة بتماماً، لأن بمقتضى الطلاق نصف العبد ونصف البيع، فكون طلاقاً يجعله، ثم إن جعلنا العقد ونصف البيع بمقتضى الطلاق، لأن لا يجوز أن ينقسم إلى قسمين إلى المعلوم، فالأقسام باعتبار القليل دون الكثير، وجعل الطلاق الذي ليس بمعروف لا يقتدر عوضاً، معذوراً بالنسبة له هو مفسد ومعصوم إليه، فإن استحق العبد أو هلك قبل التسليم، رجع محاسبه حصه العقد، ورجع نصف قيمة العبد أيضاً، لأن نصف العبد بمقتضى نصف الطلاق، وسنحتاج جعل أو هلك قبل التسليم يرجع قيمته على ما كان من زمان تسليمه.

٣٨١١ - وإن كان تزوجها على ألف وعلى أن يطلق صرية فلانة، على أن رخصت عليه

(١) ما بين الطرفين ما قبل من الإعلال والفسخ من طهر وطهر

(٢) أقيمت في ب

(٣) وفي ج على ك، د

عفا، فهذا لا يقع الطلاق على انصره ما لم يطلقها، وحده نصف لألف صداقها، ونصف
ثمن العبد إذا كان قيمة البيع وقيمة العبد على السواء، بعد ذلك ينظر في وجوبها الشرطيان
طلاق فلاة، طلق الحرة لا غير، وإذا لم يطلق فلاة، فله تمام مهر متبناها لأبها وإنما نصف
من مهر الفلأربعة في طلاق صريحا، بعد عدم حصول فرجه كذا في تمام مهر عليها

يوجد آخر في الرجل يشرح مرة على مهر
يوجد على خلاف ما سمى

[illegible]

وفي القديري ذكر أن علي بن أبي يوسف في مسألة العبد إذا أتى بعتل خلف الحر
كان عبداً، ومثل ذلك الكلب من علق وسطاً، ومثل ذلك الشاة ذكياً، وقال محمد بن
علي بن الحر رحمه الله: «م حقيقته رحمه الله تعالى» وفي الخبر دعاء علي بن يوسف
وحسنه الله تعالى، وهذا ما سانه في الأصل بناء على أصل معروف في انبياء أن الإثمارة
والنسبة إذا لم تكن، والظاهر أنه في خلافه خبر في مؤلفه في نسخة، وفيما في نسخة
الثاني أنه من جسر نسبي، لا سيما في حلقه وصف، فالعبد، الإشارة، بعد هذا حال أبو
يوسف رحمه الله تعالى حرم في العبد، والحال مع الخبر حالاً محققاً، لأن أحدهما مال
يصح عندنا، والأخر ليس بمال ولا يصلح هذا قالاً، فتعالى حكم النسبة، ونسبي من
واعتبرت الإسماء لبيان وصف نسبي، كما في خبر علي بن هذيل عندنا في التوضيح، وقد
في حلقه إنشاء

١١١- سابعاً: استجوبني من الله يا رب الأسير، ربنا يا ربنا، ربنا يا ربنا

۲۰۲۱

(٢١) حرف و ب مع تنصيص

(1) ٢٠٠٠

ومحمد رحمه الله تعالى يقول: المثل مع المهر جنسان مختلفان؛ لأن المطلوب من كل واحد منهما غير المطلوب من الآخر فإن المهر مع قصد جسسه، هذا لأن مقصده المهر والقصد يحصل على نفسه واحد، فكانت المهر للإشارة، والمثل لا يصح مهرًا، فصار كأنه قال: تزوجت عليًا، هذا رسكنت وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول: خلاف المجلس بأشكال المهر والمهر، ومهره الحق والمهر واحد، فيبقى معنى المهر من وجه، فلم يبق حكم الإشارة، فيجب مهر مثل.

٣٨١٢- ولو سمي حرامًا أو حلالًا، فإن قال: تزوجت عليًا هذا المهر، والمهر إلى الحق، أو قال: تزوجت عليًا هذا المهر، والمهر إلى حلال، فإن قال: تزوجت عليًا هذا المهر، فلها المهر، في ظاهر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى عبارة بالإشارة، وروى محمد رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة: يجب مهر ذلك؛ لأنه موز بالنسبة، يسقط حكم التسمية أصلاً، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن لها المهر إليه، وعن محمد: إن لها المهر إليه، وهي رواية أخرى عنه أن لها مهر المثل، ولو جمع بين حرامه، أو حلاله، فعلى رواية أبي يوسف رحمه الله تعالى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: إن لها المهر، فصار إليه لا غير، وهي رواية أخرى عنه إذا كان اختلاف المثل من مهر المثل، فإنه يقع مهر المثل، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لها المهر وقبيل المهر، وإن كان عيباً، وإن كان محمد لها المهر المسمى لا غير.

٣٨١٤- وفي "نواذير" سماه عن محمد رحمه الله تعالى: إن تزوج امرأة حلالاً شيء، والمهر إلى شيء، يعني شيئاً سواء، وكان حراماً حلالاً، هذا مثل الذي سمي، وإن كان أحدهما حراماً، أما الذي سمي، ولها المهر إليه، فهذا مهر مثلها، قال: ولا يشبه إذا كان حلالاً، أو كان أحدهما حراماً، ومعنى قوله في بدء المسألة: أشار إلى معنى، يعنيه وسمي شيئاً سواء، وسمي نواذير، والمخاص أن هي النوع يعتبر يسمى على ما ذكرنا، فإذا كان حلالاً، يجب مثل حرام، وإن كان أحدهما حراماً، يجب مهر المثل.

بما أنه إذا تزوجها على هذا النوع المهر، وإذا هو مروي، فهذا هو مروي مثل المهر، وإذا كان مهره هذا فقد في المثل، فإن هو طلاق، فلها مثل تلك المهر، وإن قال عن هذا المهر، فإن المهر هو المهر، فلها مهر مسمى، فإن لأنى جسده على

السمية، دهمام عال، وهو إحدى الترواوير عن محمد رحمه الله تعالى على ما ذكرنا وروى
نورها عن هذه الشاة الميئة، إداهي ذكية فوهي سئة قال هدا موع و محمد، فبقية العقد على
اشبار إليه، ولا يعتبر به السمية، وقد كان اشبار إليه ميئة، به مهر مثله، وإن كان قد سمي
معية، وإن كان نصا إليه ذكية أو حية، فلها حديث، وإن كان قد سعى منه

٢٨١٥- ذكر الحسن بن أبي يوسف رحمه الله تعالى في كتاب لأختلاف إذا تزوج
امرأة على عيد، هو لا يعدم حاله^(١)، فإذا هو حية فلها فدية، وإن كان يعلم أنه حية فلها
مهر شعبا، وإن كان سديرا، أو مكاترا، أو له ولد وهي تعلم ذلك أو لا تعلم، وكان مشكلا
وقت العقد، فهي يمينه، ولي سوانير يمينه^(٢) عن محمد رحمه الله تعالى إذا تزوج بمسرة
على هذه الشاة، فإذا هي عسيرة، فلها مهر مثل هي فوهي أبي حبيبة، وقول أبي يوسف
رحمهما الله تعالى عليه فدية شه وسنة من موافق من ساهه من محمد رحمه الله تعالى
بن عليه شاة رسول

٢٨١٦- وقال محمد بن [الزملاء]^(٣) إذا تزوجت على هذه الشاة فإذا هي عسيرة، فوهي
على هذا خبره فإذا هو شاة، وهي يعلم حال الشاة إليه، فالنكاح على الشاة إليه،
ولا يعتبر به السمية، بعد ذلك ينظر في كذا الشاة إليه، فإذا كان مهرها، وبسرها
غير ذلك، وإن كان حرة، فبها مهر مثلها كذا، لا يرى أن رجلا هو قال لآخر أبيعك هذا
عسيرة فألف، وأشار إلى أساء، وهذا يطلعان فيها عام، فألف عام، وكذلك إذا قال لرجل
أبيعك هذا الحرة فألف، وأشار إلى عسيرة، وهذا يطلعان به عسيرة، فألف حرة، وإذا كان
مشكلا فأتبع ما ظن من دولهم

٢٨١٧- وهذا المسألة مع اجتماعها على أن^(٤) الإشارة مع السمية إذا
احتما، والتمسار إليه من خلاف حسن المسمى، إذا بعين العبد بالمسمى، إقام يعلم

(١) وهي فتاة حابة وهي لا تعلم حاله، لعله هو الصحيح

(٢) وهي ع و ف وهي موافق من إبراهيم

(٣) هكذا في النسخ التي جدها، وكان في الأصل الأصح

(٤) وهي ع و ف وهي معتم على الشاة إليه

(٥) هكذا في النسخ التي جدها، وكان في الأصل على ف و ف، الإشارة

وحدتها حلب ، إلا ان تكون أكثر من ذلك فيكون اختيار لغيره ، وإن شاءت أختت نصف الأذن أو نصف سائر ، ولا شيء لها غير ذلك ، وإن شاءت أختت لهما

فروع أخرى في الترويع في المهر:

٢٨٦- إذا تزوج امرأة على ألف درهم ، أو على ألف درهم ، والنكاح حالي ، ويعتكم مهر مثل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فإن كان مهر مثلها ألفاً أو أقل ، عليها الألف ، وإن كان ألفين أو أكثر ، ذهب ألفان ، وإن كان أكثر من ألف وقل من ألفين ، فلهما مهر مثلها ومما يملك أن يملكه لا يملك من لأهل ، ولا يراد على الأكثر وعد أبي يوسف ومحمد برحمة الله تعالى بها ألف في البرجوه كله

وهذه المسألة بناء على أن الموجب الأصلي في طلب نكاح عدد من حبة رحمه الله تعالى مهر لثني ، وإنما يصر إلى المسمى عند صحة التسمية من كل وجه ، وعدلها الموجب الأصلي المسمى ، وإنما يصر إلى مهر حتى عند صدق النسب من كل وجه ، وعلى هذا الأصل مسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في الجمع الكبير

٣٨٦١- وصورتها ، إذا تزوج امرأة على ألف حلة ، أو على ألف إلى سنة ، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعطى مهر لثني ، فإن كان مهر مهره ألف درهم أو أكثر ، عليها الألف حلة ، وإن كان ثلث من الألف ، عليها الألف إلى سنة ، وعلى قولهما أنها الأنثى إلى سنة على كل حال ، وهذا لأن ماير الأجل في فضاء ثمانية ، وهذا كان النجاشي يشرط بالسنة يأتي بما يشرط بالسنة ، وهذا حكمها كان تزوج على ألف حلة أو ألف سبعة ، فتركة الترويع على ألف أو ألفين ، وهذا الجواب على الاختلاف [هذا]

٣٨٦٢- ولو كان تزوجها على ألف حلة أو على ألفين إلى سنة ، وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، إن كان مهر مهره ألف درهم أو أكثر ، كانت المرأة بالخيار إن شاءت أخذت ألف درهم إلى سنة ، وإن شاءت أخذت ألفاً حلة ، لأن المرأة وصفت بالفصان عن مهرها على كل حال بعد هذا رسول الألف أو يزيد وصفاً ، ونقص قبل ، والألفان أو يزيد قدراً ونقصاً ، ولما لم أن أمزج من نقص من الحال ، والإسناد مرة يختار هذا سمجلاً ، ومرة يعطى ذلك

(١) ألف من ب و ط و م

(٢) ألف من ف و ب و م

لكنه، وإن كان مهر مثله أقل من ألفه، فاختار إلى ألفه مع مذهب أي ما بين ضاه، لأنه التزم
بحدى الزمانين، وكان به حيار كما في حجب المرأة، وإن كان مهرها أكثر من ألفه، ونقل
من الفقهاء، فلها مهر مثله، هو ثوب أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، ما ذكرناه، كما عدل عن مهر
الثلث عنه عبد الله بن عمر السلمي، وعندهما اختيار إلى الزوج في الزوج، لأنها لا يلزمه
[إلا] الأقل، والأقل من حجرة الزوج

فرق أبو حنيفة رحمه الله، بين هذا وبين الخلع على ألف، وألفين، والإعصاء على
ألف، أو ألفين، وإن كان الزوج قد جوزه، أو لم يجره، ولترقى فيه بسبب دفعه من قبله، وأصله
فيه، فحجب النفس من المسمى، والنكاح له موجب أصلي، هو مهر مثل لا يعدل عنه [إلا]
بحد^١ استقرار النسبة

٣٨٢٢- إذا تزوجت على ألف، لم يكن له مهر، وعلى ألفين إن كانت له امرأة، أو
على ألفين إن لم يهرجها من البينة، وعلى ألفين إن أخرجها من البينة، فإن نكح جده
واعتبر في المهر ألفه الأول، وإن دعي به، فلها المسمى على ألف، بشرط، وإذا لم يهرجها، فلها
مهر المثل لا يتقص عن الألف، لا بد على الأكثر، وعلى ما به مذهب ومذهب رحمتهما الله
تعالى، بشرط أن جاءه من مسمى أهل مسرة، إذ تزوج امرأة على ألف، إن كانت
فبيعه، وعلى ألفين، إن كانت جميلة، فإن كانت جميلة، فلها ألفان، وإن كانت فبيعه^٢،
فلها ألف، وهذا بلا خلاف

٣٨٢٤- فرق أبو حنيفة رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا تزوجت على ألف، إن
أخرجها من البينة، وعلى ألفين إن لم يهرجها، فإن شرط الألف حائز منه، وبشرط أن
قال: «المرء» أن في مسمى لإخراج دفعه للخطبة في المسمى إليه، فإنه لا بد من
الزوج يهرجها أو لا يهرجها، وهي مسألة الفصح والجدل لا تدخل، فالحاضر، أصلاً، من المروءة
على صفة واحدة لبيحها كتاب ر حنيفة، لكن المروء لا يهرج، وسببها [إلا] يوجب
عصر^٣

(١) ثبت في د و م

(٢) حكاه في د و م، وكذلك في الأصول و ط ح

(٣) من المعنيين مذهب من لا يصلح واستدراك من الزوج وف

(٤) ثبت من يلقى النسخ إلى عدد

نوعه من الزيادة في مهرها هو في معنى الزيادة

٢٨٣١ - براد في مهر صحبته عند قيام الكحل، عند عيبها اسأله (رحمهم الله تعالى) خلافا لغيره، واختلاف فيه نظير اختلاف في الزيادة في الثمن، هكذا ذكر صاحب الأنس المبسوط في شرحه في ثنتي ذلك ميسل جمال عن بن يوسف أن الزيادة في المهر جلتها عند أبي حنيفة ما تعالى، وفي قول أبي يوسف لا يجوز

٢٨٣٢ - وفي تناوي أبي القاسم أن الزيادة في المهر بعد منه مهر صحبته، وفي إكرامه من الإسلام، حيث أنه يعني أن الزيادة في المهر بعد انعقاده عليه، هكذا روى بشر عن أبي يوسف،

٢٨٣٣ - وصار ما روى بسر رحمه الله تعالى أن الزيادة في مهره دخل امرأته فلا يملك المهرول بها بعده، ثم زادها في المهر بعد ذلك من مخرج وكذا إن انقلب عدة الطلاق طلاقاً حياً، ثم راد في مهر بعد ذلك لا تنص الزيادة

٢٨٣٤ - وفي القدرين أن الزيادة في المهر بعد موت المرأة حرة عند أبي حنيفة ورحمة الله تعالى، وعند من لا يجوز

٢٨٣٥ - وفي تناوي أبي القاسم أن الزوج اقترأ مهرها من زوجها، وإن تزوج بعد ذلك شهد أن لها عليه كذا من المهر، حكموا فيه، وأجاز القليل يوم السبت حبه الله تعالى أنه يجوز ثقله، لأنه يكره يجوز الزيادة ما يجعل الزوج راداً به في مهرها مقصوداً إذا الإقرار، ولكن جعله راداً في قول الزيادة في المهر بعد منه مهر صحبته

٢٨٣٦ - وفي رواية جده يملك مهرها، ثم جدد العهد بأكثر درهم، فعلى قول أبي حنيفة وفي يوسف لا يجب الزيادة، لأن كذا مهرها ألف درهم، وعلى من لا يوجب سب الزيادة يكون مهرها ألف درهم، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتابه وذكر صاحب الأنس المبسوط في شرحه أن على قول أبي حنيفة ثلث الزيادة، يعني مائة ألف لا ثلث الزيادة، وفي شرح مختصر الصنعاني أن على قول أبي حنيفة ومعه رحمه الله تعالى ثلث الزيادة أو على قول أبي يوسف لا ثلث الزيادة، وفي إجماع مختصر لعصام أنه لا ثلث الزيادة من غير ذكر خلاف

—

(١) كتب في شيخ أبي حنيفة

(٢) كتب في شرحه

[illegible][illegible][illegible]

۱۹۵۵-۵۶ وارانہ میں ملازمہ علی ازلا پکڑا گیا۔ ساجد سہیل، نر و جہاوی
 انقلابیہ دسک عر نے، لفظ کو "مجر الشاعری" چھپا دیا۔

[illegible]

الذكور عند العقد من أسر ، فَمَا إِذْ ، ثُمَّ يَشْهَدُ أَنَّ ذَلِكَ بِلَادَةٍ فِي الْعَلَامَةِ - مَعْنَى : دَى ، شَجَسِ الْأَشْجَةَ
الْبَرَّحِيَّ ابْنَ عَلِيٍّ لَوْ أَنَّ حَبِيبَهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَهْرَ جَهْرَ الْعَلَامَةِ ، وَبَكَرَ مِنْهُ رِيَادَةُ نَهْ
فِي الْمَهْرِ ، وَعَلَى قَوْلِ بِي يَوْسُفَ وَمُحَمَّدَ ، جَمْعُهُمَا أَنَّهُ تَعَالَى الْمَهْرُ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَفِي شَرْحِ
مُحْتَصَرِّ الْمُصْطَفَاتِ ٦٠ عَلَى قَوْلِ بِي يَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَهْرٌ هُوَ الْأَوَّلُ ، وَفِي قَوْلِ أَبِي
حَبِيبَةَ وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى الْمَهْرُ جَهْرَ الْعَلَامَةِ ، وَبِكَوْنِ رِيَادَةِ عَنِ الْمَهْرِ الْأَوَّلِ ، مَعْنَى أَنَّ
مِنْ جِسْمِهِ أَوْ مِنْ خِلَافِ جِسْمِهِ ، غَيْرَ أَنَّهُ ابْنُ كَالٍ مِنْ خِلَافِ جِسْمِهِ فَجِسْمُهُ يَكُونُ رِيَادَةً عَلَى الْمَهْرِ
الْأَوَّلِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ جِسْمِهِ يَتَّبِعُ الرِّيَادَةَ عَلَى الْمَهْرِ الْآخِرِ يَكُونُ رِيَادَةً وَذَكَرَ فِي سَمَاعِهِ مِنْ
رِوَايَتِهِ عَلَى مُحَمَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي عِنْدِ الْقُصُورِ : أَنَّ الْمَهْرَ هُوَ الْأَوَّلُ لِي قَوْلِ أَبِي حَبِيبَةَ
وَأَبِي يَوْسُفَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، وَإِنَّمَا تَأْكُذُ لِرِّيَادَةِ إِمَامِ الْخَوَرَزْمِيِّ ، أَوْ يَأْخُذُوهَ الصَّحِيحَةُ ، أَوْ
يُجَوِّدُ احْتِلَامًا ، حَتَّى يَوْسُفَ الْعَرَفَةَ يَسْأَلُ وَجُودَ وَحَدِّ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ يَطْلُبُ الرِّيَادَةَ ،
وَسَمِعْتُ الْأَصْلَ دُونَ الرِّيَادَةِ ، ذَكَرَ شَرْحُ الْإِسْلَامِ خَوَافَهُ ١١٠ : رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَتَمَهَا إِنْ تَمَنَّى
فِي الْبِرِّ بِالْعَدْلِ ، وَأَعْلَمَ بِمُتَعَلِّقَاتِهِ خِلَافَ ذَلِكَ ، ثُمَّ احْتَلَفَ مَقَالُ الرُّوُجِ مَا تَحْتَرِيبُهُ فِي
الْعَلَامَةِ عَرَلٌ ، وَتَالَتْ مَرَاةً لَا ، عَلَى حَدِّ ، فَتَعَوَّلَ قَوْلُ الْمَرَاةِ ، وَبِهِ هُوَ سَكُونُهُ فِي الْعَلَامَةِ ،
إِلَّا أَنْ تَكُونُ لِلزُّوْجِ بِي عَنِ مَا دَعَى

٣٨٤٢ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الْمَرَاةَ قَالَتْ لِرَجُلٍ رُوِّحْتُكَ الْمَرْءَ
عَلَى الْكَلْبِ ، فَقَالَ الرُّوُجُ : سَبَّ النِّكَاحَ بِأَقْدَمِهِ ، فَالنِّكَاحُ حَرَمٌ عَنِ الْعَيْنِ ، كَأَنَّهُ أَعْدَدَ الْقَلْبَ
٣٨٤٣ - إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : رَجُلٌ رُوِّحَ أَمْسَ مِنْ رَجُلٍ عَلَى مَهْرٍ
مَعْلُومٍ ، ثُمَّ أَصْحَبَهَا ، ثُمَّ رَادَهَا الرُّوُجُ فِي الْمَهْرِ سَبًّا مَعْلُومًا ، فَالرِّيَادَةُ مَعْلُومَةٌ ، لِأَنَّ الرِّيَادَةَ فِي
أَصْلِ النِّكَاحِ وَرَدَّيْهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى : أَنَّ الرِّيَادَةَ لَهَا ، وَلَا أُجْبَرُ
الرُّوُجُ عَلَى دَعْوِ الرِّيَادَةِ إِلَى الْكُلْبِ ، وَإِنْ أَعْلَمَهُ الرِّيَادَةُ تَامَسَتْ فِي ، وَلَا أُجْبَرُ الرُّوُجُ عَلَى دَفْعِ
الرِّيَادَةِ إِلَى الْكُلْبِ ، لِأَنَّ الرِّيَادَةَ بِمَرَّةٍ هِيَ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَعْنَى

٣٨٤٤ - وَمِنْ مَتَدَوِّيِ الْمُصْنَفِي : إِذَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ، ثُمَّ جَمَعَ بِمِثْلِهَا رَدَّ بِقِي
مَهْرَتِهَا ، لَا بِصَحِّحِ نِكَاحِ بَعْثَالِهَا ، وَبِوَقَالِهَا : وَبَعَثْتَكَ بِهَا أَلْفَ دِرْهَمٍ ، فَإِنَّ قِيَمَ امْرَأَتِهَا ذَلِكَ
صَحِّحٌ وَمَا لَا فَتْلَ - لِأَنَّ هَذِهِ رِيَادَةُ فِي الْمَهْرِ ، جَوَّعَتْ عَلَى قِيَمَتِهَا
٢٨٤٥ - قَالَ مُحَمَّدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْجَامِعِ : حَرَّمَ زَوْجُ امْرَأَةٍ أَنْ يَنْزِلَ بِهَا عَلَى

عنه فوهم، فعقل الروح للمولى آخر الكناح، فقال المولى آخره من غير أن يزيد في أصله
 حسمه في حقه. لأن ركن الروح بذلك صحت الريادة، وإن لم يرض به لا تشبه
 الإجارة.

٢٨٤٦- والأصل في حسن هذه المسائل أن ينفى الإجارة في الكناح لمعرفه بقول
 المروج، وقد قال أبو الحسن صحيح، وكذلك يقيول حال حر من يسمى بالحقبة سائر
 الأروط لا صحيح، وقد لا الإجارة بها حكمه بعد، فتعذر على أن عرف في مواضع كثيرة،
 وعلى أصل المقادير الروح صحيح، ولا يصح ضعفه سائر شروطه، فكذلك على
 الإجارة.

٢٨٤٧- وأثبت هذا، عند أبي محمّد المسألة بمقول مني استلزامه حقيقة شرط
 من الروح الريادة، حسمه، لأن كلمة على شرط، وقد صحت المعنى المذكور، فإن
 ركن الروح بالريادة تشب الإجارة، فوجود شرطها، قال لا يكون كلامه، فلو لم يلق
 عليه، حتى لو كان الكناح مثله لغير ركنه الروح لكانه صحيح، ولو لم يرض به لا تشبه
 المسألة الريادة في المقادير، وذلك يقتضي تحرير الأصل لا رده.

٢٨٤٨- وكذلك جواب هذا، فإن المولى لا أخير الكناح، لا يريده حسمه، فلهذا
 أن قال لا أخير الكناح حتى يرضى حسمه، ولو قال لا أخير الكناح، وأكنى ركنه
 حسمه، فلهذا (أو قال لا أخير)، أخيره في ركنه حسمه، فلهذا (أو قال لا أخير)، كذا هو في المولى
 بقصده للكناح، حتى لو أجاره بعد ذلك بغيره لا يجوز، فإن جواب عرسته في مولى مع
 الإجارة، فهو الجواب في المولى بكونه المراهق، لا يغير الإجارة، فلهذا لا تشبه في (أصح) ما
 بينا.

٢٨٤٩- وهي مخرج أصح منه، فلو كانه أعتقت حتى يشبه بها أخبار أبي ما يثبو
 بعد هذا، فإنه - إن شاء الله تعالى -، فقد ثبت، وحده، ذلك أن حسمه، فلهذا حسمه.

١٩٠ وهي مخرج أصح منه، فلو كانه أعتقت حتى يشبه بها أخبار أبي ما يثبو

١٩١ (أو قال لا أخير)، كذا هو في المولى

١٩٢ (أو قال لا أخير)، كذا هو في المولى بكونه المراهق، لا يغير الإجارة، فلهذا لا تشبه في (أصح) ما

١٩٣ (أو قال لا أخير)، كذا هو في المولى بكونه المراهق، لا يغير الإجارة، فلهذا لا تشبه في (أصح) ما

عنى أن يختار بين ممتلكات، صحيح لا يختار ويختار فرياداً (ويكون نريد) أ. مسمى
 ٢٨٥٠ - مذهب قال به، لث على خصوصاً، رغباً عنى أن يختار بين، مذهب فلا
 من لها، وبطل حبارها (أن من الزوج الأول جعل الخصم بين يديه، مذهب، فلا جعله وبطل
 في الفصل، ولكن عنى هذا حمداً بما حيزها زوجها، رغباً النكاح إذا رغب الاختيار يجب
 لزوجته مذهباً من مذهب نفسه لا لغيرها مذهباً المذهب، ولا كدليل في رغباً اختار، لأن في
 أوجه الفتوى مذهب من طائفتين بطل الفسخ، وإنما جعله بطل، واختارها زوجها، وبطل غير
 مستقيم (الآن) حبارها، زوجها بطل، والفرق على مذهب مذهب قال مذهباً مستقيماً^(١)
 ٢٨٥١ - وهي نكاح مستقيم، وبطل ادعى نكاح بطل، وهي نكاح، يجب الزوج مع
 بطل، جعلها عنى أن أعتدها أنت درهم، على أن نكاحه النكاح الذى ادعى وهو مستقيم.
 وكذلك إذا قال به، أريدك مائة عنى أن تهرى بالنكاح مذهب، لأن وحيد به على فعل
 النكاح الأول، ثم يكن به، يرجع في ثلثه، لأنها بمنزلة الربا، في المهر، والبيع نظير النكاح،
 لأن الربا ينفى النص صحيحاً فبطل مائة عنى مهر، ولو كان هذا مذهب من مذهب، بأن ادعت فمراه
 عنى ربه، أنها خلفت بألف درهم، لأنها مائة ثلث، ومذهب الزوج، مذهب على مائة أخرى
 عنى أنه يبرأ من المهر بالجمع الأول^(٢) فصل، ثم رتب وجوب مائة عنى المهر بالجمع الأول،
 فلها أن يرجع بالثلاثة، لأن الزوجه من جعل المهر بعد مائة لا يصح، والمهر من المهر
 لو ادعى كالمهر من مائة^(٣) والكتابة كالبيع، عنى أن ادعى مائة، يكتبه

نوع آخر من المرأة تنص نفسها بمهرها

والتأجيل في المهر، وما يتبع به.

٢٨٥٢ - قال الكرعى، حمداً لله تعالى، والحمد لله أن قد الزوج من المهر بطل بها حتى

يؤتيها جميع المهر

(١) آية من البيع إلى نكاح، مذهب.

(٢) آية من مائة، مذهب.

(٣) هكذا في مائة، وكذا في مائة، فبطل المهر، فبطل المهر، فبطل المهر.

(٤) هكذا في البيع إلى مائة، وكذا في الأصل، وفصل المهر، فبطل المهر.

السفر بها حتى يستوي جميع المهر على جوارح الكتاب ، ويجعل في عرف ديوانه ، وقال أبو يوسف ومحمد ، رحمه الله تعالى ، ليس لها ذلك ، وأجمعوا على أنه لو دخل بها وهي كارهة ، أو دخل به وهي صبيحة أو مجنونة إن لا يبرطل حمها في المني ، فوجه قولهما أن المهرود عليه صار ميسراً بالوطء الواحد ، ألا ترى أن المهر كله يتأكد بوطء واحدة ، فلو ثبت لها حق المني ، لصبر مترده ، ولثبت لها حق المني عن التعلم ، لأن الاسترخاء بها للمسلم ، ولأن حبسه رحمه الله تعالى ، أن يستوي بالوطء وإن كثر فهو مستحق يعقد النكاح ، ولا يجوز خلاصه من العوض إياها لخطره ، لأن في حق نكاح المهر أقيم وطء واحدة بتمام جميع الوطئات ، لأن لا يمكن تأكيده بعدده ، لأنه لا يعرف مقدار عدده ، ولكن إذا وجد وطئت أخرى ، فالبذل يقتضي الكل ، فكانت غنمة عن نسيم مقابلة البذل لا متردة ، وكان التقيد أبو النعمان الصوري رحمه الله تعالى يعني في السفر بقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وفي الجمع لئلا يبرلها ، ولستعمن بعض مشايخه رحمه الله تعالى ، حثارة

٢٨٥٧- في "المسرد" : بد زوجه امرأة على ألف درهم ، في سنة ، فأراد الزوج الدخول بها قبل السنة فبأن يعقبها ،... ، وإذا كان شرط الزوج في العقد أن يدخل بها قبل السنة فله ذلك ، وليس لها أن تمنع نفسها منه بلا خلاف ، وإن لم يشترط ذلك ، فكانت في قول محمد رحمه الله تعالى ، وقال أبو يوسف ، ليس له ذلك استحساناً ، وقد مر هذا ، قال المصنف الشهيد ، وبهذا ينبغي ، وإنه حسن قال محمد رحمه الله تعالى ، وفي ديوانه إذا أتى المصنف ، ولم يود الزوج ، منه ، أي ، يبي بها بلا خلاف ، لأن القسوس عند أدائه للمحل مشروط عرفاً ، وهو كماله كان مشروطاً بها ، فأما إذا كان الكل مؤجلاً ، بالدخول غير مشروط لا عرفاً ولا نصاً ، فلم يكن له أن يبي بها على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى استحساناً .

٢٨٥٨- قال القدوري في كتبه : قال أبو يوسف ، لو كان المهر حالاً فخرته عنه المدة ، فأراد الدخول به قبل مضي المدة عيس له ذلك ، ولها أن تمنع نفسها منه ، فقد مسكهم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى استحساناً ، لأن الأجل لو كان مقارناً لنفسه ،

(١) حكنا في ب و ف و م ، وكان في الأصل فتح

(٢) وفي ف و م و ب و م و ب و م و ب و م ، وليس فيه أبي يوسف ، ليس له ذلك ، ولها أن تمنع نفسها منه

(٣) وفي فتحنا عليه فاعلمه

كان له أن يجمع نفسه به على لونه لـ... فكان إذا كان طارفاً وذكر في المتن أن
الزوج إن كان غيباً اندخول من مضي المدة فله فكتة، وإن لم يستمر به بدخول قبل مضي
لشدة فليس به ذلك لا برصه، وهذا مستقيم على ما بين يدي من رحمه الله تعالى
استحقة

٣٥٩- ومن استمن أيضاً إذا كان المهر حالاً، فأجاب عليه عرس لها بالمهر، فلهما
لا يجمع نفسها منه حتى ياحل عرسها بمنزلة وكيفية ولو أن الزوج حاد بالتمنى عرس له على
أن أمته منه، فمن الغيب سره أو يدخلى بها، وفي الاستحسان أبين له أن يدخلى بها حتى
يأخذ المهر، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، يوليها، روى الحسن بن ياد عنه أنه لا يدخل
بها من ذلك، وروى الحسن بن أبي مالك عنه أنه ليس له ذلك، وهو ما عدا منه من أن يدخلها
مع نفسها منه حتى يلبس لثام، وقال أبو يوسف، إذا قصد المهر دون الزوج، أو درهم
لا شيء، فله أن يجمع نفسه منه حتى يدخلها، ولو كان دخل بها برصها، لم يوجب المهر
للقبوض، وبذلك، وكان ما عدا اشترب منه بوضعه، ومسلح معه ودخل بها،
فليس لها أن تجمع نفسها منه، لأن أصله أنها لو لم يملك نفسها من غير نص ليس لها مع حق
الطبع والقبض، فهذا أولى

٣٦٠- وفي رواية أخرى، إذا تزوج امرأة فمكرك الباعة، فزادها زوجها إلى
بلد آخر، فله أن يجمعها معه، وإن كره الزوج ذلك، إذ لم يكن عطاء مهر، وإن كان قد
عطاها المهر، فليس له ذلك، لا برصه الزوج

٣٦١- من فتاوى ابن مبرهدة، أن صغيرة رطب ومهبط في بيت زوجها طوي
أخذت من مهره، كان من كان من يمسكها قبل التزوج، أن يجمعها على يأخذ جميع المهر
ويأخذ من أخته من الأب، لأن هذا المثل لأب الصغيرة، ولو نظر أهل برصها، رضى
نفس من أهل الرشد.

٣٦٢- ولو تزوج الممستدة، وهي صغيرة بمطلق مسمى، ومسأها إلى الزوج قبل
قبض جميع المهر، فالنسب قائم، وتزويجها، لأنه ليس به مهر ولا يطلها حقه.

(١) حكاه في... وقال في الأصل... لا بد من من يأخذ الخ

(٢) حكاه في... المهر، وقد... وكذا في الأصل... فله من الأخذ الخ

(٣) وفي... وقد... إذا أخذت بمهره، فمطل، الخ الخ

«في قدوى أبي العبد، حصة لله تعالى» وفيما قوله الزوج أن يُخرج، فراء من بلد في بلد آخر، وقد لوى بد مهره، فحرم انكسار قوله ذلك، وحسب لعقبة أبو البك على قوله ليس له ذلك، ولو أراد أن يجر جهب من البلد إلى القرية، أو من القرية إلى البلد فله ذلك وهي للفتى إذا تزوجها على أن يتلفعا ما ستر عطده، وشاعري أن سته، قال كله إلى سته، إلا أن يقب منه أن يسر عيبه عن من دعت كله فيأخذ طلق امرأته طلاقاً حرمياً، ثم واحدها، حل لها أن تطالب الزوج بالمهر المرحق^١ في اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى، وكذلك له أن يصف - وانحياد بالله تعالى - ثم أسلمت، وأجبرت على النكاح، هو بها أن عطلة ببقية المهر؟ فيه اختلاف المشايخ والله أعلم.

زوج آخر من وحده عيب من المهر وفي تغييره من وصف إلى وصفه

٢٥٩٦ - يريد المصداق ما لم يلب القاشي، وهو يريد بالمعيب البير^٢ الذي يكر من ذوات الأنثى لا يولد، وإن كان من ذوات الأنثى يولد، والعيب البير ما يدخل تحت تقوم القومين، وهو أن يقوم يقوم، وهو صحيح بالك فوهم، ويقوم يقوم غيره، وبه هذا العيب بالك وهذا لأن الرد لم يعيب البير من غير ذوات الأنثى لا يولد؛ لأن زوج بعينه، ولا فرق بين من شيء وبه عيب - مر، وبين البير، وبه قوله إذا كان من ذوات الأنثى لأن ذلك يرجع بطله صحيحاً، وبه العرق به بين أحصا صحيح، والآخر عيب، وإن كان لعيب يبرأ فكان الرد معصداً، وكذلك إن كان عيباً فاحشاً فالرد معصداً لأنه يرجع بعينه صحيحاً، ويقع الفرق بين عيب الشيء وبه عيب ما حشر^٣ وبين بعينه صحيحاً

٢٥٩٧ - قال بكر عن ربيعة أنه تعالى في قوله: إذا انقض الصداق في يد الزوج من أجله، فالمراد بالخيار إن شاءت أحدث وقعد الجدي بالأرض وإن شاءت أضعت من الزوج قبضه يوم العقد، وانزع الزوج طعنى بالأرض، لأن الصداق قد نزع في سداد الزوج، لأنه كان عيباً^٤ وذلك صر قيمته، وبها الخيار، كما يجب لخبر المصنف إذا تغير البيع من صمان لبيع، وإن انصرف بقاء صداقة، فالمراد بالخيار إن شاءت أحدث مانصاً ولا شيء لها، وإن شاءت أحدث بالمعيب يوم العقد، أما الخيار فلما ذكرنا وأما لا شيء لها إن اختارت

أحد، لأن لصديق غير مضمون، على أن روح بالعمد، ولا يصح في حق لا وصافي، لأن
العمد لا يروى في يومه، وهذا لأن الحب فاحشاً، لأن كان المحب يسيراً، فلا حيز
له، فصار كالموجود حاله بعد

٢٨٦٥ في ١٠ من شهر ربيع الأول، وجاء المرافعة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول
المعتمد، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من
من شهر ربيع الأول، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
ولا شيء، لهذا، وإن كانت تحت القيمة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
المعتمد، بل يشهد من رتبة

وجه أشهر من رتبة، لأن رتبة، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
تأنيده أحسن، وهذا لأن رتبة، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
الحل، لأن رتبة، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
على ذلك، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
١٦ في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
بأنه حتى ظهر من رتبة، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
على رتبة، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
مصر، لأن رتبة، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
فائدة بالحكمة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو

٢٨٦٦ - وفي ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
أنهم هم التي هي تحت، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
على، وهذا على، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
مكان، الشكاح بهذا المعنى، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو
الفسح، هذا هو يشهد من الرتبة، وروى في ١٠ من شهر ربيع الأول، هذا هو

فيجب فيه، كان مباح ما وراء المهر قبل هذا فترون. يجب أن يكون عند النكاح ما وراء المهر المعطى به لا بالعقل، لأن العقل لا يحبر، والمعطى لا يهبر، وهذا كان في الرمان الخاص. أما في زمان يجب أن يكون العقد بالذهب والفضة، وأحكام في الإقطاع لحاكم في الفساد، فإن عيب الذراهم أو الفلوات هيبتها، عند ذلك الذراهم ولا يجب خروج، وإن عصب ما لم تصعب فهم بعد اختلف للمناجح فيه، وغيره، بعضهم قالوا لها من تلك الأوضاع، بسن لها أن تطالب بالتعويض وإن فحش، وقد عصبه إلى أن يرحل من تلك الأوضاع ما عابر الذي وجد العقد^(١) عيب مطالب بذلك، وإن كان لا يرحل تطالب بهيمة ما ورد عليه لمقد.

٢٨٦٧- وإن تزوجها بكدا من المديونات وهي كسدة، ماذا يجب لها؟ قالوا: يجب لها مهر التلق، لأبى إدا كانت كسدة ومهر النكاح^(٢) كان المهر معهودا^(٣) لأنه إذا كانت كسدة كانت سلمه ودينه، واستطاع إليه أن يعايرف بالإشارة أو يذكر الوفاة، وهو ما ذكره طرزي^(٤) في ذكر العقد، وهو كسرة واحدة وقت العقد وهي موعان من العرب أو لا واحد، يستقر بيان موعه وقت العقد، ولو لم يهين ينظر إلى مهر مثلها. فأى موع من ذلك ولو لم يهين مثلها بعض لها بذلك الشرح، وقد جرد.

٢٨٦٨- وفي المثلى بشر من أبي يوسف حدة أنه تعالى: «رحل تزوج امرأة على ثمة بعينه» ودفعها إليه وماس حنفا، ثم علمت أنها كانت عمية، رحمت عليه بتفصال العمي، وحدها حنفا، ولو كان تزوجها على حدة به غير عيب، وأعطاه حدة وسطا وماتت عدها، ثم علمت أبى عمية، فإنها تنصس قيسا عمية، ويصن الرجل ثمة خادمة وسطا. فيتاح أن لا لم يكن بهما نفس، وبترأى النفس إن كان منه نفس.

يوم آخر في اختلاف الزوجين في المهر

٢٨٦٩- إذا ادعت امرأة أن مهر ألفاد، وحقى الزوج أنه ألف، ما بينهما أمام أبيه شيل

(١) أثبت عرب وف، م، وكافى الأصل قوله: «رحل» في ذلك بدل.

(٢) وفي م د ه م م، ما لم يمت مكانه، وفادت.

(٣) وفي ب م و ف، ورد العقد، وفي ط، دفع العقد.

(٤) وفي ج، ب، م، ف.

بنته. وإن تمام البنت، فالبنت به السرة، لأنها آتت بهذا من المهر، وإن لم يكن لها بنت
بتعاقب، حذاه على ذكر في الأصل، عند هذا قال أبو يوسف، رحمه الله تعالى، القول
هو المزدوج، إلا أن ما في سبي مستكر حذاه، وتلك نصيران أحدهما أن يدعى أنه تزوجها
بأقل من مهره، وبه أحد بعض السابق، رحمه الله تعالى، لأن ما دون المهر مستكر شرعاً
والثاني أنه يدعى أنه تزوجها بما لا يزوج مثل تلك المرأة بما ذلت المهر، وبه أحد جماعة
أشايح رحمهم الله تعالى وهو الصحيح

٢٨٧٠- ذكر من ساهه في بواقي أبي يوسف، رحمه الله تعالى، في المرتبة يموت
صها، وجهاً فأنهى مهر هو مهر صنها، والمرتبة معلوم، عند تزوجها بمهر، إلا أن لا يرى
كيف هو؟ قال أحمل لها مهر سبها، قال أبو سمانه، وقد كان من ذلك خلاف هذا، قال
تلك في حبسة ثلاث وسبعين ومائة، قال أبو حنيفة ومحمد، صهما الله تعالى، يحكم
بمهر صنها، وإن كان مثل ما قال الروح ألف أو أقل، ففهما ما قال الروح مع مهر الله، وتزوجها
على الغير، وإذا كان مهر بنته مثل ما قال المرتبة، ففهما، أو أكثر، ففهما مع مهر الله ما
روعت نفسها منه ثلث درهم، وإن كان مهر مثلها في المزدوجين، ففهما بتعاقب، ثم خصي
ها بمهر لثقل، وهو غير ما ذكر في كتاب الأجزاء، في المزدوج لا ينفك من المثلثين، ومن
المضاعف في الأجر، يحكم في ذلك بمسألة الصغ، فإن كان فيه الصغ من الدعوى، ففهما
بتعاقب، كما عهد، وذكر الكرخي رحمه الله تعالى في كتابه، أنه لم يكن لها بنت، ففهما
بتعاقب أولاً، فإذا حذا عبيد يحكم بمهر المثل عتقهما.

قال سبي الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، ولا يصح، وذكر الكرخي، لأن مهر
مهر المثل عند انقضاء التسمية، وقد اتفقت التسمية بالتعاقب، فإن ما يدعى كل واحد منهما
ببنتي يبيع صاحبه، فبني بكاح لا تسمية، فيكون موجب مهر المثل، وحده من التنازع
رحمهم الله تعالى، مستحب ما ذكر في الأصل، لأنه في باب إلى المتعاقب إذا لم يكن
سرجح قول أحدهما على الآخر شهادة الظاهر به، وإن كان مهر مثل سبها لأحدهما،
وقطع مهر شاهد له، فلا يضر في التنازع

٢٨٧١- وفيه روى لا اختلاف بينهما على هذا قوله بعد الطلاق، فإن كان قد دخل بها،

[illegible][illegible][illegible]

٢٨٧٦- وأصل في جنس هذه المسئلة أن الزوجين إذا انفك عن بعضهم شيء من النكاح، وانفك عن مقداره، كان شيئاً لا يصره سحر كالمكهن وموروث بحكم شيء مهر (أوبخامان) كان مهر من^(١) بين الدعويين

٢٨٧٧- بين أن هذه المسئلة فيها إقرار زوجها على مهر، فلهما يجب، واحتكاماً بقول الزوج تزوجتك على هذه النقرة شرط أنها مثلنا فدعهم، وكانت المرأة من بشرط أنها ثلاثمائة، وإن كان له يصره النقص، كما لو تزوجها على ثوب بعينه، ثم استبدلها، فكان الزوج تزوجت مني هذا، انتهى إلى أنه عشرة أفروج، وكانت المرأة لا من على أنها تسعة أفروج، ففي هذه المسئلة القول قول الزوج، ولا يحالمان كما لو تزوجها على إبريق فضة بعينه، ثم احتلها في ورده، فالقول قول الزوج

٢٨٧٨- وإذا وقع الاختلاف في القيمة في معنى بعينه، كما لو قال تزوجت تزوجت على هذا النكر على (الري) وطلب المراءى لا من من أنه جيد، فمقول مدعي الزواج، لا يحالفاً كما في باب السبع، وإن الاختلاف في القيمة لا يوجب تنديف، كما لو احتلها في بشرط صحة النكاح، وإن كان المهر قد وقع له في صفة أو جسمه، أو نوعه، فإنه يحكم بمهر الثمن ويحالفاً، لأن الثمن إنما يبيع ما بعده، ولأوصاف محتاجة، فكان الاختلاف في الوصف حلالاً في أصل الشبهة، وإن استدل بما لا يصره سحر من المقتار والصفة بينهما، فمن المهر يحكم مهر القل، وفي القيمة بقول قول الزوج مع بعينه، استبرأ في حده لا بدع، ومحالفة لأفراد، وهذا إذا اختلف حال، فبالمزاج، وأما إذا اختلفا بعد الطلاق، وكان الطلاق بعد الدخول فكذلك أحواب، لأن مهر لمن لا يسلط بالطلاق بعد الدخول، فيمكن بحكم مهر بشر، وإن كان الطلاق قبل الدخول، إن انفك على معنى بعينه، واختلف في صحة ذلك في معنى، فالقول قول الزوج الإجماع، ولا يحكم متعة مثلهما، لأنها انفك عن ما يوجب سقوط المعة، لأن مع بعينه شيء بعينه لا يوجب المتعة بالطلاق قبل الدخول، فيعتبر بحكم المتعة، فوجب اعتبار مدعيه ولا يكره

٢٨٧٩- وإذا اختلف في جنس المهر، أو في مقداره، أي في صفة ومهر ثمن، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد جميعاً أنه على ما يحكم متعة مثلهما، ويكون القول قول من يشهد له بالمتعة، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لقوله من الزوج إلا أن يسيء من منكر

والله اعلم بالصواب

٣٨٨٥- وفي إحدى حل سمرقند مروج من دمع انبثا هذا بعوضه ذمالة على ذلك عوصه ثم لم يلب ثم دارها، وقد إمامت من عابره وأردن يسترد ذلك وأرادت اللؤلؤة سمرقند عوصي، بالقول قوله في الحكم: لأنه بكر لتسبيته، وإثنا سمرقند ذلك من اثرة، الجهره والبره وسه ما عوصه عليه.

٦٨٨٦- وفي كتابي من التليد رحمه الله تعالى اسرى لانه انفسه بأمره اسعدا
 من بيا، ودفع بيد داهم على اسيرته هي أيضا، ثم اسعدك، فقال الزوج هو من المهر،
 وقاله لانه من المهر، فقال الزوج هو من المهر، لانه ان يكون من المهر، فقال الفقيه
 ابو الليث الخزاز، يحفظه كان ذلك من منافع سوي، ما يجب على الزوج، قاله قوله، انه
 من المهر، ولا كان، ذلك من منافع يجب على الزوج من الخمار، والبيع، ومنافع النكاح، فليس
 به ان يمتنع من مهر، لان المهر يكتبه، ولحقه ولا يمتنع به، لانه ليس بمعتق
 بين له انفسه خروجه

٣٨٨٧- بعد التي امر، انه مستحقا، ثم اذبح فيه بعد ما به مدق، وكما قاله الانبياء بعد موت المرأة بدمه، فمجدد اسرار الله من جراته بدم النعمان راحم وقال - عيسى - في ذلك حين شكر به دعي انه من اهل لا يصدق - لانه صرح بعد بدمه بها عيسى أو صموئيل شكره فبصير مثله بعد ذلك في دجواه له من المهر

[illegible][illegible]

٢٩٥- وبه أهدى في عام الحمد رحمه الله تعالى حلل أوامره أنه تروحه جده

المهر، وكانت عقد الكحل على ألف درهم، وتلقب المرأة ببيبة أمه تروا بها، وكانت عقدة الكحل على ألفي دينار. مهر ألف درهم. قالت. ولم؟ وقد يكون أن يقع عقد الكحل على ألف ثم يرد لها مال حتى يبيع ببيبة على قرضه. قال خدام، ويستحق قبل مسمو. قال القاضي لو كان حصر بعد على ألف، وسراست المرأة بألفي دينار، المأخوذ من الفصل في هذا الجواب نظر. وذكر بعد ورقة بمشيه خلاصه. قال هشام سألت محمداً عن امرأة أذهبت ثمن هذا الزوج إلى زوجها، فحكموا منه سه على ألف، وأتاهب على ذلك سه، وأقام الزوج مائة نزعها بالضرورة منذ سنين على ألف، قال البيهية المرأة قبل وإن كان معه ولد لا يخسر من متين؟ قال وإن كان

نوع آخر في بيان ما يستحق جميع المهر

٢٨٩١ المهر لما يأنك بالدخول، يأنك بالخلوة الصحيحة عينا، لأن البذل في حدود المملوك. ب. مروة تسبهم من له الباب [المية ليد^١]. لا يحقق استبقاء البذل، لا ترى لمن شاع إذا حل في المبيع وبين بشرى ولا جر إذا حل في المأجر وباجر منه. تأكد البذل ولو لم يرجع الفسخ حقيقة (أو على فيه وهو إن لم يوف بقرار البذل في استبقاء البذل حقيقة^٢) فمن عليه البذل يمنع عن الاستبقاء فحصة الإصرار لمن به البذل والقصور عن دفع سرهائه وتفسير الخلوة الصحيحة أن لا يكون ثمة مبيع بمذهب غير الجماع لا حقيقة ولا شرعاً حتى لو كان أحدهما مريضاً مرضاً يمنع الجماع لا يصح الخلوة، وإن كان مريضاً مرضاً لا يمنع الجماع نصح الخلوة. والمخاض^٣ أن المرء في جناب منوع بلا خلاف، وإنما نفر من في حاله فقد من إله منوع أبعد، وقيل إنه غير منوع وإنه يقع صحته الخلوة على كل حال جميع إواحه في ذلك على نسوة. قال القدر سهبة رجمة الله تعالى هو الصحيح. وكذا لو كان أحدهما مريضاً يحجبته مرض أو دابة، أو كانت المرأة مائتاً لا يصح الخلوة، وكذلك لو كان أحدهما مائتاً في مرضه لا يصح خلوة.

٢٨٩٢ واختصت الزوجة في غير صوم وعضاء، لأن العدوى رجمة الله تعالى.

(١) وفي 'ب' ما يجب به نسخ مهر

(٢) حكاه في 'ب' وفي

(٣) ما من الصحيح سابق من الأصل وأبى من طوموف

المصحح أن عدم الطعن في العبد وال... لا تخفى... وهو من سبب تأني لا يفسح
المقدرة، لأن يكون ثابتاً لا يفسد ذلك كصحة لا يفسد، وهو عليه وشعوب
كذلك، وفي بعض المواضع له آثار... في معنى عليه لا يفسح المثرة، ولو
كان معها أنسى... لا يفسح... ولو كان... عليه أنه تعالى يقول:
ألا يصح التزوج... ثم رجع... لا يفسح... وهو
قول أبي حنيفة وابن جرير، رحمه الله تعالى، ولا خلاف بينهما في أنه جرى بهذا المخرج
عند أبي محمد ما وجد أنه صواب، ثم سمع عن... من غير... كان
محمد، رحمه الله تعالى يقول: لا يفسح... من أنه جرى... ذلك
صواب، ثم سمع... من أنه جرى... ثم رجع... وهو عليه.

[illegible]

٣٨٩٤ رمى المسمى إبراهيم بن محمد بن محمد بن علي وجعل دهب بمرثته في
 تيسار في سنة ١٠٠٠ م سنة ١٠٠٠ م في ذلك التاريخ في سنة ١٠٠٠ م في
 لا يكون طوية، ولو عدل بها في طريق في موضع حكا ك جود ولو حج بها في
 القادسي غير عيب فيس جود، فاع، فكذلك لو حلا في حيل، و ما بها في
 غير مستطع فهو جود، وكذا في كوكب، ولو حلا في علم سطح من سائر جهه جود، ذكر
 مسئلة السطح في بعض مطلقا، قالوا، فانهم يكرهون على سبب، طاع اسر لا يكون
 جود، وعلى قيس ما قال سديد في مسئلة المسجد واحد، به يكون جود انما كان في حقه
 يجب ان يكون جود، في مسألة السطح اذا كان في حقه

(١) كذلك هو ظ (١) في صيغة من النسخ الوجه ٢ عند التلخيص عند

(٢) ما بين القنطرة ما نطق من لأبى واستاء من حذو حذو

(۳) فنکد ہی مے د و ، رفائہ مر اللامہ برکتہ

(۱) دوی اسمی خبر پیدا کی کہ سرکاری طور پر ان کے

(٥) في كل من هذه الحالات، لا يجوز للمدعى عليه أن يرفع دعوى استعانة بالدعوى المدعى عليها.

۱۳۸۵- خدمت من سجدہ رحمتہ اللہ تعالیٰ بڑا جلا پیت فی ہمدانیہ میں لکھا گیا ہے۔
 عیسوی مخلوق، ورنہ ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کیا۔ ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل
 کر دیا۔ ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کر دیا۔ ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کر دیا۔
 ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کر دیا۔ ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کر دیا۔
 ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کر دیا۔ ہمارے دین و ملت کو خوار و ذلیل کر دیا۔

٣٨٩٢ المأواه، فالتفت إلى روح ولم يكن معه حد، ولا معها الزوج، فبكث
ساعة، ثم خرجت، أو الزوج، ودخل عليها ولم يعرفها، لا كان قد حفره عالم يعرفها،
فكنا الخيرة لنفسه، ثم سبب رحمه الله تعالى، لا الخلو، في معصاة الزوج، في حق التمسك
بالخلوة، وذا لا محسوس من المأواه، وهاهنا لم يذكر، كقول غيره، كذالك إذا كانت
قصة، فإن عرفها الروح ولم يعرفه، فهو خلوة، هذه هي قاعدة من مجموع الأدلة الجيدة.

٢٨٩٨ (وفي مجمع التواريخ أيضاً) أن مثل مسيح لإسلامه «معنى» عمن
 بروج شرق فاحتملوا أنه عليه وعرجته، وردت لهيباً إلا أنه لم يبق، وأنشأ في حاله
 يسكنها أناس، وبعد النبوة (أما في) «مفتوحة» والناس يعود في مدحه أحادي ينظر رد من
 بعد، هل يصح هذه خدمة؟ قال: «كانوا يظنوا» في الظهور بسعدود لهما، وهما
 يعلمان بذلك لا يصح أخيراً، أما المذهب «و» والافود «و» «مع» مدح من صحته
 المحترمة، فإنه بعد ذلك، سفل في هذا النسب إلى زوية لا يقع أنصارهم عليه، «و» «و»
 في إنشأه خير، إذا جسد في بيت «عنه مفتوح» والبيت في دار لا يدخل عليه أحد إلا
 بإذن، فالخود صحيحة في «و» فلا «عنه جملة» ذكر مسيح لإسلام

٣٨٩٨ وعلى مئتين مائة عشر هي شي يوحنا رحمة الله تعالى في السيرة القديسة
يسوع المسيح في هذه السنة ذات القديس والطريق^١ بحسب ما نظر فيه، إسماعيل بن
لاصق^٢ لشوة، وبن باب معهما تيسع وقرولا^٣ لاجباجا، وبن رزق^٤ من كلامه ادا لم يكن

(١) ما في المخرج من سافل من الأصل والبناء هي طر ووف

۲۳) وائی : ہیکٹیا فاس گند

(۳) عکسهای پدیدار در روشی که در این طریق به روشی دیگر

(٢) ما هي المبررات التالية : لأهل وأهله من موط

١٥٠٠ ١٤٠٠ ١٣٠٠ ١٢٠٠ ١١٠٠ ١٠٠٠ ٩٠٠ ٨٠٠ ٧٠٠ ٦٠٠ ٥٠٠ ٤٠٠ ٣٠٠ ٢٠٠ ١٠٠ ٠

محمّد ١ بن خالد كذب مرأً ومع مسعدة الحنابلة، وابن كثير خيب أنروح لا مع

۲۸۹۹ روڈا حلاب وسم نكته من مصفاة قصه حبيب الشاؤون ورحمة الله تعالى به
 يفي طلاق السر ران حال الامر انه ين حلوت لك. حسب انال. حلالا بها يرق الطلاق
 وعله حبيب المحرر. لا الطلاق وقع عقب التحلوه لا لم. مدرك صفك ان اوط
 احكام الحكيم صاف نه. واطل. مبرغه لك بحقوق. وحقه المحبوب خيرة صحبه
 عبد الله حنيفه رحمة الله تعالى ورحمة الله لك سب معلومه. هكذا ذكر الفكر حتى في
 محضر ۶

٢٩٠- وفي سنة ابي سعيدة عن ابي يوسف رحمه الله تعالى انه قال لا يوجب من خلع المتجرب بامرائه مهر انما هو الا نقيصه فولد فدان وامامه فولد لزمه وعنده المهره لأبوه زعموا انه حلال في ذنوبه وأقصى ما قلنا صحيح

[illegible][illegible]

الفرق من قبلها، أو بعد أو بعد من، وجها بعد دحل بها أو خلاها، وقيل ذلك بسقط جميع المهر منى، غيره من غيرها

من آخره في بيان حكم مهرود بحد لها

بالطلاق قبل الدخول

٢٩٠٢- ولم يثبت له قبل الدخول بها نصف المهر من النكاح، بل نصف من النكاح من قبلها، أو بعد أو بعد من، وجها بعد دحل بها أو خلاها، وقيل ذلك بسقط جميع المهر منى، غيره من غيرها

ثم طلقها قبل الدخول به، معنى كون أبي يوسف الأول لها نصف المهر من بعد العقد، وهذا هو قول من في بعض الروايات، ثم رجع ودخل لها النكاح، وهو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لا^{١٢١}، المهر من بعد تدبير المهر المثل، وعلى أحد الطوائف الدخول لا يجب مهر المثل، ولا أحد نصف المهر منى، وعلى هذا إذا سمي لها مهر، سار بها في مهرها، ثم طلقها قبل الدخول بها، فيها نصف نفسها مع نصف ما يدا

وعلى قوله الأخير، وهو قول أبي حنيفة، لها نصف نفسها من بعد، وعلى كل الروايات، والطلاق من الدخول، ثم النكاح واجبه للمطقة قبل الدخول بها، أو بعد أو بعد من، وجها بعد دحل بها أو خلاها، وقيل ذلك بسقط جميع المهر منى، غيره من غيرها

أو كان منة نسبية، وانضمه قبل الدخول بها، كان في النكاح نسبية

٢٩٠٤- في المهر، وكل فرقة جابت من قبل المهر، فلا معة بينها، وإن كان من قبل الزوج، فهي جميع، ومنه نصف، وكل فرقة من جهة الزوج بعد الدخول بسحبها النكاح إلا أن يرقأ، وأبى الإسلام، وفيه نص، ولو جبر امرأته على طلاق، فهي فرقة من جهة الزوج

(١) لفرقة ٢٢٧

(٢) من هذا المقادير المهر، وما أتت من باقي النسخ المرفوعة

(٣) روي محمد بن قيس

(٤) هكذا في نسخة ط و م

الصف بقس الطلاق ، ولم بعد إس ملك الزوج حتى يقضى إل ما هي عليها يردها لهم ، أو
تسلم هي الصف إلى الزوج

٣٩٠٧- وذكر القدوري لو كان الصف مقبوضاً لم يفسخ الملك بقس الطلاق ، حتى
يصححه الحاكم ، أو تسلمه المرأة ، أو يقول الزوج : قد صحت ، لا رواية عن أبي يوسف ، فقد
روى عنه في الزائد أنه يفسخ ملك بقس الطلاق ، وإن كان الصف مقبوضاً ، وهو
مولودهم والبري أن سبب مذهبهم في الصف بقس الطلاق قبل أن يقول : لأن السبب هو
النكاح ، والنكاح بالطلاق مل الدعوى^(١) ، وإن كان قطعاً صواباً ، فهو صحيح معنى ، لأن المقنود
عليه يعود إلى ملكها بكماله كما خرج ، فجعل فصلاً من وجهه في وجهه .

٣٩٠٨- والأصل أن الصف متى إن قسح من وجه دون وجه ، يفسر بفساد لأنه لو
انسخ من كل وجه ازنع أصل العقد ، وصحة الجوز جميعاً ، فإذا انسخ من وجه دون وجه
يرجع الجوز ، ويبنى أصل العقد اعتباراً للمعبرين ، وإذا ثبت أن سبب ملكها بقس الطلاق قبل
الدخول ، فقول فساد السبب لا يمنع ثبوت الملك في البدن بعد القبض ، لأن في لا يمنع
البقاء أما سبب السبب بين القبض يمنع ثبوت الملك في البدن ، لمع البقاء ، وإنما يقتضي الملك
بعد القبض بالقضاء ، أو بالرضا ، كما في المقبوض يحكم المبدأ الفاسد ، وكذلك يقتضي
يقول الزوج قد فسخت على ما ذكره القدوري لما ذكرنا أنه قد سبب ملكها ، ولكل واحد من
المتعاقدين ولاية نسح السبب الفاسد ، كما في السبع الفاسد ، وبهذا وجد القضاء ، أو
الرضا ، أو انقضاء الملك بفسخ^(٢) الاستغناء على حالة القضاء ، أو الرضا ، حتى لو كان المهر
معلقاً واكتسب الصف بعد الطلاق ، فانكسب يكون للمرأة ، هكذا ذكره شيخ الإسلام في
شرح

٣٩٠٩- وفي رواية إجماع^(٣) ما يدل عليه ولو كان المهر دراهم ، أو دينار ، أو مكيلة ،
أو موروثاً في الدمة نصبت ، فطلقها قبل الدخول بها ، فعليه رد مثل نصف ما نصبت
وليس عايباً رد عين القبض ؛ لأن المولودهم والدينير لا يشعنان في عقد النكاح ، فلا
يتمتع في صفه

٣٩١٠- ولو كان المهر عداً في الدمة ، أو إملاهي الدمة ، أو ثوباً في القم ، ثم عت

(١) وفي م والنكاح بالطلاق مل المدعى لا يصح من وجه دون وجه ، لأن الطلاق قبل الدخول مل كذا
قطعاً الخ

(٢) وفي م بطرس

الكفاية، فاعبر حاكم من كل وجه، فيوجب سقوط كل العقد، وهذا لأن سقوط صلب المهر كما خرج من منكره من غير سبب حديد طلاقه حقيقه وحكما، وحين ما كان في مصلحه من كل وجه، لو من وجه دون وجه بسقوطه، وهذا لا خلاف، ولقد فسد العقد الزوج، أو قبل أن يهرقه بسهولة قبل الدخول به، سقط نصف المهر، لأنه مسح بمهر، وطهر من حكمه، وفي حكم الطلاق ثوب الحر، ودر نص الحر، الزوج بملك الزنا حرمة بالطلاق، فيهر طلاقا في حق الزنا، فيوجب سقوط المصنف، وإذا استمرى فيكون حقه قبل الدخول به يسقط كل المصنف، والله اعلم به من بين من يرجع قبل الدخول بها، ومع هذا سقط مصنف كله، لأن الفرقه وقبلك هو مسح من كل وجه، لأنه لم يوسد الطلاق، لا يعلق ولا يفسد، فإن أخرجه لم تحت هنا هذه الجملة من شرح المصنف

٢٩١٢ وفي ثلثي رجل وكل وجه لا يهرقه، لو كان في رجل واحد من الوجهين حتى فسد النكاح، فلا يهرق بمعدلي على الزوج، ولو باعها من وجهين ثم إن الزوج أنصر لها من ثلثي، سقط نصف المهر لثمن الأول، لأنه في هذا الوجه لم يمكن من قبله معونه على فساد النكاح

٢٩١٣ ولو وثق الزوج من يسريها له، وثقل المولى من يسريها، فاسرها وكل الزوج من ثلثي المولى، تعد نصف المهر، ولو باعها المولى من وجهين، وخرج لمسرى بها إلى بلده أخرى، وعلى الزوج من السعر إليها موه، فلا يهرق لها من الزوج حتى يهرق بها في قول المهر حقيقه وحمد لله تعالى، وكذا في قول أبي يوسف رحمه الله تعالى

نوع آخر في المهر يرد أو ينقص في يد الزوج

أوفي يد المرأة فخطبها بزوج قبل الدخول بها

٢٩١٤ إذا حدث الزنا في يد الزوج في المهر، فإن كانت مصدقة كسمن والجمال، فإسرها تنصف مع الأصل بالطلاق، فإن طلقه قبل الإجماع، وإن كانت مفصلة، فإن كانت مفارقة من الزوج كالنود، كان مصدقة من طبع كالعبر والأرمن، وبها تنصف مع الأصل بالإجماع، لأن هذه الزيادة صدق حرمة الزيادة أنزلت من لبع بيع عني ما يأتي

في زيادة حكمة ذكره الله، ويحبه الله تعالى، لأن الصدق في يده في هذه الصورة عزلة المتقرب، يحكم الله العباد، فحب عليه الرذائل والتمسك بالخير.

وقتی انقیاس نام حسام سائب محمداً رحمه الله تعالی عن من روح الهرة علی
محمیل معمار طویل الدخلة لدر شبر، وسمیها ایلیاء، وسمکت حتی صار البحر فی طول
خرملاج، إلا أنها لم تحمل، ثم طلقها، قبل الدخول بها، قال: به أن یأخذ بضمها بالمد، فقد
اشترک الی ثانی، فزیاده انقصه من یاء، وضمه، وفتح مدحه، ورویه الأصل من یاء

٣٩١٨- قال هشام بن محمد رحمه الله تعالى: إن تزويجها عن ربح حصة بقل
دفعه إليها، وأما ما لأرض حرم شيخ الروع، واتفق المعب، فإن كان صاحب قد شتم،
فلا سبيل للزوج لأعلى الزوج، لأنه قد خرج من إحالة التي زوجها عليه، قلت. فإن
تزوجها على حرم، شتم، عجاب، فليسكنها إليها حتى يحدث، وفي الدين في صروعها،
ثم طلقها، فإن أدخلها، فإن يأخذ بعدها عن حالها، هذا هو الكلام في تزويجها

٢٩٦٩- حكم إبي المصعب، معلول، لجزا انتقص الظهر في يد الزوج، سم ضفها قبل
ال دخول فيه، فهذا عبي وجوز، أحدهما، أن يكون النقصان باده سوابه، وإنه حلي وجهين
إن كان النقصان بسير، كما له صف الخادم معاً من غير ضمان النقصان، ليس لها غير ذلك
وإن كان النقصان فاحش فيها الخير، وإن ساءت تركت الظهر على الزوج وبعته صف قيمته
يوم العقد، وإن ساءت أخذت نصف الخادم معاً من غير أن يضمن الزوج ضمان النقصان

٣٩٢٥- المرجع الثاني أن يكون النصف من الزوج، وله من وجهين أيضاً: إن كان المهرنسي يسيراً، فإنها يأخذ نصف المهر، ويصير الزوج نصف المهر، ونحوه. إن كان المهر كثيراً، فإنها تأخذ نصف المهر، وتترك الزوج نصف المهر، ونحوه. إن كان المهر كثيراً، فإنها تأخذ نصف المهر، وتترك الزوج نصف المهر، ونحوه. إن كان المهر كثيراً، فإنها تأخذ نصف المهر، وتترك الزوج نصف المهر، ونحوه.

٣٩٢١ توجه الثالث الى كولي النصارى بفعل المراء، وفي هذه الوجه لها صم
الخدم لاشيء لها غير دين، ولا خيار لها سواء كان انفسهم يسير أو وحيد

(۱) حرف ب حرف و

(٢٤) بين المقربين سائط من الأهل : أنساب من طويعوا

(٢) ليتصرف و يوط

٣٩٢٦- لو حله الرابع ان يكون النقصان بمحل العقد ، يسمى طلاقاً ولو لم يحد

كالنقصان مائة سمانيه ، وروى عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى ان هذا يسمى طلاقاً ولو لم يحد

٣٩٢٧- الزوج خامس ان يكون النقصان بمحل الاجنس ، والله اعلم وحديث ابن كز

سرياً ، فإنها تأخذ نصف المهر ، ويضمن الأجنبي نصف فداء النقصان من له مهر ذلك ،

وإن كان صاحب المهر أحد الزوجين ، وأبى لأجنبي نصف قيمته استعفاء ، وإن

شأنه ترك المهر على الزوج ، وأخذ من الزوج نصف قيمته المهر يوم انعقاد المهر ، ثم الزوج

يسمى أجنبياً بقيمة المهر ، هذا إن حصل النقصان في مهر الزوج

٣٩٢٨- وإن حصل النقصان في مهر المرأة ، ثم طلقها قبل الدخول بها ، فإن كانت مائة

سمانيه ، وألف فداء المهر ، ثم الزوج يأخذ نصف المهر معيباً ليس له مهر ذلك ، وإن كان النقصان

مأخوذاً من مائة ، أخذ نصف المهر ، مما سمي مهر فداء النقصان ، وإذا شابه ذلك على

المرأة ، فمهرها نصف المهر ، لأن مهرها غير مائة ، بل مائة ، لأن مهرها

ملك مهرها ، فما حدث من النقصان لا يكون مصوباً على المهر ، بل الزوج يضمن ، لأنه زوج

عليه المهر بما نقص

٣٩٢٩- وإن كان هذا النقصان في مهر المرأة بعد الطلاق ، ذكر المحكم الشهيد أن هذا

وما به كان النقصان من الطلاق سواء ، وعلمه الشيخ بغير رحمه الله تعالى على أن الزوج أن

يأخذ المهر بما نقص النقصان ، هكذا ذكر القنوني في شرحه ، وهو الصحيح لما ذكرنا من أن

النقصان في مهر المرأة بعد الطلاق يبرأه المهر من حكمه مع فداء ، فيكون مقصوداً بجميع

أجزاءه ، وإن شاء أحد الزوجين يوم قبضه ، وإن كان بمحل الطلاق أو بعد الطلاق

فعل المرأة ، فهذا ، وما لو كان النقصان مائة سمانيه سراً ، وإن كان النقصان بمحل المهر ،

فكذلك يلزم البطلان

٣٩٣٠- وإن كان النقصان من الطلاق بمحل الأجنبي يقطع عن الزوج من مهره ، وعليه

نصف النقصان للزوج يوم نصبت ، لأن الأجنبي قد غلب الأجنبي ، فتفسير هذه الآية بمصلحة

لا أن يكون من مهر الزوج ، بل المهر غير محله ، ثم ذلك لا يبرأ من مهره من الطلاق ،

فحيثما ينقص المهر من الزوج ، وإن كان هذا النقصان بعد الطلاق ، ذكر المحكم الشهيد

[illegible]

سرع آخر في المذهب بعد قسروها
ثم طعنوا الزوج قبل سه دخولها

[illegible]

١٩٩٨ * أبو القصب نقشب زعمت في القصب الذي هو نقشب من ج. با.
 (١) آو. م. عبد الله بن أبي لا يرجع عليها شي. م. أبو القصب، ومحمد بن
 عبد الله بن محمد بن أبي لا يرجع عليها شي. م. أبو القصب، ومحمد بن
 عبد الله بن محمد بن أبي لا يرجع عليها شي. م. أبو القصب، ومحمد بن

فذلك المهر ، ثم طلقها فبقي أدراعها الخد ، وأربعة مبرين ، مهرًا للمنفقة
العسالة ، ومهرًا لغيره ، لأن نمكة على المنكح لا تكون أقل من غيره في إيجاب المهر ،
الأمر أنها لو حلفت من حنانه ذلك كذا فيه ، ولا أحسن منه ، منه نصف

« في رواية النعماني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى رجل عصب جارية ، وجاءها
فيما جاوز الفرج وحادث ولد ، فأنكح بكراً فعليه مهر ، ولد كاتب ثياباً فلا مهر عليه .
وعنه أيضاً إذا وهب الرجل امرأة نفسه من قبل أن يدخل بها الأب ، فإن كان علم أن
امرأة أمه ، فعليه مهر بالحد ، ونصف مهر للأب ما قصد عبه ، وإذا كان لا يعلم أنها
امرأة أبيه فعليه مهر بالحد ، وعني الأب لها نصف المهر في رواية أبي حنيفة رحمه الله تعالى
قال محمد بن أبي العيص ذكر هذه أسئلة بخلاف هذه في رواية عمر

٣٩٣٧ - وفي الحديث من بشرني ليلة يومه زوجة ، أو ثوباً ، أو ثوبين تزوج
أحدهما بالمرأة ، ولآخر بنتها ، فأنكحت كل واحد منهما عن مهر زوجها ودخل بها . فقد
يأتى مهر المرأة ، وعني كل واحد منهما لامرأة نصف المهر ، والدي وطبها مهر مثلها ،
وليس لواحد منهما أن يشترط ما يريه بعد ذلك ، وفردح ، ثم إن يزوج لأخته التي وطبها مهر
مثلها ، وإن كاتب ، يجب لأنه لم يدخل بالأخ ، وليس لزواج الأخت أن يزوج الأخت التي وطبها ،
لأنها أم امرأتها ، وكذلك لو لم يكن بين الزوجين حواشي

٣٩٣٨ - وفي الحديث رجل تزوج امرأة ابنه ، ودخل بها ، ودخلت بها ، ودخلت بها
على زوج صاحب دوط ، فمهر كل واحد مهر المرأة ، ولا شيء ، عليه لامرأته ، لأن
الوطء كان مطروفاً ، فالسرة من مثلها ، وعنه أيضاً رجل ، أنه تزوج أختها بالمرأة ،
والآخر بالنسبة ، فأوجب امرأته لأب على الأب ، وأوجب امرأته الأب على الأب فوطئها ،
فإن على الواطئ الأول نصف مهر امرأته ، وجميع مهر الوطوء ، ولا شيء ، على الواطئ الآخر
من مهر امرأته ، فإن كان الوطء مبهماً ، فلا شيء ، على واحد منهما لامرأته ، وفيه أيضاً ،
إذا قال لامرأته - تزوجت بغيري - أنت طالق حين أنكح بك ، أو قال - دخلت بك ، فخلا
بها وحامها ، فعنه مهر ونصف مهر ، مهر بالحد ، ونصف مهر بالطلاق قبل الدخول ،
ولا أثر للدخول في هذه الصورة ، في تأكيد المهر ، لأن المهر ما سأكذب بالحد ، وإذا كان فيها مدة
بكمه الدخول فيه ، وإن لم يكن حاصلاً بعد الخطبة فعليه نصف المهر

٣٩٣٩ - وفيه أيضاً إذا قال لأخيه - إذا تزوجت بك وحيت بك ساعة فمهر طالق ،
تزوجها وحلها ، وحيت بك ربع الطلاق عليها ، ولها مهران مهر بالحد ، ومهر بالدخول

لأنه لم يزل في عهد هذا الأمير

[illegible][illegible]

فصل السابع عشر في النكاح القاصد والاسكان

٣٩٤٤- إن وقع النكاح في سبب، وفريقه القاصد بين الزوج وبين امرأته، لم يكن دخول بها، فلا مهر ولا عده، ولا يكون له دخل بها، فلها الأقل من مهرها، ومن مهر الكل، وكان شبه مستتر أن لم يكن منه شيء، لأنها مهر لشيء بالعدم، وبعد العدا ويعتبر النكاح في القصد، حتى يصير مسجوباً، ويعتبر العقد من حره، وليس به سند علماني لثلاثة رخصهم له، بل هو، ولكن واحد من الزوجين يفسخ هذا النكاح، بغير محصر من صاحبه عند بعض المشايخ، منهم من لا يفسخ، وعند بعضهم إن لم يدخل بها بكذلك عواص، وإن دخل بها، فليس لأحد سبب حتى يفسخ، لا محصر من صاحبه، كما في البيع القاصد لكل واحد من المتعاقدين، حتى يفسخ بغير محصر من صاحبه في القصد، وليس له سبب بعد القصد.

٣٩٤٥- إن فرق القاصد بين الزوج وامراته بحكمه فساده بنكاح، وكان ذلك بعد المدخول بها، حتى وجد، عيب العدة، ثم وجب في العدة، كذا في صحيحنا، ثم خلفها قبل الدخول بها، فيها مهر النذر كمالاً، وعليها عدة مسقطه عند أبي حنيفة وأبي يوسف، جميعاً، لا تنافي، ر عبد الحميد، يجب نصف مهر النسي، وبيرها بقية العدة الأولى.

٣٩٤٦- وكذلك نوى النكاح الأول صحيحاً، وخلفها بطريقه ثانية بعد ما دخل بها، ثم تزوجها في العدة، ثم خلفها في النكاح الثاني قبل الدخول بها، فيها مهر طلق كمالاً، أبي حنيفة وأبو يوسف رخصهما، نه تعالى، فالحاصل أن الدعوى في النكاح الأول دخول في النكاح الثاني، إذ حصل نكاح، "بها" "ثم" "العدّة"، أحصاه عليّ أن النكاح الثاني هو كمالاً، فليست، وهو في العدة، بل هو دونها في النكاح الثاني، لا يجب مهر النسي، لتسكنه "من" "فقد خولت" "عراً"، "و" "نكح" "والعدّة" "بها" "لا" "تكون"، ولهذا الطريق، أن الخوف في العقد القاصد، لا يكون موجباً للمهر، العدة هذه حصة في نكاح الاصل في باب الكفاءة.

٣٩٤٧- ذكر في كتابي من الميثاق رخصة الله تعالى، رجل تزوج امرأة سكراناً، فأنكحها، وعدها ولد، إلى سنة أسهر، بسبب السبب، والنكاح القاصد بعد الدخول، في حق السبب، يبرره.

(١) كتاب من

(٢) ما بين المتفقين من أن لا يصلح القاصد في الزوج.

(٣) كتاب من من ٥٥٤ في (أصل حكمه)

النكاح الصحيح ، وحترافه ، دون منه أشهر من وقت النكاح غير ابن خببة وأبي يوسف
 رحمهما الله تعالى ، وعند محمد من وقت الدخول ، والشيخان في ذلك انفسوا على قول
 محمد رحمه الله تعالى ، لأن النكاح الصحيح انما يتمام بمعد الزوج ، لأنه ما يقع له شيء
 والنكاح الفاسد من ١٠ ع ، فلا يتمام بمعد الزوج ، وذكر في كتاب الدعوى من الأصل ، إذا
 تزوجت أمة بغير إذن مولاه ، ودخل بها الزوج ، فولدت ألسنة أشهر منه تزوجها ، قلص
 المولى ، ولزوج فهو من الزوج : لأن النكاح الفاسد عند المختلفين لا الدخول به في حق النسب
 بل من النكاح الصحيح ، وأخراب في النكاح الصحيح ، لأنه قد يفسد ، وقد يفسد
 وعند النكاح لا من وقت الدخول ، فإنه وضع لفعله فيما إذا ودت بسنة أشهر ، وتزوجها ،
 ولم يحد في حديثنا

قال شيخ الإمام لأجل تيسر الأئمة المجلوس ، حصة في دعائي هذه المسألة دليل على
 أن الأمر يشترط به بل من العقد في النكاح الفاسد ، خلافاً لبقوله بعض مشايخنا أنه لا يشترط
 إلا بعد الدخول

٢٩٤٦- وذكر شيخ الإسلام أن الأمر لا يحد في النكاح الفاسد إلا بالدخول ،
 وأول هذه المسألة هو ما ذكر شيخ الإسلام أنه قد حوّل كان عيب النكاح بلا فصل ، فتكون
 الفقة من وقت النكاح ومن وقت الدخول ، وله إذا تزوجها كان ، فاسداً ، وخلافاً وحالها
 يولد ، وأما إل ، ح الدخول ، فعن أبي يوسف رحمه الله تعالى رواه عن أبيه قال
 ثبت النسب ، ووجب المهر ، والعتقة ، وهي رواية ، قال : لا نسب النسب ، ولا مهر المهر ،
 ولا عتقة ، وهو قول ، وفي رحمه الله تعالى ، وقد لم يدخل بها لا يبرأ منه الولد

٢٩٤٧- في مجموع النيران - الطلاق في نكاح الفاسد بين طلاق على الحقيقة ،
 بل هو منكره ، حتى لا ينقص من عدد الطلاق ، والمشاركة في النكاح الفاسد لا يتحقق بعدم
 صحتها قبل واحد مبدئاً ، وإنما يتحقق بالقول ، بل يفسد الزوج سلباً تركه ،
 تركه ، خيبه مبيات ، غلبه مبيها

في كتابه حافر، وإن جاءت بأول بعد النكاح لسنة أشهر فقد عدت بالنسب منه ويرث منه،
 لأن حبسها فيه في مدة حسن نام فكتب نكاح صحيح، وإن جاءت به لأقل من ستة أشهر
 لا يثبت النسب ولا يرث منه، إلا أن يقول، هذا الولد لي، ويمنع من يرد في فتوى أبي
 الوليث رحمه الله تعالى، ولله أيب رجاء له حاربه بظنهما، يعرف عب، ليدان بولد، وإن
 كانت الحاربه غير محصنة يخرج ولد، وأكثر من الولد، لأن الولد ليس منه، فهو في سمه
 من عب، وإن كان محصنة لا يثبت النسب، ولا يعتد بالولد، لأنه قد يعرف من الفرح الخارج
 ويظهر أنه لا يدخل ولد من مسمى عب، وغاد، وجعل قبل أن يكون محصل، لأن يبقى لئله في
 ذكره، فالقول لا يعتد به في الميراث

٣٩٥٧ - وفيه ينف في كتاب الميراث جارية عرس من مولاها يرد، ثم زوجها وقد
 كان بها وأبوها وعرس عب، يظهر به حيل، ويولد بعد ستة أشهر من عرس، ويمنع تولد، فإن
 كانت الحاربه قد ذهبت إلى منتهى عب، فلولي في سمه من يبيع، لأن العال ب أن تولد من
 عب، وإن كانت الحاربه عبه لم يظهر به عب، لا يثبت به أن يبيع، ويمنع أن يبيعه
 لأنها ولد، حتى لا يباع بعد ماله، هذا حق لازم دينه، لأن العال ب أنه ماله، قد عرف بما
 لا يعتد عليه على ما فسا

٣٩٥٨ - وإن صلح الرخص امرأته لمصيرة نطفة بانه، وعاد عب ربه، فهذا عرس
 ثلاثة أفرجه الأول، أن يدعى حبلًا بعد الموت، وليبونه في مدة البدة، وإن عدا لرجعه بالحكم
 فيها وبالحكم في الكبير، هو

٣٩٥٩ - إن رجع النكاحي أو غير ما نفقاه العدة فتدعى بانه شهر من النسيء، أو عهد
 حتى لوحة أشهر، وعبد من الموت، ثم جاءت بالولد، إن جاءت مدونه لشدة ستة أشهر من
 وقت الإقرار لا يثبت، وإن جاءت به لأقل من ذلك بشت النسب، وإن كان ساكنة ثم قدح
 الحبل، ولم يقر ما نفقاه العدة، فعلى قول أبي حنيفة ومحمد، رحمهما الله تعالى إن جاءت
 بالولد لأقل من ستة أشهر من وقت الطلاق، أو لأقل من عشر شهر وعشرا من وقت النكاح
 يثبت النسب، وإن كان نكاحه أشهر فصاعداً من وقت الطلاق، وعشرة أشهر وعشر من وقت
 الفروج لا يثبت، وعرض فدرج في يوسف رحمه الله تعالى يثبت النسب إن جاءت لأقل من
 ستين، وإن كان الطلاق رجعا نسب النسب إذا جاءت بالولد لأقل من سبعة وعشرين شهرا
 لأنها بحكم بالملوك كان في مدة العدة، وصار به تراجع، وما سوفي عب روجه إذا كانت
 كبيرة يثبت نسب ولدها في النسيء - والله اعلم -

الفصل السابع عشر في كتاب النجاة والامم

٢٩٦٠- في تراجيع بعض الكفر في بعض طوائف الامم من ذوات على الامم
 لا بد روح امه على ما عهدا، والكتبه للعلم ان ام ما عهدا العهد، وكما لا يجوز
 لعهدا ان روحه من غير ان يكون له كتابه، انما كانت في ان ما عهدا، وكذا كانت
 له صفة على ان ما عهدا، روحه التي تعالى، وكانت له صفة، صفة روحه التي
 لا يصح كتابها من غير ان يكون له روح، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 يصح كتابها على انما عهدا، وكانت على العهد، لا روحه من صفة روحه التي
 تعالى، يصح كتابها، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 انما كانت له صفة، صفة روحه التي

٢٩٦١- روح روح روحه، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 صفة روحه التي، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 حتى لا يتضح من عدم جلاله، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 كتابه، صفة روحه، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 لعله، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 انما كانت له صفة، صفة روحه التي

٢٩٦٢- انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 صفة روحه التي، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 روحه، انما كانت له صفة، صفة روحه التي

٢٩٦٣- انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 صفة روحه التي، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 صفة روحه التي، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 صفة روحه التي، انما كانت له صفة، صفة روحه التي
 صفة روحه التي، انما كانت له صفة، صفة روحه التي

لا تظهر وجهه في حق نوري ، اما كتابه المسمى بـ "البيان" الذي لا بد له من الاستيفاد في حق
الشيخ ، فهو في الحقيقة ، وما يراه من غير ان يكون في صالحه بعد ان كان في حق غيره
الوجه في حق نوري ، فلهذا لا بد له من الاستيفاد في حق نوري

[illegible]

۳۹۶۶- راننده ای که در حال عبور از یک تونل بزرگ و تاریک است، ناگهان متوجه می‌شود که در حال عبور از یک تونل بزرگ و تاریک است. ناگهان متوجه می‌شود که در حال عبور از یک تونل بزرگ و تاریک است. ناگهان متوجه می‌شود که در حال عبور از یک تونل بزرگ و تاریک است.

٣٩٦٦ والحمد لله رب العالمين في ايامه من ربيع الثاني سنة ١٤٢٥ هـ
الموافق لـ ١٠ من شهر ربيع الثاني سنة ١٤٢٥ هـ
والله اعلم بالصواب

١- حجة الاستصحاب : ان "الجميع يافق" يقتضي الحسد ، والادان بالسيء دليل على الحسد فهو من
شامع الاداري في الم كبري بسر بيت الفصحى لانهم همو . فاننا لا نرى أن أي وكيل
يتصرف بحسب مقتضى مذهب

٦٩- جدول استخراج اسرار منقوشه، و شرح حروف الایجاب - لا.
کتابخانه مجلس شورای اسلامی - تهران

۱۹۶۵-۱۹۶۶ سالوں میں ریاستہائے متحدہ امریکہ میں ایک ایسی صورتحال پیدا ہوئی تھی کہ امریکی حکومت نے پاکستان کو ایک ایسی صورت میں دیکھا تھا کہ پاکستان کی فوجی اور اقتصادی حالت اس قدر خراب تھی کہ پاکستان کو امریکی فوجی اور اقتصادی مدد کی ضرورت تھی۔

مع مال المولى ليس به خل تحت الإذن في النجارة، وكسب العبد المحجور خالص مالى المولى،
الأتى أنه لو باع هذا العبد معه الإذن في التجارة لا يجوز، وإذا لم يكن مع هذا المال
ما خلا تحت الإذن لم يكن إعدامه إجازة فذلك المسموع (تحت الإذن) من حيث إنها إتمام لذلك
البيع، أما الإجماع في باب نكاح إمام فذلك نكاح^(١) لا نكاح أى مراءسة العبد فاحل
تحت الإذن، ألا ترى أن العبد يملك شروجه أى امرأة شاء بعد أن مولى، فيملك ما كان من
إمامه

٣٩٦٩- ومن الشيخ رحمهم الله تعالى من قال: القياس والاستحسان في هذه المسألة
من وجه آخر، القياس أن يعقل النكاح للمؤخر، لأن المولى عبده في النكاح، فلا يعمل إجازة
للعبد وهي الاستصحاب لا يعطى، فتعمل إجازة

٣٩٧٠- ثم على جواب الاستصحاب لا يفتقد هذا المذهب من غير إجماع، بخلاف ما إذا
هتق هذا العبد حيب بعد ذلك النكاح عليه من غير إجماع، وهذا أيضا، إذا أذن الرجل لعبد
شروجه على رقبته (مروجه غير رقبته) أو حديقته، أو أم ولد، أو ابن مولى، جاز النكاح،
وصار رقبته العبد للمولى، وإذا جاز النكاح، لأنه لو لم يجر^(٢) من حيث إنه يملكه، سكاها ما
يملكه سكاها، وهو مذكور، رقبته من حيث أن ذلك من غير رقبته، لأنه أولاً، ثم يملك
المولى، وليس كذلك، بل استدل (في المهر يثبت للمولى ابتداء) لا يملكه المولى ليس من
أهل ذلك، ولو تملك أن يملك بسبب أنها ابتداء؛ لأن هذا الإقرار به، فلا يكفى لفساد النكاح

٣٩٧١- وإن مروجه على رقبته لا يجوز، لأن محض رقبته رقبته لو أجاز النكاح
مقاربا للنكاح، لأن ذلك من شموله في المعاصاة يقع معه، وهذا مذكور له فوفى، فيستقيم
صحة النكاح، ألا ترى أنه لو طهر على النكاح بطله، فإذا قد به مع ثبوته مع ثبوته

٣٩٧٢- وكذا لو تزوج مكالبة على رقبته، كان النكاح باطلاً لأنه لو أحل هذا النكاح
ثبت لها حق التمسك من رقبته، وهذا لأن قلنا كتاب في النكاح هو الملك، هذا إذا أذن له أن
يتزوج امرأة على رقبته، أم إذا أذن له أن يتزوج امرأة، ولم يعلل على رقبته فمروجه امرأة
حرة، أو مكالبة، ومبهر، أو أم ولد، على رقبته، جاز النكاح بشيئيه استحساناً، بخلاف ما

(١) ثبت من ب و ف و ط

(٢) ثبت من ب و ف و ط

(٣) وفي ب و ف لا، ولو لم يجر إجماع يجر من حيث يجر - مع

(٤) ثبت من ط

ابا اذن له ان يتزوج حرة او مكاتبة على رغبته، فانه لا يجوز

٢٩٧٢ - واذا امر مكاتبه ومدره ان يتزوج على نفسه اعتزج عن رغبته، فانه لو
مدره فوام ولد، حار وهذا ظاهرا، لانه يجوز مثل هذا من العبد مع ان العبد يعمل الثقيل من
ملك على ملك

٢٩٧٤ وكذلك من تزوج حرة او مكاتبة، لان المرأة لا تملك شيئا من ربه الزوج معها؛
لان الكتاب والامير لا يملكان نفس من ملك على ملك، بخلاف العبد، واذا صحح التكاثر يجب
على الكتاب وللبر ليعمها، سمعنا في ذلك، وهذا لانه لا يبعد تصحيح التكاثر هنا جيب
السمي لافكن تصحيحه بعينه المسمى، لان المسمى صار معلوما، الا انه معجز التسليم لحق
مستحق شرعا، لا يفسد العقد، وفي مثل هذا يجوز التكاثر بالعبد، كما لو تزوج امرأة على
عبد الغير، ولم يجر ذلك الغير

٢٩٧٥ وفي الجاهل بها شيئا تزوج حرة، او امية، او مكاتبة، او لم ولد، او مدبرة
على رغبته بغير إذن مولى، يبيع المولى ذلك واعتزجه، فليكن بزوج امية، او مدبرة، او ام
ولد، عمل ابلونه وصح التكاثر، وان كان تزوج حرة او مكاتبة لا يعمل حرة، وفي كان قد
تزوج على رغبته حرة وقد دخل بها ربه الاكل من قيمتها من مهر المهر، بعد ذلك يظهر ان
دخل بها ربه، اذ هو الاولى التكاثر، يكون ذلك ديناً في ربه يباع فيه، الا ان يذهب المولى،
وان دخل بها قبل اقرار المولى التكاثر بواحدة مما لزمه بعد العتق، وهذا [لان هذا] التكاثر
فاسد، والله في التكاثر الفاسد لا يجب بمجرّد العقد (وانما يجب بالعتق) واللاحول
اخرهما، فيطالع الزوج ابه

اذا ثبت عقد، فعول، وان دخل بها بعد اقراره لمولى، ولا حارة من لاسماء كالانثى هي
الاشد، كان التكاثر المدخول حاصلا باذن المولى، لان ابن امير بالعقد يد بالاحول،
والا فبالاحول بوجده من مستقبل عشر، وكان قد ديناً لزمه بسبب هو مادون فيه، فيؤخذ
به في المثل، فلما اذ دخل بها قبل اقراره المولى فالادب في حق العبد ان عمل، لانه فاقم، ثم
يصح بعد، فهي حتى المدخول لم يعمل، لانه قضى ونقض حلقه، فبقي المدخول غير اذن،
فكان قد ديناً لزمه بسبب هو بمن مادون فيه، فيؤخذ به بعد العتق، وان كان مدخولاً على ربه

(١) اذن من - و و ط

(٢) ما بين المخرطين منط من الامن وانتهى من ط و و و

(٣) ما بين المخرطين منط من الامن وانتهى من ط و و و

فصل الثامن في غير ثياب وقوم يربون جملهم ابيض، ويضعون في رؤسهم الحياض
 من لحيهم ابيض، ولا يكاد يسمون حتى يلقوا في عمار مسك، ويومئذ يحالوا للعد عليه
 بطريق النصارى من جهة البحر، فيقتلوا، ويحرقون عدا اذا بلغ النكاح بها لغت وهر
 صغير، الا انه حتى على بطريق بطر، فكل هؤلاء لا يسمون باسم صغير بطريق النصارى
 ٣٩٤٦ من كتاب التاج في احوالهم وادبهم في بلاد الهند
 ٣٩٤٦ من كتاب التاج في احوالهم وادبهم في بلاد الهند

[illegible][illegible]

حال (اسماء) مساجد جميعهم له بنوا هذه المساجد من ابناء المسلمين
وعلمها، وهم يجمعون حارة واحدة قصيرها ولا يكاد يشرب اللبن، وفي الثوب هم
حرة لا رقة و في صبحها (احذتها عذمتي) هي انفق في حرمها ورقة

وصححوا^(١) إجازة المولى نكاحها بعد العتق باعتبار أصل الملك وهو الولاء، وهم يصححوا إجازته قبل العتق لدى هو حال قيام لذلك حقيقة

لما الأول؛ علان قبل العتق هي مكتوبة، والكتابة وإن كانت صعبة، فهي ملحقة بالكتابة حكماً في حق الأحكام التي تنهى عن الكتابة، ولو كانت بالغة حقيقة صغ إجازتها، فكذلك إذا كانت ملحقة بالكتابة حكماً، فاب بعد العتق لم تنه عن الكتابة، وبطلانها بالكتابة، فصارت القضية الأصلية^(٢) والصغيرة بالغة الأصل ليست من أجل الإجازة، كبر أنها ليست من أجل ابتداء النكاح.

ولما قلنا؛ علان قبل العتق هي ملحقة بالكتابة، ولو كانت بالغة حقيقة لا تحصل إجازة المولى عليها، فكذلك إذا أخفت بالكتابة، وبعد العتق بطل إجازتها بالكتابة، بهذه حرة صغيرة، والمولى وليها إنما لم يكن لها رضى الرب منه، فيملك إجازة النكاح عليها كس يملك الإنشاء عليها

ثم إن إجازة المولى نكاحها، وعمل إجازته وبعد النكاح عليها، كان لها الخيار إذا أخفت عند رضى حقة ومحمد رحمهما الله تعالى؛ لأن الإجازة بمنزلة النكاح مبتدأ، فكانه تزوجها بعد العتق. ولو كان كذلك كان لها خيار الطلوع؛ لأنه تزوجها بغير الملك وهو الولاء، فكان ناقصاً للولاية لو كان كالأن^(٣) والعم.

٢٩٨٨- ولو أن هذه الكتابة الصغيرة حين تزوجها المولى رخصت بالنكاح وهي صغيرة بعد حتى صبح زوجها، وبعد النكاح، ثم أفتت فمقت لا خيار لها، حتى تباع، كالأمة الصغيرة إذا أعتقت، فإذا نفقت فيها عسر العتق عند عيبها ورحمهم الله تعالى كما ذكرنا، وليس لها خيار الطلوع، وكان يسمى أن يكون لها خيار الطلوع؛ لأن ولاية المولى يحكم ذلك، وبعد الكتابة ملكه ناقص، فالتمس بيع صدر عن هو ناقص الولاية واجبات [إلخ]^(٤) لا يثبت لها خيار الطلوع لوجهين. أحدهما، أنه يثبت لها خيار العتق؛ لأنه أهم، فلا بعيد إثبات خيار الطلوع منه

والثاني، أن مهور العتق من له ولاية ناقصة، إنما يثبت الخيار إذا لم يوجد الرضى من

(١) أئبت من جميع النسخ التي اجمعنا عليها.

(٢) وفي ب' و ف' هملات.

(٣) مكتفي النسخ في هذا، وكان من الأصل. وهو الأن.

(٤) أئبت من ف' و ب' و م

الموتى عليه بعد وقوعه، ما عدا ما أورثه من أموالها بعد وقوعه.

٣٩٩٩ قال وقد سمعت لأبي عبد الله عليه السلام يقول في الحديث "من أخطأ في شيء من أمور الدنيا لم يخطئ في شيء من أمور الآخرة" قالوا يا أبا عبد الله عليه السلام ما هذا يعني؟ قال يعني إذا أخطأ في الدنيا لم يخطئ في الآخرة. قالوا يا أبا عبد الله عليه السلام ما هذا يعني؟ قال يعني إذا أخطأ في الدنيا لم يخطئ في الآخرة.

[illegible][illegible]

عالم الف نوری قال ہر یک سے رحمت ہے معنی یہ کہ : ان میں سے ہر ایک پر رحمت ہے۔

١. هناك هي التمتع من لسانه : ادوية : دواء للأحيا : له اسرار :

(1) \mathcal{K} is a \mathcal{K} -module, $\mathcal{K} \otimes \mathcal{K} \cong \mathcal{K}$, $\mathcal{K} \otimes \mathcal{K} \cong \mathcal{K}$.

[illegible]

١١٩ من جمع من الى احمد عليا

١٥٠: حكماء عالم الفقه الاسلامي

أخرى، نحو أن يعتز، لنكاح: ١- عهد - ثم يرد مع الزوج، ثم سبب فاعتق، فحرم نفسها
وفعل صحيح، حينئذ به تعالى ينتج حشو واحد، إذا اجترأ بمصيدة نفسها بين المصير إليها
[ولا غير لها أصلاً، و] حذرت بعد أن حذرت بها^(١) وجب أن يفسر بسببها، ولو اختار
زوجها كان له على نفسها، ٢- حاشي، أو أمراً بها

٣٩٩١ - رد - وجب ألا يفسر بغير إذن من إلهاء، ثم غلبت المراسية على ما قل في
حجب نفسه، ولا خيار لألفه، ويحب مهر واحد، لم يكر الروي^(٢) من مباحين المصيدة^(٣)
ويكون به: لأنه ملك نفسه، وهي حرة، لأن عقد النكاح بعد حجب نفسها، كذا لو عقد العقد
عليه وهي حرة، ولا حر ذلك حال لا خيار لها، وإن كان زوج قد دخل بها قبل أن يفسر
فانقضاء النكاح، لا يوجب مهر، لا مهر واحد، ولا المهر^(٤) لأن الزوجات مهر بالمعدون في
عقد المصيدة لا يكون لا يفتد، لأن من لم يفسر المصيدة لا يوجب مهر من يفسر، فلهذا
والمهر واحد لا يوجب، إلا مهر واحد، فإذا وجب مهر واحد، فسرى لألف مهر آخر لها
٣٩٩٢ - وأما صدر، فإذا وجب نفسها بعد ذلك مؤلفاً، ثم ماتت من إلهاء، فحجب، بعد

النكاح عتقها كما في الأصل، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى

٣٩٩٣ - وفي سفي - من حرمت المصيدة من النكاح، فإن لم تصرح لم
يحر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى حتى تؤذي، ويجوز في قول أبي يوسف ومحمد
رحمهما الله تعالى

٣٩٩٤ - وأما ما ورد في روى أنها نفسها يفسر من إلهاء، فحاشي أن يفسر حتى
عتق، على بقية النكاح عتقها^(٥) به يفسر هذا الفصل في الأصل، ومن يفسر حجبهم الله
تعالى ففعلوا الخواتم بغيره، وقالوا: إن كان الزوج قد دخل بها قبل موت المصيدة لم
مات المصيدة^(٦) بعد النكاح [عليها] وإن لم يفسر حتى مات الزوج حتى ماتت المصيدة
النكاح حينئذ هو خواتم، كما يفسر على رواية أبي مسعدة، فإن عتق زوجها لم يؤمن بها

(١) كتب من نسخ من ذلك

(٢) وفي لا المص

(٣) وفي لم يكون

(٤) في المص من المصير

(٥) هكذا

تزوجت ميسرة بغير إذن المولى، ودخل بها الزوج قبل لإحصاءه، ثم مات المولى لا يصب على المولى العتق، فبفسد النكاح، أما على ظاهر الرواية بجنب العتق عن المولى، فلا يفسد النكاح وإن لم يدخل به الزوج حتى مات المولى لا يفسد النكاح لأجل العتق التي لو مشيا للمولى. ولو لم يمض المولى ولكن أعتقها، فهو على هذا التفسير أبعد، إن أحصاها قبل أن يدخل بها الزوج بطل النكاح إلى غير ما ذكرته في فصل ثلوث.

٣٩٩٥- وإذا زوج أحد البريكيين الجارية المشتركة بمهر نصف صاحبه، ودخل بها الزوج، ثم رد، لأحد النكاح فبفسد زوج الأهل من نصف مهر المأنة، ومن نصف المسمى؛ لأنه راضع بالمسمى. ومهره مسمى من حقه، وللآخر نصف مهر المأنة بالعام بطل؛ لأنه لم يرض بطلاق شيء من حقه، وإن لم يدخل بها الزوج حتى رد الآخر النكاح، فلا مهر لواحد منهما. خلاها الزوج أو لم يدخل، وهذا لأن الخطوة إلى غير من النكاح الصحيح، وهذا النكاح لم يفسد قلله الجمالي من مئاراه، ومهره مثل المأنة على قدر الزم فيه، وعمر الأوراعي ثلاث قبعتها في البعالي أبعد. إذ زوج أخته بمأنتها (ثم راد الزوج من مهرها) فتزويده للمولى. وولد ابن يسلم عن محمد وحمه الله تعالى، وعن أبي يوسف وحمه الله تعالى أن الزيادة لها، وكذلك لو باعها، ثم رادها فالزيادة للمشتري.

٣٩٩٦- في المسمى من سماعه عن محمد وحمه الله تعالى، أمة تزوجت بغير إذن المولى، ثم وطئها المولى، ثم يفسد ذلك مفسداً للنكاح، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يفسخ النكاح ولو باعها على أنه بائع فهو نقص للنكاح من قبل أن يبيع بعد إذا سكنت هي بنفسه حتى يمضي مدة الحيار.

٣٩٩٧- بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، أمة تزوجت بغير إذن المولى، ثم إن المولى فوضها لغيره، فإن ميسرة صاحب الوصية الفسخ النكاح، وإن لم يقبل لا يفسخ النكاح، وإن رده لا يفسخ النكاح ولو مات المولى ولو كرها ميراثاً فهذا في الفساحي ذلك حلوث، فيكون مفسداً للنكاح^١ وهي الاستحسان لا يفسخ، لأنه البراءة يقوم مقام الميراث في بركته، من المسمى من سماعه عن محمد وحمه الله تعالى، عتق تزوج حرة بغير إذن مولاه ودخل بها ثم زوج أمة لم يكن تزوجه الأمة من عتقه، فزوجه النكاح المحقرة في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى: هو رد.

(١) ما يرد في المتن من الاستحسان لا يفسخ.

(٢) أغلب من الفسخ لعدم ما يفسد.

أعقدت^(١) استداعي من المحكم، فكانه بزوجها بعد الحق برضاها، وهذا لا يثبت لها خيار
المنكح كدائها، ويكون النكاح للمعتقة. ولو كان المولى زوجها بمهر رضاها، وباتفاق المسألة
بمحلها، ثم إن الأنثى بعد ما أعقدت بنكاح قبل إحدرة الزوج أو بعد إجازة الزوج، فإنه
يجوز تقصدها في خالين، فرق بين هذا وبين ما إذا زوجها^(٢) برضاها، ثم نقضت الأنثى النكاح
بعد ما أعقدت، وقد أجاز الزوج بنكاح حيث لا يعمل بنفسها، والعرق ثلث من العمل
جميعاً يعتبر الإجازة بفساد العقد، فهذا كان النكاح عليه برضاها، بعين مولى كلنتها
لعقد عليه برضاها بعد العتق، وهو مستأنف العقد عليها برضاها بعد عتقها، وأجاز الزوج
النكاح، لا يصح بفساد العقد، وإذا كان النكاح عليه بمهر رضاها بعين المولى كسكنف
لعقد عليها بعد العتق بمهر رضاها، كان له أن ينقضه بعد إجازة الزوج وقبها

٤٠٠٦ - قال في الأصل: وإذا زوج الرجل أخته، أو سهرته، أو أم ولد له، وبوآبينا
مع زوجها، ثم بدأن أن يستخلفها، ويردنها إلى منزلها، فله ذلك، لأن دعوى حق استحقاقها
بحكم الملك، وأثبتت عالم في محل، فلا يفسد باليترته، ألا ترى أنه لا يفسد بالنكاح
وكذلك ثوبك. وهذا لأن الزوج كان له موطأ مطلقاً لا معه ذلك من استحقاقه؛ لأن
المسحور للزوج بالنكاح من البصع، ومنافع سائر الأعضاء، فله على من المولى، فيصير
المولى معيراً ماله سائر الأعضاء التي خفيت على ملكه، والإعارة شرعت غير لازمة، وليس
إلى العباد تغير الشروع، بل هو من الشرط

٤٠٠٧ - رجل زوج أخته من صدر رجل، فولدت بجهها أو لانا، فالأولاد لمولى الأخت؛
لأن الولد يبيع لأه في المثلث، ألا ترى أن الولد يبيع الأم في المرفق وخبرته

٤٠٠٨ - زوج الرجل أخته على أنها حرة، فأنكحها من حرة نصف، ثم ظهر بعد ذلك
أن أخته قد أدن بها المولى من النكاح، وقد ولد له ولداً، فالولد حرة بالنكاح المعروف،
وبعض الأولاد يمدى، ويمنع للفتنة يوم المحصومة، وبوآبينا حرة على المحصومة
فلا ضمان على الأب فيه، ويرجع الزوج حقيقة الولد عليه إذا أعقب، لأنها تاروحت
بفساد منه على أنها حرة^(٣)، فقد صحت له سلامة الأولاد من ضمن عقد المنكحة، فكان
بمهره الكفالة بعد عتقها، وإذا ظهر أنها مدبرة، لم يكن له، أو أم ولد، وكذلك الجواب هي

(١) أعتت من ف

(٢) هكذا في صحيح كتابه عند، وكان في ط زوجة

(٣) أعتت من الصحيح التي عند صاحب

أما في الحال الأولى فمروءة واحدة بمعدن الكهنة في الحال الأولى

قال في الشئ ، قال إبراهيم سأل محمد أرحمه الله تعالى عن امرأة قال
للناس زوجتي ذاتي حرة ، موروها وقد ولد له أولاد ، ثم استحدثت؟ قال بأنفسه
السلحق ، وعلمها ، وقبيلها وبعدها ولا يرجع على الناس بشئ ، ولكن يرجع عليها بقبيلة
الولد إذا أصبحت وإن كان المورو عيباً ، أو مكنتاً ، أو مدبراً ، بأن تزوج واحد من هؤلاء امرأه
بأنه الأولي على باب حرة ، ثم ظهر فيها أنه لا يكون مورو حتى لا يكون الولد حراً بالعيب ،
بل يكون رقيقاً ، وهذا قول أبو حنيفة وأبي يوسف وجميعهما أنه تعالى أحده ، وكان أبو يوسف
لو لا يقول ، الولد حر بالثبوت بعقب الأب بعد المنق ، وهو قول محمد رحمه الله تعالى .

١٠٠٦ - بشرى جارية و زوجها قبل الفحص ، إن تم البيع جاز النكاح ، وإن انقضى البيع
بطل النكاح عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ، خلافاً لمحمد قال العبد السبي والمعتق حر
لأبي يوسف لأن أنبيع إذا انقضى قبل الفحص ، يستحق من الأصل ، ويصير كأن لم يكن ،
فيكون النكاح باطلاً

عبد طلب مولاة أن يرجع محقة فقبى ، ثم تشعب العبد بأب له في التزوج ، فأدله
عنه ، فتزوج نصفه جراً ، لأن الإذن محققاً أو عدماً في مجموع الموقوف . في
فتوى أبي القاب رحمه الله تعالى ، إذا قبى الولد مكانه مورو في النكاح جاز ، لأنهم في ثم
يأكلوا وقبى ، فالولا بهم

٤٠٠٧ - فيه أيضاً عبد تزوج امرأة ، ثم امرأه ، ثم امرأه ، فبيع بولي فأحضر الكل ،
فولن لم يكن من جوار نكاح الثالثة ، لأن الإقدام على نكاح السابعة ردة لنكاح الأولى
والثانية ، بقي ثم نكاح السابعة ، وإن كان دخل من بعده نكاحه ، لأن الإقدام على نكاح
الثالثة لا يمكن أن يجزى ردة ، بعده للأولى والثانية ، ونكاح الثالثة في عده الأولى والثانية
لا يجوز

٤٠٠٨ - وكذا إذا تزوج عشر سوة صبر إيهي ، فممن مأجرون حسناً أحبر
نكاحاً التاسع والعاشر ، لأن نكاح الحائض ردة لنكاح الأربع التي قبلها ، ونكاح التامية
ردة لنكاح الحائض ، والسابعة ، والعاشر ، والنكاح ، فكان له نكاح التاسع

(١) ما بين الموقوف ساعد من الأصل وأبنته من طوموف

(٢) ما بين الموقوف ساعد من الأصل وأبنته من طوموف

(٣) أبي حنيفة رحمه الله تعالى

المکرم فی جمیع المزیجات علی سواها هکذا ذکر فی الأصل

۲۰۱۵- فی المکرمی ایضا من سرقته ثلاثاً، أو حالته، ثم قام علیها فله یحرق
بیتهم وإن لم یحرقه قتلوا، وبنی لهم برهما یحمل ربه فرائعه [سبها]، ویتعلل بربک
المراقبة [من أحدھما]، یزید بریح القلمی دیناً علی ان ۶ مہر رب صبح ملک، ولا شیء لهما
وإن أمتلک فی قلوبی حسنة وجمعة فله تعالی وقال أبو یوسف أحمد، رحمہما اللہ تعالی
لہما مہر مثلاً

۲۰۱۶- وبنی زوجہا وبنی عن المہر علیہا مہر مثل فی ظہر رواہ الأصبہی قال
ابو الحسن النکری فی قیاس عربی حقیقہ رحمہما اللہ تعالی ۶ درہم بنی ۸۰ کوب
والتنسی، ولا یجب لہم إلا سنی

۲۰۱۷- وبنی زوجہا من میتة أم، فہا مہر مثلاً فی الأصل، وذاکر فی
المدخل، وأحمد أنه لا یجب سنی، وتزوجها علی حمیر، حمیر، فهو حذر، ولہا
السنی، فإن سبھا، أو اسم أحدھما، فإن کان حمیر والخمر علیہا فی ثلثہا فہا ثلاث
وإنس لہا ظہر فی قول ابن سنی، حمة فله تعالی

وقال أبو یوسف ومحمد رحمہما اللہ بنی لا یجب ظہر وأظہر بعد إسلان
أحدھما، وأحمدوا علی أنہ إذا سنی الخمر والخمر فہی من اندہ سم محب لہا علی ذلك، ولم
یکر لہا ان یصل بعدہا، قال أبو سبیقة رحمہ اللہ تعالی یجب لہا فی ظہر لنبیہ، وقی
الخمر مہر الخمر، وقال أبو یوسف رحمہ اللہ تعالی لہا مہر لکم فی حمیر وأظہر، سواء
کان بقرہ، أو بقرہ، أو بقرہ، قال أحمد رحمہ اللہ تعالی ہا الفیما فی ذلک، ویرکان المہر
مقبول فیل الإسلام، فلا شیء لہا مہراً، ویجوز ما کذب من أن النعمہ یؤاخذ بہا
شیر لہم، وأبو یوسف بنی، بنی، وأحمد من أنما للکتابی آسن ما کذبہ للمسلمین، وغل
فیہ حمة ہکذا ثلاثاً، بنی فی رحمہ اللہ تعالی

۲۰۱۸- قال فی الأصل وإن زوجت حبیبہ من سوا، وھما من اھل النعمۃ فأؤکذا،
فإن کان الزوجان فلا حبار لہما، لأن البسقة لا یتعدوت وإن کان الزوج سیر الآل والحداد

(۱) ہکذا فی ۸، ویرکان لعم اللہ تعالی ثلثین لہا مہراً عن النعمۃ

(۲) ویرکان و ف سبھا

(۳) سبھا من سوا

(۴) کتب من ظہر

هـ هو حبيب وأبو يوسف قالاً: خطيب شحرور... سب الخمر وحذر "أدب الخمر"،
الخير استمتع عمه نكاح الكفر، ثم زوال الكفر بعمل الخطاب عمه، عمه لو لم ينجس
عامله، فيسبب اليأس، وهو الكفر حرم نكاح الكفر، لأن الخمر حصل
الكل وحرم نكاح الكفر، لا لأنه لا ينجس، بل لأن الكفر ينجس، فكل
أ. ب.

[illegible]

واما انبياء بن محمد فلهما روحه من عهده واحده، او من عهدين. فتكاح الاله
صحيح: لان انبياء بن آدم، والعهدة على روحه حرمه الام لا يكون حتى ياتوا.
وحسب ما تقرر به وبسبب هذا اذا كان دخول الاله في روح لا يكون كالدخول في
روح الاله. فتكاح الاله صحيح: لا بد من دخولها فيه، فلهذا يصح تكاح الاله
توهم، لانه خلافه، لان انبياء بن محمد بن آدم، فلهذا يصح تكاح الاله.
وليس له من غيره = عهده من غيره

وہر اُسلم حرم و سرہ ، وہد کاب نکاحہما بعد ان ہمدہ بالان دلی ان نکاح برحما
خبرہ ان قہیما ، لان انقلبہات الثلثات تقع فیہا : الحرب ، کف فیہا دار الاسلام ، ولہم
بہنعمتہ ذلک ، وہی سب حرمة الخلل فیہا ولہا الریح الثاني مدلولہ حرمة ماقرامہ
والرماع حکمہا ذلک بدوہ النہی عن بعد الإسلام ، ذلک ہذا ، ذلک فی جامع اہلہ او
ما یاء اوہی و عدہ سبب سبہو ، لان احدهما سبب المقامہ نظیر اخرہ یسبب التوجع ،
والثانی یسبب التوجع ، الحرب کف سببہ فیہا دار الاسلام محمد ص

١٣٥٠-١- إذا خرج أحد الفروع من دار الضريبة إلى دار الإسلام، فإنه لا يخرج من الدار في دار الحرب، ولحق الفروع به بعد ما ذل ذلك نظر في بيان الحداثة وهو خروج جماعة على سائر الجماعة، ولا خلاف، وإن كان الخارج من الدار فلا عنه لجهده في حفظه، حتى أنه عنه خلاصتها، ولا يخرج من داره بعد ما صدر من الإنكسار، ولا لا يجوز.

١٠٦٢- وكذا لو خرج أحد من أهل النكاح إلى كافر فباع، ووعده العرة يسيراً، ولو

خرج جينا لم يعد لم يقع العرة يسيراً

ولو سعى أحريسي مع أربع سوا له بطل النكاح الشكك عند أبي حنيفة رضي الله عنه، ولو سعى سوا روح في عقد واحدة، أو في عقد مرهقة، بخلاف ما إذا أسهم مع خمس سوا تحتها، أو مع اثنين، لأن في هذه الصور، حال وقوع النكاح لم يكن سبب التحريم قائماً، وكان النكاح الأوسع مسروفاً، فوجب اعتبار حالة البذل، واعتبار حالة البذل، فوجب بطلان النكاح، لكن: لأن الجمع يقوم بالأكمل بخلاف مسألة الإسلام على ما ذكرنا

نوع منه في نكاح المرتد

١٠٦٤ إذا ارتد أحد الزوجين وقعت عقرته بهما في حال، هذا هو جواب ظاهر الفردية. وبهذه مناهج بلخ ورياض "عشايخ مسرقين" جميعهم الله تعالى كما يصرحون بجمع التفريق بولادة المرأة حسناً، باب العصبية، وشافعية على أن يقع عرقه، لأنها محررة على الإسلام، وبالنكاح مع وجه الأول، لأن أسهم يحصل بالخبر على النكاح مع الأول. وعشايخ بخبري كانوا، يملكون هذا

١٠٦٦ وهي منسوبة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى برواية بر سعدية: إذا انكحبت بكافر وقعت عقرته لهما لايمان، باب "أ"، وهي مشتركة. ثم إن كانت المرأة، ومنه يكى الزوج (دخل بها)، فلا مهر لها، وهذه رواية يعبر عنها بالاختلاف، وإن كان الزوج هو المرتد، ولم يكن الزوج "منسوبة"، فيها عيب تهر، وشكوك هذه في دفع طلاق عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وعند محمد تكون مرة بطلاق

١٠٦٧- ولو ارتد الزوجان معاً لا يقع التفريق: أسهم عند جماعة الثلاثة وجميعهم الله تعالى، فبطل أسهمهما على نكاحهما وإن أسلم أحدهما وقعت عقره بهما، ويجعل يصرحوا بحديث علي الرضا بن الإسلام كإمامة الرضا عليه السلام بحديثه معهما على النكاح، قال: لأنهما مبدوناً، فصار كما لو ارتداهما، فإن ولو تهودا لم يملك منه،

(١) هكذا في ب و ف و م

(٢) حسناً فخرها

(٣) هكذا في ب و م و ط

(٤) أقيمت من جميع النسخ التي اعتمدها عليها

قال: لأن هذا مبني على مردود، فصار كذا لو لم يزوج و قد روي عنه أنه قال مع هذا التعليل
 ابن وهشم عن محمد بن رافع قال:

روى عن حماد بن عمار بن حريش عن أبيه عن محمد بن أبي بكر عن محمد بن أبي بكر عن حماد بن عمار
 أنه قال: قيل إن اليهود يزوجون، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا يزوجون، لأنهم
 و إنما إذا حبسوا و لو أن واحدًا منهم على النكاح، و هو أبي يوسف رحمه الله تعالى، و يذهب
 التفصيل جميعه.

2068- وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 عنه، كما يروى عن يهود، وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 الإسلام، وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 أبو حنيفة عن محمد بن عمار بن حريش عن أبيه عن محمد بن أبي بكر عن حماد بن عمار
 أن قال: قيل إن اليهود يزوجون، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا يزوجون، لأنهم
 و إنما إذا حبسوا و لو أن واحدًا منهم على النكاح، و هو أبي يوسف رحمه الله تعالى، و يذهب
 التفصيل جميعه.

2069- قال محمد بن عمار بن حريش عن أبيه عن محمد بن أبي بكر عن حماد بن عمار
 أنه قال: قيل إن اليهود يزوجون، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا يزوجون، لأنهم
 و إنما إذا حبسوا و لو أن واحدًا منهم على النكاح، و هو أبي يوسف رحمه الله تعالى، و يذهب
 التفصيل جميعه.

سنة 2070- قال الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 عنه، كما يروى عن يهود، وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 الإسلام، وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 أبو حنيفة عن محمد بن عمار بن حريش عن أبيه عن محمد بن أبي بكر عن حماد بن عمار
 أن قال: قيل إن اليهود يزوجون، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا يزوجون، لأنهم
 و إنما إذا حبسوا و لو أن واحدًا منهم على النكاح، و هو أبي يوسف رحمه الله تعالى، و يذهب
 التفصيل جميعه.

فقد روي عن الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 عنه، كما يروى عن يهود، وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 الإسلام، وروى الأصمعي أن أبا حمزة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا يزوجون، وروى
 أبو حنيفة عن محمد بن عمار بن حريش عن أبيه عن محمد بن أبي بكر عن حماد بن عمار
 أن قال: قيل إن اليهود يزوجون، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه قال: لا يزوجون، لأنهم
 و إنما إذا حبسوا و لو أن واحدًا منهم على النكاح، و هو أبي يوسف رحمه الله تعالى، و يذهب
 التفصيل جميعه.

فلما زفنا بحال بطلكم على أقوى السبي ، فإكان الأقرى من المنصب بوجه من أحكام
 بحال ما يرجع لأصعب لأنه جسد يملأ بهما ما ينضم من سباني في أحكام
 صاحب العبي يترأخ كمن في أنسانه أنشأ أوردده ، إذ أنسب من الواحد لا ينصو أنه يكون
 مسلماً وقافراً إذا ، لما يد كد حكمه أو احدا يقضاه الحكم اليهم ، إلا يرى أنه لو كان في
 حادثة نص الكتاب ، خبر الوحد والقياس ويوجب الكل حكماً ، حباً كان ذلك الحكم أ
 مذهب ، إلى الفكر ، فيلزم من حكم تسمية النكاح والحد والقياس ، وهذا الحكم واحد وهو
 إسلامها ، فأعنياد بهما ، وانضرب ما ذكرنا ، حتى لو لمعنا بدار حرب باب من زوجها
 لأدسية قبله عد ، التي كد ، بت بيعة لأبوي ، محكمات يذهب باب ويظل مهرها أو لو
 مذهب إنما مسلمة من دار الإسلام ، أو بعد ما ارتفع وطن بالصبية أو ما مرنا ، فلو اخرجت
 لم تن من زوجها ، بخلاف ما إذا كانا حيين ولحقا بالصبية بدار حرب مرنا ، فإنها من
 زوجها

٤٠٣ - مسلم تزوج صبيته بصيرانية زوجها فوفا ، وأبوها بصيرانية ، ثم تمخض أحد
 ابويها ، وفي الآخر على الصيرانية ، فالأمة لا تن من زوجها ، لأن الولد ينح حراً لأبوي
 ديناً ، وحيرهم بهذا نصري ، فإن النكاح في أنصوب إلى الإسلام من أحد سبي ، حتى على
 دينه ويحل للمسلم نكاح الصيرانية ، هيئت صيرانية تبعاً لولد ، نصري ، ولو كان
 الأبوان محضاً وإحداهما غيبية على سائر ما كانت من زوجها ، وإن سم به خلا ، دار الحرب فرق
 من هذه المسألة وهي اسم الصيرانية إذا لم يولد أبول ، لا تن من زوجها ، ثم يحل لها دلو
 الحرب

والفرق أن من تلك الصيرانية الصغيرة قبضت مسلمة بعد ارتداد الأبوي ثم ألدوا
 الإسلام ، وهذا لا يمكن إيدوا بصيرانية سباً للدار ، بدالقدر بسب دار ، لنصر ، مشهد في
 الكتاب يحد لقاء نكاح بعد ارتداد ، فعلى ألا يرى له بعد لحسن الأبوين ليس للقاضي
 ولا لأحد أن يزوج الله ، براء من مسلم ، وبعد ردة الأبوين حذر بالقبض الذي يزوج الصبية من
 مسلم ، فكذا في حاله ، قال ، وكس لها من المهر فليس ولا كثير ، على وعلى لأد الصيرانية
 حاجت من قبلها

(١) ما بين الصيرانية مسلمة من لاسن والنكاح من ط وموقف

(٢) فكذا في دار م ركاد في لاسن وط ووردت لها مسلمة في دار الإسلام ، ويصدما
 ارتداد ، ولحق بالصبية أو ما مرنا في دار الحرب

فإن قيل كيف يستقيم هذا المثل ، فإنه لم يوجد مع صبح أصلاً ، إنما طُصِحَ للأيوبيين من الفصح ؟ قد ما قاله محمد رحمه الله تعالى مستقيماً ، لأنه لم يزل الفروقة جاءت لخصمها حقيقة ، وإن لال جاءت من قبها . أي من عندها ، لأن الفرقة وقعت برفقتها تبعها للأيوبيين ، وتعين سبب الصبح ، وصبرها من قبلها ؛ لأنه رصعها . وكذلك دعوات صبا ، بلغت معنوها [حتى جاز الكناح ؛ لأب إد أ] بلغت معنوها بقيت تابعة للأيوبيين والدار في الأخير ؛ لأنه ليس للمعنوها إسلام نفسها حقيقة ، فكانت عرفة الصبيرة من هذا الوجه

١٥٣٦ - إمرأة بالغة مسنة صارت معنوها ، ولها أبوان مسلمان روحها أيتها وهي معنوها ، حتى جاز الكناح . ثم ارتد الأيوبي والميث بالله لعني وحب به بدارا حرم ، فلهذا لا تميز من روحها [أرف ير هذا يبين التصير للسلطة لرب نواف ، وعقاب بغير الحرب ، فإنها بين من روحها]

والصرف أنها إذا بلغت عاقلة فقد زالت تبعية الأيوبيين ، فداد وصفت الإسلام صارت مسلمة بالإسلام مفسود ، وبعد ثلثته إسلامها بأي حقيقة ؛ لأن العلة لا ينافي الإسلام ، فأما الصبيرة فهي مسلمة بعد الأيوبيين لا بالإسلام نفسه ، وبعد ما ارتد الأيوبي لا يمكن إيقاعها مسلمة تبعاً للأيوبيين ، وليس لها إسلام نفسها ، فلهذا زالت من روحها ، والتصير بها عقلت الإسلام ووصفت ، ثم صارت معنوها كانت بمرلة هذه ؛ لأنها عقلت الإسلام ووصفت صارت مسلمة بمر من الأصالة كالأبنة

١٥٣٧ - مسلم مزوج بمرأة صبيغة ولها أيوبي نصرانيان ، وكبر وهو لا تعقل ديناً من الأديان ولا نصه ، ومى عبر معنوها فلهذا تميز من روحها ، معنى قوله لا تعقل ديناً من الأديان لا تعرف ديناً من الأديان ، بقلبية ، ومعنى قوله لا نصه لا تعرف باللسان ، وهذا لأنه لم يبق لها دين لأيوبي لرواها التبعية ، ولم يظهر لها جهة لأصالة ، فكانت جاهلة ليس لها ملة معينة ، والملة معينة شرط الكناح [التيه ويقاد]

(١) أقيمت من م

(٢) حكاه في ع ر م

(٣) أقيمت من التصح إلى اعتماد عليه

(٤) حكاه في م وكان في الأصل والشيخ في عتفا الجلاء

٢٠٣٣ هـ. وكذلك الصغير المسبب بالعلم^(١) وهي لا تعمل الإسلام، ولا تصفه، وهي غير معتقدة، بل من جهة^(٢) ومعه. رحمه الله تعالى من هذه في الكتاب مرسله لا تأكل حكمه، مسلمة بطريق الصفة، والأد حكمة تكبرها، فكانت مرسله ولم تذكر في الكتاب دسب يعرف بالإسلام، بأن كتب من أهل الإسلام وأمره، وانظر على وجهه، إلا أني لا أصفه، بل هو بين مرزوحها؟ قيل يجب أن يكون فيه خلاف المصالح رحمهم الله تعالى على كون من شرط الإقرار^(٣) بالنسب نصير وره مسلمين من روجه؛ لأنها تركها وهو تركي لا غير

وكذلك له رد، وداو ب أن أفضل الإسلام يعرفه يمكن لا أدور على الوصفه؛ فلي بين من روجه؟ قيل يجب أن يكون فيه اختلاف المصالح عليهم الله تعالى من جهة بيده هي قول من يسره لا أنرا بالنسب بين من روجه؛ لأن تركها كذا، غير غير لا العبد إذا جحد من روجه جهه، لا لعدم لأنه والجهن في ذلك، والإسلام يجر وله نصب ذلك للثبات، ما فيه ذلك الإسلام، بل نصير به قبل أن ينفذ، ولكن سم، شد غلط ولا عباد جرتي واحدة منها من روجه؛ فلي بين على أن من صدق ذلك، حجة في ذلك، ثم غير مسلمة، وكذا روي عن أبي حمزة، حجة له على من كذب بتكلم، مدعاه، أنه أحد النبي الأمام المهدي أو منصور ابن مرقن رحمه الله تعالى، وهو مدعاه من حسن الاستدري رحمه الله تعالى

روي عنه صاحبنا رحمه الله تعالى قال لا، من الإقرار بالنسب شرط نصير وره مسلمة، وثأري هذا المسألة عن فر عامة أتباع رحمهم الله تعالى، به أن علم الإسلام على "بمع" ولم تصفه، بل لا يعرف، فإنها لا تتبادر روجه، وادع "بمعيرتين" لأنها ما دام صحيرته، كتاب، به الأمان معه، فكانت مسلمة مسلمة، وأمر الله بالصواب، ما بعد التبليغ، فإن، مسلمة القسرية، والصحوية روجه، "بمع" من روجه؛ فلي بين حجة ومحمد رحمه الله تعالى، لأنها جرد له، روه القسري العاقل صحبه غلط

٢٠٣٤ هـ. وقد من روجه رحمه الله تعالى، بل مدعاه وكتاب مسلمة لا من

(١) وهي م المدعاه بالعلم، مدعاه

(٢) وهي لا على وجهها من شرط الحج

(٣) أي من روجه

المسلم والمرأة كاتبة أو أعمى البكر، وإن كانت مجوسية أو زانية، يحرى القياس لا يحرى بينهما، وفي الاستحسان يحرى بينهما، ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها، هـ موضح المسألة في الأصل

٤٠٣٢- وفي الإجماع، وضع المسألة في المحرم، خروج جارية مجوسية م عشر سنين بمقتل الإسلام، زوجها لم يولد فأسلم الزوج، عرجى على الجارية لإسلام، فإن أسلمت فهي امرأته، وإن أبنت فرق بينهما، ولا مهر لها إن لم يكن دخل بها، هـ، وهذا استحسان والقياس أن لا يفرق بينهما من مثلهما وحممهم لله تعالى من لال ليس هذا خيالي واستحسان مبتدأ في هذه المسألة، أي هو القياس والاستحسان الذي يذكر في الصبي المأقل إذا أسلم، فالقياس أن لا يصبح إسلامه، وفي الاستحسان يصبح

ومنهم من قال، هـ، قياس واستحسان آخر في هذه المسألة، وجه القياس في ذلك، أنه في عرجى الإسلام عنها وفي منبر، خطاب لها بالإسلام، والإجماع أن خطاب الفصل ساقط عن الصغيرة ما لم تبلغ، وإن ثبتوا أنه إذا أسلم أهل يصبح إسلامه أم لا؟

وجه الاستحسان أن الصبي المأقل والصبي المأقولة إذا لا يحاطبان بالعمل قبل البلوغ لحق الله تعالى، وهما لا يحاطب الصبية، لحق الله تعالى، فإذا يحاطب له حق الزوج حتى على النكاح، وللصغيرة يجوز أن يحاطب^(١) فداء حقوق العدة، فإن أسلمت بشا على النكاح، وإن أبنت عرجى بينهما، وهذا لا يشكل على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، لأن على قولهما ردب عن الإسلام صحيحة، وإنها إنكار بعد الإقرار، فالأولى أن يصبح إمامها، فإنه امتناع عن لبس الإسلام.

وأما على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى فقد اعترض مشايخ رحمهم الله تعالى فيه، منهم من لم يصحح إمامها على قوله، وسوى بين الرقة وبين لا، ومنهم من صحح إمامها، وفرق بين الإماء والرقة

واختلف عباراتهم في ذلك، بعضهم قالوا: إن أب يوسف رحمه الله تعالى إنما أجاز الرقة شرعاً رخصة على الصبي، وهما وجد الإمام منه على العرض^(٢) حفاظاً للعد، وأنه

(١) حكاه في م، وكذلك في الأصل م ط، يصبح إسلامه.

(٢) مبتدأ غير موضح، إنه ردة.

(٣) حكاه في م.

(٤) وفي م، العرض.

بعضى صحبه ربهضهم بالز اردة عديل الاعقار، لا اعتماد بصغير، ولا رقة له فأنما الإياه معلومة من ما كان فيه ذلك، فلا حاجة فيه إلى الاعتماد، فلهه بيق بإياه يحكمنا به، فلم يقع منه في الردة فلم يحكم به

٤٠٣٨ - من مذهب رحمه الله تعالى في الجماع بصرائى روج فيه النصرانى - وهو صغير لا يعقل - امرأه كبره بصرفية، فأسلمت امرأه، فسلم من القاضي لعريق، فالقاضي لا يعرق بسببها حتى يبلغ الصغير، أو يعمل لإسلام، فإذ عقده عمره عليه الإسلام، فإن أبى فترك بسببها، ولا يجعل إياه لأب قبل مواعه بركه به، بعد البلوغ.

٤٠٣٩ - والفرق بين هذا وبين إيا كان الزوج صرائى مطلق لا يرجى صحته، وأوله بصرفية، روجه أبوه امرأه نصرانية، فأسلمت وأرادت الشرى، فإن القاضي يحجر ويقعد إن كان حياً، وإلا فله إن كان ميتاً، ويقول له إما أن تسلم فمهر أمك مسلماً بإسلامك، وإلا فرى به

والقاضي عاجز عن عزم لإسلام على الزوج في نوصيين، وكل واحد منهما يصير مسلماً بإسلام لأب، والفرق بينهما أن النصراني بعد إسلام امرأه معلن بدينه المزوج الإسلام كان وجهه، وذلك بوجه الإيه من المزوج حقيقة وحكما، وبذلك هما على نكاح معتق بإسلام المزوج من كل وجه، وذلك بأن يوجد الإسلام من المزوج حقيقة وحكمه، وبعد أمر جفته، عقل الصبي أو بيع، وبلوغه عليه معلومة، فيؤخر الأمر إلى أن يوجد من المزوج الإسلام من كل وجه (أو الإيه من كل وجه)، ولا يكون هذا إلا أخى المرأة من صغيره فيوجب الصرين؟ - ثم بجر ردة إسلام ناقصاً وإياه ناقصاً، مقام [الكامل] من غير ضروره

مما في مسألة المعروه متى أخرنا الأمر إلى أن يروى الت وليس لرواله غاية معلومة، أدى إلى إبطال حقه في التعرين وبه لا يجوز - فلهذه الضروره أقسم إياه ناقصاً مقام [الكامل] - فإن من هذا العدد يشك في أن كان المزوج عائناً وهو صبي، فإنه لا يرجى الإسلام على أبيه، وبسبب إياه وسلامه من حيث تحقيقه والحكم وقت مفهوم - قلنا العالم

(١) ما بين الشقوين مذهب من الأصل ويستلزم ظاوم وف

(٢) وفي م موجب التأخر، ومن قد ر ب موجب التأخير

(٣) ثبت من ط و م

(٤) حكاه في ب و ج، وذكر من الأصل النكاح

(٥) حكاه في ب و ج، وذكر في ب و ج، مضمون الحكم

ج۱۰ مجلہ المکاشحہ = ۱۰ - ۹ - ۸ = الفصل المصروفہ من کتابہ المکاشحہ

الحصص من المصروفہ = حصص من المصروفہ المکاشحہ، وهو من القاصص من المصروفہ
منه وکیلا - ولا ضرر، الم = احدث بسره نقاشه المکاشحہ - وانه مسجونه وبعالی المصروفہ.

الفصل الحادي والعشرون في الخصومات الواقعة بين الزوجين [وإقامة البينة عليه]^(١) وما ينصل به

هذا الفصل مشتق من أنواع بيمانه.

نوع منه في دعوى لنكاح وإقامة نسمة عليه

٤٠٤١- قال محمد، رحمه الله تعالى في الأصل - رجل دعي على امرأة بنكاحاً وانهم
عنى ذلك بينه، ونكح حب المرأة عني [عما فرحل] ^(٢) بينه عني بامرأة، فإن تزوج ليأما
عليه في الزوج لا الزوج ببنته أثبت لنفسه ملك النعمة الذي هو أصل في باب النكاح،
والأخت بينهما أثبت بنفسه ملك مهر الذي هو نوع من به نكاح، أم ملك النعمة يثبت
عيبا لميره. ولا نكح أن الأهل الذي من النعم، فكذلك بين الزوج أكثر إثباتا، فكذلك أولى
مقبول. وإذا خصم بينه الزوج على نكاح الأخرى، ولا يصح بالأحرار ما يهر إن لم يكن
لزوج دعي بها، وهذا كنه، إن لم يزوج البينة أو لخطأ، وبإيهما عني البينة.

أما إذا قال الزوج أحفظ استق، فوجب القضاء بهما من حال استق بارتباط، ومحمد
نكاح الأخرى اعتبارا بكتاب به ما نكح محليته ومن استق عني أي حيلة رحمه الله
تعالى، ونكح بية المرأة، ولم يثبت في الرجل دعوى، جاز حظه، ومن نكح المرأة
عني أو خطأ، وطعن نكاح بذهب.

٤٠٤٢- قال في الأصل - وما شهد به الزوج عني أنه تزوج إسماعيل،
ولا تعرف نفسها، عسر أن الزوج يدين هي هذه، فإن صدقته المرأة، فهي امرأته يحكم
بصدقيتها، وإن جحدت، فلا نكاح به ويبرأ واحد منهما، لأن شهودهم يشهدوا
على نكاح امرأته عيبا، إثباتا، على نكاح إسماعيل، ونكاح إسماعيل محمول والشهادة
بعدم جهره لا تكون حجة، وتبني دعوى الزوج، وبجدة دعوى الزوج لا يثبت النكاح،
ولا يبرأ للزوج عني العني بدعي عيب النكاح عند أبي حنيفة، رحمه الله تعالى، والشافعية
عزروه، ولا يهر عليه إن لم يكن دعي.

(١) مكمل في ٦.

(٢) عطف فر صبيح السمع إلى عتدا عيبا، وقال في الأصل كذلك.

٤٠٤٣ وكذلك سألته، فلهذا ^١ أمرته أن تزوجه أحد هذين امرأته،
ولا يعرف به غيره غير أن امرأته نفرت من هذا، وإن عساه ذهبت إلى الرجل، فهي امرأته، وإن
كسبه فلا يكاح بها وبين واحد منهن، ولا مهر على واحد منهن، ولا يهر لها عليه في قول
أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وإلا كانت لاعت شه طائفة من الدخول به، وإن له عليه نصف
المهر، يستجاب من نصف المهر، وكذلك لو دعت أنه عنده بعد انحلالها وإن لم عليه
جميع مهرها بمختلف عن جميع المهر، لأنه لم يعثر له مهر، ولا يكاح حتى
يصل إلى مهر لا ينقص من كره لأن هذا يكون إنما يقضى به دفع به الاستحلاف،
والاستحلاف دفع في مال، لا يرى أن من دعوى السرقه إذ يستجاب في كل بلقيس القاصي
لأن دور القوم، فكذا هي.

[illegible]

قال الشيخ لا بد لأهل سبيل الإسلام المعروف - حوامر رده - رحمة الله تعالى وبهذه
الثلاثة سبيل الله دار بعد الضماد بعد إقامة ثبوت ما ذكره بعض بابنا ثبوتاً، أو لو غير ثابتاً
بالتصديق بعد دابة اليه؟ يجب أن نقول بانه الأخ في هذه المسألة، وقد أفتت أمينة أنه
فزوجها أولاً، واجحد الروح ذلك؟ ووقال لم شرعوا، وفسدوا، وقال مروحماً
ولا أنزى فيسب أولاً، بها سر، ويهتق به ويصعبها، وعليه نصف لهر بينهما إلا لم بكر
دخل بها

من متابعتهم الله تعالى من قائل هذا الجواب لا يستقيم ليما إذا فكر خروج
نكاحهما أصلاً، لأنه لا فكر بكجهما فقد فكر دخولهم مني معه، وبعد النكاح،
باليسر لكاد المعاش، من فكيف بعد ذلك الميزان فيه؟ قال سمر الأمة المرحسي
رحمه الله تعالى لا، بل هذا الجواب مستقيم في الفصلين لأن الشارح من بين الذين من حكم

(د) ماہیں فاطمہ میں شامل ہونے والی - سرگرمی -

(*) أنبأ عن أبي بصير

(١٣) هكذا في س، و، ١٥ في الأصل للروح، وفي س، ١٦ في

۱۳۸۵

للحل دون الله، **أَلَا تَرَى أَنَّ الْبُتَيْنِ بِيَهُمَا تَعَدُّ مَوْتَهُمَا وَرُوحَهُمَا**، **عَمَلٌ بِمَا قِيَّ حَقُّ الْمَهْرِ**
وَالْمَهْرُ ثَلَاثٌ، وَبِأُولَئِكَ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مَعْرَضٌ فِي حُكْمِ الْمَهْرِ وَحَسْبُ نَصْفِ الْمَهْرِ عَلَى الْوُجُوحِ، وَلَيْسَ
إِحْدَاهُمَا بِأَوَّلَى مِنَ الْآخَرَى، فَكُونُ بَيْنَهُمَا

وَحَسْبُ بِلَى يَوْمَهُ، وَحَسْبُ نَفْسُهُ إِلَى حَقِّ الْأَسْتِى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ، **لَأنَّ نَفْسَهُ لَهُ**
مَجْهُولٌ، وَغَيْرُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَالَى أَنَّهُ يَقْضَى عَلَيْهِ بِجَمِيعِ مَهْرٍ، **لَأنَّ الْكِنَاحَ لَمْ يَرْفَعْ**
بِمَحْجُودِهِ، فَوَجِبَ الْقَضَاءُ بِجَمِيعِ مَهْرٍ لِلَّذِي صَحَّ تَكَاكُهَا، وَبِكَانَ دَعْوَى بِحُضْرَةِ كَانَتْ لَهَا
الْمَهْرُ الْمُسَمَّى وَهِيَ أَمْرُهُ، **لَأنَّهُ حَصْرٌ مَعْرُودٌ لِيَكُنَّ الْوُجُوحُ حُكْمًا لِلْإِدْعَاءِ عَلَى الْوُجُوحِ.**

وَإِنْ قَالَتْ، هِيَ الْآخِرَةُ، وَتِلْكَ الْأَوَّلَى، فَوَيْلٌ لِبَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ، وَلَرَمَهُ الْمَهْرُ الْمُسَمَّى لِلَّذِي دَعَى
بِهَا وَلَا يَقْضَى عَنْهُ، وَإِنْ كَانَ يَسْتَشِي أَكْثَرَ مِنْ مَهْرٍ الْمَثَلِ

٢٠٤٤ قَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَالَى فِي الْجَامِعِ رَجُلٌ دَعَى بِكَنَاحِ امْرَأَةٍ، وَبَعَثَ
لِتُكْرَبَ ذَلِكَ، فَأَقَامَ دَعْوَى بَيْنَهُمَا عَرَانَهُ، وَأَقَامَتْ لِقَوْلَهُ بَيْنَهُ أَنَّهُ كَانَ بِرُوحٍ تُحِبُّ حَقَّ الرُّمَّةِ
الَّتِي لَمْ تَقْبَلْ فِيهِ تَكَاكُهَا، وَبِأَيُّ مَرْكَلَةٍ عَلَى حَقِّهِ، وَارُوحٌ يَكْرَهُ ذَلِكَ، أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ
الْقَضَاءُ لَا يَقْضَى بِكَنَاحِ الْعَدَةِ، وَهَلْ يَقْضَى بِكَنَاحِ الْحَاضِرَةِ؟ الْقَضَاءُ أَنْ يَقْضَى، وَهِيَ أَهْلُ أَوَّلَى
حَبِيبَةُ رَحِمَهُ اللَّهُ مَعَالَى، وَبِالْإِسْتِحْسَانِ لَا يَقْضَى، مِلَّ يَوْفَى لَأَمْرٍ إِلَى أَنْ تَحْضُرَ الْقَضَاءُ،
فَإِنْ حَضَرَتْ وَأَقَامَتْ الْبَيْنَةَ عَلَى مَا أَوْعَدَتْ لَهَا الْحَاضِرَةُ يَقْضَى بِأَنَّ أَمْرَهُ، وَبَعَثَ بَيْنَ الْوُجُوحِ
وَبَيْنَ الْحَاضِرَةِ، وَإِنْ انْكَرَتْ ذَلِكَ يَقْضَى بِكَنَاحِ الْحَاضِرَةِ بِبَيْنَةِ الْوُجُوحِ، وَلَا يَلْتَمِزُ إِلَى بَيْنِهِ
الْحَاضِرَةِ، وَهِيَ أَهْلُ أَوَّلَى يَوْفَى وَمَعْدُهُ رَحِمَهُمَا اللَّهُ مَعَالَى

٢٠٤٦ الْأَصْلُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَجْمَعُوا أَنَّ الْقَضَاءُ بِسُنْدٍ عَلَى الْقَضَاءِ،
وَلَيْسَ لَا يَجُوزُ، إِلَّا بِإِدْعَاءٍ عَنْ حَصْمٍ حَاضِرٍ، وَإِنَّمَا قَضَاءُ، وَدَعْوَى تَوَكَّلَ الْمُنَاقِبَ بَيْنَهُمَا،
وَإِنَّمَا حُكْمٌ وَدَلِيلٌ بِأَنَّ يَكُونُ الْمُدْعَى عَلَى الْمُنَاقِبِ سَبَابًا لِيُثْبِتَ الْمُدْعَى عَلَى حَاضِرٍ لَا حَالَهُ
أَوْ سِرَّ طَالَهُ عَلَى مَا ذَكَرَ فِي الْإِسْلَامِ عَلَى الْيَرْدِيِّ وَحَسْبُ عَامَّةٍ بِشَيْخٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ مَعَالَى أَنْ
يَكُونُ الْمُدْعَى عَلَى الْمُنَاقِبِ سَبَابًا لِيُثْبِتَ الْمُدْعَى عَلَى الْحَاضِرِ لَا مَحَالَةَ، وَبِأَيُّ سُنْدٍ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ
لَهُ مَعَالَى فِي الْكِتَابِ فِي مَوَاضِعَ ثُمَّ سَمِعْتُ شَيْخَ الْإِسْلَامِ يَرْفَعُ، وَهُوَ وَارِدٌ يَسْمَعُ إِذَا
كَانَ الْمُدْعَى عَلَى الْمُنَاقِبِ وَاحِدًا مِمَّنْ شَبَّهَتْ، وَيَسْمَعُ إِذَا كَانَ [دَعْوَى] سَبَابًا وَحَدًّا لَا مَحَالَةَ،
فَسُرَّ طَالَهُ لَانْتِصَابِ الْحَاضِرِ حَصْمًا عَلَى الْمُنَاقِبِ فِي الْمَصْلَحَةِ حَقًّا

نكاح ثقاته "الم يمنع عصبه

فإن قيل أليس إذا سجد، أوجده الله تعالى وضع السكدة بين يديه، وشهدائه ووجهها قبل ذلك، وفي اليوم مرأته، وشهادتهم أنه اليوم مرأته يعني نكاح الأخرى؟ قلنا هذه شهادة الله على عصبهم بإسداء النكاح، فصاروا حرم ذلك والعهد بمرأته، ولأنها إذا لم يصلح خصم في سبب النكاح معانته لا يصلح خصم في إثبات قصده.

وجه قوله هذا أن العصب ما كان أبوا حبيبه، حبه لله تعالى، إلا أن تركناه لخصايص هذه لتبرع ضروره، لأن سبب النكاح، فإن المحاصرة أوجب حرمة زوجها على الزوج بسبب هذا نكاحها، وقد يربط العصب في باب الخروج احتياطاً لما لا يربط بغيره، به في النكاح بقول إذا حصرت العائنة فالحائز يبيته على ما ادعى لها، فحاصرة نفس نكاحها، بشرط إعادة البيعة من العائنة لنفسه، سكتها، بغير ما يحارحهم الله تعالى [قالوا] إن حصره العائنة وحدهم يهود المحاصرة، فيما نهوا من نكاحها، بنكاحها، ولا يجرع إلى إعلانه الله، وقد حكى عن بعض مشايخنا "أنه كان يقول لا خلاف في هذه نسائه من حيث الحقيقة لأن" يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى إنما قالوا لا ينكح نكاح المحاصرة بطريق الاحتياط، لأن العائنة إذا حصرت رجم بصلح يهود العائنة، أو تعين الله عليه على نكاحها، فيسعد نكاح المحاصرة، ويحبب صبره، من المحاصرة والزوج، وبم يكون بطريق الاحتياط لا يكون فرماً، وكذا يربط العائنة على إقرار الزوج بنكاح العائنة، فهذا هو الأول سوله، حتى لا يبين البيعة، المحاصرة عصبه الله تعالى، ولما لا يبين لأبيه قامت على غير خصم، بل قامت على خصم، لأنها قلبت على إقرار الزوج، والزوج خصم حاضر إلا من شهد به يوم البيعة، أن يكون المشهود به حقا يلزم المشهود عليه، ويشهد به جهتا إقرار الزوج بنكاح العائنة قبل نكاح المحاصرة [حتى يشهد فلا نكاح المحاصرة]، وبهذا القدر من الإقرار لا يلزم الزوج بنكاح المحاصرة، لأن للزوج أن يقرر، حتى تزوج العائنة قبل نكاح حاضر.

(١) ما بين العقيقين سائداً من الأضرار ومنه من ظنهم وف

(٢) آت من النسخ والموجود عند جميعنا

(٣) وهو ما وجدناه من كلامهم من كلامهم

(٤) حكاه في النسخ إلى أصحابنا، وهو في الأصل من المحرم.

(٥) آت من جميع النسخ الموجودة عندنا.

[illegible][illegible][illegible]

١٠٤ - ١٠٥ : هـ. اذ انما كانت خلاصة بيت "و هذا الرجل اذ هو نوري" حسب اصل الفقه
القلي الذي نكحها فيه اذ هو ابي القاسم به به من زوجاتها اربع قبل بلوغه يعني مكانه

(١) هكذا في م، و، ر، و. كذلك في النسخة الثانية من طبعه.

۲۱. عجب اس وقت بھی سناٹے میں تھا کہ ایک اور شخص بھی آگیا۔

[3] نقيض من جميع النسخ التي تضمنت ما قبلها

(2) في م. ب. م. م.

قصة "، فہلہ لسانہ، المسالک الاولیٰ سورہ، عی ہون اسی حنیفہ رحمہ اللہ عظمیٰ یقتضی
مکاح الماحضہ، ولا ینسب الی بیہا، وعنی قوتہما وقف الامر علی صاحب العائہ

وحدہ الخرب من من حنیفہ رحمہ اللہ تعالیٰ لا یشکل فیما رد ربیب الماحضہ کہ مروج
امہاء لانہ ازعمہ، خاہرہ امی مکاح الأم لیسب بسب شیوہ ما نأعی عی الزوج من فساد
مکاح حسہا لا محذور، بخوار الہ مروج الأم عی السب، ثم حسہ قبل المدحول بہ؛ لأن
مجرد مکاح الأم لا یوجب حریمہ سب، إنا یشکل فیما اذا قامت البہ الہ مروج لیسب؛ لأن
مکاح الایۃ سب بفساد مکاح، الأم لا محذور، وحی ہا خاہرہ خاہرہ حصصاً عی
لعلہ، یمہی ان نہیں الزیادہ عی مکاح الہ

والجواب: ان اصل مکاح لایسب سب بفساد مکاح الخاہرہ، لا محذور، لأن مکاح
الایۃ اذا کان فساداً ولم یأعی بہ اسم محرم الأم، والی سب بفساد مکاح خاہرہ مکاح الایۃ
مصرف الفصحہ، وإذا لم یکر اصل مکاح الایۃ سب بفساد مکاح الخاہرہ، لا ینسب الخاہرہ
حصصاً عی اندیہ می بہ اصل المکاح، فلا یتصب حصصاً می نہا وصف الفصحہ، وإن
کدرت سباً فساد، لأن الوصف یح لاصل

٤٠٥٥ - ولو دعت خاہرہ - بیۃ علی، فرار الزوج بفساد بہ أقامت بیۃ علی الخاہرہ
الزوج بمکاح الأم لا یحل کما - لأن عہدہ لیسب لا یحرم الفسود عہد حاشا لانہ یکنہ ان یقول:
تکتمہ ثم ظا عہدہ مری بدخول بہا، حتی لو أقامت بیۃ علی، فرار الزوج، انہ مروج لیسب بالظاہر
امہاء لیسب، فیسب بہا، لأنہ یرم المشرود عہد حاشا

٤٠٥٦ - اذا قامت امیۃ علی فرار الزوج بمکاح الایۃ، فیسب بہا، لأنہا قامت عی
حصصہ حصصہ، وایہ مزمہ لیسبہ علیہ حاشا، لأن مطلق فرار الزوج بمکاح یصرف عی مکاح
صحیح، ومکاح الایۃ یش صحیح کما سبنا بفساد مکاح، لأن فرار عہد وہیں ما ینا قامت
الخاہرہ بیۃ علی سب مکاح، لأنہ حب لا یحل سب، ویمسود مطلق الفصحہ عی
المکاح لیسب صحیح، کما یف مصلی، (فرار الی مکاح صحیح، و خاہرہ می تمصلی، وهو
الفصحہ، لأنہ عمل الفصحہ یشکلی التہ، والشہادہ لا تثب مع سببہ، والاخر لا یحل
لہ

٤٠٥٧ - ہا اذا قامت الخاہرہ بیۃ ان الزوج تزوج امہا او امیۃ، او عی، فرار الزوج
بفساد، ولا یصرف سببہ، ہا انہ موصوف مطلق قامت البیۃ انہ مزوج تزوج باہا، لو

فزوج: لأن محمد رحمه الله تعالى ذكره فعل السجدة على النكاح والتبديل شهوة أولاً،
وعطف عليه لفعل السجدة على قران الزوج بذلك.

٢٠٥٩: من المثنى إبراهيم عن محمد رحمه الله تعالى رجل أبا مية على امرأة
نبا امرئته، وأقام المرأة بينه وبين رجل آخر أنها امرأته وهو بمحمد، فالبينة بين الزوج، هل
هناك لأن شهرة الزوج تذهب عليها النكاح، وبه يستقر، قد نكح هذا الرجل، وقرره
على نفسه، أما من يشترط، ألا تولى له لو كان زوج من زوجة، أي شربته مثلاً.
بوتة هذا، وأقام صاحب التوبة بة على آخر التي بعثك هذا التوبة، وهو بمحمد، فالبينة
تدعى على صاحب التوبة، وطرقه ما قلت

٢٠٦٠: قال: وبركبت من حيث أفاضت البينة على ذلك، أو رجل ادعى الرجل نكاحها.
كانت البينة بين المرأة، وهي كسرة أقام رجلان عليها البينة على النكاح، وبه يوثق، فأجابه
صاحبه المرأة فهو زوج، وبه هو حفظ المثنى

٢٠٦١: وقال من لأهل إذا تنازع رجلان في امرأة، كل واحد يدعى فيها امرئته
ولقام البينة، فإن كان من سب أحدهما، وكذا دخل بها، فهي له، لأن حكمه من النكاح
بها، أو من عهد لها بينه وبين سب عقده، فيقصي له من المرأة، لأن البينة الأخيرة البينة
تزوجها قبله، حينئذ يسمع عند تنازع دليل المثنى عند التصريح، وبه لم تكن فريضة
واحدة متحدة، ولا دخل بها أحدهما، فإن وثقا فالزوج الأقرب، وإن لم يوثقا، أو وثقا وقت
واحد، والأقرب، وهو الأقرب، وإن كان ذلك، فإن لم يقر
للزوجة نكاح أحد من الزوجين، وإن أقرب أحدهما أنه تزوجها قبل الآخر، فوثقه
بزوجها دون الآخر، فهو امرئته، إلا إذا أقيم الآخر أنه تزوجها من هذا، وهذا لأن العمل
بالسبب مستعذر، فاستطاعت أحدهما، وبني تصديق أحد الزوجين مع المرأة، وبه نكاح
تصديهما

ثم إذا لم يقر امرأة لأحدهما، من مرق بينهما وبينها، وبه يمكن دخولها، فلا مهر لها.
وإن كان قد دخل بها ولا يدري أيهما أول، فعلى كل واحد منهما لأقرب ما سمي لها، ومن مهر
لنكاح، وإن شاء، وبه فهو السيد برف من كل واحد منهما، أي كل واحد، وبرفقه ميراث
من واحد، وإن مات من هذا الصورة، وهي ما إذا لم يقر نكاح أحدهما، كذا على كل واحد
صها نصيب ما سمي لها من مهر، وكان ميراث الزوج من تركتها بينهما نصيبان، وإن لم يقر

[illegible][illegible][illegible][illegible]

١٠٦٥ في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٩٦٥ م في مدينة الرياض
بإذن من مدير عام التعليم العالي والبحث العلمي في مدينة الرياض

يقرب لها، لو تكوينا لم يثبت، ولو تكوينا^١، فليس به أحد منهما، ولم يثبت بين إذا قرب لأحدهما، قبل إقامة له أو بعدها.

١-٦٦: إذا بائنا بك، مرأؤى بحد، وسب من به أحدهما، فإنه أحدهما إليه على النكاح، وإن كان من به على النكاح وعلى إقرار المرأة بالنكاح، لا يخرج بینه من دعوى إقراره بالنكاح، لأن الإقرار بحد النكاح، لا يخرج من إقراره بالنكاح، فاستثرت البتة من دعوى إقراره من دعوى إقراره بالنكاح، لأن البتة جارية لما له من دعوى إقراره بالنكاح، وإن كان المقرن أولى وما يقول بأن الآخر ثبت بمرأؤى، قلنا، نعم، ولكن في ضمن دعوى النكاح، وهذا^٢ ثبت إقراره فصد، ولا سبب في إقراره القصدى أولى من الاعتبار القسسى.

١-٦٧: رجلان ادعى بكاح مرأؤى، وهي ليست في يد أحدهما، وإنما التوتة من غير تزويج، وسمعت مرأؤى من ذلك، فقدم لأحدهما من بترت^٣، استأن، ثم أقام أحدهما لثبته على إقراره له بالنكاح، فعلى له بالنكاح، فعلى له بالنكاح، فكذا لو برأه لأحدهما بالنكاح بعد أن قلنا للثبته على.

١-٦٨: ادعى رجل بكاح مرأؤى، وهي ليست في يد أحد، وإنما في يد غيره، فعلى له بالنكاح، وإذا كان من يد غيره، فإمام بته على مثل ذلك، لم يحكم^٤ به، لأنه إلا إذا شهد بهود الذي أنه تزوجها قبل الأول، لأنه دعوى النكاح بمنزلة دعوى السرقة، ومن ادعى السرقة هي عين من رجل وقضى له، ثم ادعى آخر السرقة في ذلك العين من ذلك الرجل، لا يقضى بشي، كدعوى.

١-٦٩: ادعى بكاح مرأؤى هي - رجل، فأقام مدعى البتة على ذلك، وقضى القاضي له بالنكاح، ثم أقام صاحب المدعى ذلك مدعى النكاح مر عر ذكر تزويج، يقضى لصاحب البتة على بعض بشارة رخصهم لثبته^٥، لأن يرد دليل على سبق بكتبه، فصار

(١) - استأنه و م

(٢) - هكذا في نسخ النسخة، ولأنه في الأصل: وبه ثبت بكاحه بالآخر

(٣) - وفي م و ف: رخصته ثبت فلوها

(٤) - بغيره من طلب

(٥) - هكذا في م

(٦) - وفي م و ف: لا يقضى به

فقال أقام فيه على النكاح ما ربح سابق صيرته وبعض مضايقاتها قالوا بيمينه
لا لا جمعاً من الجمع في الدنيا والحق في ذلك ولا عاقبة له في الدنيا والآخرة
والرحمة وقرضوا له وعلى ذلك من يدرك سمعاً بيمينه صحت أيمانه، وإن لم يسمع
منه على أنه زوجه من صاحب المدعى المحرر.

١٢٠ - وفي الخبر إذا شهد اليهود بعد المدعى في الإنكار بما أمر به وحلله،
وتم جهونا أنه زوج، قبل لا يعلل شهادة سأل به يشهد على العدة فإن كان
أحد أو إثارة في المال من دون محاربه من على ذلك فإن سهره علمه ما أنا
قد نزلت حسب أو فرب هي امرأتي، وإن كنت الحقة سوى جاز أي من هذا أقيموا حد
عليه.

١٢١ - ادعى رجل نكاح امرأة وهي في بدنه، فأنكرت من المدعى، ثم أقام له
بذور التاريخ، فحضر، فشهدت جميعاً على عائلته بعض المدعى بحكم الإقرار وقال
عصمهم بعض المدعى اليد قد أتت بها القربى للمخرج حتى أوم الخراج به على النكاح،
وأخرج شهوده، وأقام هو اليد، على النكاح مظنة من غير ريخ، فادعى هو له يد على
أفيا امرأته، فكذبته، فكذب به المدعى، كذب في دعوى مدعى، وإن قام يده على أنه
تزوجها كمنه في المدعى، (إن لم يزوج)، وكذب به مدعى على ما مكبحه، هكذا
حكى عن بعض مساجد رحمهم الله تعالى.

وبعض مساجد قال: يجب أن يكون بينه وبين المدعى حال، لأن النكاح
بعض من باب النكاح فحسب مذكوراً لا محالة، وقد أجل في معنى ذلك من ادعى على
امرأته أنها امرأته بسبب النكاح، ربه اليهود مطلقاً، لأنه قد سبها، لأن النسب لها
كان معياني باب النكاح، صرح هو مذكوراً في الشهادتين.

١٢٢ - ما أقام مدعى حصة على نكاح، وأصح سببه، أقام به على القول
اليد، أن نكاح ذي اليد، كذا في رد كذا، وذلك وجهاً مدعى به المدعى، كتابية في الخارج
أولاً، وتقدم به في اليد، لا لا دخلت في اليد، فوجهاً من باب النكاح، ثم
جداً تقدم به ذلك في يد المدعى لا سمع بينه وبين المدعى، وكذا به المدعى.

(١) وفي باب النكاح من غير مدعى نكاح مدعى

(٢) لأنه قد صحح، ولكن الذي لا يخلو من ذلك في المدعى

تزوجها فباع صاحبها، فابىها منه بعد أن وادى فيه أفرح^١، فبى حلف لأحد الصائت نكاح لأخرى (وإن كان بره، نظر نكاح لأخرى^٢).

٢٠٧٧- وسنن بصير غير رجعي لا نكاح امرأة، فأثرب هي لأحد، قال ليس للأخر أن يمتنع ما به يمتنع الذي أثرب هي له به، فإن حلف بره، وإن نكل عن اليمين يقرق بينهما، ثم عطف بره، فإن حلف بره، وإن نكلت عن إيمه من حلف بره، وحلفه

٢٠٧٨- في الحلفي مرسس توليد من نبي يوسف رحمه الله تعالى إذا تزوج للعبد حرة، به ادعى أن لوسى به ياد به بالنكاح، وهذا المرأة بعد أنه به، فبى أثرب بينهما لإقراره بعد النكاح، فإن ولا صدقة في إبطال الفدية، به به مهر السبعة إن كان^٣ ومن بها، وكذا التبعة ما ذهب في العدة، وإن له يدخل بها حلفت بها عده نصف المهر، وكذا إذا قال: لا أخرى أدلى أولم ياد.

٢٠٧٩- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع: رجل تزوج امرأة، ثم تفر بعد ما زوجها أن علقها كان ثوباً جيبه ليس إلا أنه طلقها واقتضى عدها ثم روجها بعد ذلك، فحلف امرأة أن لا تأم وأمسى سكت وهو به في الحال، ولا نكاح يسي ويبث، وفلان الخلفه علق، فالتقصر لا يقرق من امرأة وبين الزوج النسي في حال، فإن حضر ثوبت وتفر بالنكاح، وتكر الطلاق، فبى امرأة يدي حصر: لأن نكاح الذي حصر ثبت صدقة النكاح، ولم يثبت طلاقه لأن النكاح الطلاق، وطهر أن اتلى تزوجه، مكرهه الأول، فلم يصح نكاح ثلثي، فبى بين الناس وبين بره، ويقتضى المرأة لأقول، ثم يظهر إن كان الثاني لم يخلو بها كذا للأول أن يصرح بالحل، فبى امرأة، وقد عطف، عده، العدة من العسر وإن كان الثاني قد دخل بها قبيل الأول أن يدخل بها بمحلل، لأنه حصة علق العدة من الناس، لأنه وطها نسبة النكاح، إذ لا يجوز، وقد مضى العير، كما لا يجوز، وقد مكرهه بعد، ونكاح الأول على عده، وإن عارب منها على الثاني، لأن تدة طبع لشداء النكاح، أم لا تسمع بقده.

٢٠٨٠- وإن قرأ الذي حصر الطلاق ونقصه العدة، كما قاله روي النسي، والمرأة تكرت لطلاق وانصاه العدة^٤، أو الطلاق يقع عليه من آخر^٥، فإن أنزل الطلاق، ونجب

(١) وفي ب: أثر.

(٢) ما بين النكاحين مدخل من لاص وأبناه من حرمه.

(٣) وفي ب: بين كان مدخل بها.

(٤) ما بين النكاحين مدخل من لاص وأبناه من حرمه.

الطلاق، والى ذلك يرجع، والله اعلم بالصواب.

٢٠٨٥ - وفي مجموع الزوجين إذا شهد أحد الزوجين النكاح، فمفسده، وشهد الآخر، وبني وجه، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب.

٢٠٨٦ - وإذا شهد الزوجان على الطلاق الثلاث، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب.

٢٠٨٧ - وإذا شهد الزوجان على الطلاق الثلاث، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب.

٢٠٨٨ - وإذا شهد الزوجان على الطلاق الثلاث، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب.

٢٠٨٩ - وإذا شهد الزوجان على الطلاق الثلاث، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب.

٢٠٩٠ - وإذا شهد الزوجان على الطلاق الثلاث، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب. وفي بعض النسخ، فمفسده، لا على أحد، والله اعلم بالصواب.

فإنكارها، وزعمه محترق في حقه

وكذلك لو ادّعى النكاح على رجل، وسلفه الرجل لا يخل لها أن تزوج بزوج آخر، لأن في زعم المرأة أن الرجل كذاب، وبني حنكوته

٤٠٩١ - رجل ادّعى على امرأة النكاح، والمرأة تجحد نكاحه، ونفى النكاح لرجل آخر، فإقام المدعي بيته على دعواه، فلم تظهر عليه الشهود، فالحاقص يسب المرأة إلى القدر، وهذا إذا حال المدعي لا يثبت له سوى هذه البيعة، أما إذا قال بي بيعة أخرى، والحاقص لا يثبتها إلى القدر، بل يحرق بين وبين القدر، إلى أن يظهر عجر المدعي من إقامة البيعة.

٤٠٩٢ - امرأة ادّعت على رجل النكاح، والرجل يجحد، فأقامت المرأة شاهدين، شهد أحدهما أن هذا الرجل أقام هذه المرأة امرأتى، وشهد الآخر أنه أقامها كانت امرأتى، نقبل هذه الشهادة، وكذلك إذا شهد أحدهما أنها كانت امرأته، وسهد الآخر أن امرأة، أو شهد أحدهما بالعورسية (ابن رنوى ص)، وشهد الآخر أن (ابن رنوى ص) شهد، است، نقبل؛ لأن المدعي شهد أنها كانت امرأته فهد أن امرأته للمحال إلا ترى أن في باب دعوى ملك الأهل لو شهد أحد الشاهدين أن هذه العمة كانت ملك هذا المدعي، وشهد الآخر أن ملك هذا المدعي نقبل شهادتهما ولو كان الزوج يدعي أنها كانت امرأته، وشهد الشهود أنها امرأته، ينبغي أن لا نقبل هذه الشهادة كدعي دعوى ملك العمة، فإذا من ادّعى حباً فريد إنسان أنه لا كانت ملكه، وشهد الشهود بها ملكاً، أو ادّعى أنها كانت له، وشهد الشهود أنها به، لا نقبل هذه الشهادة عند أكثر المشايخ وحدهم الله تعالى، وهو الأصح.

٤٠٩٣ - رجل ادّعى النكاح على امرأة، وهي محجدة تقول إن لي زوجاً في بلد كذا وصلى ذلك الزوج أو لم يصم، وأقام الرجل البيعة على دعواه، فالحاقص يقضي عليها بالنكاح، ولا يكون إقرارها بالنكاح لغير هذا المدعي مانعاً من القضاء ببيعة المدعي

٤٠٩٤ - تزوج امرأة بشهادة شاهدين، وتكررت المرأة النكاح، وتزوجت ماكر، وقد ماتت شهود الأول ليس للزوج أن يخاصم المرأة؛ لأن الخاصمة تذهب، والمقصود من التعليف التناول الذي هو بمنزلة ولو أقررت صريحاً بالنكاح الأول، بعد ما تزوجت الثاني، لا يصح إقرارها، ولكن (زوج الأول) يخاصم الزوج الثاني ويحسمه، فإذا نكل حتى صار مراً يظلم نكاحه، إلا أن يخاصم المرأة ويحلفها، وقد ذكرنا تمام المسألة قبل هذا.

۹۵-۱- ویرایش دوم از کتاب «تاریخ اسلام» تألیف دکتر محمد باقر مجلسی، چاپ اول، تهران: انتشارات اساطیر، ۱۳۸۲ خ.

٢٠٦٦- ویر، فسادى بعضى روج- جن امر و بخت بهاء هم لایف مدد
الحدود به اچا مدد، انکج هر روحیا آلاک و انکج مدد به نفع ستم
مدد، انکج السجده حبس اید مدد فی و احسان الصالحین به لایف سبب- لایف
انکج مدد مدد الایر ویر انکج هر روحیه الایر لایف مدد هر روحیه لایف مدد
هم ذلک- مدد

[illegible]

الشهادة على سبيل البهرة والتسليم حاترة

٤٠٩٨- في الثماني من جمادى الأولى من سنة ١٠٩٨ هـ الموافق ١٧٨٦ م، أصدر
 القائد المهرماني في بلاد الهند، صاحبها بليته، في بحر الهند، على الحدود
 بين الهند والبرصغور، في سنة ١٠٩٨ هـ، الموافق ١٧٨٦ م، في
 في الهند، في سنة ١٠٩٨ هـ، الموافق ١٧٨٦ م، في
 في الهند، في سنة ١٠٩٨ هـ، الموافق ١٧٨٦ م، في

۱۰۹۹- م. ی. کی۔ عی مراد، شہد الشہادہ العظیٰ کو فی میلہ جیو مد
فی اربعی ہزار وادس کیجہ پڑا، فل بعض مسیح حبیبہ اللہ تعالیٰ لا صل
ہدہ الشہادہ لآبہ سیدہ علی الرضیٰ باللکح۔ وحبیبہ فائز لا، ودر سیدہ وحبیبہ ان
صل الشہادہ لآبہ سیدہ علی الرضیٰ باللکح، وحبیبہ فائز جو رہن
برابر دہ

۱۱۰۰ اونی کے برخلاف من الہود لا دالہ کر سکا، چھو۔ کلام
تقدیر کے لائنیں۔ چھو کہ غای احلاف من الہود یہود کے عدم

٤٦٥- وهي نزل الأمانى ان افترج جفونك فاعلم انك تألف وصدقته ثم افترجها
فانك تعلم مصديقه، حتى كان لها ليل وموت ثم ان افترج امرأتك برحمتك فلان تألف
فانك تعلم مصديقه، حتى كان لها ليل وموت ثم ان افترج امرأتك برحمتك فلان تألف
فانك تعلم مصديقه، حتى كان لها ليل وموت ثم ان افترج امرأتك برحمتك فلان تألف
فانك تعلم مصديقه، حتى كان لها ليل وموت ثم ان افترج امرأتك برحمتك فلان تألف

٤٦٠- ادعى اليها امرأتان، وشهدت كل واحدة لزوجه في تيمم ثوبها، يعني - على
عكس الآخر - ويدشهن أحد الساعيتين من زواجه، أي الآخر اليها وهن بينهما -
فقبل اسهاده أن تلتفت اليه - من ادعى الزوج معاً - ورسد حدها اليه بكفه -
وسجد آخر من رآه قبل السجدة وهي لا ترفع - لأن سجدت بسجدة في الوضوء، وهذا
القول يقول لو سجد بكفه لا قبل سجدته، أي على القول الأول - يعني - وهو
الصحيح

٤٠٧- ويرسدها لهما نكحها، وشهد الأخير بالدار بينه وبينها من حيث
است لاقص هذه الشهادة، هكذا (أجل، وهي نفس، هي) ذكر الثاني في فتا
إلى مختلفي الرمان، قد ذكره، أنهي في أول الكتاب في فصل الشهادة، فإذا اختلف في
المكان لا يغلب الشهادة، لكنه في جملة الأسرار والإدراك لمعها الشهادة

٢١٠٨ ورد في رواية أخرى على ألف وحسبته، وسند أحمد لا بأس به بذلك،
وسند الآخر ثابت بخصوص الكتاب، لأن المقصود هو من جانب المخرج مالك
القيس، وقد انفرد به، وهو كان قد عرفت من جانب أبي بكر بن عبد الله بن جعفر
رحمته الله عليه، وهذا لا يفسد الكتاب، ومن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأمانة
فيما ذكره في حديثه

١١٥٩ لم يهد أحدهم أنه تزوجها على هذا العدد، وبنته بعد، وسعد الآخر
تزوجها على ألف، لأن كذا يدعوى من جانب الزوج بمسك اليكاح. وإن كان من جانب
الزوجة يجب ما يكون بمسك الزوج.

بوع أخروميه تم اختلاطهما في هناع البيت

١١٦٠ : إذا استعمل المفعول من غير مفعول له، كان المفعول هو المفعول به، أو بعد انصرف

(١) اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

١٠٠٠

بالطلاق، لو ما أسبه، فإن أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ما يصلح للرجل، فهو للرجل، وذلك نحو السعد، الفرس، وأتسفه ذلك وما يصلح للنساء، فهو للمرأة، وذلك نحو الفزع، والحصار، والمحل، وأساه ذلك. وما يصلح لهما، نحو الدار، والخدم، والتمتع، والشيء^(١)، فهو للرجل، ولما أبو يوسف رحمه الله تعالى للمرأة جهاز مثلها، والباقي للرجل.

وهذا الذي ذكره، إذ احتلم بعد المصرفة في متاع كل من أيديهما حال قيام النكاح، لما لو اختلعا بعد وقوع الفقرة في متاع أحد بعد الفقرة، فهو بينهما أي شيء كان.

٤١١١- وإذا مات أحدهما، لم يقع الاختلاف بين السامي وورثة أيتها، على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، يعطى المرأة جهاز مثلها إن كانت حية، وورثتها إن كانت ميتة، والباقي للزوج إن كان حياً، ولورثته إن كان ميتاً أو غيباً، فلو أن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ما يصلح للرجل، فهو للرجل إن كان حياً، ولورثته إن كان ميتاً، وأما ما يصلح للنساء، فهو على هذا، وما يصلح لهما، فهو على قول محمد رحمه الله تعالى للرجل إن كان حياً، ولورثته إن كان ميتاً، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، اشكك للآخر بينهما.

٤١١٢- وما كان من صاع السجارة والرجل معروص مثل السجارة، فهو للرجل، وإن كان أحدهما حراً، والآخر مملوكاً، فإن كان المملوك محرراً، فالتبع لهما، فلهما جميعاً، وإن كان أحدهما مملوكاً أو مكاتباً، بعد أن يبي حبيبة رحمه الله تعالى، فلهما ولو كان أحدهما مملوكاً أو مكاتباً. وهذا هو وما ركننا حريز سواء.

٤١١٣- وإن كان له نسوة، ووقع الاختلاف بينه وبينهن في المتاع، عباد كن في بيت واحد فصاع النسوة سهمي النسوة، وإن كانت كل واحدة في بيت شي خلة، فما كان في بيت كل امرأة فهو بينها وبين زوجها على ما وصفت، لا يشارك بعضهن بعضاً، فإن كان أكثر من المرأة يتبع، إن الزوجي اشترا، فهو للرجل، اعتباراً للزنا، ولورثته بالثابت عينا، وإن كان للزنا ملكاً للزوج أو لغيره، فالقول في البيع على ما وصفت، وإن كان أحد الزوجين غير مملوك، إلا أنه يجتمع منه، فالقول في المتاع على ما وصفت، وإن كانا مملوكين أو مكاتبين،

(١) وهي م' السائمة

(٢) ثبت من الصحيح أني أصعب عليها

(٣) هكذا في ط، وكان في الأصوب لا يشترط

(٤) وهي م' لا يجمع.

متر، ويقضي الادارة عشره من بين ألف الفلوس المرد في سنة واحدة حيث جعلتها امرأته،
وغيره أهـ في المدعيه الادارة ومن بين اهل بيدها ادراة - وأهم كان واحد منهم سه عبي أول الادارة
أدراة - هناك يقضي بالاداء بدمر، في ذلك وهكذا في باقي مبر، من حصة حبيبه الله تعالى
حال ونحوه يمكن يسره، ٢٥٠ - ان الادارة زوج - بيه اعظم -

نوع آخر في اختلالها في صحة العقد وفادته

٤٦٦٩- امراد صاحب الزودها بروحی بهیتر سهود، و فاعل راجع لا علی تروجدت
بهیترید فاقول عوب الروح، و هو فاعل الزود، و هو جسد، و صاحب و فاعل روح تروجدت
و امس البعد، و فاعل و هو امس

١٦٠ § الأمر في حبس هذه الأسائل مما يحمل هذا من نصير المسألة من شكاك
المرء في حين إذا احتسب في حبس العقب : فإسداءه : فالقول قول من يدعي صحته بشهاده الباهر
فيه : فقد ثبتت بركاب مدعيه : فلهذا لكونه : يعترف بشهاده وجعل ذلك النوع من صوب حرمه
حلاله : كذا قال أبو عبيد : مراد من حاله : فيأمر في شهادته : في غلبه شهادته بغير أن يتم يلحق
بها : وحسب المهر أن يحسب بها : أعني : فلهذا وإذا احتسب من رجوعه قبل الشك : فلهذا قول
منكم أن الرجوع

إذ انت هذا فنون في النسل الأول الخلق في صحة العقد ومساواة لاهي وجوده
أما: لأن الشهادة شرط صحيح العقد لا شرط وجوده. في النسخ الثاني، اعتلنا في
وجود أصل الشكاح. لأن الشكاح في حالة المصروف قبل وجوده حرر الولي من شكاح مسمى
لأن الشكاح مردود في المصروف، والبيع، وصحة العقد في حال هذه حاله مسمى والعقد فكذلك
الشكاح وجود العقد، فكان قبوله ي

وإذا حسنا القلوب فرب الروح هم لسفاته الأولى ، وروى الناصب بالنكاح رسماً ، ذكر أن
من قياسه روا أبي حمزة ، أبي يوسف الأولى ، وسعاً قوله ، جاء به ، وروى باب مروح حل
لها أحد القيراث وإن كانت صادقة عيسا عاتت ، على قول أبي حمزة لا ، وهو قول
محمّد وجماعة ، هانئ ، وروى صادقة فيه قلب لا يسحب اليه ، ولا يسحب قوله ، وروى

٢٦١ فكاهي السبعين من عهد ر.س. من الأحمس بالنداء

يُحَافِظُ عَلَى مَا يَحْتَمِلُ مِنْهُ دُونَ أَنْ يَخْلُصَ مِنْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ
مَعْلُومًا أَنَّ الْمَدِينَةَ مَعْنَاهُ الْمَدِينَةُ الَّتِي

[illegible][illegible]

١٦٦٣- وكتبه في داره في مدينة تونس في شهر ربيع الثاني سنة ١٠٩٠ هـ الموافق لـ ١٨٨٠ م. وهو من مخطوطات دار الكتب بدمشق.

١٦٦٤ ویرانی کے بعد، مہاجرین نے ایک نیا قلعہ بنایا اور اسے "قلعہ احمدیہ" کے نام سے منسوب کیا۔ یہ قلعہ احمدیہ کے نام سے منسوب ہے، جو احمدیہ کے نام سے منسوب ہے۔

۱۰۴ : جلد ۲ و ۳ میں ملے گا

[illegible]

المحصل اثباته والمنع هو في بيان ما لم يردج أن يعمل وما ليس له أن يعمل
وفي بيان ما يلزم أن يعمل وما ليس به أن يعمل

[illegible][illegible][illegible]

۱۶۴- دهن جہان نصیب ہو جائیگا ، عمر ایسی ہو سکتی ہے جس سے دنیا نصیب نہ آسکے
 ایسی یاد دلچسپ و دلآویز ہے کہ کائنات بھر کے غیبی فیاضات پر دلکش و پشاوران غیبی بہ ہوا میں جا
 سکتے ہیں۔ یہاں سے شہر پر رونق دینا ہے ، وہ دلچسپ زندگی کے عالم میں ہو جس میں جو غیبی فیاض
 ایسی آتی ہے جس سے دلچسپی اور دلکش زندگی کے عالم میں ہو جس میں جو غیبی فیاض

[illegible]

١٣٤٧- وفي كتاب شرح أبي يوسف رحمه الله تعالى، وفيه أن يلعن جارية
التي تبيعها بالعدل في سنة ربيعها على ذلك، والرافعة له، خوب محب سلم على هذا
الكتاب من سنة ربيع في معنى الأبرار

[illegible]

٤٦٤- في انفسهم. وحل في امرأة لا تفصل بينهما، حتى لا يفسد امره
لا تفصل. وان لم يكن به ما يفسد مهرها، فالأولى أن يظنهما، قال أبو حمزة، المصلحة إن
أنفك^١ "لحمه تعالى، ومهره لم يفسد، أحب إلي من أن يطأها، وهي لا تنسى

٤٦٦٥- و ذکر: بخ لا لام الاصله ثم حصص الفکر دري در اوله آید لایم
رجل احمدی در تاریخ « من ذمه و قتل الفکر و غیره » و غیره
بنامی که یحیی بن ابی سروج مابین، لایحیو: لایم مابین و غیره
تکثیر تحیل فی مکر محمد بن الفضل رحمه الله بنی الی من قبل ما مابین - ای سبب - که
بکثر من الخال و غیره و غیره لایحیو: لایم مابین و غیره

(۱) ہفتائے چنی الہیہ میں ۴۰۰۰ عبادت گاہیں

(۴۱) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{3} \leq \frac{1}{4}$

TT (T)

$$W = \frac{1}{2} \rho \int_{-L}^L \dot{u}^2 dx$$

(5) $\mathcal{A} \models \varphi$ iff $\mathcal{A} \models \varphi$.

٢١٤٦- هـ غرر ص ١٥٥ به سبب انهما لا يحلف من سب، الزمان، بظهور الحق فيه
لا يسهل ذلك، روى عن سبب فتوى انه ذلك وجهه انما ان مع ثبوت امره
عن الجرح له دلائل

١٤٧- دبی مطبوعہ امراول : دفتر خیال کا پتہ امراتہ لاہور، دبی شعبہ سولیسٹ

احدهما إلى : الإبريق ، عذراء أو أختها ، وعرسها . وجزءا

والله اعلم

١٠٠٠

والله اعلم
بما كنا نعبد

الحامد إله كبره على خلقه

والسادس: إذا كان المخرج فيها حقاً، فيبقى منه الصورة، فيخرج لها المخرج معبراً عن

وہ

والصالحه الخيره، ولا يبين له انه يؤول إليها فيما حذر رتب من يديه لأحباب وعبيد.

برای لایحه و تشاهیدها، زیر آید و هم حدیث، کتب خاصه

٤٦٨ : إله (إلهة) من الآلهة في مجلدات العهد، ربه وعبادته، في هذا المجلد.

سَأَلْتُ عَنْ لَعْنَتِهِ، وَبَعَثُوا إِلَيْكَ، وَلَيْسَ لَكَ إِذْ حَرَّمُوا، أَنْ تَسْأَلَ عَنِ السَّوَالِ، فَلَمْ أَلِ

تَجَوَّعُوا وَإِنْ لَمْ تَقْرَأُوا لَهُ وَهُوَ رَبُّكُمْ أَوْ تُخَوِّفُوا بِهِ يُطَوِّتْكُمْ أَوْ يُبَدِّلْكُمْ قُلْ إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ لِيُخَوِّفَ بِهِ أَوْ يُبَدِّلَ بِهِ أَوْ يُفْعَلَ بِهِ فَيَعْلَمُ بِمَا تَعْمَلُونَ

والله اعلم ما بين يدي الرحمن ويعلم الغيب وما في الصدور

لا يسطر ولا يبدع، ولا يري في بلادكم حقيرة من أجدادكم، ولا يري في بلادكم من أجدادكم

ولا يسهو الحرف ^٢ ما لم تقع به مارة

۱۲۳: بی تعاونی بر مبنای اشتراکیت در تولید و توزیع

عليه عمر القيد، يذهب إلى أن من تعمدت، فإنها لا تعصى بها، وقطعاً بأنها ما لا خلاف

لا تملكه : لا - لعدم حاجته من غير مناسبتها عند الحاجة ، وحسنه = لا نفس . فهو له نصيب

١١٦ = فتح جده، معده ایا المصطفی من الطیب حیدر، الی کدی میا علیہ لا تقدر

عَنِ طَلْحِ بْنِ خَلِيسٍ أَنَّ كَاتِبَ رَسُولِ الْأَسْرَافِ، لَا تُجِيرُ عَيْنُ رُوحٍ أَنْ يَتْبَاهَا بِهِ.

• • • • •

$$u, v \in \mathbb{R}^n, u^T v = 1, u^T u = v^T v = 1 \quad \text{if } u, v \in \mathbb{R}^n, u^T v = 1$$

(۴) کودها بر (اصول) مبنی است

نكاح ويحرم من لا يقدر على ذلك. وهي من مذهب من يخدم بها (أرباب
 ههنا) لأنهم معتقدون أن النبي عليه السلام حين خدمه وحمل النبيته على فاحشه
 وحسن الله تعالى عباده وخدمته فخرج النبي على رجليه فذكر شمس الأئمة
 السرخسي. عنه أنه قال: ثبت لا يجوز اتصاله ولكن لا يذهب إلا ثم يمشي، وهو الصحيح
 ٤٦٥ - وفي النكاح من عيسى بن محمد رحمه الله تعالى لسنن للرحماني أن
 يستعمل المرأة المخمر، وفيه إبراهيم بن محمد. للمروزي أن لا يجبر لزوجها، ولا يطبخ له.

والزوج ينفق إذا شاء أمهدها سرًا، وإن شاء أعلناها دقيقًا

٤٦٦ - وإذا كان الزوج والدة أو أخت، أو ولد من امرأة أخرى، أو كان دورجه
 محرم من الزوج، أو نسب من امرأة منهم في منزل واحد، فعلى الرجل زوج ما لا ينزل
 مع أحد من هؤلاء، فيصير في سريره على حدة، فالمسألة عن أبي جعفر أن كاهنًا من أهل
 بيروت، أقضى لها شيئًا بعدى عليه ويقع، لم يكن لها في طلبها ميراث، وإن لم يكن في
 الغلير يزوج، ولم يكن إلا بريد واحد، عليها أن تطلقه بغير مهر، فوجهين أحدهما أن
 حالف على أصح، يعني أنه بكر، والخاصة ومعها في البيت غيرها

٤٦٧ - ذكر الخصائص مسائل في أدب القاضي، من باب سمع المرأة، وإن كان الزوج
 أمه، فبالت المرأة لا يتكلم مع أمه، وأرشدني على حدة فيمن ليس لها ذلك، لأن
 طرية الزوج يتركه مساهة، وبه يشك على الجميع جميعًا، أما على اسمي الأول، فعلى
 وأما على المسألة الثانية فلا تكرار الخصائص بين بنت أمه أمه أمه، هذا قول محمد رحمه الله
 تعالى، وهو قول أبي حنيفة وبني يونس وجهها أنه تعالى

٤٦٨ - إذا كنت نراه فاصص أن تزوج غيرها، وحلفت من القاضي أن يقره حتى
 يسكتها بغير قوم صاحين، فإن علم القاضي أن الأمر كذا فتاب، وجره عن ذلك وصحه من
 التعتدي عليه لو أدامه، فإن كان جبره عليه فلا بد [أورد] من أبيه، أو رعاها ذلك
 وبذلك عنهم، فإن تكرارها مثل ما ذكرت وجره [عن ذلك] وصحه عن التعتدي حسبها
 وإن ذكرها أو لا بد بغير تكرار، وإن لم يكن في جوهر من يونس، أو كذا، فيقول إليه أمره أن
 يسكتها بغير قوم صاحين، وبما لم يسم، وهي الأمر على هذا البعد في هذا الباب

(١) لا، من، و، و، و

(٢) أئمة من ب و د و د

(٣) هكذا في النسخ في عدة، وكان في الأصل يزوجها صاحين

(٤) ما في المخطوطة من الأصل والثناء في طوموف

المجلد الثالث والعشرون في النص والحب والخصي

١٦٤٢ - قال: ارجو ان ارجو وجهه عينا، فيها الخبر ان ثمة، ان امت معه كذلك، وفيه ساعدت خاصته، واخذت عند القاصي، وطلب القرف، من خاصته، والقاصي يوظف ستة، ويعمر السنة بالآدم عند اكتم اشياخ رحمهم على عاني، وهو رواية من ساعته عن محمد وحمه الله تعالى، وعنه القسري، ولا يكون انما حيل، لا عند سبط يجوز قصاصه، ولتدفع ذلك لجل من رأت احدا منه، ولذا مضى من وقت الساجس، والحق طروج انه وصل اليه، وان كان بيت، فالتقوى قول الزوج مع يبه، وان كان يكره انما القاصي انسه، والواحدة تكفي، والى الحوط، على قل، بها يبه، بت بها، ان لا ذاك لم يتن وصوله يبه، يكون النص، في ذلك قول الزوج مع يبه

١٦٤٦ - ان نلي في بكر، يحيرها القاصي، وان احث، ث احها، او فام حث، مجلسها، او فامها احوال خاصي، واقام لخاصي من ار محتر شت، نطل حلوها، وان انما رت القاصي روجه ان يلقها، وان اي عرق القاصي بيها، هكذا ذكر محمد وحمه الله تعالى في الأصل

١٦٥٧ - وذكر في المتن هشام بن محمد في بعض اد مضى به، حث القاصي امراته، وحضر كذا الروح حثها، ولذا احلوت معها ثابت به، فعلى هذه الرواية لم يشترط قضاء القاصي نوع المرفة، وبها يحل رد اليه الأصل.

وفي المتن ايضا، بشر عن ابي يوسف رحمه الله تعالى حث امراته الصبي، اذا تم الاجل وحثها القاصي بمنزلة حث الروح، ذكره مطلقا وبه يصره حال لحاكم قول الفصل رحمه الله تعالى، ثاوية عدى في الصبي عن المجلس في ان لا يدر شيئا، ثم ربه ما لتمامه عند المطلق أو غيره، يسهل حثها، واحلها معها لا يكون إلا عند السعدان

ثم اذا عرق القاصي سبعا على ما هو المذكور في الأصل، كانت هذه طليقة يائنة، لأن حكمها في جهة محضر، بعده بعد الحول حقيقة، وثاها الله كذا، وعنه العدة

١٦٤٨ - ولو صمته وهو محرم، فحله منه بعد الإحرام، ولو صمته وهو مطهر، فحله كذا يصره عن العتيق، حله منه من حين الخصومة، وان لا يدر على انه يقر له

شهرين؛ لأجل الكبير، ويؤخذ منه بعد شهرين، وهو ظاهر بعد ما أحل، لم يرد على الله شيء؛ لأنه كان معك من أن لا يظهر منها، بخلاف ما إذا حاصمه وهو مظاهر، وإن كان يصل إلى عشرة من مائة أو حواشي، يؤجل في حق هذه، وقد وصل إليها أسره ظل عارها، ويسقط عنها في التبرع.

٢١٥٩- وإذا حدث زوجها عيباً، وأخبرت المرافعة إلى الظاهري، لا يسقط حقها مالم نقل وصيب بالتمام معه، وكذا إذا أخبرت الخصومة بعد ما مضى الأصل، لا يطل حقها في الخصومة مالم نقل وصيب، وكذا لو أفاقت معه مطلقاً في نكاحه وعبرها، لم يكره هذا أيضاً حتى تقول رخصت.

٢١٦٠- وإذا أخل العين، فهاجم الخبيث وسهر رمضان بحسب عيب، ولا يجعل له بدل ولو مرض أحداهم مرفقاً لا يستطيع الجماع معه، فإن كان قبل من نصف شهر احتسب عليه، ولا يجعل له بدل، وإن كان أكثر من نصف شهر لا يحتسب عليه، ويجعل له بدل، هكذا روى ابن سماعه في بوارده عن محمد وحمه الله تعالى.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى روايتان في رواية كمال محمد، وفي رواية حاله يرضى من [لا يرضى] مكانه.

٢١٦١- وفي الصبي جعل عيبه أحداهما، وحبه عرك العرس، ولو حبس لا يحتسب على الرجل مدة خروجه، ولو حبس هو احتسب عليه، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى.

٢١٦٢- ولو لم يجهد ووصل إليها، ثم عر حملها، ثم لم يجهدها، رسم يصل إليها، قلها الحار.

٢١٦٣- ولو كانت امرأة رقيقة، وتزوج عتيق، فلا حيد لها، بل إذا وجدت زوجها عيباً، وإن حدث زوجها مجبوراً، فالأحواف فيه كالخوف فيما إذا وجدت زوجها عتقاً إلا في خصلة، أن المحبوس لا يرضى، لأنه لا غلته فيه بخلاف العتيق.

٢١٦٤- قال محمد، سمع الله تعالى في الجماع، امرأة الصبي إذا حدث نفسي مجبوراً، فالقاضي يهرق بينهما بمصوم في الحد، ولا ينظر بلوغ نفسي، بخلاف ما إذا وجدت المرأة لصبي عيب لا يصل إليها، فإن القاضي لا يهرق بينهما بمصوم في الحد، بل

(١) انتهى ط

(٢) هكذا في ط، وقادري في لا يهرق، وكذا في الأصل لا يهرق

٤١٦٦- وهو كتاب لمرأة صغيرة زوجها أبوها عوجده زوجها مجبرها ، لا يعرف بينهما بصومعة الأوب حتى سبع ، هل محمد وحسن الله تعالى في الكتاب عدل : لأن لا يرى كلها مرسى برزجها انما سمع ، وعرف بين هذه المرأة وبين ما دار من الصغير عدل قد اشتهر مودته ، واطلع البعض على عيب ما لمعد^(١) قد كانا بعد نال مودته ، كان لولوى أن يحاصم القاتع في العيب ، ولا ينظر ملوغة .

٤١٦٧- وهو كتاب امرأة دالة وكسالة بهاها ، فوكت المرأة رجلاً بصومعة مع زوجها وغلب ، هل يعرف بينهما بصومعة التوكيل^(٢) كم يذكر محمد هذا الفصل في الكتاب ، وقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في ، قال بعضهم لا يعرف من ينظر حضورها ، ألا ترى أنه لا يعرف بصومعة ذات دكت لانة مضمومة ، وبعضهم قالو يعرف بينهما وفردوين تصورتن ، والفرق : أن المرأة إذا كانت مائة علة ، صر آخره السرير إلى أن تحضر ، وليس لحضرتها من الحب والدموم ، كان في هذا الأخير يطال ملها في السريق فيعرف بصومعة التوكيل ، عيانة حها ، راء إذا كانت حيرة ، فليس في تأخير المودة إلى أن يبلغ إبطال حقها في التوكيل ، لأد ملوها عاية مملومة ، والفرق بعد السمع موهوم ، فوجد ، فإذا وجب التأخير لم يكن في إقامة الأوب ملها في امتضاء هذا ، من قبل الموضع ، كما لو كان هذا ديس موجب على إسدال ، لا يقوم الأوب ملها في امتضاء ذلك من الأجل ، ولو كان امتضاء الفدين مما يجزئ في البية .

٤١٦٨- وإن وجد زوج عصباً ، فإن كان حال تشتت به ونص إلى المرأة إلا حيل لها ، وإن كان لا تشتت أنه ولا تصل إلى فرقة^(٣) ، فاحوا به كاحوا في العبر ، ولو تزوجت وهي تعلم بحاله ، فلا حيل لها ، وعن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال في طحوص لا حيل لها ، وفي طحوص والعين لها الحيلة ، الأوب [حمت] حالة العقد أن يرول العتو . ومن إلى حها .

وهان مشايخ العراق : وإن كان عتيباً يتناولون الناس بعده ، ولم يلفض الخاص به مرة ، لها الحيلة ، وإن كان عتيباً لفسى بعده مرة ، لا خير بها .

٤١٦٩- وهو عرف الخاص بين النصار وبين آخراته ، صحاحات يود ما بينهما وبين سكرين ،

(١) وفيه ب و د واطلع الرزلي على عيب عالمي .

(٢) وفيه ب و د و ف و ط .

(٣) هكذا في ب و د و ه ، وكان في الأصل : طلت .

قوله قوله : "أنا أنسب لك حفيضي" ، هذا أدنى الروح القدس ، وهو ، كما وصفه ،
يقرب - ليحل الله كم الله ، كما يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لا يهتد المسب دليل
عن القديس ، لأنه هو يوسف ، بمعنى الأب - ولز - قد د اهدار عن المحب ، التي أنه
مطل الفرق ، كما هو

٢١٦٠ - في قوله : "أنا أنسب لك حفيضي" ، هذا أدنى الروح القدس ، وهو ، كما وصفه ،
يقرب - ليحل الله كم الله ، كما يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لا يهتد المسب دليل
عن القديس ، لأنه هو يوسف ، بمعنى الأب - ولز - قد د اهدار عن المحب ، التي أنه
مطل الفرق ، كما هو

٢١٦١ - في قوله : "أنا أنسب لك حفيضي" ، هذا أدنى الروح القدس ، وهو ، كما وصفه ،
يقرب - ليحل الله كم الله ، كما يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لا يهتد المسب دليل
عن القديس ، لأنه هو يوسف ، بمعنى الأب - ولز - قد د اهدار عن المحب ، التي أنه
مطل الفرق ، كما هو

٢١٦٢ - في قوله : "أنا أنسب لك حفيضي" ، هذا أدنى الروح القدس ، وهو ، كما وصفه ،
يقرب - ليحل الله كم الله ، كما يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لا يهتد المسب دليل
عن القديس ، لأنه هو يوسف ، بمعنى الأب - ولز - قد د اهدار عن المحب ، التي أنه
مطل الفرق ، كما هو

٢١٦٣ - في قوله : "أنا أنسب لك حفيضي" ، هذا أدنى الروح القدس ، وهو ، كما وصفه ،
يقرب - ليحل الله كم الله ، كما يرى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، لا يهتد المسب دليل
عن القديس ، لأنه هو يوسف ، بمعنى الأب - ولز - قد د اهدار عن المحب ، التي أنه
مطل الفرق ، كما هو

ج ٤ - كتاب النكاح - ٢٤٧ - الفصل الرابع والعشرون بين حكم الرد

التمصيل الذي عدد وإن كان كالحج في رتبته لها مزية مستغلة، فارتدت أو سفلت إلى مرتبة، فإن كان انتحاج في مرتبة عنها فذلك وإن لم يكن، كحج في مرتبة، فليس لها ذلك، إلا أن تكون المزية رتبة بعضها من بعض على التفسير الذي عدنا، وعلى رتبة الترتيب على تيسر شأنين، بحيث أن يكون لها ذلك من غير تحصيل وإن ارتدت أو سفلت من مرتبة إلى مصر جامع، وليس ذلك مصره، ولا وقع النكاح فيه، فليس لها ذلك، إلا أن يكون المصير قريباً من الترتيب على التفسير الذي عدنا، ولو تولعت أو تعدت من مصر مع إلى مرتبة فليس لها ذلك، فإن كانت المزية رتبة إلا أن يكون مرتبة، وذلك من الزوج فبعضه يكون لها ذلك

٤١٩٢ وذكر السفاس ولا يخرج من مصر إلى مرتبة بعد، وليس لها أن تنقل إلى غير مصر، وإن كان النكاح وقع مرة وذكر السفاس في عام، رتبها أن تنقل إلى مصر أو إلى مصر، وإن كان لأب لا يمكن الرجوع من مرتبة إلى مرتبة إلى وطء قبل ذلك، وكذلك إن كان به جانبان

٤١٩٣ - وفي فتاوى ابن سماعه من أبي يوسف، عليه الله تعالى ربح نكاح المرأة بالبصرة، ولو كانت رتبة، ثم لا هذا الرجل أخرجه ولده لتفسير في الكوفة فطلقها، فخاصته في وده، وأراد، ودها، قال إن كان روح أخرجه بأسرها فليس عليه أن يردّها ويطلقها، أمضى فحده، وإن كان أخرجه غير أمره، فعليه أن يردّها به إليها، وروى عنه أن الرجل إذا سرح مع امرأة وولدها من البصرة إلى الكوفة، ثم ردت المرأة إلى البصرة، ثم طلقها، فإن عليه أن يردّها، فإن جحد مطلقها - وطء فحده وبعالي عليه -

(١) ما بين المصنفين من الخلاف في الأصل وأبى من طهوف

(٢) وفي هذا على التفسير الذي عدنا، وإن كان النكاح في رتبة ما جدد منه، وارتدت أو سفلت من مرتبة إلى مصر جامع، وليس ذلك مصره، ولا وقع النكاح فيه، فليس لها ذلك، إلا أن يكون المصير قريباً من الترتيب على التفسير الذي عدنا

(٣) حكاه في ب و ج، وكان في الأصل و ط في مولى مصر

الفصل الخامس والعشرون

في المسائل المتعلقة بنكاح الفحل وما يتصل به

ونكاح العصولي في الطلاق انصاف والحيل في ربح المهر في الطلاق المضاعف

وبحوه قضاء الفاضل في العجر عن النكاح وأمثالها

٤١٩٥- تأمل المسائل المتعلقة بالحلل، وذكر في مجموع البوارق الطلاق ثلاثاً إذا رُوِّحت خسة من مهر كُفِّر ودخل بها، حلت للزوج الأول عند أبي حنيفة و، عر رخصتها له يعني، وهذا الحديث من أبي حنيفة رحمه الله تعالى مستقيم على ظاهر الرواية، فأما على رواية الحسن عنه لا يستقيم، لأن [عني] رواية الحسن عنه إذا رُوِّحت نفسها من غير كُفِّر لا يجوز النكاح، ولا بد من صحة نكاح الزوج الثاني لتحل بزوج الأول، وجماع المصنف الذي يجماع مثله والجمهور يحرجه بزوج الأول، وإذا كانت المظنة لأن صحبه بجمع، فتزوجها رجل ودخل بها حلت بزوج الأول

٤١٩٦- ولو كان الزوج الثاني عبداً، أو مملوكاً، أو مكاتباً، أو حرة أو أمة أو غلاماً، ودخل بها حلت للزوج الأول، لأنه وجد الدخول في نكاح صحيح، وكذلك لو كان مملوكاً بجماع، ولو كان مجبراً لم تحل للزوج الأول، فإن حبس وودع، حلت للزوج الأول عند أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقال أبو الحسن لا تحل للأول،

٤١٩٧- ولو كانت النصارى تحت مسلم طلقها ثلاثاً، وتزوجت نصرانياً ودخل بها، حلت للمسلم الذي طلقها ثلاثاً، لأنه دخول في نكاح صحيح

٤١٩٨- وإذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً، وتزوجت بزوج آخر، وطلقها الزوج الثاني ثلاثاً قبل الدخول بها، ثم تزوجت ثالثاً ودخل بها، حلت لزوجها الأول، فإنها تزوجها صحيح

٤١٩٩- ولو طلق الرجل الثاني في حجر، أو فاضل، أو حرماً حلت للزوج الأول

(١) وهكذا في باقي السجدة المبركة عبدنا عليه

(٢) وفي الحديث المشهور الذي أخرجه عنه

إطلاق قوله عاب الصلاة والسلام أو بدون عيبك^(١)

٢٤٠٠- وفي فتاوى السبكي سئل عن المزوج للحسن بن كنانة من صغر الإبلان ووجهه عصباه قبله مولاه، ومثله يطعمه، فلا خلع به، ثم إنه مولاه مبدع، حتى قصد النكاح واعتدب، هل يخل المزوج الأول بالنكاح؟ قال: لا، والأدنى أن يكون مبرأه فمأه فملوكه، حتى اعتدب، جميعه الله تعالى فمكسره منبه، وأن لا يبرأه ماضى اشتراط المزوج، علان من كتابه، روط لإزالة، وله أن يخل روط لمخرجه، فإن روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن امرأة إن روجت عصباه من عبد لا يجرى، لعدم الكفاية، فيشترط رعي مولاها، وذكر في رابعه، يعني أبيض على رابعه، حتى من أبي حنيفة رحمه الله تعالى المزوج عصبه من مبرأه لا يخل للمزوج الأول، فيشترط من هذه المروية أيضاً

٢٤٠١- وفي التصديري، إذا سرحت المطلقة ثلاثاً زوجاً، كان من مصلحتها التحليل، إلا أنها لم يسمع من ذلك بعد، فزوج الأول روط شرط الإحلال بالنكاح، وأنه تزوجها بذلك، فأنكح صحيح من قول أبي حنيفة ورشد، لا يخل للأول، ولكن يكره^(٢) ذلك للأول، وطالبى وقد أبى يوسف النكاح الثاني عليه ولا يخل، وقال محمد رحمه الله، نكاح الثاني صحيح، ولا يخل للأول^(٣)

٢٤٠٢- ومن أجمع لأصم، وطالبى بعض أئمتنا جميعه الله تعالى إذا تزوجها ليحلها على الأول، بعد ثلثي ما جوزه في ذلك، لأنه سوى أن يضر الأول، في الإحلال ما هو صريح، وليس به بهال حق غير أحد، ولا أصغر لم يسمع، ومرت من قوله عليه الصلاة والسلام، كل من الله، يحلل والتحليل به، أن يقول للمرأة، دخلت لك بشي بكلمة، وبأنسه

والحكم في أمه للكرامة، لا للثبوت، نظير الحكم في حق المرأة بعد الثلاث، لا يخل تزوجها ما لم تزوج بزوج ذي، وروى بها ثلثي، وروى الثالث لا يخل بزوج الأول، ولو

(١) أخرجه المحمدي (٢٤١٥)، محمد (٢٥٨٧)، الرموزي (١٠٢٧)، والسنائي (٢٢٢٦) من نسخة ١٩٢٢

(٢) في ط ١٩٢

(٣) في ط ١٩٢

(٤) أخرجه في المندوبين سبكي (٢٨٤٤) والطائفي في سنة ٢١٥٨، وأما في صحيح الزوائد (١٢٧٧) السبكي في المبكر (١٢٩٦١) فهو في سنة ١٠٧٦، وبسبب حديثه سنة ١٩٢١، روى في سبكي في مصنفه (١٧٠٨٠) في سنة ١٠٧٦، في المندوبين في المخطوط (١٩٢١)

اشترط في الزوجية التحليل به كمال البهرى، وقد ذكرنا محقق هذه المسائل في سورة الثلاث من
الفصل العشرين

وما يخص بهذه المسائل،

٤٢٠٢ - سئل الإمام جعفر لدين عمر السمرقاني رحمه الله تعالى عن حلف بسلامة
تلفات وطرأه من صبي، وانصب المرأة قلبه بوجع الثلاث، وعلمت أنها لم تحب
الزوج بذلك أكثر من، هل لها أن تخالف به ما فلاؤها زوجها بعد أو غير، ومقتضى عتق
ومقتضى الزوج الذي لم يأمر لأهله بعد الإتيان بمحبة النكاح بسبي، دخل في قلبها من
شبهة؟ قال: أما من البصاة فلا، لأنكوا الزوج وجع لطلاق الثلاث ولا يبيها، أما من
ويرى الله تعالى فهو في سنة من ذلك

قال: وقد روي عنه عنده في زمان السيد الإمام أبي شعيب رحمه الله تعالى، وسأله
في ذلك ما يقتضي، فكانت أنه يجوز، ثم سأله بعد ذلك، فقال: لا يجوز، ولا يظفر له
ذلك، فبطلت بها نكاح بسبب في حق الذي لا يثق به، فلا بد من أن يكون مطلقاً
أي "محافظة من ربه سبحانه، فهو ذلك حكماً

٤٢٠٤ - وسئل أبو الحسن رحمه الله تعالى عن امرأة سمعت من زوجها أنه طلقها
لثلاث ولا تخدر أن فيه بسببه، هل يسمها أو حنث؟ قال: لها أن ينكح في الوقت الذي يريد
أن ينكحها، ولا تخدر من سمعه، لا بالقتل، قال الإمام جعفر السمرقاني رحمه الله
تعالى في هذا: وهكذا، كذا، بنوى سيح الإسلام في حسن قضاء من صبره، والسيد الإمام
الأجل لم يشرح، وكان من من الإمام لا يحل أن يتزوجها، ليس لها أن تنكح، وكان
يستدل بما ذكره محمد رحمه الله تعالى في كتاب الأكرام أن المطلقة تكره أن تنكح الزوج
فحكمت لا تأنم، بخلاف ما روي إذا نكحها على الزوج حسب المهر، وبما روي من أن تنكح
وهي بكرهه، لم تكن مضطرة إلى ذلك الزوج

٤٢٠٥ - قال عم النبي صلى الله عليه وآله وسلم رحمه الله تعالى بحكم من حرموا السيد الإمام أبي
شجاع، يقول لها انفسه، فقال: به وحل كبير، وله متبع أكثر، لا يقول ما يقول إلا هو
صحة، فالاعتماد على قوله، وفي معنى صحة من الوليد، مرفوض في باب صاحب قبر
جميعه رحمه الله تعالى، عن عبد الله بن الصديق من أبي حنيفة رحمه الله، أي: أن من

طلق امرأته ثلاثاً، ثم صدها، فإن ثرت^١ عن نفسها، ولها أن تفتنه

٢٦٠٦- وهي آخر كتاب الاستحسان إذا شهد عند امرأه شاهدان عدلان أن زوجها طلقها ثلاثاً، وهو يصددها، ثم مات أو غلبا قبل أن يشهدا عند القاضي، سمى بها أو تقيم معه وإن مدحه بغيرها، فإن حبس الزوج عن ذلك والشهود قد ماتوا، مردّها القاضي عليه، لا يسميها للقام معه، ويسمى به أن تفتنى بإلها لم تهرت منه، وإن لم تطل عن ذلك فخطه متى علمت أنه يقر بها، يكرى بسفي أن تفتنه بالمروء، وليس لها أن تفتن نفسها، وإذا هربت منه لم يسميها أن تفتن، وتزوج بزوج آخر (قال تسي الأئمة السرخسي في^٢ كتاب الاستحسان هذا جواب الحكم، فإما بهما يساويين لله تعالى إذا هربت منه أن تفتن، وتزوج بزوج آخر^٣ - والله أعلم -

٢٦٠٧- وإن للسائل التي تتعلق نكاح المصولي في العدلاق منضاف إذا حلف الرجل بطلاق امرأته بحيث إن تزوجها، فروجه رجل تلك المرأة بغير أمره، وأجر هو نولا أو فعلا، أو حلفه مطلق كل امرأة تزوجها، فروجه رجل امرأته بغير أمره، لأجر هو نولا أو فعلا، قال بعض متأخرينا رحمهم الله تعالى إن أجاز بالقول بحسب، وإن أجاز بالفعل لا بحسب، وقال بعضهم: يحسب أجاز بالقول أو بالفعل؛ لأن الإجازة هي لأشبه بمنزلة الإذن في الاعتناء من حيث إن الله قد بالإجارة يصير نائباً عن الأخير من ذلك الوقت، وفعل النائب كعمل الزوج عنه، يصير متزوجاً من ذلك الوقت، وقال بعضهم: لا يحسب أجزاره بالقول أو بالفعل، وإليه أنصار في الخلافات، وهو الأذنب

ووجه ذلك: إننا نرحمناه (حلفنا بالإجارة، لحلفه)^٤ مزوجاً (من ذلك إليها عند الإجارة؛ لأن شرط أصحت الزوج، ولو صار متزوجاً^٥ إليها بعد مزوجاً من وقت مباشرة انعقد، فيقع الطلاق من ذلك الوقت، وإذا وقع الطلاق من ذلك الوقت نيس أن الإجارة كتب باحالة، ويصير أن الإجارة كانت بعد وقوع الطلاق ولرفع النكاح، والإجارة بعد ارتفاع النكاح لا تعمل، وإذا نيس بطلاق الإجارة نيس أنه لم يصير متزوجاً بها، وبدره لا يقع الطلاق (أخص

(١) وهي ب و هـ، في شرح كتاب الاستحسان

(٢) كتبت من جميع المصنف التي

(٣) ما بين المصنفين، ماخذ من الأصل وأثبتته من مذهبهم

(٤) ما بين المصنفين، ماخذ من الأصل وأثبتته من مذهبهم

بطاير الضلالي^{١٢}، من رفيع الطلال، امداء، يطالها النهار، ولا يقع انطلال، امداء، ويرجع في حق الضلالي كل الإجازة به يوجد.

۴۲۸۔ فارہیم میں حصہ لے لی، وکل جنوب عرفہ میں فولہ، کل امراء
آترپچہ، دھو جنوب میں فولہ، کل امراء محل میں نکاسی، لان دھولہ، میں نکاحہ لا
یکوف، لان بالتروح، وکاک دکان، جنوب میں نکاحہ تمولہ، ذکر التروح، وصابر کڈہ قال، کل
امراء تروحہا، دربرج المصوبی لا یصلی صروحاً

۹-۱۶ و بعد بحلاف و رفاق کل عید مدخل می بینی مهر حق، مانده دستر مدخل
الفصولی این اجزاء، از دست الهمی لایخص بالنسب، هر که سبب دلا یکتا ذکر مدخل
لشرب آب به حلاف و رفاق، کل امره تصبر حلالی و بعد و مدخل کل امره
تدخل فی نکاحی و

٢٢١- وحكى عن مدية ابى جعفر انها في رواية الله تعالى أنه قال: وقد نص
 الفقهاء اختلف في هذا المبرأ، انه يرد وجهه تصوي امرأة غير امرأة، ويعبر عنها ثم ينجس هو
 الكاح (سم غير امرأة الكاح)، فيجوز الحب قبل إيجاره امرأه بإختيار الروح، فالحق فيها لا
 يخل، فيجوز من الكاح بعد ذلك، ويكوب حبل الكاح جائر لا يسيب لمنه على
 تزويج واحد، سم المعدن الذي يقع به الإجمار في كبح العصبين، فعل هو سحس في كشاح،
 وهو سحس من امهر يد، قل، أما بحث الهلالية والعلوية لا يكون حارة، لأنه لا يحصر
 بشكاح بل يكون نظريو احب، فلا يكون ذلك احازة الشكاح (هكذا حكى عن نجم الدين: حبه
 الله)، فعلى هذا المبدأ من بعض اشياء من السعة لا يكون جارة (الأن السعة لا يحصر
 بالكاح)

٤٦١٩- مثل نجم الدين عمر رحمه الله تعالى على نال كل مرأى أرواحها في تزوجها
 هجرى لأحلى، فهو طلق لا تأخذ وجهه حال أن تزوجها المصور لآدمه، فيقع الطلاق
 الطلاق، ولكن لا تحرم عليه، لأن طلاق قبل دخولها في ملك الزوج، فلا تحرم عليه، لأن
 برى أنه بعد عقد المصور بوطيقه الزوج ثلاثاً لا تحرم عليه، لأن لا تحرم، لأن الطلاق يبي

(۱) حکماء ب و ف

(*) جابر الجعفي عن أبيه عن (أ) عدا أخته من ط وج ري

$$d_{\text{eff}} = d_{\text{eff}}^{\text{eff}}(T)$$

(4) انتہائی بے وفائی

نیز در بعضی نسخ و بعضی اقسامی نقل شده، علیه ذی بیع بعد از بیع، و آن حق مالکیم
له است که بیعت در رد، و در حق القاضی مایل، و در بیع حکم القاضی می قبول می کند
حق الله را، و در حق او می بوسد، و حق الله تعالی را در بیعت می بوسد، و لا یلتفت بآلی
الرجوع لغایب محمد، بعد از اتمام تکلیف و بیع، بعضی از نسخ را که از حدیث و بعضی از
شعاعی می باشد، که در حق حکم القاضی و در رد بیعت و در حق او می بوسد، و در
روایه الاصول آمده است که می بوسد حق الله تعالی را بعد از بیعت القاضی و بعد
از شده حرمان

[illegible]

٤٦٦٦- في اذيع لاصبر قال أبو نصر قدوس في اذك لتعكم اذاحكم
بصوت الكبح بعد الفلاو حسافا هو يرى قلبه بعد حسافا حسافا نفاقا ولا يفع
الفلان في كيم من مباح بلع لا يجوز ذكر من الأسماء الحسنى راحة الله تعالى
في شرح قوله تعالى بلعصاف انه حكم الحاكم الحكمة بعد عد عدود في قصاص من
لمجسدي جو الكبر والفلان [الذات] عافا في قوله من مباح أصحاحا
رحمهم الله تعالى في العصبية كى نساينا اسفوا في سوى رونا بحتا إلى
حكم احكامه القيد كى في عدود في قصاص كى كى من العواطف ربة السيف اسفيل
حسم اللين رحمه الله تعالى في هذا فقال قوا لا يحد احد لا يحد هذه لا أراد
على هذا جاس من الأسماء الحسنى راحة الله تعالى وقد روى أصحابنا في تفسير

[illegible][illegible][illegible]
$$u = \frac{1}{2} \ln \left(\frac{1 + \cos \theta}{1 - \cos \theta} \right)$$

هذا، وهو ان صاحب الحادثة، لا ينبغي حجب عذلامن اهل البيت، بل فيكون مطالب
الشيء وسعة قلبه، ودراسة المرأة الحرة في حلاله.

٢٢٤٨- هذا وقد روى عنهم وهو اوسع من هذا، كما صرحنا عندنا انما هو
 قبيحا، انشاء بطلان الهميم، وسعة ذلك فلو ان كان روي، وان اخرى، كان خلفه بطلان
 في امرأة يزوجها، ويستحق معها حر، فانشاء بفساد البين ينافي لآخر، وبذلك الاول
 عملا بما فيها من ان لا يزوجها حتى ينفق، فهو راجع الى اوسع البين عيبا، او
 قال لانه يوجب الزنا، وبذلك الثاني، وهو راجع الى عيبا حريفة لا يحتاج
 الى عقد حصة، والعكس لا ينفق، فكنا حكمنا من عدم الائتلاف انما هو في نفسه
 انحصاري (امام أبي حنيفة) في حصة المرأة، وبذلك الثاني، في منع لا يزوج بطلان
 الخواص، لا لا يسمي ابنة، بل بطلان التمييز، كما هو في (المصنف)، (في) في الخواص، ثم يكر
 واقعا، وهو عندنا، ان كان الزوج عنها قبل القسح، ثم يبيعها لغير الهميم، فان ذلك
 اوجه، بخلافه، لان له، انما هو في القسح، ثم ان التمييز لم يكن له، وان كان لم
 يبيع، فحينئذ انما هو في القسح، كان ٢٢٤٨

٤٢١٩- وإذا فقدت جميع أسنانه فاحفظ ما كان من أسنانه فربما يحتاجها فهي طاهرة فتزوج امرأة فصيح سمين عفيف ثم روج امرأة أخرى ، فليجتاح إلى الفصح على الأثر الأخرى* وعن ابن محمد رحمه الله تعالى ، لا يجتاح ، والفصح عني امرأة واحدة فصيح على جميع النساء ، وعن قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، يجتاح إلى الفصح عني امرأة أخرى ، والنسب أشهر الأكر بعد الأئمة والفقهاء الإمام لأجل حال الخبيث جلي ، والخاص الإمام عند الدين ، عسر تشبه الإمام حسنه الدين رحمه الله تعالى كانوا يقتدى على قول محمد رحمه الله تعالى

[illegible]

والله اعلم
بما في صدوركم

١٦٧١ - ١٦٧٢ : در این سال جنگی متناهی بین امپراطور عثمانی و امپراطور روسیه در روسیه رخ افتاد و در این جنگ علی امیر ایران نیز شرکت کرد.

١٦٧٣ - ١٦٧٤ : در این سال امپراطور عثمانی و امپراطور روسیه در روسیه جنگ کردند و در این جنگ علی امیر ایران نیز شرکت کرد.

[illegible]

۱۹۹۹ء تا ۲۰۰۱ء تک راجستھان کے مختلف علاقوں میں پھیلنے والی وبا کے خلاف کوششیں جاری ہیں۔

٤٦٠- : فالله عز وجل يحب الوديع، لا يظهر مع من حو الأذى، محمد
 مني عن الهدى الصبيد، صفة له تعالى، ورويت عنه من بعدهم من السلف من أنفاس لا

يصح البيوع على المرأة التي سمعها أربع ، لأنه لو قسح عليها ، بغير المسخ من حي الأربع التي سمعها ، فيظهر أن نكاح الأربع وقع صحيحاً ، وإذا ظهر أن نكاح الأربع وقع صحيحاً ، يظهر بطلان نكاح الخامسة ، فلا يكون المسخ مقيداً في حي الخامسة .

٤٢٢٦- وكذلك لا يصح البيوع على الأخت الثانية ، على قول هذا القائل إذا قال : هي امرأة أتزوجها ، فهي طالق ثلاثاً ، فتزوج امرأة ووقع الثلاث عليها ، ثم إن هذه المرأة تزوجت بزواج أحمر ، ولم يعلم به الزوج الأول فقدم الزوج الأول ، طلب من المرأة أن يرجع الأمر إلى القاضي بمسند من صاحب الشافعي ، حتى يمسخ تلك البيوع ويقضي بصحة نكاحها ، فعملاً بذلك ، قضى القاضي بفسخ تلك البيوع ، وبصحة نكاحها ، هل يصح قضاها ؟ ذكر نجم الدين رحمه الله تعالى في فتاويه : أنه لا يصح ، قال : نكاح نكاح في المرأة والزوج للثاني مع صحة القضاة بالنكاح للزوج الأول ، وسمعت من الشيخ (إمام الأئمة) يظهر للدين الحسن بر على رحمه الله تعالى يقول : إن هذه أسأله على وجهين ، إذا كان الزوج الثاني غائباً لا يصح قضاءه ، لأن هذا حكم بفساد نكاح الزوج الثاني ، والقضاء على الثالث لا يجوز ، وإن كان الزوج الثاني حاضراً يصح قضاءه ، وطعن النكاح الثاني ، لأنه لا يفسد بطلان تلك البيوع ، ظهر أن الطلاق الثلاث لم يقع ، وأن الثاني تزوج بها وهي مسكرة الأول .

٤٢٢٧- وإذا قال : كن امرأة أتزوجها فهي طالق ثلاثاً ، وتزوج امرأة ، وطلقها ثلاثاً ، ثم تراجع إلى القاضي بمسند من صاحب الشافعي ، فحكم ببطلان تلك البيوع ، هل يصح حكمه ؟ قلنا : بطلان تلك مسألة استندت بفسخ وحسم الله تعالى فيها ، أكرههم على أن تزوج إن لم يكن دخن بها حتى طلقها ثلاثاً ، لا يصح حكمه ، لعدم دعوى صحيحة ، لأنه لا يمكن دعوى حقوق النكاح بعد انقضاءه ، وهذا ينقطع النكاح بلا خلاف عندنا بالطلاق المعلق ، وعند المشافعي رحمه الله تعالى بالطلاق المرسى ، وهذا الدعوى لا يصح لحكم

٤٢٢٨- وإن كان الزوج قد دخل بها بعد النكاح ، ثم طلقها ثلاثاً ، وتعت هي بفسخ المدة الواجبة بالطلاق المرسى بعد الدخول ، والزواج يكره ذلك ، بناء على اعتقاده وقوع الطلاق بالمعلق عقب النكاح لا عقده صحة البيوع ، فإذا قضى ببطلان تلك البيوع ، ووقع الطلاق المرسى ، وبفسخ المدة عليها ، بعد قضاءه ، لأن قضاءه [حصل] في فصل مجيد

(١) وفي نسخة : ومع سلاط حلب .

(٢) ما يير المقوف - قدم الأصل والبناء في طوم وق

(٣) هكذا في نسخة : ومما قد يحصل ، وكذلك في الأصل بعض

فيه : وقد نقله د. نوري صاحب

١٢٦٩ - وفي كتابي مسامي سئل عن عمره قال : إن مروءة امرأته هي طلاق
بلائها ، فتزوج امرأة ، ثم برأها إلى أبيه حتى ، فخطبها إلى عالم شعري المذهب ، يسمع
حكمه متبعها ، ويعصى بيدها ، وأمره بذلك ، وقضى ذلك لعالم النعمري سلطان البيهقي
وصحبه فلكاح ، هل يعود ؟ قال بسائل : هل أخذ القاضي لأب على هذه الحادثة شيئاً ؟ قال
نعم ، فإن إذا حدد يقرب ، فاني سأطال ، لأن القاضي إذا أخذ على القصة ، مال فقد عدل
لصه ، فلم يكن مصداق ، فلم يندم قبل أخذ القاضي من صاحب طائفة جرمه لكانه
هل يصح الحكم من الحكوم ؟ أمية ؟ قال نعم ، وإن لم يندم ، فإني على القدر أم
الأحرار ؟ قال فصل له ليل وفي يحتاج مسحة ذلك إلى حذر القاضي الأول ؟ قال
الحرف على هذا أنه يرجع إليه ، وذكر في حكم لا حاجة إلى ذلك ، لأنه قد يجرى

١٢٧٠ - وإن كان من وجع الـ وإن سئل شيخ الإسلام أسرار الحسن خطاه في
حجرة حمة الله تعالى عن رجل عاب عن امرأته حبة مدبرة ، وذلك أن النكاح يشاهد
نفسه ، هل يجوز بنتاً أن يبعث إلى القاضي الفاسي ، لتصل هذا نكاح هذا البس ؟
قال نعم ، وللقاضي عيني أن يفعل ذلك بنفسه ، أخذاً بهذا مذهب أبيه لكي هذا
مذهب : فقد ذكر في الكتاب أن القاضي ، قضى بسى ، ثم ظهر أنه قضى بحلله مدبرة ، أنه
يتعدى ، وهذا من مذهب المسند من قبل قال وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى
أنه يحل بالناس المدبرة ، ثم أورد به جواز المدبرة في الشك ، وقد كان عتسل فيه ، وكان
ذلك بعد ثبوت سائر ، فبأن أحد يقول : أخواننا من أهل المدينة ، قال : إن طلع علينا
لا يضمن ؟ غيب ، ولم يكن مذهب

١٢٧١ - وفيه أيضاً سئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن نكاح امرأة نصرانية
فلانها ملأها مدبرة وطناً ، ثم أراد أن يزوجها لولده ، قال : نعم ، القاضي - يعني القاضي
المعني - وقضى القاضي بأن النكاح الأول ثم يصح لمدبرة الولي ، وإن اختلفت الثلاث لم
تقع ، وإن النكاح الثاني يزوج الأولى قد صح ، هل يصح قضاء القاضي على هذا الوجه ؟
قال لا أدري بذلك ، لأن محمد رحمه الله تعالى هو الأول ، ثم يقول هو في

١٢٧٢ حكمه في نكاح النكاح ، وكان من الأصل المحكوم

١٢٧٣ حكمه في نكاح النكاح

١٢٧٤ حكمه في نكاح النكاح

الكتاب هو مخطوطه بلاناً، به راس أن يسره جهاد بن كره به ديت، وبه علم، لأن الشافعي فيه مخالفه، فإنه لا يعرب بمعتقد النكاح يدور إلى: فيكون بعد الفاضل ثم فصل من حيث به، ولكن على خلاف رأي الفاضل وبه صحيح حتى هو أن خبفه رحمه أنه تعالى حتى ما من

٢٢٢٢- فصل في كتاب الفاضل، الختم بذلك إلى عالم شعوري، لا يرى لمعتقد النكاح يدور إلى: حتى بعد فيه بينهما، ثم بعض الفاضل بذلك، قال إن أحد الفاضل انكسرت أن انكسرت إليه بالأم، ففصله لا يصح ذلك، بعد من قبله، فصل في ثم بعد بذلك شيئاً، ونص في ذلك هل يصح فضاء؟ قال نعم، قبله، وهل يظهر بهذا الفضا أنه المولد، في النكاح الأول كان حرفاً، أو فيه شيء، وإن كان بينهما ولد على يكون فيه خبث؟ قال لا، لأنه خبر بمصدق صحة هذا النكاح، وفضاء هذا الفاضل كان في عن إبطال الطلقات الثلاث، فلا يعمد على حكم آخر

٢٢٢٣- وبه أبى، ومن صبح الإسلام رحمه الله تعالى على عاب غير أمراته حبة مخطوطه، ولم يختلف عقبه، فذهب الأمام إلى الفاضل، فكتب الفاضل من حاكماً يرى التميز في الفضا فيمن بينهما، هل يصح؟ قال نعم، إن تحقق العجز، قيل فلو كان للزوج بها عذر، ومباح، ملائكة، على صحيح العجز؟ قال نعم، إذا لم يكن من جس الفضا، لأن مع هذه الأشياء بعد لا يجوز، لأنه يكون فضاء على الغائب، فكيف قبله فيه ظر، و صحيح أنه لا يصح فضاء، إذ العجز لا يعرف حبه العيبة، فلو أن يكون في بده مال، وهو بعد على أن يصب إليها يمتنعها ولا يصب، فيكون هذا بركة الإحاطة، لا العجز [عن] الإنسان، وبه أن الفاضل لا يوجب التميز، لأننا، من العائب أولى، فلم يكن فضاء، في صحيح فلا بعد ذلك رفع فضاء، [في] فاضل حتى وأجاز فضاء، هل بعد ذلك فضاء، تصحيح أنه لا بعد، لأن هذا الفاضل في صحيحه لا ذكر ما في العجز لم يصب، والله أعلم

- - -

(١) وفي باقي النسخ غير هذا

(٢) هكذا ب ز و ، قد في الأصل و ط

(٣) هكذا في باقي النسخ من نسخة، وكذا في الأصل على

(٤) استمر الفضا حتى بعد

٢٢٩- من هذا الخبر إذا قال الرجل أفعل معي في كرمي في هذه السنة حتى
 أزوجك نسى - ففعل معه السنة كلها - ثم قال لأبى أن يزوج منه ، من يجب للعامل حصة
 آخر مثل عمله ؟ وقد احتسب ما شاع رحمتهم لله تعالى فيه (نقصه ماله) لا يجسأ ،
 وبعضهم قالوا يجب ، وهو الأصح ، ولذلك اختص فيه ، إذ يحسن للعامل بماله من غير أن
 أت الآية إليه - ففعل شرط - زوج ، وتكون عمدة لك بمن معه مائة في الأجر ، وعلى هذا
 إذا قال الرجل - عمل معي في كرمي حتى أفعل في حقلك كذا وكذا ، ثم أتى ما يفعل

٢٣٠- إذا سأل امرأته على ألف درهم ، وإجابته لا عمل به فإن كان كتاب ذلك
 زوج ، فمصلحة من الزوج ، أو مخرجه عنه من مباح أو مباحرة ، بعد أن حيفه رحمه الله
 تعالى الألف كلها بهر من جزه ، وعد أي يوسف ومحمد رحمتهما الله تعالى قسم الألف
 على مهرها ، فمهر التي لمن به حيفها من ذلك

فهما احتج على أبي حنيفة رحمه الله تعالى بمصنف أحمد بن حنبل أنهما عسى أنه لو
 دخل مائتي لا عمل به يهرمه مهر مائة ، ولا يجوز به حيفها من الألف ، وإسائه مذكرة في
 الترتيب ، وبعد ذلك على اعتبار تقسيم المهر ، والثاني أنه لا يؤمر أحد بوجبه التي لا عمل
 به مع العلم ، وهذا بدو غير وجوبها بح العقد ، ومن ضرورة وجوبها بح العقد ، تقسيم
 الألف خمسي

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول لفساد المهر من حكم المداينة والمساواة في المهرول
 بح العقد ، والخبر به أنه لا يجوز عقد العقد : لأنها ليست بمحل للعقد نكاح
 إسنه أن نكاح معتق محض محل ، فأما موجهه صلب خل ، ويرحل ، والمهرمة تنجب
 ولما إذا دخل مائتي لا تحل له ذكر من نكاح الأخص أن لها مهر مائة مائة ، وهو
 الأصح على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وما ذكر من الردب توهمها ، وهذا التمسك
 بقول الشيخ من المجازية مجزئة - وسماها بالقد السي لا يعتقد مع ، وذلك موجود
 في حق التي لا تحل له ، وأما التمسك بالضرورة في الذم من عقد العقد ، والتي لا تحل له
 هي حيفته المداينة ، فالحاصل معطى السوط السوط من شرط العقد ، وذلك موجود
 حيفه رحمه الله تعالى لأحد ضروره عقد ، لا لأجل العقد ، وذلك ضرورة العقد في حق
 التي لا تحل له ، والله أعلم بالصواب بحكمه بعينه بعينه

٢٦٤١ - في نفس برهانه عن محمد رحمه الله تعالى جازي تروح مبررة على
 عمده العلم، ثم قال في هذه عن كرساوس حمل في هذا ثم ينهاه في المنطق
 بها، فهو باعبار في كتاب الكناج لا يسيء لها في هذا، لأن ما في هذا من
 وحسن علمه في هذا.

٢٦٤٢ - في هذا من السبب جازي في برهانه (محمداً) ثم في كرساوس حمل بعد اذ
 حافظ عنه في هذا، ثم قال في هذا في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الصغير ان يفسح في الكناج، لأنه في هذا في كتاب الكناج، ثم في كتاب
 كرساوس، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 في اجابة الامر، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج

٢٦٤٣ - في هذا من السبب جازي في هذا، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج

٢٦٤٤ - في هذا من السبب جازي في هذا، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج

٢٦٤٥ - في هذا من السبب جازي في هذا، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج
 الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج، ثم في كتاب الكناج

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

لأن هناك فروجاً لا يملأها إلا بغيرها الجزية منه، فيزعمون أن الصراط إلى هناك بين
هذه والحلافات، ولكن الشريعة إذا تعدت البحر من مائة عام، فربما يرجع عن التوكيد وقد تم
مأموره، فلو أن ما مضى من هذا لأن شهده في مائة السراة، فربما أتى ما لم يسمع به، فقم بصر
المتأمل من هذا

١٦٥٩ حينئذ يصب حمرة الأمام ثم يلقنها الزوج بها الدخول بها، لا يحسد تكليح
الأمام - لأنها تعود إلى ميت أيوس هه - لا يرى ملك الزوج؛ لأن أمولي تضي خيس الزوج
ميرثاً ومن طهي دبره غير ميرثاً في عهود المأوصات، ثم أصبح ذلك المعدن حرم
١٦٦٠ جوداً عند بعض من أهل تلك المناطق بخلاف ما عدهم لأن هناك نفساً الخبيث جعل
مأوى الزوج، إلا أنه أن من قضى شئ من غير مكنوعاً، ثم أصبح مع وجود الثمن إلى
ملك المتضي، هو قضى بأن لم يرد إلى ملك الميراث، كما هه

٤٦٣٩ في محرم الثوري سنة اربع مائة وثمانين هـ، خذها في الاحمر مسلم،
واسمها غلباء على الوادي، ولا يعرف غيرها من الاسم فهدى مسلم ولا يروى من
تاريخها ثم دعا مصلحاً لأهل البيت والسلام، وأما البرزخ من أبيه، ولما كان أشك فيه
أولاً

١٢٥٣- حسن دار الشكران لإدراجهم في أقاليمهم، واللامحور
الإسلامي، بخلاف الصافي الذي هو ليس حسنة، والعرق، صاحبنا حاور ذلك من
الصافي،^{١٢٥٤} لأنه ذو منفعة كالمه، وتوفي كامل، فالحاضر به تسمى عليه ستم، وتوفي في
تصلان مهره متعده برؤيته، وبعد المعنى لا يتأني في الشكر، وليس به إلى كامل نفع
به من الشكر والفساد.

٤٦٥٤ عن الإمام الرضا عليه السلام في تفسيره قوله تعالى: «لَا يَخْشَى الْفِتْنَةَ» أي: لا يخشى الفتن، لأنهم لا يخشون الفتن، لأنهم لا يخشون الفتن، لأنهم لا يخشون الفتن.

1700- اسرار الروحانيه في معرفة غيباتها - ولزج ٦ ص ٢٢٢ مهر أمها، عاتقها
عاتقها "مهر أمها" ولزج ٦ ص ٢٢٢ مهر أمها، عاتقها

(٦) توب من محمد بن الحسن بن علي بن فضال

61.14 (44 45 46 47 48 49)

(7) وفي القسم الثاني،

علم مقدّم مهرها، كما لو اشترى شيئا يورثه هذا المهر فبطل، ثم علم بوريه، ولا حيل للمرأة، والبيع نظير النكاح، كما لو باع بما باع فلا جناح، لأنّه قوف بما باع فلا يمكن، بخلاف ما لو باع بما يبيع الناس، لأنّ القوف عليه غير ممكن.

٤٢٥٦ - في مجموع البولزن - سئل شيخ الإسلام رحمه الله تعالى - عن رجل يذبح على امرأة أنها منكوحته وحلاله، وهي تقول: كنت امرأته وقد طلقني، ولم تفت عدي، وتزوجت بهذا الرجل الثاني، والثاني يدعي ذلك، ولم ينفذ به، يدعي بنته عندها، فتوسط المتوسطون بين المذبح وبين هذه المرأة حتى احتلّسه من المذبح بمال، واعتدت، هل تحمل لهذا الرجل الثاني، والثاني يدعي ذلك من غير تجديد العقد؟

قال - لا حاجة إلى الاعتداد وإلى تجديد العقد، ولا مسند لهذا المخلع لأنّ نكاح المصفي ثم يثبت، فكيف يصح المخلع معه؟ والقدم المرأة عنى لا علاج إن جعل إقرارها بمنكاح المذبح دالة، إلا أنّ إقرارها بالنكاح في حق الزوج الثاني أعبر عامل، لو أقرت صريحا فكيف إذا أقرت دالة، فلم يثبت نكاح المصفي، ولم يصح الخلع معه، ولم ثبت الاحتداد، وفي النكاح الثاني صححا.

٤٢٥٧ - كما كان ادعاء زيد وعمرو نكاح امرأة، فأقرت المرأة لزيد، ونقض القاضي بإقراره لزيد بمحكم إقرارها، فلأن القاضي للمرأة بعد ذلك كان روجع القدم عمرو، ولكنه من أولاد، ثم أقرت بالنكاح لزيد، فكيف الحال؟ فقال - بنى كان روجع القدم عمرو، إلا أنّ طلقني ونقضت عدي، وتزوجت بهذا بعد انقضاء عدتي، وأبكر عمرو طلاقها، فإن كان للقاضي علم أنّ هذا المرأة كانت امرأة عمرو، ولها منه أولاد، لا يسلمها لزيد، وكذا لو أن القاضي سأل منها حين ادّعاها نكاح هذا السؤال، قبل إقرارها بالنكاح لزيد، وأجابت على نحو ما بينا، وألزم بالنكاح لزيد، فالقاضي لا يقضي بالنكاح لزيد ما به يثبت زيد طلاق عمرو.

٤٢٥٨ - وإدراج الرجل أخته، ثم قال لها ادعي الزنا، هل أجرت ما فعلت؟ فقالت: أصرت، بعد كان الأخ "باع أسلاكها، فقال الأخ - يا عمت سبيع لأملك وما أوفيت بقولي أحرب، بالمرل قولها، ويصرف قولها - أحرب إلى ترتيب الزنا.

(١) وهي تب - الزوج الثاني

(٢) أي عمتي جميع نسخ التي اعتمد عليها.

(٣) وفي تب - طلاق الزوج

٢٥٩: دوج به السبع مره، هذه الأسى إلى بيت الصهر، وركب منهم - وقد سئل
 ليس سكتي؟ يقول: لم يبت صهرى - فهذا به إجابة النكاح، كما ذكرنا عن شمس الأئمة
 الأئمة على رحمته أنه تعالى

٢٦٠: حبس ما من مزوج امرأة وعقاب - وقد أجمعت الروايات على أن حبس المصير العصى - وقد
 طبع، وفيه نكاح النكاح المذكور في حال الصهر، ينظر في كتاب المرأة عند تزوجت باخر قبل
 دوج انفسى وإجارتها، ص ١٢١ الكناح الثاني، ويتضمن إقامتها على نكاح الثاني مع النكاح
 الأول، وقد كلف فيه تزوجت - غير أنه إجابة العصى - ووجهه، إن كتاب النكاح من العصى بهر
 القتل، هو أكثر مفيد، من شهادتين النكاح، ولا يصح النكاح الثاني، لأن كتاب النكاح العصى في هذه
 الصورة هذا بعد، وعمل حاد به بعد المصير، وعملت المرأة من العصى، ولا يصح نكاحها
 مع الثاني

٢٦١: ويؤثر نكاحها أكثر من مهر القدر، مفيد - لا سيما في النكاح، فإن كان
 النكاح الأول - كما ثبت - لا نكاحه، فقد انعقد، لأن له مجبياً، وهو الازدواج لا يتخذ إلا
 بغير مباشر هذا بعد على الصهر من كتاب إيجازاته، وهذا المصير إن يستقيم على قوله على
 حصة ورحمة الله تعالى على من عرفه، وإن لم يكن للصهر اب أو جد، فنكاحها مع الثاني
 صحيح، لأن نكاح العصى في هذه الصورة، لم يعقد، لأنه لا محير له، فيصير نكاحها مع
 الثاني

٢٦٢: في ماورد من النكاح ورحمة الله تعالى على مجموع النكاحين - المرأة وهب
 مهرها من وجهها به فانبست منه، فطلب ورثها مهرها من زوجها، وقال: كتاب وهبها
 مهر في مرفق مولا (أبهم يصح) - وقد أقر الزوج - لا، بل كتاب النكاح في الصحة، فالتقول
 هو الزوج - لأنهم يدعون عليه بغيره وهو منكر

وفي المسألة نوع شك، لأن المهر كان ثلثاً، والزوج يدعى انفسه به، وهم ينكره،
 ذلك، والجواب - أن مهر كان ثلثاً، لكن هذا للثمة لا حلف بوثرة، فهم يدعون الاستحقاق
 لا عصم، لم يعرف أحد الاستحقاق لهم والمزوج ينكره، فكان المهر ثلثاً

٢٦٣: فيه نصاً - تزوج امرأة لم ينفذ ثوبه، ومهر منها الوفاء، وهم يعلمون أن الوفاء

(١) ما بين المتعزلات من الأصناف رانته، مرتبة زوجة

(٢) وفيه نكاح

(٣) وفيه نكاح

شدت حتی سبب ادا نمودن سزا شد، و بعد از مدتی که در زندان بود، از راه فرار از زندان فرار کرد و به وطن خود بازگشت و در آنجا به کارهای خود مشغول شد.

[illegible][illegible]

٢٩٦ حسن عام الله، بعد الفقه رحمه الله، وعين على روحه الفقه، وحيا
 لخواصه ثم حدث الروح وحدث الفقه والعلوم الصعبة والعلوم الباطنة ثم حضر الروح
 الأول والأخيرة، ثم ذكر به بعض الفقه في هذا العلم، ثم ذكر به بعض الفقه في هذا العلم
 ثم ذكر به بعض الفقه في هذا العلم، ثم ذكر به بعض الفقه في هذا العلم، ثم ذكر به بعض
 الفقه في هذا العلم، ثم ذكر به بعض الفقه في هذا العلم، ثم ذكر به بعض الفقه في هذا العلم

1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 26

1100 2000

من إيه التمسير لا يجوز، لأن من رجم المروج^(١) الأول قبل أم الب رجعة، ولاه وندت على مرقته، فهي لته برعه، إلا يجوز له أن يزوجها من له، فأما إذا كبر الابن وأراد أن يتزوج الأمه بنفسه، من غير تزويج الأب يجوز؛ لأن رجم الأب لا يعتبر من حله

والصحيح من غرائب أن الأمن بعد ما كبر إن صدق لأب من دعواه لا يجوز له أن يتزوج بالإنه، وإن لم يصدقه أنه أن يزوجها، لأنه ما صدقه، فقد رجم أن الأمه وإنه وإنه، وزعم الأب أن كان لا يعتبر في حد الابن، فزعم الأم بعشر في حله

٤٢٧- إذا لفت راء بالعربية حتى قتل، ووجب بمسي من دلال، ولان حاصر ضيل، وكان ذلك محض من اليهود، إلا أن المراد لم يعرف أن هذا تزويج، والتهود يملكون أنه تزويج، فقد قيل بأن النكاح بمعقد، وهذا القائل بمس النكاح على العلق، فإن الرجل إذا قال لا أنه أب مالي وهو لا يعرف أن هذا غلط، أو قال لعبد، أنت حر وهو لا يعلم أن هذا تحرير، يقع طلاق والعنف، وقيل أنه لا بعد النكاح؛ لأن النكاح معاوضة وتعليل، وفي المعاهدة والتعبد بشرط على الكتابين جميعاً، كذا في بيع والإجارة وغير ذلك

٤٦٨- روج انه ادعى امرأته بغير نرد وعات، الأس، واحتلف الأب والمرأة بعد ذلك، فقال الأب: ما بال أس قبل أن يمس، وعلت امرأة لا، بل مات بعد لإخراجه، فاقول هو الأب، واليئة بينه امرأة

٤٦٩- المولى يد روج مملوئه مودت النكاح، فقال الزوج والمولى: بها حبيبة وودها باخل، وقلت هي أن كبره وردى صحيح، فإن كتب مراهله، فالقول لوبها؛ لأنها تعبرت عنه، يحتمل ثبوته

٤٧٠- إذا ادعى رجل على امرأة أن ولها زوجها منه في حانة صغرها، وأنتم على ذلك بينة، وأقامت المرأة بينه أن المولى زوجها منه بعد بلوغه بغير صداق، فليست بينة المرأة؛ لأنها تثبت أمراً حاداً، وهو البلوغ، وإذا لم يكن لها بينة فالقول هو المرأة؛ لأنها تنكر ذلك، وقيل يجب أن يكون القول لفرق الزوج؛ لأن البلوغ حادث، فيحال بعدونه على أقرب الأوقات، وهو ما بعد النكاح، ولكن الأول أصح؛ لأن البلوغ كما هو حادث، فالكناح أيضاً حادث، فيحال بعدونه على أقرب الأوقات، وهو ما بعد النكاح، فمما روى هذا الشأن عقب

(١) روي في الترمذ

(٢) روي في الترمذ

كتاب النعمة

هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول

| | |
|--|--------------|
| في بيان من يستحق النعمة من المريد بعد ٧ شروط | الفصل الأول |
| في بعضه انظمت | الفصل الثاني |
| في هذه حوى الأوامر | الفصل الثالث |
| في بعض أهل الكفر | الفصل الرابع |
| في بعض الصالحين، وإليه يرجع ما في باب السجدة | الفصل الخامس |
| بسم الله تعالى | |

سورة الفرقان الرحيم

الأصل في سورة الرواحيات سورة تسمى ﴿الْمَكُونُونَ مِنْ حَبِّ رَحْمَةٍ مَنْ رُفِعَ فِيكُمْ﴾^(١) وفي قراءة ابن مسعود رضي الله عنه ﴿الْمَكُونُونَ مِنْ حَبِّ رَحْمَةٍ وَالْمَكُونُونَ غَيْبِي﴾، وقراءته لا بد وأن تكون مسبوقة عن رسول الله ﷺ فقال ذلك عن رجب البقرة، وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «أول حبكم بالله» حرفة - إلى أن قال - «لأن أول حبكم بغيري وكسومين بالمعروفة»^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام لهذا المرأة أبي حنيفة - تحنني من مال أبي سعيد ما تحنك ووليك بالمعروف»^(٣)

والصريح في أن راء محبوبة هذا الزوج لنعمة نعم - عن روي يكون كتابها من مال الزوج، كالفرض لا حبس نفسه بحمل السالمين كاتب فله في بيت مال المسلمين - وكذلك الصدقات لما حبس منه بعض السائرين لسرجه كتابته في مالهم، كل هذا

(١) الطلاق: ٦٠

(٢) أخرجه بعض المحدثين عن أبي ١٠٨٣، ومراجعته ١٨٤٦

(٣) حرمه البخاري ١٩٤٥، ومستم ٣٠٣٢، والنسائي ٥٢٢٥، وأبو داود ١٥٠٥، وأبو حنيفة

الفصل الأول

في باب من يستحق النطق في المروحات ومن لا يستحق

268- وهو ينسب إلى بوايع روح محمد قال: «وإن نوحاً رحل في الزكوة، وهب
الشفاعة من في باب الأمان، فيها ذلك إذا لم يكن بصفاء الروح، ما سفته» لأثر الشفاعة
لما على الروح، ذكره من بدلائل، وكذا واحد يذكّر من إطفاء الشفاعة، وهذا لأن الشفاعة هي
إدعاء الاستئذان من الروح، لو ادعى بظانها ما سفته فقد بدلت حقه، وهذا لا يجوز عند
الله. وقال بعض الحكماء: «إنما طلع لا تستعين الشفاعة إلا بما رتب إلى باب روحه»
المتوفى على جواب الكتاب

٤٦٨- باب كبر الروح في حاضيتها مقلعة، فإن لم تقع في (المراد التي هي في خروج)
 عنها ألقته ألقاً، وإن لم يصحب عن الاشتغال فذلك الإباح بحر، بأن مع تدهي
 صبرها، فليكن المنة لا يثبت فيه واجب على الزوج، بل قد حرر من حيث هو عن الزوج في
 أن يسرف في الزهر، لهذا حيث علمها سبب مهورها، فيكون ذلك الإباح سبباً على
 الزوج، فالتسقط منه في ذلك كالتبرع بإباحته من قبل الزوج قبل التحول إليها، لا
 يسقط حيث هو إليه، كذا هو

[illegible]

٢٨٣ هـ ، ٩٠٠ سنة للهجرة المصرية ، في كتابه منتخب برهناً ، في شرح التلخيص ، في
الغفر ، في كتابه منتخب لا يوفق ، لا يوضح التلخيص ، في كتابه منتخب لا يوفق ، في كتابه
اختارته نصيب لتمامه ، في كتابه في كتابه ٩٠٠ هـ ، في كتابه ٩٠٠ هـ

١٠٨٤: خرج من مكة بروج : وبين حقه المصنوع ، فإن هذه المعلوم لمجه على الملك ،
وإن كتب جعرة لا يصح نسخها

(۱) حکامی اس کے لئے رکھ رکھاؤ اور امانت ہے۔

على حمدها، ردت الى يد الزوج، كذلك تركتم في بيت نرويج الا انها غير ماضية
بها من الزوج يعبر حق مستحق النصفه

[illegible]

• لوحه هي هذه الحقائق مما ذكره المتكسر في إحصاء نفقة خمس يسمع به القدرح
بما كان مقصودا مالك ك وهو الجماعه أو الدواعي أو الجماعه أو الانفع من حيث التواضع
في الجماعه هي هذه مسائل من أصل

١٩٩١ : درین سخن نیز ویدیه در مورد اله و المربعه نیز لایمکن میگوید : "آیه و
معبود که قبل از اینها، روح می بیند جسمه و بلا تعلل به سوی روح می میرد و معنای خروج،
و خروج از بدن می آید، اما در عقیده الروح معنیه مع جسمه بدست، پس نه آن به تعلل
و نه از اینها

و درجه ذرات آن به سیم اندکی از سیم باشد به سیم از غیر مانع هیچ بر الوط و ذرات
غیر موجوده آنها نگیرد، بی سیم بر غیر نگیرد و ذرات آن به سیم اندکی از سیم باشد

١٦٩٢ وقد نطق الروح الى بيته مع علمه بذلك، وقد روى بالحدس نكاح عليه النعمة،
فلا يجوز رفقها الرضا باليسم الصاغر، بخلاف الصغير، بل لا يصح بمجموع، لأن هناك
التمتع قائم أصلاً، وكذا، لا يرد، فلا يجب تعقب، أما معها بخلافه، حتى لو كانت
الصغيرة، محال صريح جمعه خفية والاستئناس، فعند الروح الى باب بيته، ليس له أن
يراد، وسحق النعمة عند أبي بيته، فكانت أعجز سحره لاستئناس على هذه التروية

١٦٩٥ جردى عن محمد بن الرضا، له لا يلزم الرجوع يعقب في آخره المروج

(١) ما بين المظهرين، يوجد من الأصل، أكتاف من طين وردي

(٦) عكناش و دلب ، انصاف من حشود و ناز و دغ و الاسماع حيث
تدرعهم دغ

(۲) وی مے سے بھی

٢٠٠٠: ١٠٠٠ م. والحمد لله رب العالمين جميع الحقوق محفوظة في هذه النسخة

(۵) عیسیٰ و لایدرم مروری

نصفه إلى بيت كما هو دون أن يدر أنه مع حرق الله به نصف إسماعيل، إلى بيت الزوج
مريضة، يرجع إلى مرضه، في بيت الزوج، ده الـ إيداعك إلى بيت زوج مريضة،
والزوج لا يبرئ ولا يغف عليه، ر. مرض في بيت الزوج، ر. محو ما يليه صحته،
فليس له عذره، بل بقدر عذبه، لأن يتكامل من لأن السخ بعد لفحة ولأنه،
وليس من لأنه ثم مع من لإنه، أنه قدما قبل مرضه، عاد هذا، فله غيره لثرتي
من لا يرون عدد، نصار كما ر. له صيرة لا ينام جنبه لمسته عقب

٢٩٩١ قار : حبس المرأة في بيت قبل النقلة في كتاب في موضوع خلد عمرو
حي يبيته وبين نفسها فيها البعد ، وإن كنت في موضع لا يبعد الزوج على الوصول اليه ،
فلا يحق لها ، وما ، ١٠ ، اذ لم على أن يوصي الزوج في نفسه ، فقد فوجئ الزوج على
الاستماع بها ، ولو لم لا حبس في بيت الزوج في حبس ، فلا يبعد عنها ، ولا يبا
ثم يقرر على أن يوصي في نفسها ، ثم يحكي الزوج من لا ، مع بناء فلا يحق
ثبوتها ، وما إذا حبس بعد الثبوت وبعد ما فرض مقدس البقاء ، لا ينفك عنها ، لأن
الاستماع قد وجد ، ومع حبس بها في أمر غير مصداق اليه ، فلا يورث استماع حشها
كالحبس وهذا كله إذا كانت محبوسة في بيت لا يبعد على لا ، ١٠ ، اذ لم على أن يوصي
فقد يرضى ، فلا يبعد عنها ، مع مصداق اليه ، وهذا كله قول أبي يوسف وهو اختيار
الفاضل الأدهم على السند

[illegible]

والخاصية هي واه الأصل و الجامع و واه الحفص و الحضر و سطر و النسخة و الوات
والاحساس لا من جهة الزوج ، و له ذات الاحساس هي الا من جهة الزوج ، هذا هو الصحيح ،
واللهي في ذلك ، نشأه ان لم يحسوا عن الاحساس من بين الزوج ، بل كان العيوب
لعمى من جهة الزوج (انكر ان يحس ذلك الاحساس) بل ان تدبر ما ذكره كان العيوب لا معنى

من جهة الروح^(١) لا يمكن أن يكون ذلك إلا بحسن تأنيده تقدير^(٢) وده به لا يمكن إيجاب النعمة، وهو بطور ما ليس في العاصب إذا عصب المست حر من به استسأحر، لا يجب الآخر على الاستسأحر له. لأنه فاق المستكر من الاستسأحر لا من جهة استسأحر كذا هي

٢٦٩٦ قال راب حيدر بروح وهو يقدر على الإله ولا يقدر، أو حيدر طامناً أو حرب، أو نثير، كان به الذيق لا إلا حياض بها فاق نفس من جهة الروح

٢٦٩٧ قال ور حجب مراد حجة الإسلام، فإن كان من أن سلم نسيها، فلا نعمة لها، وإن كان الروح من سببها، لم حجب مع صهرم، بهذا النعمة في قول من يوسف ورحمة الله تعالى، وقال محمد رحمه الله يعني لا نعمة لها هكذا ذكر العنوني، وذكر اختصاصه أنه لا نعمة لها، لم يذكر فيه خلاف، فيحتمل أن يكون ما ذكره أصحاب نون محمد، رحمه الله تعالى، فوجهه دون أن يوسف ورحمة الله تعالى أن الروح، ليس به، الله وجد التكليم، والملاح لواء العزم وهي مشعشع، في ذلك بخلاف ما ذكره من به، لا يمكن أن يكون روحه التسليم أصلاً ورحمة مول محمد رحمه الله تعالى أن منعه ولا حجب من فاق نفس من جهة المراك، ثم حسب سقوط النعمة له نفس من هذه، بخلاف ما لو صلت أو صامت من رمضان

٢٦٩٨ قال من نفس فاق أن به نعمة ورحمة الله تعالى تعالى يعرض بها نعمة الإفاضة دون التسعة، وهو يعتبر ما كان، فيه الطبع هي اختص، لا ما كان فيه به في أسد، لأن هذه الإفاضة معقولة فأذا منعه فحصل لها، فلا يكون ذلك على الروح، كبريائه لا يستحق المندولة على الزوج، وليس على الروح أن كبريائه، لأن هذا من نعمة خفي فيكون من ماله. ونواقيس هناك مدة لا يعرج إليها، طمعت في مقتبه، لأب غير مصغر، في ذلك، فصاروا كالتأشير، ونه حسب من تروح نعمة مدة الذهاب والحي، لم يكن بها ذلك ولكن حطيط نعمة سهر، لأن روحاً لها نعمة الإفاضة دون التسعة، فحقه الإفاضة، يعرض لها سهراً مشهوراً ثم قال فإن عانت أسند ما يعني هكذا ذكر القدوري، وبه نظر، فإن نعمة الروحانيات لا تضر ديناً إلا بغيره، أو بغيره من نفس ما بين به هذا، ليس به تعالى ولم يذكر انحصار والرفقاهتها، فكانت أسند به مؤدبه

٢٦٩٩ قال من حج الروح سبها بها النعمة على الروح، لا نفاق، ولكن يجب شفاء الحصر، ولا يجب على السعد، ولا على السعد، فألف

(١) قيل من جميع الحجب التي يروى

(٢) وفي ط - ولا تحب غداً، م

[illegible][illegible][illegible][illegible]

٤٤٣ هـ. وفي يومئذ سمعنا من مسجدها صوته قائلاً : « ذكرنا أن من المولى في
المشاهدة التي ، فلا يبعد البؤرة كما لا يبعد بالإنكح . - » .
ولم حلي بها وبين الروح ، فلا يبعد لها : لأنه قال ما قد يبعد به بعضا . وهو المصنوع من
جوهرة من حديد ، عذبته في النار .

[illegible]

٥-٤٣٠ قال: وقد عرفت اني بيعة النوني في زلفا، والعرض ليس في البيت،
ويعتد بها أهل النولي، ويعتد من آخر من أتى حياءه فلا يعتد بها إلا في سببها أهل النولي
أي في جملته يستعملون نولي، ولله في هذه الأصول

٢٣٠٦- قال: وقد تروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يحتاج إلى التسمية لاستحقاق النعمة؛ لأن ما دفعه على حكم ملكها لصير رتب أنص بكنسها، واستحقاقها بعد الكتابة. ولهذا ما يروى في تسمية ولاية الاستحسان ملكا كخبرة، فلا يحتاج في جعلها إلى التسمية. وهذه المسألة تروى في نسخة إذا كاتب تحت عدد، أو ملكات، أو غير

٢٣٠٧- ثم روى عن مسأله بعد، فقد. إذا تزوج العبد بدين نولي، وروى القاسمي عليه النعمة، فالنعمه منعت بملكه رتبة؛ لأن قيس النعمة مهر في حق المولى؛ لأن سببه وهو النكاح كان مبرور المولى، وإذا جتمع عليه من النعمة ما يعجزه عن الأداء، يباح فيه إلا أن يباح للمولى، ثم إذا اجتمع عليه النعمة مرة أخرى، يباح للعبد أن

٢٣٠٨- قال: ثم سمع الأئمة الشرعيين رحمه الله تعالى وليس شيء من دين العبد ما يباح فيه مرة أخرى بعد مرار النعمة؛ وهذا لأن النعمة مجدد وجوب بعض الرمان، وذلك في حكم قين حاشا، ولا فساد في سائر الديون، قال: فإن مات بعد بعض ما اجتمع عليه من النعمة، لا يباح له من شيء، لأنه محل الأصناف، وقد تاب

٢٣٠٩- قال: وإن من العبد كانت النعمة في حياته، قال الشيخ الإمام أبو الحسن المشهور رحمه الله تعالى في شرحه: هذا ليس بصحيح، وإنما الصحيح أن يسلط؛ لأن النعمة تسقط بالموت، لأن النعمة في معنى الصلة على ما يأتى بيانه بعد هذا - إن شاء الله تعالى - والصلاب تبطل بدوام أصل العيش، والقيمة التي تقدمت، أو مده في دين لم يسقط بالموت لا في دين يسقط بالموت

٢٣١٠- هذا الذي ذكرنا في النسخة، أما المصنف، إذا تزوج بدين المولى، فالنعمه تسقط بكسبه؛ لأن الاستيفاء من الرتبة بهذا معدوم لعدم جواز بيعه، فيمنع بكسبه كسائر الدين، وكذلك بقعة من المكاتب تنقل بكسبه ما دام مكاتب، فتبطل الاستيفاء من الرتبة، فإذا صير بيع حيوا، لا يمكن الاستيفاء من الرتبة بعد الصير. وهذا الذي ذكرنا، إذا تزوج العبد لمو المالك، أو المصنف بدين المولى

٢٣١١- وما إذا تزوجوا بعد إيد المولى، فلا حاجة عليهم ولا مهر لأن وجوب النعمة عليهم ولهم بعينه، صحة العقد، ونكاح هو لا يغير إيد المولى لا يصح، وإن عثر واحد منهم حاز نكاحه حين عقد، يسقط من المولى، ويجب عليه مهر والنفقة في المستقبل

٢٣١٢- قال: في معنى البعض هذا في حصة رحمه الله تعالى بمره مكاتب، وهذا

مِجْرُورَةً حَرْفٌ عَلَيْهِ ذَيْنِ، بِهَاءٍ عَمِيَّةٍ (أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَا يَجُوزُ) عَمِدُ اسْمٌ مُسْتَفْعِلٌ، حَمْدٌ لَكَ مَعْنَى
مُشَجَّرًا فَكَلَامٌ جَدِيدٌ، لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي الْمَرْقِ بِشَمْعٍ، هَذَا لَا يَصُورُ، يَعْنِي أَفْكَانٌ
يَكْتَسِبُ، أَيْ هَذَا يَصْغُرُ حَالَهُ، وَجَدِيدٌ

عبد الواد: مع امر حل امه من عصفه، ويؤكد بيتا ان سید یزید مستحب، من انوار
 لانها جميعاً ماتت بول، وبعده فملوك علي، لائله، و... والكلام من بعدة شملت بعد
 هو ابن شاه الله تعالى

٤٣١٢ دل = مَحْ الرَحْنِ امه من عبده وعطيت له ، ذال ، هما ، امهه عني اتحد
لأن انعمه في عهده من الرال هو ، من ربه ، الامه سحر الدين على الامه ، وكذا على عد
الان

١٤٣٦ هـ ١ د كان لم يخل بحقوق بعضكم من غير مسلمات ١٠ يعصم الله أو
ديك. فمن هي لغة سر ١ لأن لغة سر و لغة الكلبة ١٠ ومن ذ يعصم اختلاف الناس
والقروا والحب ١ لا آخره سحر عه حده ١٠ على ١ أس به بعد عدا ١ إن شاء الله
عدي والأمة لا ١ آخره يستخدم لأمة وأما الأمة ١٠ ما في لغة فلا يستحق لغة
أخمد

٤٦٥- ذكر: ١/ بعده من الكناز المفسر، ولا هي، بعده ما: لأنه لم يحصل في الخروج
بشيء إلا بعد من، بعده من: مفعول الكناز وهو الموضع، لا هو، أي: لأنه خرج من وراء حصر
بمعرفة المفسر، التي لا تكفي فيها.

٢٣٦ - در ٩٠ ر النجاشي عليه السلام من حب الظاهر ففقد الفاضل لها الحق. و
 راجع ذلك في "نور"، ثم ظهر في "الذخائر". قد شهد الجمهور بها من الرضا، وروى
 في "المعاني" مع لزوم ذلك. لأنه ليس بأحد من أهل البيت عليه السلام. وعلما
 به من الفاضل لها الحق، أما في "الذخائر" عليه السلام من حب الظاهر ففقد الفاضل لها الحق. و
 راجع ذلك في "نور"، ثم ظهر في "الذخائر". قد شهد الجمهور بها من الرضا، وروى
 في "المعاني" مع لزوم ذلك. لأنه ليس بأحد من أهل البيت عليه السلام. وعلما
 به من الفاضل لها الحق، أما في "الذخائر" عليه السلام من حب الظاهر ففقد الفاضل لها الحق. و

١٢٧- ورد في المتن في النساوي أن الرجل . سيم امرأة وظهرها حبل ،
ثم صعد على ظهره ، فقام بغير هذا الرجل فأخذ من يد ، فإن النكاح قد عقد
بوصف واحدة كما قالوا فلا نسبح الله ، وعندهما النكاح صحيح فتدبر الشبهة وذكر في
هذا الخبر أن علي بن أبي طالب لا يحل للمرأة أيضا ، فإنه سكاره وإن كان صحيحا عفيفا ،

بأنه إذا فوجئ بمنع من وطءها، فإنه إن أفتر الزوج أن أحسن منه ما لكناح صحيح بالاتفاق، وهو غير مبرور عن وطءها، مسأله النفقة (عند الكفا)

٤٦١٩ - في مساوي النسيء رحمة الله تعالى في عكوبة نردج روح آخر، وفيها بها الزوج الفطر، وفوق يسهل من وجبت النفقة، هي الحالة التي بعد لا حلة لها، لا على الزوج الأول ولا على الزوج الثاني، إنما على الزوج الثالث، فلأن نكاح الثاني حاسد، وإن على الزوج الأول، لأن حصره بامتناع عن الأول، فلا تصح النفقة عليه

٤٦٢٠ - وقال: لا نفقة ببشارة ما دامت على من الحالة، لأنها إنما مسأله النفقة سلطانها نفسها إلى الزوج، وتضمنها نفسها لمصلحة الزوج، فإذا امتنع عن ذلك حصرت حاله، فقد حوت ما كان مسأله النفقة باختياره، فلا يجب بها نفقة

وقد صح أن شريعتنا رضي الله تعالى عنه سئل أن البشارة هل مسأله النفقة؟ فقال: نعم، جميل. كذا قال جرائق من تراءى. يعني لا نفقة لها، ثم صرح الحنفية بالبشارة. فقال: البشارة طارئة من مراءى زوجها، لا نفقة نفسها منه، لأن ما كانت مفيدة مع الزوج في مراءى، فطاهر أن الرهق بقدره على التصودب، فلا يوجد ذلك بطلانها. ٤٦٢١ - وكذا ثبت أن كان المرأة ملكاً لغيره، فالزوج يمكن معها فيه، فحلت من اندحور عليها، ثم يمكن لها نفقة ما دامت على ثلث الحانة، لأن ما معناه عن ثلث الحول عنها، فلا حيث نفسها، فصار كأنها شرب (نفسها) إلى مخرج آخر

٤٦٢٢ - قال في الكتاب: لا أن تكون سألته أن يسوكلها إلى منزله، أو يكرى لها مراً لا غير يتبرعاً فيه، (يعود) إلى محتاجة إلى منزله، وصحة من الدخول عليها، فلها ذلك وعليه النفقة، لأن مسأله لأحسان ههنا إنما كانت نفس من جهة الزوج، فلا يوجد بطلان النفقة، ثم في كل موضع نعتد نفقة المرأة لأحسن التشور، بترك التشور كان لها النفقة، لأن انقطاع النفقة هو التشور، لما ثبت التشور لرفع المسقط، فصار حاله بترك التشور كالحال قبل التشور

وذكر في المناوي: سئل من من أوفر مهر أمواه، وهو يسكن في أرض النصب، فالتصحب هي منه؟ قال: بها النفقة، لأنها مسأله وليست بتاسرة

٤٦٢٣ - إن، بحيث تراءى عن زوجها، أو أن لا تحبب معه، من منزله، أو حيث يريد

(١) ثبت من المسح بوجوده عند

(٢) هكذا في ط

من قبله ، وقد ايجده في هـ ، علا معة بها عليه : لآب معده في هـ مع ، فكدت نأثره
 وإن كان يحيطها به هـ ، وناقى أنفقه بجلها فيها لعمه : لآب معده في هـ [الشيخ] : هذا
 إن لم يحد في هـ ، وإن دخل بـ فكدلكنه فحواله في قوبه من حشفه رحمه لله تعالى . وفي
 قولها لا حقة لها ، سر ، أولها مهر أو لا . وهذا : لا على أن لا . وح بها سن لها
 أن ترفع عنها ، حتى يورث الروح مهر عذتها ، وعما لمي خبها رحمه لله تعالى . عذتها
 وألفت مظلله في هـ : مع عذتها فلا عذتها

١٢٢٢ - قال المصنف ابو العباس "تصنيفا رحمه الله تعالى هذا كتاب في منتهى
 واما ان لا يملكه احد من اهل بيته من بعده لان في منتهى الكتاب من حقائق
 الصلاح واما في رتبته فقد اقره فاضلنا في كتابه بين عيسى بن مودود وروح لا يصر
 بطلانها وحتى يطلعها من بلد اخر ظنهم في جعل له حل في ان يجره من البلد إلى القاهرة أو
 على العكس قال - والله ليس بيسر - واعوذ بها إلى بلادنا من

يوم اشرف في كسوة امرأة

[illegible]

وفد ذكر محمد صلى الله عليه وآله في الأضلاع لغيره والطبع والحفظ ذكره في فهرس.

(۱) مکتوبات معنی میں ہے، و؛ لی لائل اربع

177 2.3(4)

$$f_{\text{eff}} = f_{\text{eff}}(\tau)$$

(۲) رعی ط مریط

[illegible][illegible]

٢٩٩٥ هـ ، من بيام اشواقه ، رقصه ايام نكر ايسه ، حفا ، وكذا
يحب لياهم نكر عليه ، لأن يوم علم الأرض رما يذهب روميه ، وهو سبي عن الخلق
لغيره والذين ، قال في الكبر ، وحمل نه الكاسه ، لا انهم على الا
ما يذهب ما من لفرس ، والمفره ، ولمعه في ثناء حاد خطي ، وكذا لها عرفت على
حبه ، ولم يكف بالفرس الواحد ، بل وى عو التي عليه من الفرس ثلاثة فراسه
و فراس لا غلب ، الحب ليسيه ، ثم ما ذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب من
اشبهه ، وهو ما عو ما يجر ، وانما يصفه ما غلبت لأمكنه في سده لفرس واليرده

(١) جازي الجسم طوبى لله بعد من الأهل والقبائل من عديدهم

[illegible]

فيصير له واحد فقط، وإن كان في النكاح أن كثر الزوج معصراً فمريض لها عفاً من النكاح كل مهر أربعة. ثم بعد هذا من يفتقر لإجماع لأن هذا خلاف ما خلا لا الأثر في العلم والزوج مريض، واختلاف مواضع واختلاف الأقسام، فكان في خصم المهر لهم قصره في أحد هذه الأقسام الثلاثة، لا محضاً بحسب الله تعالى ذكره العبد بالمرأته سنة على ما ساعد في زمانه

٢٨٣٠ - فأما الذي يعنى القاضي في زمانه، فاعلم أن كتابه بالعرف فيما يعرف في كل وقت ومكان، ولا يصح في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام بها، أعزى من مال أبي سعيد بن بكير رويته في زمانه، وأفشى في ذلك، في العفة على الفضة، والصلوات شرعاً هي زوجة كلفه نظراً من الحرام، النظر من اجتناب أن يفتقر بالمعروف بلا صرف ولا نفع

٢٨٣١ - ومن يزوج، هو أهل القاضى في النكاح من العدم كذلك من الإدام وإنه في أحد الأدم بلان لحسن لا سائر عادة الإدام، ومن العدم دلالة لا يستحق عنه حصراً خاصاً وهو الآخر، فهو من أصول المواتع

قالوا في جواب من أنكر أن كلاً من الزوج في النكاح يريد به أن عفاً من الزرع جاف الكسوة في وقتها وبعدها، ما يكفيها بالمعروف، لعزله تعالى، على المولى له ردّها وكسوتها بالمعروف، ومعنى هذا أن عفاً النكاح عادة بها، والحاجة في ذلك مختلف باختلاف الأزواج، فعفاً لها في كل وقت والحاجة إليه بالمعروف، غير أن الكسوة تعرض لها في كل سنة أشهر، لأن حاجتها إلى الكسوة هي يختلف باختلاف الشدة والضعف، فبعضها بها في كل فصل من فصل، والعفة تعرض لها في كل مهر وتلحق بها، لأنه يجعل على القاضي أن يقر في العقد كل سنة، ويقر عنه أن يقر في كل سنة، فبعضها في العقد، لأن ذلك معهود، وهو بذكر مهر، لأنه أولى الأحوال بمساعدة عبد من الماهر

٢٨٣٢ - زوج على حد عفاً، إذا عرف من القاضي بها بكذا شهر، ثم يدفع الزوج ذلك

(١) صدقة تدعى أحسن مهر

(٢) وهو المهر الذي عفاً، وهو مهر

(٣) مهر، ٢٢٣

(٤) وفيه باختلاف الضعف والشدّة

(٥) في كل سنة مرة إلى الأجل

بأنها مولاتا، ان تظن في يوم، فإما تظن عندك، لأن حصه في يوم معلوم
فيمنها ناله بدلك، ولا بدلك فيما بين اليوم، لأنه مقرر بالساعات، فلا يمكن أن يفتأ
١٣٣٣-٥- أن يسأل الله الشرح في شجرة، عندك ويحضره الله تعالى (ال)
التي توضح لها سحر السحر، نفس السحر (ال) ر ١٠٠٠ من السحر، وهو
التي توضح من سحرهم الله تعالى فالوا، سحر في ذلك من الرجل، الذي كان محروفاً
بمرض عليه شقة بونا، وإن كان من السحر يمرض عبد النجعة سحر سحر، وإن كان
من السحر يمرض عبد النجعة منه، لأن سحر الأداة على الدهن، عند إقراره
في كل سنة، وبسحر ١٥٠، على أن سحر عند سحره على السحر، وهو سحر كل سحر،
وسحر على الأداة، على أن السحر على السحر كل يوم، ثم هو ر ١٠٠٠ من السحر، وهو
في "سحر النجعة حال الروح في السحر والمعنون، وهو سحر" في شرح "سحر" وهو
لقرنه تعالى "عسى السحر لم يزل على السحر" وقال الله تعالى "ليست في سحره
من سحره" وقال الله تعالى "ومن قبله يرفقه قلبه مع الله لا خلفه" إلا
من الله

١٣٣٤- وذكر الخصال في النجعة أنه يمرض حالهم في سحر، والنسب، حتى لو
كانت سحر من كان في نفسه سحر، وإن كانت سحر في نفسه، فإن كانت سحر
ومروح سحر، ثم من حاله (ال) سحر من لو كانت سحر، فيسأل به لا تكلف لأن
نفسها حتى الروح حة، سحر، وإن كان الروح موح، سحر، ثم من أن ياكل الحمار
(والسحر) السحر، وبسحر، وإن كان فقير، كان نأى في سحر سحر، لا يرخد

(١) ما في السحر من السحر من السحر والنسب، وهو سحر

(٢) سحر سحر

(٣) سحر سحر

(٤) سحر سحر

(٥) سحر سحر

(٦) سحر سحر

(٧) سحر سحر

(٨) سحر سحر

مخرج أن يطعمها ما تأكل نفسها ، ولا ما كسبته فلو تأكل في بيت أبيها ، يمكن يطعمها فيما
يريدنا... بالله يا حبيب الزمان ، هذا هو الحق في هذا هو معنى اعتبار حالها

وإنما رتب الخصاص في أدب التقاضي معارضه، في بعضه يشير إلى أنه يعسر حال
الزوج، وفي بعضه يشير إلى أنه يعسر حالهما، قال الشاعر: 'أعاب الزوج إذا كان
موسراً مظهر في السار، البرة فيه، يا كل معه ما يكل بسبه، لأنه مشر وحقن الحسد
معهم، وذلك في ما ياكله سكب بعضه ويقبضه سواه

قال: هو الكتاب الذي جواب عمرته في جرحه انفعه من اعصار طال الفرج واعينه
 حالهما هو الخبر في الكتاب الذي لا يخلو

٥٢٢٥ هـ ر. د. ترجمان القاصي للمرافعة تحتاج به من مدقق وسائر المؤيد.
 وماتت أم لا أمم، ولا صبح ولا أمم ولا أمم، وإن لا بحر على ذلك.
 وعلى الزوج أن ينفق (أو ينفق) على نفسه عمل صحيح وحسن وما أسببه ذلك وهذا لأن
 التواضع لها على الزوج طبعه، والله تعالى أعلم بأسرارهم ومنهم من قال: "أما
 والعشاء ما يتكرر ماؤه، والمدين والحصة مما لا يتكرر ماؤه، يجب على الزوج أن يعسر
 إعطاهما وإنه يدين، وهذا بين، وقد سطره الخبير، فكذلك حصة من ربه المدين (أو
 المدين)

٤٣٣٦ كتاب الفقه أبو السعيد إمام شيخ الفقهائين ، ' هـ : كتاب المرأة بها حلق لا
يقدر على الطبع و هو ، و كتاب المرأة من صنف الأشراف ، أما هو فانه مرآة بقدر علي ذلك
الأعمال وهي عمر حرم نفسها ، (حاشي على الزوج أن يساهم بحسن هذه الأعمال) لأنها
[منه] "ثم ذلك

٢٣٧٧ ودان شھر لائحه السرحيني: إدارتيك برافاس السبح والخير وعمال

(٩) وايضا لا مرحب عني - بل ان تقصمها القبر

(٩) علقامه ب

٨٥ (٧) الملحق ٨٥

(3) کتاب: ب، د، ر، ط، والفتاب، کنجی الأصل، براسی

وَلَا تُكْسِرُوا بَعْضَ بَعْضٍ

(5) جزئیہ: ۱۰۰ روپے

اليت، كان لتزوج أن يسع من الإمام أيضاً، ويعطيا حبر البرد، يمكن أنكه، وحده، ويقول
هو طعم، وليس على سري العدة، وكذلك إذا طلت فهو أنه كان يتزوج أو ينتج عن بعض
العدا، وإن أعطاه حبر السعير لا يذ من الإدام؛ لأنه لا يمكن تدرسه، ولكن لا يجبر على
ذلك في الحكم، وفي أدب الله إلى أن لا يزوج بردي هذه لأشبه، البرد ويومر بذلك
دبابة لا يجبر أو حكما

ثم على ظاهر الرواية في دفع ثلثه وبين مقته لاعتق، فإن أخذت هذا امتعت عن
هذه الأعمال، لا تسحب نعمة على روجه مولانا، والفرق وهو أن نعمة العدة إنما تحبها بلاء
الخدمة، فإذا امتعت عن هذه الأعمال لم يوجد مستحق من النعمة بمادتها، وما يقفه لفراد
إنما تحبها بلاءه فيمكن وقد مكسب، فلا يجب عليها هذه الأعمال

١٢٢٨ - هذا الذي ذكرنا كله إذا كان لتزوج حاضر، فأما إذا كان لتزوج غائبا، وله مال
حاضر في يده، فطلب من القاضي أن يعرض لها النعمة، فإن كان القاضي يقدم بالتكاح
بها، فعرض لها النعمة في ذلك حال، لأن هذا إيقاع من إقراره وليس بفساد على الزوج
بأنه؛ لأن النعمة واحدة من الزوج بحكم الزوجية قبل قضاء العاصي، والقاضي عرف قديم
الزوجة هذا، إنما واحدة من الزوجية، والاستثناء والإلزام لا يسع لك نعمة، ألا ترى أن
من أقر عليه ثم عاتق له ما حصر من حسن الدين، فطلب صاحب الدين من القاضي
الإلزام، لمجابهة القاضي إلى ذلك، فهذا كذلك

والأصل في ذلك حديث هذا على ما عرفت، ولكن يبقى لك في أن ينظر لاعتق،
وذلك في أن يحلها، أنه لم يعطها النعمة، حوازا أن يكون أعتاد النعمة قبل أن يعيب، وهي
تليس على القاضي لتأخذ بها، بل حسب أعطائها لنفسه وأعد منها كفيلا، فكذلك ذكر شعبي
الأشعة لم يرضى في موجه

١٢٢٩ - وذكر في أدب القاضي "للحصة أن تصار من شرفيها كخيل
حصى، وإن لم ياتخذ كان منازرا، قال القصور الشهيد، "الشيخ من ذكر شعبي الأثمة؛ لأن
القاضي نصب ما ظهر لكل من حجر من النظر في نفسه، وأعدت لها حجر الخمر في نفسه
نفسه" فيجب على القاضي أن ينظر له، ونظره^١ هو في حد التكفل؛ حوازا أن يحضر

(١) مكانه ب ر د ر د في الأصل و ط الإلهاء للإلهاء، الخ

(٢) وفي ط - يد

(٣) هكذا في ط

يقيم به أنه كان قد أودع النعمة، ويعلم به أنه أرسل بها نعمة، فإن حصر الزوج، قال
كنت أوقيت النعمة، أو رست إلي بالنعمة، فالقاضي يحول له الله البينة، فإن قام به لمرها
القاضي يرد ما حدث لأنه ظهر عند القاضي أنها أهدت بهير من الزوج الحبارين فيه
أخذها منك، وإن شاء أحد الكفيل وإدله على الزوج به (حسباً) المرادة على
ذلك، فلا شيء على الكفيل، وإن كنت عن البعين ولكن الكفيل، لم يرد الزوج الخيل
على ما هنا

١٢٤٠ هـ، إذا كان النكاح بينهما معلوماً للقاضي، ما يدعيه بكر النكاح بينهما
معلوم للقاضي فإن كان الزوج - يقيم عليه على النكاح، لم يقبل القاضي ذلك منها، ولا
يطلبها النعمة عند غيابها التلاني، لأن هذا فصل على ما ذهب لأن دفع ماله إليها انتهى في
على عهده لا يكرر، لا بعد الفسخ، ولكن في الزوجية، ويكون فيه على العطف فلا يجوز
وعنه (و) سمع القاضي به من سها، ولا يقضي بالنكاح، ويعطى نعمة من مال الزوج،
وإن لم يكرر للزوج ما ربا من ماله لا سيادة، فإن حصر الزوج وأقره بنكاح أمه بقضائه
انقضى، وإن أنكر ذلك كلفه القاضي إيداعه كية، فإن لم يمد أمه بدمه أجدت، ولم يرض
لها شيء مما سيدها من الزوج، لهذا قول وهو قول أبي يوسف

ونكر الخلاف فور أبي يوسف في العطف، فيجوز أن ما ذكره الخلاف في النكاح
هو أن أبي يوسف لا يوجب كفاً من عليه في محضر الكفيل، وكان أبو حنيفة أو لا يقول
يقضي بالنكاح "على العبد"، وهو قول أبي حنيفة، ثم جمع إلى قول أبي حنيفة، لا يقضي
وعند محمد لا يقضي ثم لا واحداً وما بعده انقضاء في رد ما من قول البينة عن شمراته،
وفيهم القصة على العابد، إنما يحد، لا لأنه قول عمامة لثلاثة في صغر الزانية، لكن تكونه
مختلفة ما مع، فإن مع أبي يوسف على ما ذكره الخطب لا ينفذ؛ لكونه قصداً في فصل
صغيره، وهو أن يبالس

ثم عي من مسمي نعمة من هذه المسألة، لا يحجج به أن إلى أبو حنيفة أن
الزوج لم يخلص به نعمة، والدليل على أن الخطب ذكر في كتاب القاضي أنها إذا أعت
أباً ووجه فلا شيء، ولم يخلص بها نعمة، ثم قال، إن أعتب بها زوجة فلا شيء، فالتقاضي

(١) وفي ج و ب شيء

(٢) عكاه في ج و ب و م، وفي ط والأصل حلف

(٣) وفي ج و ب شيء

بحر من لها عهد في يوسف رحمه الله تعالى، ومن يقول: إن أقام الله أن الروح لم يهبط لها.
الصفة

١٢٤١- هذا يدل ذكرنا أنه إذا كان المال في بيت العائبة، فإن حضرة الله عز وجل
الروح، أو صودع في يده من الروح، فإن كان المخاصي بهام بالكاح وبالدعوى وغيره.
بعض [لها بسمها] لا بد، وإن لم يكن لها معلومة بقاها في كمال، أو مع ذلك يكون
مقرن الروح وبهال، أمرها المخاصي بغطاء العفة من ذلك، لأنه نسب الكاح والمثل
بمئات شهادتهم جميعاً، فوجد على المخاصي بها، حيث من ذلك نال كماله لم كان هذا المال
في بيت الروح

١٢٤٢- من أنفق أو دفع أو مديون علم والدرب الشبه، أو ردد، أو أمارة بهو الله،
يد من أو دفع ولا يرد، ويكر لا يرجع الشفق على من سعى، وهذه بدلالة على آخر
علم الغائب، فإن صاحب يد، أو أخضر عرقاً أو مودعاً يرد، ثم يأمروا القاضى بخصام
الذي وإن كان عرقاً بمان، يده

والفريق هو أن المخاصي بما يأمروا في حق العفة، لما يكون مطراً به، حفظاً للملك عليه،
وهي الإنفاق على، حبه من ماله حفظه ملكه خفيه، وليس في قضاء الدين من ذلك حفظ ملكه
خفيه، بل فيه قضاء عليه بكون العبر وهذا لا يجوز

١٢٤٣- ويرجى أن لا يثبت له أحد الكاح، أو يردع الله به، ثم قيل يشهدوا
على شيء من ذلك، أما علم، فإن ثلاثاً بهذه الآية ندد، لهذا فقال: وهو ليست بعضهم
في إثبات الملك للعائبة، رأيت على الزوجية قد ذكر في الحديث أنه لا بأس من سبها هي دون
محمد رحمه الله تعالى، هو فيكون أي حجة الآخر وليس يوسف الآخر، رأيت على هو أي
حبه رحمه الله تعالى لا، ثم نزل أي يوسف رحمه الله تعالى لا، أو بقى مباحية
ولكن على قول أي حبه رحمه الله تعالى الأول (بعضي بهام بالكاح، وعلى قول أي
يوسف الأول لا بدني، فقد ذكر له) الخصام في مكانه، وذكر على مودع أي خفيه
الأول ولا آخره، ذكر طعنه، ولم يعرفني القول أي يوسف رحمه الله تعالى، وقال:
بقي هذه السبعة من الكاح، لأنها مودة الكاح عن العائبة، أو دفع المظنون

(١) من المظنون ماله من المصنف وأنته من ظهروا

(٢) وفي نسخة إلى هذا

(٣) ليس في نسخة

لما مضى في إثبات نكاح علي العاتق

١٣٤٤ - هذا الذي ذكرناه كان لزوج عاتق حاصد ، وأما إذا لم يذكر له مال حصر ،
وطالب من المال من أبي سمع ، بها على الشكاح ، وهو من سفقة عاتق العاتق ، وأما هو
بالاستدانة ، لم يجيب إلى شيء من ذلك ، لأن هذا نص على العاتق ، وهذا قول أبي
حنيفة رحمه الله تعالى الآخر وهو قول أبي يوسف وعبد بن حميد ، وأما علي
قوله أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأول - وهو قول وهو - يجيب إلى ذلك ، ذكر قول أبي حنيفة
الأول في السر الكس ، وكان من أبي حنيفة رحمه الله تعالى من جملة النكاح على العاتق
والميتان ، فكان هذا نصا مجبداً به ، وكان لفصله من مجالاً

١٣٤٥ - وذكر في باب النكاح لفصل إذا لم يكن مزوج من غيره والفاصل
يعلم بالشكاح ، وعينت من المال من موقوف لها استنفذ وبها من الاستدانة ، لا يجيب إلى
ذلك خلافاً لزوج رحمه الله تعالى ، وكان هذا نصاً مجبداً به ، وكان لفصله من مجالاً
والذي ذكرناه من النكاح ، فكذلك في الكسوة ، هذا الذي ذكرناه أنه إذا كان مال العاتق
في بيته ، وأما ما ذكرناه عند بيان من جسد حقه أو كان في غيره أو في غيره ، أو كان شيئاً من
حصر كسوته ، أو كان طلقاً به ، وأما إذا كانت الزوجية والسر في بيت الزوج من سلاف
حصر حقه ، فليس لها أن يبيع سأس ذلك في نفسه بغير تركيب النكاح لا يبيع ذلك في
عقدها عند التكل

أما من أبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا يبيع إنما يملك به بغير تركيب ، وأما من غير
الفاصل لبيع عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يبيع ، وأما علي قول أبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى فكذلك لا يبيع ، لأن عندنا ما يبيع الفاضل على الفاضل يبيع ،
فأما العاتق فلا يبيع منه ولا يبيع ، ويتحقق انتقاض عيبها من غلة الدار أو العبد الآتي هو
للنكاح ، لأن ذلك من جسد حقه ، ولكن يترك لفصل في الزوجية متى ما حل هذا

١٣٤٦ - في النكاح عيب هذه المسائل وهي أن موطن كان للمال من أحد
لها بالبيعة في مال الزوج ، فلها أن تأخذ من مال الزوج ما يكفيها بغير عرف بغير قضاء ، فإن
عليه الصلوات والنكاح بعد ما رأه أبي حنيفة ، فسد من ما في سعيها ما يكفيها وذلك
المعروف^(١)

(١) وفيه ما يفسد

(٢) هذا تقدم بغير أحد

[illegible]

٢٣٤٧- أ، و، هـ من المصنفين في الكسوة، هـ منها، أو قد صفا، أو حرفها قبل الواو، هـ منها، ب، كسوة، حـ هي الواو، آتية، ب، من الكسوة، هكذا في

المكتبة

[illegible]

٤٧٢٨- ح: تخرب الكسرة بالاسمعة قبل معنى الوقت، نظرا، حذفت بحرق
استعمالها المسمى عند في التقدير، فبعضه لا يقصر بحسب حوز، حتى يحصى ذلك
ثوب، ود حرف بالاسمعة، لتلا مشي أن الحساء في التقدير، لأنه، فثوب لا يعي
الكسرة على ذلك الوقت، ابدعوا والكسرة في ذلك، وذلك هو معنى الاسمعة،
حرف في ذلك، واسمعة، في اسمعة، وذلك من معنى الوقت، فهو على ما
يأتي في الكسرة.

2729- فرا، بی حمزه، اړو حلقه و پښتو، ډیر کښو، لاړ و پښتو، فرا، بی حمزه

۱. مکتبہ طبرک

والله اعلم بالصواب

(٢) أنت من حممه أحمد التي نكحها علي

الاجابة هي دلائل الكبر، فعنه، مضاعف من الجاهل من مغيب الوقت، وحقهم،
الحري، والله فيهم، نعمة الاقرب، انه شحو، عذار الحجة، وبعد، لا يسخر مع انشاء
منهم، عذمت الكبر، والنقبة، من الاله، فله عذوب، فله حجة

٤٣٥٠ أمثلة على ذلك: لا تسحر يا عاصم الحاجة، ولهذا استعطف الله الكلمة مع ثمتنا،
وإنما تسحر قلبه، وبالصنيع من مصر المد لا يسبها م بكر كده في منك الله، لها إذا
مقت الله وكوه درأ ناهيه، در لم يستعمل ذلك (لهذا) انكسر، أصلا حتى مصر
أودت، حرص انما هي لها كوه أخرى لا لم ظهر خطأ غاسر في التقدير، فلا تستعمل
تلك الكوة، سمعت معها كوة أخرى في تلك اللغة، يحرص لها كوة أخرى، لأنها ثا
تستعمل مع هذه الكوة كوه أخرى، لا يحرص لها كوه أخرى، في تلك اللغة، ثم يحرص
خطأ انما هي في التقدير، در لم يستعمل مع هذه الكوة كوة أخرى لا يحرص لها كوة
أخرى؟ لأنه يحرص خطأ الغاسر في التقدير، حيث وردت معنا بمعنى الكوة وراء ذلك
المراد

[illegible][illegible]

(۱) قیمت هر ط

٤٣٥- قال: وإذا فرض القهر لها ما لا يكرهها، نكحها أن يرجع من ذلك؛ لأنه ظهر جوازاً للقاضي حيث لم يكرهها، فعليه أن يبدل ذلك خطأ القصد، بما يكرهها وكذلك إذا فرض على الزوج يده على ما يكرهها، فله أن يرجع من الزيادة، لأنه صهر خطأ القاضي حيث فرضها زيادة على ما يكرهها وذكر في الطحاوي في العناوي أن القاضي إذا فرض لها ما لا يكره من القهر، ثم عرض بغيرها فعلا أو كان على القهر، كان لها أن تطلب ما لم يكرهه، وإن كان يرجع عن الزيادة.

٤٣٦- قال: وإذا فرض على القهر نفقة الحسرين، يبرأ، يبرأ عن عبه نفقة الحسرين عند طلبه؛ لأن النفقة عبه حيث فسخها على ما بأمر بعد هذا، ويعتبر حاله في كل وقت، فكما لا يستأنف الظاهر، نفقة الحسرين بعد النكاح، لا يستأنف ذلك القصد - والله أعلم -

بوع أخو في نفقة خادم الزوجية

٤٣٧- قال في كتاب: وإذا كان الزوج المولى موسراً، ولم ير الخادمة واحدة فرض على الزوج نفقة حلالاً، الخادمة؛ لأنه لا بد لها من خادم واحد يقوم بخدمة، ويهيئ لها الأمور بها، حتى تنزع امرأه من الزوج، وكذا ذلك من حوائج المرأة، وصنعته من دأب الزوج، فيكون ذلك على الزوج، ألا ترى أنه كما يفرض القهر على عبه في بيت المال، يفرض عليه خادمه، كذا هو.

٤٣٨- وهذا إذا كانت امرأة حرة، فإن كانت لمة لا تسحق نفقة الخدم على زوجها؛ لأن الأمة عبدة على نفسها فلا تسحق نفقة الخدم، فإن كان لها خادمان أو أكثر على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما، فله لا يفرض لأكثر من خادم واحد، وإن أبى يوسف يفرض للخدم؛ لأنها مع إلى خادم يقوم بخدمته ما ضره حل البيت، ولا حر بأمر حلال البيت، ولها ما لا حاجة مرأه دفع به خادم واحد عادة، وما زاد عبو ذلك بدوية وأشعث، ووجوب نفقة على الزوج بكمية دون الزينة والتعجب.

وقد أرى حجة ومحمد بين الزوجة والأولاد، فيه إذا كان بموسر أو لا لا يكرههم خادم واحد، يفرض عليه نفقة خادمين، ويصرف ويغير إن المولى الواحدة يكرهها خادم واحد عادة. والزيادة على الواحد غير مستحسنة، إنما الآ لا إذا كثرة، فلا يكرههم خادم واحد، فجزأ أنه يفرض عليه نفقة خادمين، أكثر مقادير ما يكرهها، ولا اختلاف في هذه المسألة بطر

اختلافها في العبادي إذا عاين من لا يسهم إلا من واحد عدد أي حصة ومحمد، وعند أبي يوسف يسهم لهم من

٢٣٥٧- وذكر في القاري أهل سمرقند أن لهم أربع كسب من سائر الأشراف، ولها خدام كثيرة. بهر الزور - على شقة خاص: لأن صلي هذه المرأة نحاج إلى خادمين، بقوم أحدهما بأمر داخل البيت، والآخر بأمر خارج البيت من الرسائل ومهرها

٢٣٥٨- وعن أبي يوسف في رواية أخرى أن امرأة ابن كاس فافقه من فائق [أزمت] ١٢
في زوجها مع خدمه كذا... بحيث يفتق الخدم كلها على الزوج، لأن قال الزوج لأمرأة لا
أعني على أحد من خدمك، ولكن أعطى خادماً من خدمي بخدمتك، فأب المرأة لم يكن
للزوج ذلك، ويجبر على بقاءه وخدمته خدامه، لأن امرأة عسي لا يسيبها
الإسقاط بخدم الروح

قيل وقد لم يكن للمرأة خدام لا يفر من عهدها خدام من الروح في ظاهر أروافه من
اصحاب الثلاثة، لأن إسعادها بعهده الخدام باعبار ملك الخدام، وقد لم يكن بها خدم، كعب
مستوحدة بخدمته الخدام؟ وهو غير أنه لم يصر ١١٩١م ذكر له خدام لا... وهو كذا في الخدام في بيت
الآل، كذا هي

٢٣٥٩- هذه الدار ذكرنا إذا كان الزوج موسراً، وأما كمال عصر، لم يصر من عليه
بخدمته الخدام، في رواية الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله في كتابها خدم، وقال محمد
يصر من إذا كان بها خدام (أوجه قول محمد أنه إذا كان بها خدام) جهده للمرأة لم تكلف
بخدمته نفسها، ويجب على الزوج بخدمته كما في حديث أنس، (وهو رواية الحسن بن
أبي حنيفة أن المرأة قد تنكح بخدمته نفسها، واستعمال الخدام بزيادة الثمن، وذلك عصر
في حافة البصر، وفي حالة الإنصاف - لأن العصر بمرمى في الكفريات، ولا يلزم الزيادة
على ذلك

ثم اختلف متابعي الخدام، أي أي خدام من خدم المرأة يستحق النعمة على الخدم؟
سهم من قالا بمصوبك بها عني من كانت حرة، أو لم تكن مملوكة بها لا تسحر، وسهم
من قال، كل من يخدمها، حرة كانت أو مملوكة لها أو لغيرها، نسحق النعمة

(١) هذا في س د ف ط وكان في الأصل عرفت

(٢) ما في المعبرين ما في لاص وأثبت في ط وم وم

(٣) وهي ب د ف ط وم الزيادة فيه

۱۳۱۰ - ۱۳۱۱ وایه ر عه ۱۴۰۰ م، قلع و معرکه - دتر ام - عه مر ۱۰۰ م، یل پرم لقا
ما یخه لقا، عه ۱۰۰ م، وایه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م
عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م، عه ۱۴۰۰ م

۱۳۶۱- حال مبارک لیسہ عالیہ کتب خانہ میں ہے جس میں تاریخ صفحہ دوازدہ
عبدلی جمعیہ محمد حبیب اللہ فصاحت افراد کی طرح اُنہیں علیہم مہری فصاحت
فصاحت میں لا حبیب مہری لایک استعجاب حالہ فرشتہ نور اللہ عا
آتی ہدیہ المریہ ہدیہ ہدیہ لایک استعجاب حالہ فرشتہ نور اللہ عا
فرشتہ نور اللہ عا ہدیہ ہدیہ ہدیہ ہدیہ ہدیہ ہدیہ ہدیہ ہدیہ

[illegible][illegible]

(١٩) كمال في الحج والعمرة كتاب من الأعيان لمؤلف

(۲) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

المسألة الأولى: في معرفة الأصل في اللغة العربية

(٤) من بين الخطوط العريضة من المؤلفات التي قدّمها في سنة ١٩٨٤

لخادم كسوة المرأة، فادكر في النعم - والله أعلم -

نوع آخر في الخصومة في نفقة الأزمنة الماضية:

٤٣٦٤- قال راد تجامعت امرأة زوجها في بعض ما مضى من زمان، قبل أن يفرض لها نفقة، ونسب بغيرها على شيء، فإن القاضي لا يقضى بها مائة ما مضى عندنا، وعند الشافعي بعضي، وبعضهم أن بعد فرض القاضي بها النفقة، أو بعد ترخيصها على شيء، لنفقه كل شهر أبغض لها، ولا لو طلق الزوج حبسها، أو حبس، أو كان حائضاً وامتنع من الامتناع، وقد استندت على الزوج، أكتب من مال نفسها، كان لها أن تأخذ الزوج بنفقة ما مضى.

٤٣٦٥- وأصل المسألة أن نفقة الزوجات تهرى ديناً لها، القاضي، أو مراضيهما على شيء معلوم لكل مهر بالامتناع، وأما قبل قضاء القاضي وفي مراضيهما، فلا نصير ديناً عندنا، وعند الشافعي يصير ديناً وجه فور الشافعي وجهه لله، أنه انفق هو من الإحتياج من الزوج، وهذه "تعود إلى الزوج، فدلل أنه إذا طلق الإحصاء أن سرت لا تسحق النفقة، والأعم أن يصير ديناً من غير قضاء ولا رضا، من وجه سببه، كما في الأجرة والنسب، وإنما يقرب بالعلقة عود من وجه، صفة من وجه، لأن النفقة وراء الإحصاء، وفي الإحصاء إن كان حتى الزوج من حيث الامتناع، ولها به البهرامها، وإصلاح أمر كفيته، فبها من الشرع من حيث يحسن الولد، وصية كل واحد منهما هو قربة، فمن حيث إن الإحصاء من هو الزوج أن أمكن جعل نفقه من صفة، فمن حيث إنه حق الشرع، وإقامة حق الشرع من كل إنسان لا يصلح أن يكون مريضاً، فكان عوداً من وجه، صفة من وجه، فمن حيث إنه صفة لا نصير ديناً من غير قضاء، ولا رضا، نفقة الأثرب، ومن حيث إنها عود، تهرى ديناً إذا وجد الفقهاء، أو الترهى عملاً بالنال بين مظهر الإمكان.

٤٣٦٦- وكذلك لو سجدت المرأة على زوجها نفقة منتهى من عرض القاضي، وقيل التراضي بينهما من شيء، فرب لا مرجع بذلك على الزوج، لأنها لو رجعت إما أن مرجع بحكم أنها صارت مستندة على الزوج، ولا وجه إلى ذلك، لأنه ليس بها ولاية إيجاب الدين على الزوج، وإما أن مرجع بحكم أن تعصيا صارت ديناً من وجه، ولا وجه إليه نفقاً، فإنا

(١) قلنا من مرفوع

(٢) كذا في ظ، وكذا من الأصل بنقل

ذكر ما أنعم الله الزوج لا تشير به لا مفضاه القاضى (١) وبالمراسم (٢) ، ثم يوجد شيء من تلك هنا ، ونشير لاسد به عن الزوج ثلثي هذا إن شاء الله تعالى

فإن شمس الأئمة لشرعهم في شرح الشكاح في باب النعمة من العتلاق (٣) إن هذا المصروف قول في حقيقة حمه به تعالى الآخر ، أما على قوله الأول كان به أن مرجع حقيقة مظهرها على الزوج ، وكذلك على قول أبو حنيفة لأوله ، بعضه الرد حبه نصير بهما على الزوج دليل قضاء القاضى ، وقيل هو صي يجب ، كما هو قول الساجس رحمه الله تعالى

٤٣٦٧ - قال أبو ترش بن العدمي على مروج في شهر كند (٤) لسا على نعمة كل أشهر ، لمعت أشهر ولم يعطه شئ من النعمة ، وقد كانت أسبعا ، وألحقت أو أقطعت من مال عسها ، ثم مات الزوج أو مات المهر فمعد ذلك كند عسها ، وبعد السامعي حمه الله تعالى لا يسقط ، بناء على أن النعمة عتدا تسحق استحقاق الفصلا من رجه ، والمصلا تسقط بالوف قتل ، بعين ، وبعد الشامي رحمه الله تعالى يستحق استحقاق المرحى من كل وجه ، والله وح لا يظن نوب قبل الفصحى وشه هذا في الكتب من رجه عتدا لخرقة ثم ص ، وهناك لا تشير في خبره من التركة ، كما هنا

٤٣٦٨ - وكذلك هو ظاهرا مروج (٥) هذا المخرج (٦) يستعد من جميع عليه من النعمان بعد فرض الفصحى ، لكنه حكى عن القاضى الإمام لمي 'عسا' عسى به ما هي من رجه الله تعالى ، كان يفرض وجهه رويه عنه لفسا في باب العتلاق

٤٣٦٩ - أودكم في فتاوى أبو القاسم رحمه الله تعالى ، إذا وقع المهر من الزوج ، من أمر النعمة ، فنرى ب الزوج إعطاء شية ، ثم يملكه ، روح ليس رباب سرور ما هو في (٧) وشبهه فالدعي (٨) جميع به به مروج راسد ثم سلم ، فقهه ما كان اجتماع عليه ووجه الله (٩) لمي بما كان بوجه عنه مروج راسد ، لا عساره على مدين اساطير ، بعد ذلك دلت انعمي بالاسلام تسقط لخرقة ، كذا ب امرأة إن سحر النعمة ما وصله التي كانت يسير ، ويدل ان صبه به الخصم بالطلاق

(١) أنتم - ب ر د و ظ

(٢) أب من ب ر ف د م

(٣) ش من ب ر د

(٤) أب من ب ر د

(٥) ومي ب ر د م م

بوع اخرو في الاخلاق انواع من الزوج

في دعوى اليسار ولاعصار

١٢٧٣ - ص ١٠ في كتاب رزي وراية احكامه مع ١٠٠٠ في ١٠٠٠
الزوج نس غلى فله، وفاز في الزوج، وحده انه على ١٠٠٠ في ١٠٠٠
عصمت ها، النسيب من المصاحف، حصة له على ١٠٠٠ في ١٠٠٠
احرى، فله، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
سائر الدين، في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
سوى ذلك

ومن التبايع، حصة له على ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
الاول، وهي الحاجة من ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
موضع يرد، فله، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
وحده، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
من ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
احدها، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
سائر، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
هكذا ذكر في شرح ادب العاصي للخصف في باب اقلان

١٢٧٤ - ص ١٠ في كتاب رزي وراية احكامه مع ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
الزوج، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
اد ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠
يسمحها الاقل، و ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(١) في كتاب رزي وراية احكامه مع ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٢) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

(٣) في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠ في ١٠٠٠

أَنَّهُ بِحَسَبِهِ "أَيُّ عَدُوٍّ، قَدْ قَاتَلَ بِلِيَدِهِ مَرَدُّهُ أَوْ الْإِتْرَاقَ، حَسَبَ نَظَرِهِ، صِفَتَهُ، وَإِذَا حَسَبَهُ لَا
يُؤْخَذُ بِحَسَبِهِ" وَهُوَ مَعْنَى: أَنَّهُ حَسَبُ رَجْعٍ عَلَى الرُّوحِ، أَيْ طَاهِرٌ لَهُ مَرَدُّ، وَهُوَ كَأَنَّهُ حَكَمَهُ
لِأَنَّهُ خَلَّاهُ خَمْسَ مَرَّاتٍ، وَهُوَ وَجَدَ مَرَدُّهُ فِي حَقِّهِ حَقِيرَةً لِنَفْسِهِ، فَاسْتَعْنَى بِرُوحِي الْحَيِّ، وَهُوَ
مُطْلَقٌ بِالْقُدْرَةِ، وَهُوَ الَّذِي أُنْشِئَ لَهَا عَلَيْهِ بَدَلُهُ، فَهُوَ وَهَبٌ وَكَوْنُهُ، فَاسْتَعْنَى لَهَا عَلَيْهِ
فِي الْكَلْبَةِ بِحَسَبِ الْفَرْعِ مِنْ دُونِهَا مَعَ الصَّدَقَةِ، فَيَسْتَعْمِلُ الْخَمْسِينَ الَّتِي أَرَادَ فِي كُلِّ عَلَى مَا يَأْتِي بِحَسَبِ

١٦٧٥- فإن قال الروح بعد من أحياها متى فإن موصفاً من الخس حاله .
 القاضى لا يحيا معه . لكن يصير هو من الروح . ويظهر الروح به . هكذا ذكره
 ١٦٧٦- وذكر في مدعى الباب . في قسم المدعى من رب القاضى . وقد قال
 بهي للقاضى أنا لا أحياها . لأنه إذا حيا به روحه . ولم تكن هي مدعى حية يريد
 وهي القاضى يدور له . إنا . وقت خمس فتره . لو حمل روحك حستك معه .
 ولا فلا تحيا به روح . وعلى التفسير جسدنا يقع الأمن من مدعى من مدعى . ثم على ما
 ذكر في الكتاب . جسد المدعى . ثم علم أنه محتاج حتى يبيد . لأنه يستحق الموت
 به .

٤٣- قال وعسى عساى لواء حى الرجاى مهربى أن يلاى فى مصفى قودى الد
 بىسأل الله دى بعض الواهىع ذكره شة أشهر وعى داه عس عن اى حصة رجهتة
 عافى منه أشهر دى واه الطحافى عى دى حصة رجهتة الله عافى منه
 والاحصى راسه الله سمى لا يلا لال الحس للاصحر ، وداك لما حشفه هوام
 الناس ، فيكون ذك منوص بى دى الخاصى ، وان وقع فى دى الحس الله الرجاى يصجر
 بده الله ، وعفى حال ان كذا له عافى ، وسأل عى منه بعد ذلك

۱۳۳۶- ذکر ہے کہ میں نے سرفراز علی محمد رحمۃ اللہ علیہ کی ایک خاص اور یادگار
حکایت کو یاد ہے جس کی ذلت ہے، یہاں اس کی وجہ سے کہ وہ ایک خاص اور یادگار
انجیل کے لئے پہنچا ہے جس کی وجہ سے کہ وہ ایک خاص اور یادگار
و حوالہ ہے کہ رحمۃ اللہ علیہ اس کی وجہ سے کہ وہ ایک خاص اور یادگار
و احباب کے لئے ہے کہ رحمۃ اللہ علیہ اس کی وجہ سے کہ وہ ایک خاص اور یادگار

(١١) من غير الضرر ما قلناه في كتابنا في تاريخ طبرستان

[illegible]

لا يسكن ولا يمس براه، ولو سأل مع عما كان أحيوا ونفى منجه عن الفاسي ثم إذا أحر
 أنه محرم وحقق سببه لا يجوز بين الطالب وبين الزلزاله عند، لا روي عن النبي ﷺ أنه
 قال: «المصاحب مني اليد والنفس»، والمراد باليد الملامه

١٢٧٩- وإن أقام المحرم من بيته على عسره، وأقام صاحب المحرم به على يساره، أحد
 بيته صاحب الحق؛ لأن بيته ثبت امرأته ليس بثلث، وبينه لخمس من ثلث امرأته أصلاً
 وهو الفقه، فكانت بيته صاحب حق أكثر إثمته، فكانت ربي بالقبول، دون ثلثها "البيته"
 على عسره من المحرم، من نفس الفاضل ذلك "فيه روايات"، في إحدى الروايات يقول، وفيه
 كان يعني الشيخ الإمام الحسين أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، وفي رواية أخرى لا
 يجل، وفيه كان يعني غانم المصباح رحمه الله تعالى، وهو الصحيح

١٢٨٠- حال، وإن كان محرم عاً "لأن الفاضل حبه حتى يؤدي نكاحه أو الدين،
 معه ذلك إن كان ماله من جس العفة والفتن، حتى الفاضل دلت من ماله، وإن كان ماله"
 عروضاؤه عروضاؤه، فالفاضل لا يبيع شيئاً من ذلك، لا في العفة، لا في السبق إلا بصره،
 وهذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعلى قولهما، يبيع عروضاؤه من نكاحه والفتن، رواية
 واحدة، ويبيع العمار أيضاً على أظهر الروايات عموماً، ذكر مذهب من العروضاؤه في ظاهر
 الرواية، وفي العرفاء، وجميع الأموال في حب الفاضل للمصاحبات، في باب المحرم في
 الدين

١٢٨١- ثم دلت من الفاضل ولاية البيع عدهما بيده بالعروضاؤه عروضاؤه
 والعروضاؤه بثلثي العفة، بخمس مذهب بيع للعقل، ويرتيب الأموال في هذه الفتن في مكانه
 الخالص على سبيل الاستصحاب

ثم قال الشيخ الإمام رحمه الله تعالى في شرحه، حيث ذكر في هذه المسألة
 إشارة إلى قول الفقيه حرم المراءى في أنه قادر على الإنفاق، فإنه يؤكد القبول لمول الزوج فإنه
 عاجز، فكان لا يبيع الفاضل وإن عذب إليه مراءى

(١) قال الفقيه في صراحة: «كتاب الحبر قال عليه السلام: «صاحب حر يد ولده»، وله
 الفقه في ماله في الأربعة ص ٢٦٢» فكانت أخرجه عن أبي الحسن

(٢) وفي م ب قلت

(٣) وفي م ب ثم

(٤) كتب في م ب . ط

[illegible]

وذكر الخصائص في باب المعاصي عن أصحابنا رحمهم الله تعالى أنه في النجفة والنهر
القول قول نوح، حتى لا يحسن الفرج ما لم تثبت آخره بساره، معناه في النجفة والنهر
رواية^{١٢}، فعلى هذا الوبه جميع الأقدام على التكاثر المبرر بالعدو، عن النجفة والنهر
وعلى رواية الخصائص [لم يجهل]،^{١٣} كما ذكره شيخ الإسلام لعروب، هو نوح ربه

١٣٨٣- وذكر المحقق رحمه الله تعالى في الأصل: «ادّعى اختلاف بين الرواية والرواج، فقال الروح: «أرعى» وعلى لغة المصريين ولغات شرق الأناضول، مثل أثينا وموسس، وعلى لغة المصريين، فالله عز وجل الروح مع جبهه، وعلى من أن السبب: لأن العبر في الناس أصل، فأنشأ ج. يسمي به هو الأصل، فيكون لقول قومه مع يبه، وهكذا ذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه، وله بذلك أنه هذه المسألة على الروايات

وإذا كان هكذا لأن الإسلام على النكاح يحكى أن يجعل امرأ بالشبهة على الحس
لشبهة أنه لا يحكى أن يجعل امرأة بالشبهة على آفة غيره لموسرين، فبهذه كانت هذه المسألة
على رواية واحدة، ومن شاء عرّب رحمهم الله تعالى من قال في مسألة الفاحش يحكم فيه ربه،
فإن كان عليه روى الأعباء، ثم بعض ثبوته أنه محسوس لأن الزنى علامة على عبادة وما ظهر من
العلامات يجعل حكماً عند عدمه، عرقه، قال الله تعالى ﴿يُؤْتُوا أَرْوَاحَهُمْ لِنَفْسٍ لَهُمْ فَعَدُوا لَهُ﴾
﴿عَفَا﴾ وقال الله تعالى في قصة يوسف عليه الصلاة والسلام ﴿يَوْمَ كَانَ مِصْبَحُهُ نَدَى مِنْ قَبْلِ
مُضِيهِ وَهُوَ مِنَ الْكَاذِبِينَ﴾ لهذا دليل على أن ما ظهر من علامة يجعل حكماً، فيجعل

(١) التذوق ط

(۷) اوقی: ۱. حصار می‌کنند و بهر سه پیمیل می‌کنند و پنداد، چنانچه در وادی

(١) حكمة في م و ط ١ ٢ ٣ ، وكان من أفضل لم يذكر

تاریخ: ۱۳۹۸/۰۵/۰۵

$$1^* = \frac{1}{2} \log(2)$$

Fig. 1. H_2 uptake in CO.

علا محمد الذي في حديقته حكمة بغير انماة صلاحه

٢٣٨١- عن عبد الوهاب بن قتادة عن الربيع بن الخضر، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: «من قرأ سورة الواقعة في ليلة الجمعة، لم ينقص من أجره شيء»

١٣٨٥- تم طرح على المحكمة مسألة ضمان على هذا الزاوية اناسير يكي للمحكمة على ياروفا القاضي على من مقرر التوقيع في الدرس على القاضي ذلك ذلك فقد هي وحيد ديلا بمنحه بتصل الحكم هو لستة دلايل على ان يطلب ديلا هو

۱۴۸۱: اِنْ مَدَّ دُنْيَا سَيِّدِهِ بِهٖ عَمْرًا لَا يَجِدُ حَرًّا لِّخَدَمِهِ عَمَّا نَفَقَتْ لِيَوْمِهِ اِنَّ اِلٰهَ الْغَيْبِ وَرَبَّ السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ اَنَّهٗ اَشَدُّ عِلْمًا بِمَا يَسْتَعِجِلُوْنَ ۝ وَلَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ ۝ لَا يَرٰ اِلٰهَ اِلَّا هُوَ ۝ عَلٰى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ۝ وَحَقُّ الْاِقْدَامِ اَنَّ اِلٰهًا رَّحِيمًا ۝ لَا يَخْتَصِمُ لَكُمْ اِلَّا اَعْضَاؤُكُمْ مِّنْ اَنْفُسِكُمْ ۝ وَحَقُّ عَلٰى مَا ذُكِّرْتُمْ ۝ وَهَدٰى اِلٰهَ الْاَحْسَنِ يَكْفٰى ۝ هُنَا اِلٰهٌ تَعَالٰى ۝ وَحَقُّ اَنَّ تَعَالٰى بِتَبَعِ اَعْوَابِهَا اَنْ تَشَارُفَ ۝ وَهِيَ جَدُّ لَا تَسْبُحُهَا اِلَّا بِقَوْلِ اَنْتَ اِلٰهٌ ۝ اَسْمٰهٖ اَسْمٰهٖ ۝ اِلٰدَ كُنْ اَمِنْ اَحْسَنَ تَعَالٰى ۝ [م] ۝ هُنَا عَمَّا تَجِبُهَا فَيُشْرِكُهَا لِمَعْدُوْمٍ حَقِّبَ بِهٖ مِنَ الْخَلْقِ ۝ وَاسْتَعِيْنَا بِعَمْرِكَ ۝ حَقِّبَ اَنْ تَعَالٰى ۝ عَمَّا يَتَّقَلُّ بِهٖ يَوْمَ اَلْاَمْرَانِ

[illegible]

١٢٨٧- ثم ادّعى بعض النصارى بسبب علمهم بالروح ، هذا بفعل يأمر المراه بالاسئلة على روح حتى يرجع اليه ايسر فرق بين هذا وبين سائر الديوث ، يقول في سفر التكوين من عليه يد يد عجر عن فضاء لقي ، لا يؤمر أصحاب الدين بالاسئلة عليه ، بل يؤمر بالذهاب اليه لطلبه . يؤمر بالاسئلة على الروح ووجه منقري سبب ان مرة لولم يؤمر بالاسئلة على روح بعد فرض النفس . على ان تقوم على ويموت الروح فتمنع على ما امر ، هذا سبب لا بعد الفهم يشكك فيها شأنا هو امر من الاسئلة حتى لا يظن حقا بموت نسهما ، فكان الامر بالاسئلة من القاصر بعد فرض السبب ما كبح حها في الحقيقة ، وهذا من معقول في سائر الديوث ، ولهذا الفرة

١٢٨٨- وإذا مرها النصارى بالاسئلة على الروح ، فقد ذكر محمد وجمعه الله تعالى لرجع بذلك على روح ، اذ ايسر لال اسئلته بأمر بعض من على روح ، ولقد نسي ولاه كماله فيهم استنبط من روح ، فقد ذكر محمد اسئلته على الروح ، ولم يفت به . وهذا وقاد ، ان النصارى لم يحصلوا انفسهم بالاسئلة على الروح ، سواء كانت لبعض النصارى من ما روح

فان ما كبح منهم في بعض النسخ فانه الامر بالاسئلة على روح في بعض النسخ . وابتدئ حق الرجوع بغيره على روح ، لان بعد فرض النصارى عداوتهم فيا للفرقة على الروح ، وقد ذهب حق الرجوع بالاسئلة على الروح ، سواء اكتسب من مال نصيبها ، او اسئلته بأمر النصارى ، او غيرهم النصارى ، لكن فائدة الامر بالاسئلة على الروح ، استنبط على خروج الأمر النصارى ، ان يربط يدبر ان يرجع بغيره على الروح ، ويدون الأمر بالاسئلة على روح

١٢٨٩- ثم ادّعى بعض النصارى بسبب علمهم بالروح ، هذا بفعل يأمر المراه بالاسئلة على الروح حتى يرجع اليه ايسر فرق بين هذا وبين سائر الديوث ، يقول في سفر التكوين من عليه يد يد عجر عن فضاء لقي ، لا يؤمر أصحاب الدين بالاسئلة عليه ، بل يؤمر بالذهاب اليه لطلبه . يؤمر بالاسئلة على الروح ووجه منقري سبب ان مرة لولم يؤمر بالاسئلة على روح بعد فرض النفس . على ان تقوم على ويموت الروح فتمنع على ما امر ، هذا سبب لا بعد الفهم يشكك فيها شأنا هو امر من الاسئلة حتى لا يظن حقا بموت نسهما ، فكان الامر بالاسئلة من القاصر بعد فرض السبب ما كبح حها في الحقيقة ، وهذا من معقول في سائر الديوث ، ولهذا الفرة

(١) كتب من م و ح

(٢) كتب من م و ح

(٣) كتب من م و ح

وذكر في خبره بعد ذلك أن عائدة لأمره لا بد أن تكون من أمهات العرب على ما هو
والله أعلم بالصواب. وقد كان الأمر ما ذكره الله تعالى في قوله لا تروا في الروح. وذكر
الحكم سببه في التفسير أن عائدة الأمر لا بد أن تكون من أمهات العرب. أنه إذا مات
أحد بعد الأمر بالأمم، أنه يرجع بقلبه على الروح من أمه، وهذا الأمر بالأمم لا
يرجع على ما هو من هذا.

وفاصل بعد الروح

٣٠٤- إن الروح بعد الموت ليس له عمل الروح. وهذا على روح شبيه به. فأعطاء
روح مكانه احتفظ به. روح من الله. وقوله أفراد لا من هو من نفسه. فاق
هذا الروح. لأن النفس بعد الموت هي الروح. والله في هذا سببه. فلو كانت
وكانت هذه هي نفس جميع بني آدم من جهة واحدة. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات بعد الموت. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات في هذا. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات في هذا. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس

٣٠٥- وذكر في رواية البهائم. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات في هذا. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات في هذا. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس

٣٠٦- والظاهر من هذه الرواية أن الروح بعد الموت ليس له عمل الروح. وهذا على روح شبيه به. فأعطاء
روح مكانه احتفظ به. روح من الله. وقوله أفراد لا من هو من نفسه. فاق
هذا الروح. لأن النفس بعد الموت هي الروح. والله في هذا سببه. فلو كانت
وكانت هذه هي نفس جميع بني آدم من جهة واحدة. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات بعد الموت. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس

٣٠٧- والظاهر من هذه الرواية أن الروح بعد الموت ليس له عمل الروح. وهذا على روح شبيه به. فأعطاء
روح مكانه احتفظ به. روح من الله. وقوله أفراد لا من هو من نفسه. فاق
هذا الروح. لأن النفس بعد الموت هي الروح. والله في هذا سببه. فلو كانت
وكانت هذه هي نفس جميع بني آدم من جهة واحدة. فلو كان هذا هو نفس
الروحانيات بعد الموت. فلو كان هذا هو نفس الروحانيات. فلو كان هذا هو نفس

٤٣٩٤ - كذبت أبو اصطبل على أن يعطيا الروح كن شهر حرمة عشر دوحا ،
والزوج يدعى ذلك بولي ، شهرها ، وعصى على ذلك رجال سم احبها ، فاقول قول
الروح لما قلنا

قل النجعة ابو الهيثم رحمه الله تعالى وصي جميع النور نور الروح ، ان قد فرغ من
الله كان مسرعة ، واحد من الزوج قلوا ما فرغ من النجعة ، وقد مر اصطبل عليه من
وقت تعرضه ، والاصطلاح ابي هذ النوع الذي اختلف فيه ، لأن اصطلاحه وقبضه
الخاص صارت النجعة ذك في دمه ، روح ، فكذلك في طمسه بذلك لدى

٤٣٩٥ - قال ، زاد ومع الاختلاف بين المرأة والروح بعد وضع الصنع عليه ، وجماد مع
احتمه من النجعة في الحبس ، أو في العدم ، فاقول قول الروح ، واليه بينة المرأة ، لأن
مدعيه انوارها ، فمدت الى انجاب باليه ، والزوج منكر لذلك ، فيكون القول بوليه مع يمينه .
بعد هذا ينظر إن زاد في الروح وحسب عليه ، يكفي فيها ، وإن كان لا يكفيها ، يجمعها
انكافيه في المول ، كما هو أنب الصانع لم يترككم بذلك العذر ، بعد هذا في
٤٣٩٦ - قال ، زاد ومع الاختلاف من الروح ، المرأة صمى من نكته من وقت
التعرض ، أو من وقت وضع ، فاقول قول الزوج ، وأنت ، المرأة ، لأن تدعى ريادة دين ،
والزوج منكره فكان المول قوله مع يمينه

٤٣٩٧ - قال ، زاد ادعى الروح الاضيق والكرب الرقة ، فالقول لولي مع اليمين ، لأن
أكبره وصول جنه ، بها ، فيكون قولها مع اليمين كما في منابر الدود

روح آخر في النجاعة بالنجعة

٤٣٩٨ - قال ، ولا يرحل من الروح كمال النجعة ، ومعها الروح لا يجر على إعطاء
التفصيل ما عطفه ، لأجل سروره ، النجعة فيها معنى الروح ، ولا بعد ذلك ، فكذا ذكر الحاكم في
التكملة

٤٣٩٩ - وذكر معتنف من ذلك النجعة ، أن أمراه ، أحدث روحا بدنيا وهو
مراد به ، فقلت أسمي كمالا يتقوى شهره ، هو قول بي حقيقه رحمه
الله تعالى لا يجر على إعطاء التكملة ، على قول أبي يوسف ومحمد ، رحمه الله تعالى .

مجر على إعطاء الكعبين بشفة شهر واحد^١، ولم يذكر الخلاف في المختصر، بل ذكر مطلقاً أنه لا يجهر^٢ وإنما لا يجهر لأن إعطاء الكعبين شرع^٣ والمهر لا يجهر على الشرعيات، فصار كالقديس المؤرخ إذ راد صاحب الذبي أن يأخذ منه كعباً قبل حلول الأجل، معذرة أن يعيبه عنه عند حلول الأجل، فإنه لا يجهر على ذلك، كذا

٤٤٠٠- قال مير لأسفة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب النكاح وقد روى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال إذا مال المرأة (أنه يريد أن يعيب) ولا يركب (نسخة) امرء القاص أن يعطي لها شفعة شهراً، ويطلب كعباً بشفة شهر واحد. وذكر المحقق حرقي يوسف رحمه الله تعالى أيضاً أن القاص يسأل الزوج أنت كم تعيب؟ فإن قال شهراً، يأخذ منه كعباً بشفة شهر، وإذا قال شهرين، يأخذ منه كعباً بشفة شهرين

٤٤٠١- (وهكذا في كتاب الأنصبة في رجل ضمن ذمراً غيره بشفة، والمهر عن زوجها، حال صمد البعده بطل، لأنه ضمن حالاً عيب وحب، لأن البعده لم يحجب بعده، قال إلا أن يسمى لكل شهر شيئاً، وهذا هو الزوج مع براءة المطلعة عن شيء بثلث ٥٥ كل شهر، ثم يمسك رجل لحيته بسجور الصمان^٤ لأن هذا اصطلاح يجب التمسك به، الصمان لا يلزم تصدير أكثر من شهر، لأن العمل بشفة كعبه كل فتنه^٥ لأنه لا يمكن صرفها إلى هكذا قال

٤٤٠٢- وإن أعطيت بزوج كعباً بشفة كل شهر عشرة، فإن أبو حنيفة رحمه الله تعالى يفتح على شهر واحد، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى يفتح ذلك على الأبد ما دام زوجين، وهكذا ذكر الخصاص في النسخة، وهكذا ذكر تفسر الأنصبة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح نكاحه وذكر القاص في المختصر، أن الكعبين يهرق إلى مهر واحد من غير ذكر خلاف، فيحتل أن يكتب المذكور في المختصر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى

وجه قول أبي يوسف رحمه الله تعالى إن لفظ البعده يحصل التنبه بصرف إلى الأبد، فكأنه نص عليه، ولو نص على الأبد فقال كعب لك بشفة كل شهر ع، أمنا أو مادامنا زوجين، يضع على الأبد د، زوجين وتصح الكعالة، كذا

وجه قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى إن العمل بكعبه كل في الكعالة لأن كلمة كل مني أشبه إلى جملة من لأعد من تلك، فإنما هو كل عدد من تلك الجملة على

(١) وفي ج ١ نسخة شهر واحد ذكر الخصاص في النسخة أنه على قول أبي يوسف رحمه الله عليه
الله الج

[illegible][illegible][illegible]

سورة الاحقر في الصلح على السبقة

[illegible]

(۱) بی بی ۲ - می باشد - می باشد - می باشد

١٩٨٤

2. 1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840.

٤٤٠٩- من الامور من حيث هذه المسائل (١) فصلاح من غلبت فيه الروحانية من
 حصول بشيء، بخلاف الذي لا يرضى عنه الا في حيز من حيزه من جهة الصالح بها عقيدة
 لنفسه، ولا يصح من جهة اخرى، كذا هذا الصالح فيه من جهة اخرى، وقيل تراعى
 وجهه على ذلك من جهة اخرى، أو قد هذا الصالح بعد ان من غلبت فيه الروحانية، أو قد
 من جهة اخرى من جهة اخرى، فصلاح من غلبت فيه الروحانية، وقيل تراعى
 من جهة اخرى من جهة اخرى، فصلاح من غلبت فيه الروحانية، وقيل تراعى

[illegible]

٢٤٦٦- راجع إلى الصنيع ، ثم من خاصي بها انتفع ، وبعد ما أصبحنا على شئ
الكل من خبر من الصنيع بعد ما صار به ، فمعه فنت تفتيد انكم الى الابد على
ذلك وتفتيد من به ، فانه على ما صار به في الاصل ، ان رده على ذلك ، ولا يجر
الصدقة ، فاعلى من ذلك ، لا يخرج من عندنا

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]

١٤١٦ قال فلما سمعوا مني في المسجد حياء مني من هذه ليلته فوالله علي
صلى الله عليه وسلم يقول المصطفى صلى الله عليه وسلم انما هو في هذا المسجد
الذي فيه صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد في هذا المسجد في هذا المسجد
والذي فيه صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد في هذا المسجد في هذا المسجد
والذي فيه صلى الله عليه وسلم في هذا المسجد في هذا المسجد في هذا المسجد

[illegible][illegible]

١٤١٤: حال في الكتاب رقم ١٢٠٠. الجوامع السبع، نسخة، فخراني
 الجمع من الكتب، لا الخسوف عناه، بالعميد في الكتب، رقم ١٢٠٠، في الخسوف
 الرحلي امرقه من نسخها على دغ يهوتي، مخرجه على، واحد، رقم ١٢٠٠، في
 او عرسها، ورعساها، لأن يوت عن حقاها، لا صفها، في المخرجه على، رقم ١٢٠٠، في

وجب بدلا عما ليس بمال وهو لا جناس المشي عليها بسبب النكاح ، والثوب إذا كان معلوم الجنس ، يجوز أن يجب قسما من ائمة مجهول الوصف ، بدلا عما ليس بمال كما في الخلع والنكاح .

١٤١٩ قال : زاد صالح امرأته على نفقة سنة على ثوب ، ودفعها إليه ، فهو جائز على ما ذكرناه فإن استحق الثوب بعد ذلك ، يطرأ على وقع الصلح عن الثوب بعد ما عرض لها القاضي القمعة ، أو بعد ما اصحبه على شيء نفقة ككل شهر ، ثم وقع الصلح عن ذلك على هذا الثوب ، فوجب مرجع ما عرض من بها القاضي القمعة ، وإن دفع عليه الصلح لأول مرة ؛ لأن النفقة صار دينا على الزوج بمضى ثلثة ، فإن أعادت ثوبا بمقابلة النفقة ، صار مشروية لهذا الثوب بما وجب بها على الزوج من المال ، وشري الثوب لما يمتنع باستحقاق الثوب ، وبالرد الملبس ، فثبت لها الرجوع بشعنه ، وذلك ما عرض لها ، وأما إن وقع ابتداء الصلح على الثوب ، فثبت ترجيح بقية الثوب ، لأن ابتداء الصلح إذا وقع عن الثوب ، والثوب بما ملكه الزوج ما ليس بمال ، هو الاحتباس المستحق عليها بمقتضى النكاح ، والثوب إذا ملكه الزوج ما ليس بمال ، عند الاستحقاق لك الرعي مقومة الثوب كما في النكاح ، وبيع وهو ما يقرر ما هو وقع الصلح عن نفقة امرأة على وصيف وسط ، ولم يضمن له أجلا ، أو جعل له أجلا ، فإن كان قبل مرجع القاضي وبهر إصلاحهما جاز ؛ لأن النفقة غير وجبة له في هذه الحالة ، فيكون الوصيف بدلا عن الاحتباس الذي ليس بمال .

١٤٢٠ - وأخيرا ، ثبت دينا في القمعة بدلا عما ليس بمال حالا ومزحلا ، وإن كان هذا الصلح بعد عرض القاضي ، أو بعد إصلاحهما لا يجوز ؛ لأن أخيرا هو ما يملكه عن النفقة والنفقة مال ، والخبير لا يجب قسما من النفقة بدلا عما هو مال .

١٤٢١ - ثم ، زاد ، كان لزوجين امرأتان أحدهما حرة وأخرى أمة ، موكلتا بالزوجهما بمال فصلحهما عن النفقة ، وقد شرط لأمة أكثر مما شرط للحرة جاز ؛ لأن يعسر في النفقة مطلقا للكنانية ، وقد يكتفى بغيره ما لا يكتفى للأمة .

١٤٢٢ - عرض في الكتاب عن مسألة أامة فقال : إن مؤلفه ، ليس سنا فكما يجوز صلح الأمة عن النفقة ، فكذا يجوز صلح مؤلفي الأمة ؛ وهذا لأن كل واحد منهما قد سخط عن النفقة ، أما مؤلفه فظاهر ، أما مؤلفي فلأن من النفقة إحياء مال الزوج ، فكان لكل واحد منهما سخط عن النفقة ، فليهما صلح لما كان صالحا خلفه فيجوز .

٤١٣ بخلاف ما مر في كتاب الامه رويها عن النهر، حيث لا يجوز، لأن مهرها حين
النكاح من كل وجه، ومباح لأن من حق (غيره) أن يزوجها لا يحرر. نسخة النسخه
عمر مام

وَلَقَدْ كَرَّمْنَا شِمْلَةَ إِصْرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ أَوْفَيْنَاهُم بِوَعْدِهِمْ إِذْ عَصَى الْفَارُوقُ
وَمَا كَانَ يَدْعُو إِلَىٰ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّهِ لَئِنْ جَاءَ بِكُمْ آيَاتُنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَالِينَ
وَلَقَدْ كَرَّمْنَا شِمْلَةَ إِصْرَ بَنِي إِسْرَءِيلَ إِذْ أَوْفَيْنَاهُم بِوَعْدِهِمْ إِذْ عَصَى الْفَارُوقُ

2172 عازر ورد صبحت لہو و جہاں ہفتا کس سہ علی کثر من مکتہ بر لایۃ
 لایۃ من الناس فی مدینہ یب الروح لمرمہ ندعہ دتہہ ولا یرمہ ارمہ صی وللا ۱۰ فان
 الروح من الاریادہ صی بعدہ سہہ مسرع ۱۱ فان ساء لغضی در عہ ۱۲ وان ساء سم یصیر

۱۳۳۵- سال : این کتاب مرآة مکاشفة، حوالہ اولی ساء، درمباح و حرام عین
مبتغیا أو معرھا حار + لای صاغب عما ھر حقہ

٤٤٦- وكذلك السيد المحمود إذا صليح عن عهده امرانه، وقد مر، وقد علم في جزاءه
لأن الإذن بالكساح دون الإيعاز، لأنه لا يمتنع فليذا كان له الإيعاز كان له الصليح عن العهده
لأن في الصليح إيعاز السيد، كذلك يكتب إذا صليح امرئاً عن عهده كل شهر، جازاً، كما
سار من السيد المحمود، "نظم من الأئمة"

نوع آخر في إهداد سلفه في سجن
الذي لم يعرف نبوته.

٤٤٦٧- قال رجل من نكاح امرأته وهي تحيط وأقام عيب شهيداً لم يكن له على الزوج النكاح لأنه نسأب من كونه متعوه من شهوة لا بعد الزواج
٤٤٦٨- و من ذنب امرأة على رجل أنه وجبها هو بحد من ذلك، فذهب عليه منه،
والله تعالى لا يعرف اليهود وحاش من مسائله، لا يحصل به بطلان لأن البينة لم تكن واحدة
لها يمينه، فلا يجب بالحد

(١) حکماءى باقى السبع الشرح بعد و دى هو الاصل

تاریخ و جغرافیہ

(٧) غلظة من القمم لوجودها. كتاب في الأصل: عدد ١٢.

١١) وفيما يخص قضية التمييز، فقد ورد في المادة ١٤ من الإعلان:

٢٢٦٩ - ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١)

٢٢٧٠ - ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١)

٢٢٧١ - ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١)

ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١)

ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١) ثم انزل من فوق من السماء سحابة من ماء فاستسقى بها نوحا وبنوه وجميع خلقه الذي كان معه في السفينة. (سورة هود: ٤١)

ہم ہر خواہش کو فرج دیتے ہیں اور اپنے وسیع و باریک علم سے ہر شے کو پیدا کرتے ہیں۔

يوم الاحد

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

الحجیر ان عریض صفت ہے، یہاں دروہا کی اقلیٰ تکبیرتِ حجرہ کی ذلک و منفعہ کی اکتفاً پر حجتیں، ورنہ نہ وہ لایہود، نہ نصاریٰ، نہ کھنڈ، نہ لایہ عنہ اب صلی اللہ علیہ وسلم کی تو خواہش ہے، کہ انہیں یسیر و آسان اور غیر قابلِ شک و شبہ میں خود صاف کرے، دیکھا کہ عن ذلک - جیسا کہ امر محمدی ہے - ہم اے اللہ! کہ یہ سب جنتِ مدینہ کی نعم

٢٢٢٩- ثم ترق بين المصنفه وبر القوي عبا ووجه، فإن ينز من حب روحها لا تنسحب
لصفه في ثركه ووجه، ولعلامة سحر النسخه على الروح، وموصح الترق سرح طلاق
المسوط

٢٢٣٠- قال في الكتاب: وانسخة واحدة لثلاثة عدا، اما أو مصر، ويكون القول
في العدد: اية: ثم نفس موبها مع يسبا، لأنها اسم في الإحدا، حدى، حدى، وهو الأسمه
موصو، وإليه أنشأ، أي من كعب في حوكه من الأسمه تدعى من لواء مسمى ماضي وحده، فإن
أعلم الروح به عبي، فمراه ما نصص، العدد، يرق في النسخة، لأن سرب إقره ما باله كشوته
بالمدينة، فإن أذعت حبلا نص عليها ما يسبا ويرى مستب من يوم عشقه، لأن عدة حامل إنا
تفصى موضح الخس، والورد ينسب في الهلى إلى مستب، وإن شى مستب، ولم نك انقطعت
لثمة: لأن الورد لا ينسب في النص أكثر من مستب، وإن كانت كشت أظفر، امر حاس، وثم
أحصى، بحسب إبي محمد، الظهر إلى عدة السبا، وأظفر إلى عدة، الذي لى روح، وتاليد النسخة
حسب نفسى عسى، وقال الروح: قد أعيب الحيل، وأكرم عدة الخس مستب، فتمحصى لا
لنعت إلى عول، ويترجمه اسقى ما تم نفس المدة: لأن هذا امر قد شب، فإن سرقه ماضي
الرحم قد تعالى حليفة، قال له ندى: **«ويعلم ماضي لا ماضي»**، لتكون معدودة في
ذلك، فكان له المدة حتى تنفس، عقب، وعلمها نفس ثلاث حصى، أو يدعولها في حد
الإولى وحصى ثلاثة أشهر بعد ذلك، فإن حصى في عدة الأشهر ما حصى، استعيلب المدة
بأنفس، لأنه تيب أبه أنه نكس، والنسخة: لجه لها من جمع ذلك المدة، حكم ما نقضه
العدد: لأنها محسبة بعدد من

٢٢٣١- ومنش 'بو بكر عس طلق امرته وكتم عن الناس، فمدا خاضب حصى من وطنها
نحتت، ثم لم يطلها، فإن لها المدة ما تم نفع حدى، لأن انقصا، عقب، برجع
لحمل، قال: إن عد الروح امرته، وهي صعيدودم محس بعد، وقد دخل يسبا ومثلها
يحلح، وقد منها ثلاثة أشهر من م عرقه في كذب الطلاق، وينسب عليها ما دامت أمدة قائمة
لا ذكرها، وهذا إذا لم نكس المدة، فعدتها لا تنفس ثلاث أشهر، بل يشوقه في
حالتها إلى أن يظهر لها حل، حيث بذلك الوط، أم لا؟ فبعض أن يرد عليها بمدة الم يظهر

(١) وفي ب و ت ف: فإن سرقه ماضي الروح حليفة قد تعالى

(٢) لقضاء ٢٤

(٣) وفي ط صحف

كلام، فمن السبح الإمام، والظاهر عندي أنه لا ينفك، وإنما سمى لأنه أثر حسن إلى أنه ينفك، حيث عالج ذلك، سبب استحقاق هذه النعمة بعده، ويستحق بهذا السبب في حكم النعمة، فلا بد من عدم السبب لاستحقاق النعمة، ألا ترى أن من إذا قيل وعده يخرج رأسه لم يطلب مني منه، فكذلك، وهو الصحيح

١٤٤٥ - عن الحنفية في فضله، وكل مكان كان، من رحا شواء، فادخله فوجدت أحدهما، فأنفذه به، راح، وقد دخل بها، فزاد في النعمة، ولهم بدحوه بها، قال رحمه الله تعالى في شرحه، وهذا لأصل غير متجدد على قول أبي حنيفة، رحمه الله تعالى

١٤٤٦ - عن أبي ذر، قال، سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل إذا شرب من ماء، ولا يورثه من ماء، أحدهما، وهذا حسن، بعد النعمة، تستحق الكسوة، لأن ليس بينهما، وهو الحنفية، غير أن في الكتاب لم يذكر كسوة، لأنها لا تنبغي في هذه، وقد تحتاج إلى الكسوة، عليا، حتى لو احتاجت، يجرى في القاصص به ذلك أيضا، والله أعلم، على أن النعمة تستحق الكسوة، أنها شحوا نعمة، وأما استغنى كسبنا نطق الطعام ينزل الكسوة، فإن هذه من بدحوه، قد أحمد رحمه الله تعالى، لفقها في طعام واحد، فكل من الطعام والكسوة

١٤٤٧ - قال في الكتاب، في كل موضع، يجب على الزوج، معه العدة، يجب عليه مؤنة الكسوة، كما في حد، فام كسح، فبعد هذا نظر، لأن الزوج مرر فملوك، فعليه أن يسكب، منه، وإن لم يكن، مع مؤنة ملوكه، فعليه أن يكثر من سكب، يكون الكراهة على الزوج، لأن الإسكان عليه، وإن كان الزوج معصيا، يؤمر أن يسكب الكراهة، تؤدى، ثم ترجع على الزوج، أي، كما هو الحكم في النعمة حال قيام النكاح

١٤٤٨ - ثم لأصل، فبعد هذا، أن الفرقة مني وبين الزوجين، نظر إن كانت الفرقة من جهة الزوج، فيه النعمة سواء كانت الفرقة معصية أو غير معصية، وإن كانت الفرقة من جهة المرأة، فإن كانت معها النعمة، وإن كانت معصية، لا، فإن كانت الفرقة لمسي من جهة غير من يده، فبعد هذا، لأن الفرقة معصية، وعصب من يستحق عليه النعمة لا يؤمر على طلاق النعمة، أما عصا من يستحق النعمة، فؤد في ذلك، وهو هذا بالقرآن، إذا فني الثورث، إن كان يحق لا يحرم الميراث، وإن كان غير حي يجرى، كذا

١٤٤٩ - يزيد عزيمه، لا أصل فيقول، فبعد هذا، مع الكسوة، لأن النعمة ما قبلها، مع هذه، فكانت عذبة من قبل الزوج، وكذا المدة، الطلاق، والإيلاء، ودفعة الزوج، ومجامعة الزوج، أي، يستحق النعمة، لأن هذه الفرقة كلها من جهة الزوج، بعد أن

كتب مسجده لغيره في أصل النكاح، يسمى هذا المحل بوجه الهدى

٤٤٥٠ - زمر، العن يد، حذرت المرأة، قلها غفقه والسكن، كذلك الغفقه وأنه
ثوبان، اعتقت أو احسناً، وهذا عند ربح قدراً أكثر من بد، فيها الغفقه والسكن،
وكذلك تصغيره أو أدركت فاحترت نفسها، قلها الغفقه والسكن، وإن بدت المرأة من جهة
المرأة في هذه المسائل، لأن المرأة ما حاسب سب هو مصبه، وكذلك بقره قد صلب
عنه الكتابة بعد الذخون لها الرهن، لأن المرأة بجانب بعض مساجد

٤٤٥١ - إنكحه يد، زنت أو كفيده بالهدى، أو طارعت من ربح حتى وقعت
قدرة، لا يهتد لها، لأن المرأة حاسب من قبله يسمى هو مصبه، وإن حاسبها من الزوج
مكة هتق المرأة، ولا تسقط الغفقه، لأن كفه حاسب من كل غيرا، ثم تركي من كفه
بالو، وإلا، يد، حذرت من أن المثل قد تحول، يستلزم مهر سو - كتاب غاصقة في
ذلك أو محقق، والمرق هو ن مهر ٤ من كل وجه، وبها لا تسقط بقره أحدهما

٤٤٥٢ - وإذا قاب العرس معنى جاء من جهة من ٤ بدو من يستحق حقه في
معهوض، بد لمعوض لا يستحق بد، المعوض كالمعوض في باب البيع، إنما يقتضيه ذلك
معهوض من وجه أصله من وجه، فإذا كانت يد أصله ومعهوض، غير ما عوضا معنى
حاسب المرأة، ليس هو في باب غاصقة، وإنما من سقط من قاب المعوض من جهة من له
الحق في المعوض كد، في مهر، ومهر سبب فيها أصله لا سقط، وإن قاب المعوض من جهته إذا
كتب في ذلك محقق، الغفقه - بحد لا يعوض كفه ولا غفقه

٤٤٥٣ - ثم وإن في الذن، والمذكورة بد فزاد حتى وقعت المرأة، لا يهتد لها
أخبرت على ذات، أو حذرت من امرأة نكح، هو كمن قد يهتد بد سرور، طلقها
الزوج ثم ترك السرور، فبب سبب الغفقه ما كانت الغفقه ذاته، وهذا قال إذا نكحت
لا تستحق المهر، وإن كانت الغفقه باله، والمرق وهو في مودا، استلزم بدقه مرة بجانب
من قلها مصبه هو مصبه، وهذا لا يركع بد لا يركع، فلا يركع سقوط ردي تلك الدبابة

(١) آت من م و د

(٢) ولي ف عطر

(٣) آت من م و د

(٤) وفي ف، كالمعوض في باب البيع، بعد الزوجات ويصرف من وجه، فإن كد من الغفقه

(٥) وفي م و د، المعوض، الزدرة ما لا تسقط الغفقه الع

الخط هو التشوير ، ومن الغرض منه إظهار ما لا نرى بالحواس ، فإذا علمت إلى
باب الترويج ، ارتفع الشوب ، عازم السعد ،^{١٢} فها هو حق في المنفعة

١٤٥٤ ثم ما ذكر في الكلام ان الخلقة تشتمل بصفة، فذلك ما يكون اذ وقع الخلق
مطلقاً، فذلك هو السر الذي لا لا سكنى لها ولا طرفة، هذه السكنى، لا ينفذ لها، لأنها هذا
السر هو مقتضى البقاء، السكنى، والصفة هي من الخلق، السكنى من بيت البقاء، فكما هو
حقها، فهو من السر، فبما طاعتها ان جعل في حياها لا يعمل في من السر، متى لو شرط
الروح في الخلق ان لا يكون عليه موهبة السكنى، ووصف به لانه ان يسكن في بيت منها، لم
يلزم موهبة السكنى من مالها، ما كانا يسكن في بيت بغيرها، وبعث الأجد عليه، لا
ذلك منظر حقها

١٤٤٦- م. حرّره، بنو عبد الوهب إجماعاً تحت المراقبة، حمد عن الصدقة، من التصدير القديمة
هنا في الصدقة، لأنه لا يصح نسب المال، وانما شرط في عقد فبيع برائه، فزوج من الصدقة
صحيح وانصرف وهو أن الإبر، إذا شرط في الخلع كالتدبير، يعوض، والأبر، يعوض يكون
استعده لأوعدت البراءة، لأن لمعوض قائم مقام وبعد البراءة، والأصحاء، قبل
أن يزوج جارية، فإنها قد، حذبت بتمه شهر جملة جارية، في غير الطبع للإبراء، إذا حصل
بغير عوض، فيكون، بباطل مختصاً، وبسباط الشئ، في الزوج لا يهبط بالاختي

[illegible]

۱۴۵۷- حال میں انکتاب (۱) فی فصل الخلع فی کل موضع ب صبح الازار، بحی الفکی،
بظرف ابن خلدون، ب ملکنا مدروج، بمینی لم یصور، مدروج من صر، از بہرہ بنی عباس و سرکھا می

(٦) $\frac{1}{2} \log 2$ و $\frac{1}{2} \log 2$

(٢) وهي قد واصلت ذلك في اجتماعها مع

(T) وهي ط

الطلاق وهي عدة، بسبب انحرافه وقد تنزه فكره انحرافه منع من بعض الله طلاقه، أمره عدوان ذلك، فهو من منع كما في التفسير

٢٤٦٩- قال ران كتاب المصنف حين ردت وانحرف بدار حرب، ثم انقلب بعد ذلك، أو سبب انقلب فلا يملكها؛ لأنها لما انحرف بدار حرب مرده بعد جعلت عدة حكمها لانحرافه، فعدة بسبب انحرافه، فكانت عدة، أو عدة الله في الله

٢٤٧٠- هذا الذي ذكره في إطلاق الطلاق، أو الطلاق للطلاق، حتى يلى الطلاق الرجعي، فتصلح بعدة الطلاق الرجعي من الزوج، أو نسائها يسوءه وهي طلاقه، أو ردت فحسب أن لم يحسن، فلا عدة لها، لأن في الطلاق الرجعي المرفقة ما وقعت بالطلاق، فيكون وفوق المرفقة بسبب حد منها وهو معصية، فيوجب ذلك سقوطه التمتع، ولا كذلك في الطلاق البين والظلمات الثلاث.

٢٤٧١- هذا عدة إذا خرجت عن بيت الله حفظ بعده، هكذا روي عن الصحاح مطلقاً فهذا عدة من عدة من يسوء، فإن عدل إلى سب الزوج، كما به التحفة والسكنى كما هي حاله من النكاح به خروج عن عدة عدة على سبب انحرافه من عدة عدة عدة عدة، جيباً إذا خرجت ردتاً وسكناً ردتاً لا تستحق العدة، هكذا ذكره في التمتع

٢٤٧٢- في ادب الناس في الخصام، في شرح حديث أبي إبيات أم كلفة قال: وكذلك إذا ساءتة زوجة طلاق، ثم عدلت إلى بيت الزوج بعد الطلاق، تستحق العدة وهذا ما ذكره أن عدة العدة، لعدة النكاح، فيكون عدة طلاق بعده من النكاح، وبجواب حاله من سبب من هذا قوله، فكانت عدة أيام العدة

٢٤٧٣- وفي نكاح النكاح المصنف غير طلاق ما إذا تزوجت به العدة، وبعد الطلاق وعزى إليه، ورغب إليها العدة معها، لا عدة لها على الزوج الثاني؛ لأن النكاح (مع الزوج الثاني) ليس فاسداً، وإنما عطفها على الزوج الأول، لأنها لا يفسد بالفساد بينهما نفسها من هذه، لأن الطلاق، أن وحل وقض، هكذا ذكره، وأما من هذه، لمسكة بعد فوط، وهي في العدة، ولم يخرج من بيت العدة، أم إذا خرجت عن بيت عدة فلا تستحق العدة،

فيها

نوع آخر في الصبي عن نفقة المدة.

٤١٧٤ - قال: وإذا صابح الرجل امرأته عن مضيق ما دام في بيته على ذمها، فمما لا يربطها عليه من نفقة المدة، ينظر إلى كتاب عدب بالخبير لا يعرف الصبي، وإن كانت الأشهر حالاً، ولم يكن هكذا لأن المدة إذا كانت بخير مدة العقد "مجهولة"، فلا يدرى حصص كل يوم (من صابح فيه) وإنما يحتاج إلى استيفاء حصص كل يوم بعد الصبي؛ لأن كل يوم مضي سنة ذلك اليوم يصير ذمها على الزوج يكون له استيفاء ذلك لا محالة، فإذا لم يكن حصص كل يوم معلومة يقع بينهما مبارعة مانعة من الاستيفاء والتمسك، ومن هذه الجهالة تبع جوار الصبي، كما لو صاحب عن مضيق مع نكاح ما دامت ووجه له على مال معلوم كان الصبي طلاقاً، كما عدا، بخلاف ما إذا كان عدب بالأشهر، لأن مدة نفقة مضمومة وهي ثلاثة أشهر، يكون حصص كل يوم من النفقة مضمومة، فيمكنه استيفاء حصص كل يوم بمضي وقت الصبي، فكان الصبي جنواً.

٤١٧٥ - قال: ما حال الرجل امرأته وطلقها طلاقاً دائماً، ثم صابها عن السكينة على ذمها، فإنه هذا لا يجوز لأن السكينة حال قيام نفقة، وإن كان من خلوق الزوج عليه حتى الله تعالى ليها، فلو جاز هذا الصبي الذي لا يملك حق الله تعالى فلا يجوز.

٤١٧٦ - قال: صاحبها من نفقة على ذمها، فإن لم يملط في الخلع برأته من النفقة جاز الصبي، وإن سطر في الخلع برأته من النفقة لا يجوز الصبي؛ لأن برأته من النفقة هي كانت مشروطة في خلع مسجحة، وهي إذا صاحبت عمالاً من يجرها، فلا يجوز استيفاء في الكتاب فقال: إلا ترى أن يكونه بكافاً باسم الإله صاحب روجه من النفقة على ذمها لا يجوز؛ لأنها صاحبت عمالاً من يجرها، فكذلك سطره عدم.

نوع آخر في اختلاف الزوجين في وقوع الطلاق
وبيان حكم النفقة به:

٤١٧٧ - قال: خصاص في نفقاته ولو أن رجلاً عدسه امرأته إلى الفاضل، وطالبه بالنفقة، فطرد الرجل إلى الفاضل، كسب طلقاً من نفسه، وانقضت عدب في هذه الدعة، وحدثت المرأة طلاقاً، لأن الفاضل لا يصل قوله: لأن الطلاق يظهر بقوله في الحال وهو

(١) وفي هذه النفقة، وفي ذمها ثلاثة

(٢) ما جاز للزوجين ما طرد من الأصل وأنته من ظمير.

ولا يستدبر يد منعه عن نفسه فلا يفسق إلا بالنسبة، فإن شهد به شاهداً بذلك
أو نقضاً لا يبرأ منه، لأنه لا يبرأ منه إلا باليمين، لأن رضى عنى في ما أتت به لم يظهر
بعد، وقد عدل في الشهود وأمر بقبول ثلاث حبات في غيبه النسبة فلا حقه لها
عليه، وإن كانت أدب منه، لأن أدب عليه، لأنه ظهر من أدب مال العبد حرى

٤٤٢٨- حال أبو مسهد ساعدك على وجهه من غيبه لئلا، وهي تدعى
اختلاف الزوجين، فإنه يسمى نفقاً أو يجمع الزوج من الزوج غيبه، وإخفاء عنها، ما دلت
أنفسهم منعه، لا بد كية السهو، لأن السهو يحتمل أن يكون مفقوداً، رغم هذا التعمد
تلك الترافعة، وبما هو، أن يكون الترافعة وعلى هذا الترافعة كان مفقوداً، وحسب الخ
الحسنة، ولا يخرجها نفقاً في هذا الوجه من منزله، وإن كان غيبه في الخارج ولكن
يجعل معها امرأته تجمع الزوج من الفحول غيباً يد كذا الزوج مدلاً

٤٤٢٩- نرى بين مدعيه، فإنه إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً، ومرة من، فجعل بينهما
مستراحاً ثلاثاً، فهو مكفر ولا يباح له أن يزوجها مرة أخرى، وإن كان زوج مدلاً ولا يزوجها مرة أخرى
بوصفه، وهذا لأمره من باب الفراق، لأن مسكونة يجمع الزوج عن مدحوب غيباً حقاً
ثماني مسكونة لا أمر المخرج، فكانت حاملة في ثرائي فيكون يعتق في مال له حالي وهو من

باب منى

٤٤٣٠- قول طبيب المرأة من الفاضل بغيره وهي دور، مدعى، فو تحول
بطلنى فو تحول، لأننى منى أو لم ينفق، عهد منى رجلى، باسم بكن الزوج دخل
نفا فاضلى لا يقصر لها بالنسبة، لأنه إذا وقع الطلاق غيبه، فهو مائة من غير عده، فلا
يجب لها النفقة وإن لم يقع الطلاق عليها وهي محبوسة من الزوج، والمكروه منى حينئذ
عن الزوج لا تنجح النسبة

٤٤٣١- وإن كان قد دخل بها ففاضلى يقضى له نفقة، إن عده العدة إلى أن يأتى من
النفقة، لأنه إذا وقع الطلاق عليها فلها نفقة، حتى وإن لم يجمع لها نفقة، لأنها مكروهه
محبوسة عن الزوج، إذا حمل يقضى لها نفقة العدة، لي أن يسأل من النفقة، فإن
خطأ في السأله عن مسعود منى، غيبه العدة لم يردده الفاضل عن نفقة العدة شيئاً، لأن
نفساً لا نفقة لها بعد نفقة العدة، لأنه إذا وقع الطلاق غيبه، فقد اعتقت عليها، وإن
لم يقع الطلاق غيباً فهي محبوسة عن الزوج

[illegible]

اولما بصل پدا بصل

[illegible]

انواع الناس : يفتقر جميعهم بغير شرط التزوج - لكن منهم من لا يفتقر بشرط التزوج
المرء المجنون - و من لا يفتقر بشرط التزوج - و من لا يفتقر بشرط التزوج - و من لا يفتقر بشرط التزوج
فانما يفتقر الى التزوج بالمرء المجنون ، و يفتقر الى التزوج بالمرء المجنون ، و من لا يفتقر بشرط التزوج
على قصد التزوج بالمرء المجنون ، لا يفتقر بشرط التزوج بالمرء المجنون

مجلسه ۱۱۱

(١) من غير الغرض من الغرضين المذكورين في المادة ٧ من القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦١.

سقطوا ولم يولدوا مني حولين لا يكون نعتياً، والموظف هو حولان، ولو كان تولد بضمي
عنه، دون الحولين، لم يضمنه في حرق، وهدف جعل ولا تأثم بالإجماع، و برسم يستحق عليها
بحولين يحمل لها أن برصه بعد ذلك عند عامة العلماء إلا عند حنف من يرب

٤٤٨٥ أما الكلام في ثبوت الطهارة واستحقاق الأجر، لعنه أبي حنيفة رحمه الله
بثبوت حرمه الرضاع إلى ثلاثين شهراً، وعليهما إلى حولين، وما الكلام في اشتقاق الأجر،
فقال للشيخ الإمام لأجر شمس لأنهم المخلوق هو عنى هذا، لا لا، حتى لو لم يكن طلق
أمرته فأرضعت بعد حولين بطلت الأجر، فعند أبي حنيفة - رحمه الله تعالى - تستحق الأجر
إلى تمام حولين، نصف، عند أبي يوسف ومحمد - رحمهما الله تعالى - لا تستحق الأجر
فيما وراء الحولين، ونحوه استباح علو أن مدة الرضاع في حق استحقاق الأجر عنى الإمام
مقدرة بحولين عند الكل، حتى لا يستحق المطلق لجره الرضاع بعد حولين بالإجماع،
ونسحق في حولين بالإجماع

ثم قال تعالى ﴿مَنْ آوَىٰ ذُو الْقُرْبَىٰ الرِّضَاعَةَ﴾ يعني من أودى إقام الرضاع يرضع
حولاً كاملين لا ينقص من ذلك، ولكن إذا قص من ذلك، كان الولد ينسى عن ذلك يجوز
وقد جاز هذا، ثم قوله تعالى ﴿وَأَوْعَىٰ لِمَوْلَا ذِي قُرْبَىٰ﴾ أي «كسوتهم بالمعروف»، فيست
بعد هذا معناه: إن شاء الله تعالى

٤٤٨٦ - قال أصحابنا: ولا عبرة بالإمام عن يرضاع ولده، لأن الرضاع بمنزلة النفقة،
وعنه الأولاد لا يجب عن آباءه لا عن الأمهات، هكذا الإجماع، فإذا كان الصبي لا يأخذ له
غيره، أو لا يوجد من يرضعه، من نجس الأم على الإجماع؟ ذكر شمس لأنهم المخلوق في
شرح أدب النعاصي، لم يصف، في باب نفقة الصبيان أن في ظاهر الرواية عن أصحابنا لا
يجوز، وروى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعن يوسف في الرواية أنب تجير، وذكر
شمس الأئمة النسب مسمى في شرح هذا الكتاب^{٢١} أقبح تيمر مدله، هكذا ذكر في سنن
العمري، وهذا لأن برصه تجير والولد لا يأخذ له غيره، أدى إلى بطل الرضاع، وهي محرومة
عن إتلاف الولد، ووجه ذلك شمس لأنهم المخلوق في الرواية، يعني بالنعاصي وغيره من

(١) سورة النقرة ٢٣٧

(٢) الآية لسقط عنها

(٣) وفي ٢، في شرح أدب النعاصي في تفسيره من غير ذكر خلاف، وهكذا ذكر في شرح
العمري، ج ٢

دوروي عن أبي حنيفة رحمه الله يعني: أن النعفة هي الابل، والامثلة على حسب
مصراتهم، إلا أن في طهر الروب جعل لكل على الابل، لأن نعفة طهر لإرصاد، فكيف
لا تشارك الابل في مودة برصاع حد، فكذلك النعفة

١٢٩٦- قال: كان الأب مريضاً، والأم عوسرة ثم أتت أن من هاتين بنيت طرفة،
وكانت ديتاً على الأب مرجع عليه، ثم تيسر: لأن نعمة الولد الصغير على الأب وإن كان مريضاً
كثيرة معه، فكانت لأم قاضية حقد وأحب عليه بأكثر من أبيه، ثم مرجع عليه، إذ تيسر، كما إذا
تيسر بأمه، ثم جعل الأمر بينهما، الأولى من ممر الأول من حين كان الأب مريضاً،
والأم عوسرة والصغير حده مرسوماً، ثم أمر الأم بالإنفاق من مال نفسها، ثم مرجع على
الأب، ولا يقام الحد بين الأب، مع الحاجة إلى الاستعانة، وكذا الاستعانة من هاتين
من أمهات الأب للصغير أو أمه.

٤٤٩٣ حال رضی اللہ عنہ صحیح و امہ فی النکاح، فتاویٰ رضویہ، اجردہ
الفریغ، لا ینقض نیت، اسے ہا القویۃ علی فک الذکر فی الفی، ومعنی بحر ان
تفعہ النکاح واجبہ علی الزوج، ویرا جہا علیہ اعرہ ارضع یجمع غلبہ اجردہ الفریغ مع
بعضہ النکاح، حال رضی اللہ عنہ، و ہذا لا یجوز

٢٢٩٤- هـ. إذا لم يكن المصفر مثلاً، فإن كان له مال قبل بيعه، فهو من "أجرة
الروضاع في ماله" ذكر الصدر المشهور رحمه الله تعالى في و. س. - بقاء المصفر - أنه
روى عن محمد بن أحمد بن أبي حمزة أنه يروي في مال أبيه وهو كروني بإجازة
الصدوق. قال رحمه الله تعالى في أول شرح السعد. وبسبب هذه حيلولة التواضع،
وتنكح ما روي عن محمد بن حمزة أنه تعالى به فهو من مال المصفر، وبه إذا استأجرها
على إرضاع المصغير، إذ لم يكن ثواب مالاً من مال المصفر، فكذلك صاراً. وقد ذكرنا
أرواح إذا استأجرها عام، بروضع ولده لا بجيرة، تأويله، إذ فرس جرة الرضاع من حال نفسه
ولا يستحق ذلك، كيلا يروى إلى جماع الجرة الرضاع مع ثقله المذكور في مال "والله أعلم" وخلا
لعمري لا يخفى إذ فرس في مال المصفر، فقل إن شئت

١٤٩٥- حاله و بن قسنت لام مبتدع في طلاق وحسنه ، لا يسجد وجبة الربيع على

(۱) یوسف ط جبرئیل

(۲۳) حکمتاں میں رنگ دیا ہی "یعنی ہم نے انھیں اپنا لہجہ ۷۰ سالہ مراد بھی دیا ہے

(۴) ویدیو = فیلم صوتی و تصویری

المرجع بقوله لا ينفصلوا رحمهم الله عن آلهم فقالوا له عائلته من ذواته شكواك فاب
نزلت الامم وندى من ذواتهم لا ينفصلون عن ذواتهم فاب
وحيثما وجدوا ذواتهم من ذواتهم فاب
الاحباب من ذواتهم فاب
كذلك من احكامه البكر وحيثما وجدوا ذواتهم فاب
وكذلك من احكامه البكر وحيثما وجدوا ذواتهم فاب
يحيون ذواتهم فاب
المرجع بقوله لا ينفصلوا رحمهم الله عن آلهم فقالوا له عائلته من ذواته شكواك فاب

١٩٩٧-١٩٩٨: دراسة تقييمية لفرص الاستثمار في القطاع الزراعي في مصر، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (FAO).

[illegible][illegible]

١٢٩٩- من كتاب مبرج: - الألفج ورجب الفسف، لا يسط توف المبرج لا
 له وفسد الفسف، لا اسم به، أخرى: صابح جالي عام، كخ من من به، وفي الفسف
 هي طلاق جعي، وفي العدد هي مفرق، في الألفج، لا اسم به، لا كونهما انعم
 المبرج، لا (ع) غير مبرج، ولكن الفسف في ذكر مبرج

۱۵۰۰: یہ ہم کو، ہم کی محبت، کمال علی ایسے بہترین اور وسیعہ
 اقامت و لا یتزعج علی امرہ (امہ حمہ) علی کرمہ علی
 ان تکلیف میں نہ لے، نہ سے بلکہ علی عہدہ، نہ نہ پسندی علی الظہری

وهو ظن النعمة بالنعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها
بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة

١٥-٥ قال في هذا الموضع: "والنعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها
بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

من يختلف في معرفة ما يربط النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها
بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة

قال بعضهم: "إنما هو من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها
بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

١٦-٦ قال في هذا الموضع: "والنعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها
بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

(١) ما في المتن من: "النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

(٢) ما في المتن من: "النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

(٣) ما في المتن من: "النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

(٤) ما في المتن من: "النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

(٥) ما في المتن من: "النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

(٦) ما في المتن من: "النعماء من غير أن يكون لها مصدر يربطها بين النعماء والنعماء ولا يربطها بشيء آخر، وإن شاء من غير هذا من غير على الآلة"

شاس، لم ترجع عن الأب سبي، لأنهم إذا سألوا، وأعطوا صار ذلك منكاً لهم، فخرج
 الأسماء عن نصف الأب، واستحقاق هذه النصف بأعباء الحاجة، بعد وقع الاستعانة لهم
 لوضع اختياره، فينصف اسمه عن الأب. وإن كانوا أعطوا بمقدار نصف الكفاية، سقط
 نصف النصف عن الأب، ويصح الاستدانة في النصف بعد ذلك، وعلى هذا القياس حالهم -
 وليس هناك حق لأولاد خاصة، بل في النعمة [غيراً] جميع النعمان، وأقلها من سألته
 الأمر، لا يكون بهم حق الرجوع على الذي فرغت معاشهم عليه، وبقي لمساكنة لضعفه
 الأقارب لا نصير شيئاً من هذا، بل سقط بقضي الله بحلاف معه الروحاني، والفرق
 قد مر قبل هذا

١٠١ - وقد ذكر في الوهب وكفاية الحاجب أن مئة النعمان إذا نصير ديناً بقضاء
 القاضي، فاختلاف المساجد رحمهم الله تعالى فيه، قال بعضهم إن اختبأ خراب لا اختلاف
 لموضوع، وموضوع ما ذكر في المراجع إذا استند القاضي به بالنصف وأنعى من ذلك، فتكون
 الحاجة قائمة هذه النعمان، وموضوع ما ذكر في سائر المواضع، وهذا من مال صدقة هذين
 من عله، فقد اعتبر الحاجة بعد معنى الله، إلى هذا مثل شمس الأنس السرحسى رحمه الله
 تعالى في شرح كتاب النكاح

وقال بعضهم ما ذكر في سائر المواضع محمول على ما إذا طارئة حدة يوم ذكر هو
 الحامض محمول على ما إذا ظهرت الحدة، ونقطة الأقارب، لا نصير ديناً بمصداق القاضي إذا
 طرأت الحدة، أن إذا نصرت نصير ديناً، وكفى لا نصير ديناً فإن القاضي مأسور بالنقص
 بالنصف، ولو لم نصير ديناً أصلاً لم يكن الأمر بالنقص بالنصف معنى وفائدة، ولكن لا بد من حدة
 حاصل من النصير، الجديد، فستر النصير بما دون النهر

١٠١١ - وذكر في حكاوي في المناوي هذه المسألة، ومضى بين نقضه القضي، وبهر
 نفقة سائر المعتمد فقال هذه القضي نصير ديناً على الأب بنصفه القاضي وبمعه سائر
 الحامض لا نصير ديناً بنصفه المعاصي، قال هذا كان القاضي بعد ما فرغ من نعمة الأولاد،

(١) حكاه في م

(٢) وفي م و ب فلا يثنى عليه

(٣) وفي م و ب نصرت الله، وبمعه الأب، إلا لا نصير ديناً

(٤) كتب من م و ب

(٥) وفي م و ب و ب الأدب

اگر ہمارے لئے نہ ہو۔ ہاں، جس سے یہاں جو طرح کی اصلاحیں ہوں وہ بہت زیادہ ہیں
اور جو بھی انہیں ہمارے لئے لکھا ہے ہمارے لئے بہت سے اور یہ بھی ہے کہ جو بھی ہے وہ بہت ہے
لیکن یہاں سے وہ بھی نہیں لکھا ہے اور وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے
لیکن یہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے کہ وہ بھی ہے

[illegible][illegible][illegible][illegible][illegible]

1. 2. 3. 4. 5. 6. 7. 8. 9. 10. 11. 12. 13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 84

[illegible]
$$\frac{d^2 \mathbf{r}}{dt^2} = -\frac{GM}{r^3} \mathbf{r} \quad (2)$$

[illegible]

٤٥٠ ثم ذكر في الكتاب ما إذا كان لأبي الشيخ ع. ع. عن الكتب، وأنه ما حوسب
وأنه حوسب، وأوجب جميع المدة على ذلك على رواية مسودة، وبمقدار ما إذا كان الأب
مستورا، إلا أنه ذكر عن الكتب، والآن ذكر عن الكتب، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب
الأم ما إذا كان على أن يرجع به إلى الأب؟ فمن ما إذا كان حوسب، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب
فيما إذا ذكر في الكتاب، فإنه لا بد من ذلك حتى يرجع على ذلك، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب
الكتب، وإذا كان عاشر من الكتب، فهو بمنزلة الصغير، والصغير، وإذا كان به أم مستورا، فإنه ما حوسب
الكتب، وأنه أم مستورا، وأنه، أم لا إذا كان على أن يرجع على ذلك، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب، وأنه ما حوسب

[illegible]

قال: والله صريح الدين في لونه الفحل، إلا أنه لا يحسن العمل، ففعلت على لاء لاء
 إذا كان لا يحسن العمل، وليس لا بأمر منه للعمل، فصار فيه كأنه حذر من التكسب، فإن
 شمس الأئمة أحقر من راحة الله تعالى في رجل الصالح لا يفتقر على الرأى، عرفه أبو
 بكر محمد بن أهل القيوام [فيكون يحرر من تكسب]، عباد، كان هكذا كان يفتقر على الألب
 وهكذا قالوا في طالب نعم، كان لا يفتقر إلى التكسب، لا يفتقر منه عن الألب، كان
 من الألب

۱۵۲۱ هـ بمئی و کرمہ ۱۵۲۱: ۱۵۲۱، الآب حاضریہ ریان الآب غنائیا و غنمہ و

(١) هكذا في م و ف و م كان في الأصل و ط تنبيه

«ما يزال الغفيرة بعد ذلك، الأمر الأشد من طوفان

المجلس الأعلى للمعوقين (1991)

اسی میں احفظ فرمیں کہ تفسیر یہ میں خاصاً ہے، وہ مطلب غائی اور قطعی جس میں «درج» یا «درجہ» کا یہ نہ کہ وہ «درجہ» کہ امام قوادین نے عام فانی، عام فہم میں بقول فی الموضع اور کسی میں درج ہانہ ہے کہ تفسیر، «درج» نہ ہے، بلکہ «درجہ» ہے، کہ اس میں

[illegible]

وحده إلا أنه قد يفرق بين ولادة الأبناء وولادة الأب والجد من جهة واحدة، صحيح أنه لا يستلزم ذلك جارية الأم، فاستثناء أم ولد من ولادة أبيه المهرج لا ينافي مع المروءة من الحنفية لأنه يخفى عليه التكلف، وحذف النسب سر ولا يرد خصصه في لا نسب له، لأنه المعروف كدفعه في الموضع في حق المولود الكبير انتهى، وبذلك لا ينافي، وعندنا جميع النسخ من جميع حنفية فيه أن يأخذ به حنفية الحنفية، فاما حنفية حنفية بتسليمها، فلم يكن معها نحو حنفية، كما قال أبو حنيفة لا ينافي، وقد رتب له الآية، ليس في حق عقل، بل في حق الأم والماء الأثرب لا ينافي بهم، لأنه قد وجد في حنفية الحنفية، ففي الترتيب له لأنه قد سئل، فمما ينافي بهم، أما حنفية حنفية

عند الكفا لا في العروض ولا في المصارع ولا في شعره، ولا في شعر أبيه يوم، وقد ذكره

(١) في: المصنف

• 2021

(3) ما بين الصلوة ومعالجة الأثر في جنده من الأذى

٤٥٣٦- وذكر في النوائير إذا لم يكن في موضع بكه سطلاخ رأى القاصي
لا يصح استحقاقاً وكذا كان من دعاء رحيمهم لعملى في رجب كان في شهر فأنسى
عنى أحسنهما، فأنسى لأخر عسى انسى عليه من مائة الفعى عليه لم يصح استحقاقاً
وكذلك إذا مات فحضره صاحبه من مائة لم يصح استحقاقاً، وكذا العميد المأذون في
التجارة، إذا كثر في البلاد ماتوا منهم، فأنشؤا في الطريق جهمهم استحقاقاً، وكذا
ردى عن مشايخ دين رحيمهم الله تعالى أنهم قتلوا إذا كان بمسجد أو خانق، ولم يكن لها
متولى، فقام واحد من أهل الخندق في جمع عنه الأوقاف، وأدى على نفسه أيضاً يحتاج إليه
من الخشب والحصى، لا يصح استحقاقاً بما يندوبه الله تعالى

٤٥٣٧- وحكى عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى أنه مات واحد من تلاميذه،
فباع محمد كسره وأتى في المنبر، فعلى له أنه لم يوصى بدين إلى أحد، فلا يصح رحمه
الله تعالى قوله جالس «ولو لا بدع المصنف من المصنف»، لما كان على بناس هذا الأصل
لا صواب عليه فيما به دين الله تعالى استحقاقاً، أما في الحكم فاسم ما

٤٥٣٨- قال أبو الكبار انعموا على الصغار، ثم لم يشر بذلك، وأقروا بيقينة
بصبرهم، وسعهم دين، وجر فعلوا عنى ذلك حدث محمد رحمه الله تعالى في الكتاب
رجوب أن لا يكون عليهم من، ونظير هذا إذا عرف الوصى الدين على بيت، فقصي ولم
يشر بذلك، ولم يعرفه القاصي ولا الورثة، لا يلزم فيما بعد عن

٤٥٣٩- وكذلك إذا كان رجل عبد رجل وديعة، وعنى المودع مدع سلك المودعة دين،
والمودع يعلم أنه مات ولم يقض دينه، يسع للمودع أن يقضى دين الدين به، ولا يفرقه، وكذا
إذا كان على رجل لعمرو دين، وعنى عمرو مثل ذلك للدين رجل آخر فعاد عمرو وورث
بعمرو أن عمرو لم يقض دينه، يسع لورث أن يقضى دين عمرو بعمرو عنى زيد، ولا يفرقه
ورثته بذلك.

٤٥٤٠- وكذلك إذا مات الرجل ولم يوص إلى أحد، وله أولاد صغار، وله مال وديعة
عند رجل ليس للمودع من، فحكم أن يبيع عليهم، وبمسبب بذلك من مال الميت، لكن إذا
فعل، وحلف أنه ليس بهم عهد حتى، وحلف أنه لا يكون عنه شيء، - إن شاء الله تعالى - لأنه
لم يرد إلا الإصلاح، وبه موافق لما روينا عن محمد بن الحسن رحمه الله تعالى

[illegible]

موقع آخر صاحب من سفقة نور الدين

[illegible]

4. (2, 3) مستقيم

[illegible]

٢٧٨٢

[illegible]

اللاهوت دكتوراه ، بأن مؤرخين ، جامعة الآدمس عليهم السلام في الطبرستان أذربايجان ، وروى
المحققين ، إلى وصف عام ، جامعة رحمتها على عالم ب سعة بين المذكور والذات انبثاقا
على قاصد المراتب ، وحده سفة ذوي الأرقام

وجه البرية الآخر - وهو الأصح - داسخماك الأبوس وعسار. حيث انكك لهما في مال الله لدار به، من خدمة في فناء وفي هذا الذكر. بالاناب من ، ولها تائب لهما هذا الاستغفار، من حلال له به عذبا ولا لعدم لدارت يسر، عيلاف ليه

[illegible][illegible]

1913- تم عرض فكر خوارزمي، الذي وعسى الألفية العاشرة من عظمى يتصلح إلى الشرق من
 بنفقه الولد وبن بنف الولد. كان تولد إذا كنت فكر الخارزمي، وهو قادر على التفسير، لا يجب
 على لأب حقه. والنتيجة، بعد أن استحقاقه من الأفرام بأعشار حقه، ولأنه بعدة فصيلة
 على تولد في الاستحقاق بأعشار حقه، فإنه يستحق ما ولد، وبخاصة التصورية، وهي
 الحاجة إلى التمهيد، وبغيره من جهة الضرورية كالإبلاذ، وهو أنه لا يستحق ما ولد لا
 بالحاجة الفورية. وهي حجة التي التمهيد، فليس شرط عجز لا بأس لتلك، لا استحقاق
 كتمهيد على، لأن كتمهيد من أي حق الأم، لم يصب التمهيد، وبسبب في الاستحقاق
 بالحاجة، وبغيره لا يجد به لا بأس التمهيد، وبخاصة أن تمهيد تولد بغير التمهيد لا يمر.

وعلى ما هو ظاهر " و ١٠ على قوله " الأئمة الخواري " عند قوله

٢٥٤٤ " رجل مضرب الخيل " أخرجه صاحب المصنف " ولا أثر لمؤلفه الخيل " .
 " طبعته " أي " طبعه " . " من على " أي " من " . " الفكر " أي " الفكر " . " تأويل " أي " تأويل " . " فكر " أي " فكر " . " فكر " أي " فكر " .
 " من " أي " من " . " من " أي " من " . " من " أي " من " . " من " أي " من " . " من " أي " من " .
 " من " أي " من " . " من " أي " من " . " من " أي " من " . " من " أي " من " . " من " أي " من " .

وقال الشيخ الأمام غفر الله عنه " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .
 " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .
 " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .
 " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .
 " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .

٢٥٤٥ " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .
 " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " . " قال " أي " قال " .

٢٥٤٦ " وذكره " . " وذكره " أي " وذكره " . " وذكره " أي " وذكره " . " وذكره " أي " وذكره " .
 " وذكره " أي " وذكره " . " وذكره " أي " وذكره " . " وذكره " أي " وذكره " . " وذكره " أي " وذكره " .

٢٥٤٧ " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .

٢٥٤٨ " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " . " هذا " أي " هذا " .

أمره الأبي، والفرق بينهما وهو أن بعثة الأب شبه بعثة أمه، من رجع حتى يسبح مع حبيب صفة، بأن كان لأب واحد أعي الكعب، ثم يهرض من على عظام امرأة عن الزوج، على كل حال، فكانت بعد ذلك الأب، أما بعثة الأبي فبعضه لا ينبغي بعثة أمه أو بوجه ما حتى لا يسحق مع حبيب صفة، بأن كان الأبي فخرًا على الكعب، فكانت بعد أن يولد بطير صفة حاتم الأغلوب، وهي سائر الأثواب تحب بعثة الغريب، ولا تحب بعثة الخادم، كذا هنا

٢٥١٧ - قال: 'وبن أن امرأة معصرة لها من موصر، وبها روج معسر وليس هو أب الأبي، كانت تحبها عن زوجها، لأن بعثة الزوجات لا تسقط بالإعسار على ما مر في صفة بعثة الزوجات، لأن لها بامر الأبي أن يهرضها على روج، إذا أبسر الروج رجوع عليه، أقرب صفة، لأن الزوجية لا تسقط بالبعثة عن ذوي الأرحام، لا يرى أن الأب يهرض عليه صفة ابنته للبعثة، فإذا، وأنها سقطت عنه معها، إلا أن الزوج هنا معسر، وبعثة الزوج لا تسقط بالإعسار، بسبب البعثة عليه، لكن يزعم الأبي بالإنسان، لأنه أقرب الناس إليها، وهي محتاجة إلى استئانه، فتشدد من أقرب الناس إليه

٢٥٤٨ - فإن من الأبي أن يهرضها للبعثة، فمثل الخصاص في أدب القاصي حال الحس في ربه الله تعالى، فحرب على الإنسان بطلب، وأعدته بذلك، فقلوا والمراحم الفخر في المذكور هذا، هو أخسر عن الأمر، لأن الفخر من بطون لأبواب، لأن الزوج كان معسرًا، أو أبي الأبي، لأن الزوج يكون أبيض، فبعض من على ابنته البعثة، وإذا ذكر قول الحس رحمه الله تعالى: 'لأنه لم يحفظ في هذا ربه عن أبو حبيب رحمه الله تعالى، وذكر الخصاص هذه المسألة في بعثته، إلا أن هناك وضع المسألة في الزوج مع الأخ، وفي الزوج مع الأب، وذكر هناك أن الأخ فلوسر، أو الأب أموسر، إذا أصبح من الإنعاق بحس، لأن هذا من المعروف، لأن كل من يعرف وصلة، فهو لا يحس في الأمر بالمعروف

٢٥٤٩ - ثم الأصل في بعثة أمه القيس والفرغون، أنه يعتبر العرب والمغرب، ولا يعتبر الصيراب، فإن سموي في العرب، يوجب على من له زوج رجعتان، وإذا لم يكن لأحد من رجعتان حينئذ تحب البعثة بعد الميراث

٢٥٥٠ - هناك من الأصحاب، إذا كان للفرغون، وابن ابن موصرين، بالبعثة على الوالد، لأنه أقرب، وإن كان له بنت وابن ابن (أموسر)، فالبعثة على البنت خاصة، وإن كان للفرغون سمويًا، لأن القيس عرب، وإن كان له سموي، أو ابن بنت أو أخ لأب وأم فالبعثة على والد

الست ، ذكره كان أو أنثى ، وإن كان لم يزل للأخ ، لا لو ولد البنت ، لعدم ما العبرة لغرب القرية
وخطبه ذلك حصل ، وولد الولد كان ، ولد بنت أو ولد ابن ، فهم سواء في النعمة عليهم دون
الأخ ما هنا ، ولو كان به والد الولد ، وهما موسران فالنعمه على والدهن مساوية في القرب ،
إلا أن الأنثى يرجع باعتبار الأبوين نسب له في حال ولده ، ولو كان به جد وابن ابن ، فالنعمه
عليهما على قدر ميراثهما ، على الحمد للسكن ، والباقي على بن لابن

٤٥٤ - ثم استشهد في كتاب أبيه أن النعمه في عمه الواسع ، ولو فرض القرب
بالحرية ، دون الإرث فقال : من أن للعسر المسلم إذا كان له سائر موسران ، أحدهما
مسلم ، والآخر دمي ، فعمته عليهما جميعاً بالصورة ، وإن كان له ابن لا يجري بين المسلم
والكافر

٤٥٥ - وكذلك إذا كان لرحل الفقير ابن ، وأخ لأب وأم ، وهما موسران ، فالنعمه
على الابن وإن كان أسوأ من ميراث ، وكذا إذا كان لعمه المسلم ابن نصراني ، وله أخ
مسلم ، وهما موسران ، فالنعمه على الابن وإن كان لغيره إخوة ، وكذا إذا كان لفقير بنت ،
ومولى عتقة ، وهما موسران ، فالنعمه على ثلث ، وإن كان مستورين من ميراث ، وكذلك
المسورة إذا كانت لها بنت ، وحل لأب وأم ، فالنعمه على نسب وإن كانت نصرانية هي الميراث

٤٥٦ - قال : من أجل إذا كان محتاج وله ابن كبير ، فعلى ، لأب منه النعمه ، وإن كان في
دبت إلى مقاصي ، فإن القاصي لا يجزئ الابن على صفة الأب ، إلا أن يعلم به يطبق ، وفي
بعض النسخ ، إلا - يعلم به مصطنع بذلك ، أي قدر عمله ، وهذا لأن وجوب الإنفاق المندرجة
على الإحراق ، فالأب يدفع عن لاس النعمه بواسطة خرقة وهو يخرق ، فعلى الأب أن يثبت
الشرط بالحيه ، فإن عاز لأب أنه يكسبه ما يقدم على أن يمن عن منه ، فإن القاصي يظهر
إلى كسب الابن ، فإن كان فيه نقص عن قوته ، يجزئ الأبا ، على أن يدفع عن أبيه من ذلك
الفصل : لأن شرط وجوب النعمه على الولد القفوة على الإنفاق رده وجد ، وإن لم يكن في
ذلك فضل عنه ، علائق ، غلب من حكم ، لكن يؤمر من حيث الديانة أن لا يضيع والده

٤٥٧ - قال بعض مدعي ، رحمهم الله تعالى ، بجزء الابن عن أن يدخل الأب في
قوته ، إذا كان ما يصيب لاس من ذلك القوت بقوم معه به ، ولا يصوره إصراراً بجمعه عن
الكسب ، وروى عن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى ، أن على الابن من هذه المسورة أن يصم
الأب إلى عمه ، لأنه لو لم يصرم سماع الأب ، ولو فعل لا يضمن الهلاك على الولد ، لأن
الإنسان لا يهلك عن نصيب به ، إلا أن في ظاهر الرواية عن أصحاب رحمهم الله تعالى لا

[illegible]

١٩٤٢ هـ - ١٣٦٢ م : ١٠٠٠٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين، أجمعين، وبعد، فقد حضر هذا الاجتماع الكريم، في يوم الاثنين، الموافق ١٤٢٠/١٢/١٠، في الساعة ١٠:٠٠ صباحاً، في قاعة الاجتماعات، بمبنى الإدارة العامة، في مدينة الرياض، حضره:

تاریخ انیسویں مئی ۱۹۳۳ء کو لاہور میں منعقد ہوئی۔ اس میں ۱۱۰۰۰ افراد شرکت کیے۔

«المؤمنون» الذين هم «الذين آمنوا»

تجسس، قمار، دزدی، کلاهبرداری و غیره را در جرمهای خاص نامیده اند.

الحمد لله الذي جعلنا من عباده المخلصين

1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674, 2675, 2676, 2677, 2678, 2679, 26

2. $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$ (the probability of getting two heads) = $\frac{1}{4}$ of the time.

Table 4. The effect of the number of subjects per group (n) on the power of the test. The results are based on 1000 simulations. The values in parentheses indicate the power of the test if the null hypothesis is true (Type I error rate)[illegible][illegible]

وَأَمَّا الْفُلُ فَأَنزَلْنَاهُ ذِي الْقُرْبَىٰ وَأَوْرَثْنَاهَا قَوْمَ يَافَثَ ۚ

مشهد: مرکز ادبی و فرهنگی، بهار ۱۳۸۵، شماره ۱، ص ۱۰۰-۱۰۱

تکلیف، فقه، حقوق، عدل و داد

$$\sum_{i=1}^n |x_i^2 - x_i| \leq \sum_{i=1}^n |x_i| + \sum_{i=1}^n |x_i|^2 \leq \sum_{i=1}^n |x_i| + \sum_{i=1}^n |x_i| = 2 \sum_{i=1}^n |x_i| = 2 \cdot 100 = 200$$

لا ان يكون في احد منكم رجل ياتيكم بنبأ عن اخيه فليخبره به فليخبره به فليخبره به

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

طرح الامم، سداك، كتاب الالاف و الخمسمائة، ص ١٠٠، ونبش في الآثار، ص ١٠٠

الأستاذ علي محمد كادال في تاريخ الأمازيغية عند حسن التوفيق

فوائد الحبوب ١٠٠

١٤٢٨ هـ / ١٩٠٦ م

الرجاء على الناس ان لا يترددوا في الذهاب الى الكوثر ولهم في ذلك اجر كبير

[illegible][illegible]

١٩٦٩ء تا ١٩٧٩ء تک، پاکستان میں تعلیم کے شعبے میں

١٦ رجب، ١٠٧٢ م

٤٥٦٢ - قال: فإن مات الأب [تسعة الصغير] ^(١) على جد، لأمه ماتت بمقام الأب، فإن كان الصغير أم وحيداً، فانتسب على الأم، ولقد قدر ميرانها أملاً، بحلاف الأب في ظاهر الرواية، والعرفي وهو أن انفصال العائلة يأخذ بواسطة الأب كاتصاله من الأخ، ثم في الأخ والأم تسعة عليهم على قدر ميراثهما أملاً، فكذلك في الجد والأم.

وروي الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن التسعة كلف على جد، وهو أقرب بدمه إلى جده رحمه الله تعالى في الميراث، فإنه يلحق الجد بالأم، فعلى جد، حتى يقل بعد أولي من الإخوة والأخوات.

٤٥٦٣ - قال: قد كان للصغير أولاً فاصداً، وحيداً مرسلاً ثم بعد من التسعة على الجد؛ لأن التسعة لا يجب على الجد حال قيام الأب، ولكن يأمر الجدة بالإنفاق حينما لو ولد الولد، ويكون ذلك ديناً على والد الصغار، كأن والد الصغار أمره بدلالة حكمه ذكر هذه المسألة في المقوري، ولم يجهل تسعة على الجد حال عسر الأب، وقد ذكرنا في أول هذا الفقه أن الأب الفقير يلحق بالميت في حق استحقاق التسعة على الجد، وهذا هو الصحيح من المذهب، وما ذكر في المقوري فذلك قول الحسن بن صالح رحمه الله تعالى، فكذلك ذكر المصدر المبيد رحمه الله في شرح أدب القاضي المنصاف رحمه الله تعالى.

٤٥٦٤ - قال: وإن كان لأب رجلاً، بقصبي نصفه بعمار على جد، ولم يرجع على أحد بالإعانة؛ لأن تسعة لأب في هذه الحالة على الجد، فكذلك تسعة الصغار وروي عن أبي يوسف رحمه الله في صغيره والده معجج وهو رجس، فرضب نصفه على فرقة من قبل أبيه دون أمه، فكل من سجد على تسعة الأب سجد على تسعة العملاء، وإن لم يكن له فرقة من قبل أبيه، فتصيب بالنسبة على أبيه، وأمرت قرابة الأم بالإعانة، يكون ذلك ديناً على الأب؛ وهذا لأن قرابة الأم لا تجوز، يجب "عليهم تسعة الولد، لم يعرف أن لأب لا يسأركه غيره من تسعة الصغير، فإذا لم يكن لأب قرابة، لم يرز" ^(٢) جد رجس سوى أن بنفسه بالنسبة على فرقة الأم، ويكون ذلك ديناً على الأب، كيلا يسأرك الأب غيره من بعده الولد، فأما قرابة الأم ^(٣) فمما يرميهم تسعة الأب، فبما أن يلزمهم تسعة العملاء، تكون تسعة ولده جدي سجد

(١) هكذا في ج، وكان في الأصل، تسعة

(٢) وفيه أن يجزئ

(٣) وفيه أنه لم يكن

(٤) هكذا في ج، وكان في النسخ سيواقي الأب، وهو الخطأ

نفسه، وهكذا ذكر هذه مسألة في شرح القلوبي وهذا جواب دما يسلم إجمالاً يكفى في عمله الأم من يكون محرماً بنصعب، ويكون أفلاً للإزب، لأن شرط رجوب النكاح في غير مراه الأولاد للمحرمة واهية الأزب على ما يتي بعد هذا - إن شاء الله تعالى - وأما إذا كان في مراه الأم من كان محرماً بنصعب وهو أهل الأزب، يجب عليه النكاح، ويحق الأب للنفسر مائة، لما ذكرنا قبل هذا - والله أعلم -

موجأحر في نفقة من سوى الوالد والمولود من دوى الآرحام.

٢٥٦٥ - والأصل فيه هو أن الله تعالى ﴿وعلى الوارب مثل ذلك﴾ والمراد بالوارث الذي هو ذو محرم، وهو من عبد الله في مسعود رضي الله عنه، وهكذا كان يقرأ. والله أعلم أصحابنا رحمهم الله، حرم لا تجب النفقة على من العم وإن كان وارثاً، لأنه ليس بمحرم لأبيه وارثاً من الوارب الذي هذه الآية كونه أفلاً للإزب، لا كونه وارثاً حقه، وبه أحد أصحابنا رحمهم الله، حتى إنه إذا اجمع الخال والعم في نفقة على مخال عند علماءنا الثلاثة وبن كان أسرار لاس العم، لأن الخال ذو محرم محرم، وهو أهل للإزب، ولأن العم وإن كان وارثاً، فهو ليس بمحرم بنصعب.

فالحاصل أن هذه النفقة لا تجب إلا على ذى ذى محرم هو أهل للإزب، سواء كان وارثاً في هذه الحالة أو لم يكن، وبعد الأصول في المحرمية واهية الأزب يرجع من كذا وارثاً حقيقة في هذه الحالة، حتى إنه إن كان له عم وخال، فالنكاح على العم، لأنهما يستويان في المحرمية، ويرجع العم على خال في هذه الحالة كونه وارثاً حقيقة، وكذلك إذا كان له عم وعمته وخال، فالنكاح على نعم أمسر لا غير، لأنه سواهما في المحرمية، وأنهم هو الوارثان وبهذا فتكون النفقة على، وإن كان العم مصرراً، فالنكاح على العم، والحالة إن شاء الله تعالى، على قول أصحابنا ومجمل العم كالجبت.

٢٥٦٦ - إذا ثبت هذه جملة نفقون لا تجب [هذه] البسمة إلا على الواسين، ولا تجب على المفردة دين ولا كبير، لأن هذه النفقة تجب بطريق العدة والصلابة يجب على

(١) فقرة ٢٤٢

(٢) وفي م. بهر أصحابنا

(٣) كتب من جميع النسخ الرعدة

لأعقباء (دوى انقصر) "نكار النصارى" ثم لا بد من معرفة حد البسار الذي يعقّب به وجوب هذه النعمة، وذكر من سمعه عن أبي يوسف وعنه أنه اعترض بسبب الزكاة، وروى هشام عن محمد أنه إذا كان له نفقة شهر لثوب، عياله ونصارى، يجب على نفقة الأقرب، وإذا لم يكن له شيء يكتسب كل يوم درهمين، ويكتب أربعة دراهم، يعني أنه حال أعمى تلك، فيجبر على سبعة أشهر.

٤٥٦٧- وذكر الشيخ الإمام القزويني في خواصه أنه إذا تمسك بموعد الصدقة بأن ساء أصل من حاجته ما يبلغ مائتي درهم نصفها وهو الصحيح، وهذا لأنه يمسك به خوف صدقة الفطر على موجب الزكاة، لا سيما على مذهب الصدقة، فكان في حق محتاج النعمة لأن النعمة بصدقة الفطر تشبه ما بالزكاة، لأن في صدقة الفطر معنى للزينة ومعنى الصدقة، وإنما لم يشترط لصدقة الفطر على موجب الزكاة، وهي صدقة من وجه (مؤوبة من وجه) لأن لا يشترط لوجهها للزينة بل وجهها بالزكاة، ويطلب مؤوبة من كل وجه كذلك.

٤٥٦٨- قال، لا يمسى سبعة أحط من دوى الأرحام، إذا كان غيباً، وأما انكسار الأصحاء فلا يمسى بهم بنفسهم على غيرهم وإن كانوا عراة، لا لأموالهم وأجلهم وأجلهم مع علمهما، وقد ذكرنا هذا فيما تقدم، ويحتمل عفة الإثبات الكبار من دوى الأرحام، وإن كثر أصحاب الجاهل إذا كان لهم حاجة إلى النعمة، وقد ذكرنا مثل هذا في نفقة الأولاد.

٤٥٦٩- ثم الأصل في نفقة من سوى الله الذين رأوا يورده من دوى الأرحام لحرمانه يقسم على قدر الميراث لأن الله تعالى أوجبه لمنفعة ما بالوراث، قال الله تعالى ﴿وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ﴾ فقد وجب الميراث، فيجب نفقته، ولقد قال ابن الرخلى إذا أوصى لورثة مثل فلان ومائة ومائة، كانت الوصية لله على هذا الميراث، ولو أوصى لورثة فلان كان الذكر والأنثى فيه على سواء، فعلى هذا يصح حس هذه مسائل.

٤٥٧٠- قال إذا كان نصيب ثم وعظم، أو ثم وأخ ذاب ولم يترك واحد منهما حوسراً،

(١) قلت من الشيخ في هذا.

(٢) حكاه في م

(٣) قلت من الشيخ في هذا.

(٤) قلت من دوى و

والنقطة عليهما على ثمر ميراث دفعة الولد، وكذلك الرضيع عليهما الثلاث لأن الرضاع نفقة الولد، فيكون عليهما على قدر ميراث، كنقطة الولد بعد انقطاع رزق حبيب عن أبي حنيفة راحة الله أن في التفرقة بعد انقطاع الطوبى حكماً، وكذلك فيما يحتاج إليه من النفقة من النظام، فأما أن يرفع نفقة أبي الأم، لأنها موصوفة بالذوق، وبعده معسر في ذلك، ولكن في نفقة الزوجة حال عدم العلم من جعل ذلك نفقة مستقلة بوجه، فهذا كان عليهما ثلاثاً، وإذا كان العلم غير أو الأم عنه، فالرضاع والنفقة على الأم، فذكرنا أن المعسر يجعل كالمعسر في حق يوجب نفقة أبي الوصي وإن كان له أم، ورح لا يأم، ومنع الأب، وهم أعيان، فالرضاع على الأب والأخ ثلاثاً بحسب البرية الأب العلم ليس وارث في هذه الحالة، ورجع لأخ على العلم، وكذا وأما حقيقة

٢٥٧١ - قال: وإذا كان الصغير قريب من أبي صغير معسر أو كبير ومن، فهذا المعسر ثلاثة أخوة صغيرين من سائر نسبه، فنفقته على أبي الأم، والأم، والأخ من الأم أساساً؛ لأن الأب الصغير ونفسه يضمن كالمعسر في يوجب نفقة على أبيه، لما ذكرنا أن حقيقة ما على الوالدين والقرابة يوجب نفقة على وارث ذى رحم معسر، وإنما جعل الأم كالمعسر، لا بصيرة الإحوة ورثة، لعدم إيجاب نفقة عليهم حال قيام الأب، فيجعل الأم كالمعسر، وبعد الميراث بين الأخ لأب وأم، وبين الأخ لأم أساساً هكذا النفقة

٢٥٧٢ - قال: كان مكان لأم سبعة، فنفقة الأب على الأخ لأب وأم خاصة، لأنها محتاج إلى نفقة على لأم، المعسر، ثم حق إيجاب نفقة على الإحوة، لأن الأخ لأب وأم يربح مع النسب، ولكن، تعبيراً حسب البرية مع بقائه، وقد يفتقر إيجاب النفقة على النسب، فيوجب على الأخ لأب وأم، وإذا نفقة المعسر على الأخ لأب وأم خاصة، لأن الأب المعسر في حق النفقة جعل كالمعسر، وبعد الأب ميراث الولد للعلم لأب وأم خاصة، فكذلك نفقة الأب لأم على الأخ لأب وأم؟

٢٥٧٣ - قال: من كان مكاتب الإحوة أخوات صغيرات، فمن كان الولد ذكراً، فنقته الأب على الأخوات حسناً، لأن أخوات الإحوة لا ترث مع الأب فلا بد أن يجعل

(١) وفي رواية من حق إيجاب النفقة على الإحوة، لأنه يرث مع أمه الأم لأب وأم، ولكن العلم

(٢) حكاه في المسح الدابة في سنده، وكان من الإحسان خبر

(٣) ما بين الموضعين من الأصل والنفقة من غيره

الذي كالمعلوم سجد المحب لله على الرحمة وبعد ان رآه من الاحكام
بعد ان رآه من سجد المحب له اذ جعل له المحب له المحب له المحب له المحب له
وذلك فاعلمه عليهم به حساب ذلك ونفسه ان قد على الاحكام والمحبة المحبة المحبة
ان قد محسوسه ان بعد ذلك وقد عده في المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة
فانهم يكون محسوسه المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة
وذلك مع المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة
الآن في المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة
وهذه اسباب على المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة
لقد فهمت ان المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة المحبة

[illegible][illegible]

المفصل الرابع في معاني أهل الكفر

٤٥٧٢- (في هذا الفصل يبيح و يحذر [أهل] ولا يحرم المسلم على معني الكفر من
فرقة، ولا الكفر على معني حسبه من قوله: لا بد استحقاق اسمه مشقة بضمه الواو: الله
عالمه تعالى ﴿وَعَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾^(١)، واختلاف الدين بين «رأية» وبين «مقصود»
بالشفقة، الاختلاف في الدين والدين، أي في الوجهة فلا بد استحقاق الوجهة بحكم المعنى،
وذلك يحل مع اختلاف الدين، وما الواسع والوحد، فانقباض ان لا يثبت بهم استحقاق
لنفسه مع اختلاف الدين، لأن استحقاق الواسع والوحد الشفقة بطريق حمله كما في ستر
الأقارب، ولكن في الاستبعاد بين الاستحقاق، إفا كان أحدهما مسمى، والأخر دعاء.
لنحوه تعالى ﴿وَصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ﴾^(٢)، وليس من المباحة المعروف ان تغلب في
نعم الله تعالى، وبشرتهما يكون جرحاً، ولأن الاستحقاق فيما بين الراديين، ولولا ذلك متعلق
بالأولاد، وذلك لا يحدث باختلاف الدين، وفي سائر الأقارب لا استحقاق بالوراثة، وذلك
يحدث باختلاف الدين

٤٥٧٣- قال: وسافر يهرب لأولاد، وأحفاد، ومخالف من من لأب والأم مرة
الدين، لأن استحقاق هؤلاء باعتبار الأولاد كاستحقاق لأبوين، ولا يحرم المسلم
والدمي على معني وأبيه وأمه من أهل الحرب، وإن كانا مسيحين في دار الإسلام، لأب
حله وقد نهى عن حله أحري، قال الله تعالى ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الَّذِينَ هَاجَرُوا إِلَيْهِ إِذْ هُوَ قَوْلُهُمْ فِي
الْقُرْآنِ^(٣) الآية، وكذا من يهرب لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يحرم عن علة والدي، ولو لمنا^(٤) إذ
كانا مسلمين، أي كذا من أهل الامة

(١) شبه من ب

(٢) قوله ٢٣٣.

(٣) قوله ١٥

(٤) لفظة ٩

(٥) مكنى ب

٤٤٧٦ - قال : لا يجمع بين الفدية على أن يتخوها على أحد من ذوي أرحامهم ، إذا كانوا على غير دينهم ، بربطه بين غير دين الإسلام ، إلا عند الأولاد ، والوالدين ، والأجداد . وهكذا ذكر الخصاف في عمارة ، قال : نصير الشهيد رحمه الله تعالى إلى شرح التفتازاني ، ذكر الخصاف رحمه الله تعالى . ب . كان محمولا على ما إذا كان من ذرية محظوظ ، يسي : ما كان الذي ذكره هم معزوم هو من أهل الحرب ، فهذا الخبر صحيح ، ذكره قبل هذا ، وما كان من أعداء الجوارح بحري على لأخرى ، فتصحيح ما ذكره في المبسوط أنهم يجب وداء لا في الفكر بل واحد ، وهذا هو ربون قد سيجد ، كانوا من أهل د . للإسلام ، ونقل شهادة بعضهم على البعض ، كما أنه لم يثبت وإن كتب على غير دينه ، ذكر ما أنها مسخرة لخدمة العبد ، وذلك لا يوجب بالانطلاق التبيين

٤٤٧٨ - ١٠ - و هو أن من سأل في دولة زوج دابة ، راعى به ، ثم طلقها ، فيها فدية من ماله من زوجة حتى الدية تفتق ، وهو قد ر . أبي يوسف ومحمد رحمتهما الله تعالى ، وقد عرفت هذا ، في سكر المبسوط في باب نكاح أهل الحرب ، قال : والدمي إذا زوج بعد طرده ذلك نكاح بر دينهم ، وطلب منه عصفه سكر ، يعني ميسر قول أبي حنيفة ، حيث أنه يترى من هذا معنى النكاح ، وعلى جيس بوليت لا يترى ، بناء على أن لهذا النكاح حكم القصاص ، على أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، حتى قال : لا طلب أخته من بعده ، فالحق في لاه ، و . ، لم . ، لم . طلب الأخر ، و راء سحر التفتازاني في النكاح صحيح ، وعندهم لهذا النكاح حكم القصاص ، حتى قال : يترى بينهما إذا طلب أحدهما ، وفي النكاح الفدية لا يجب استحقاق الفدية . وأجمعوا على أن في النكاح يجوز شهود مسنق من الفقة ، لأن هذا النكاح محكوم بالفقة فيما يهبه عند الك ، ففسق الفقة لهذا

٤٤٧٩ - قال : يرد اسم الفدي ، وإمارة من غير هل الكتاب أدت الإسلام ، ويرى بينهما فلا ينفقه به في عدة ، لأن دفعه الإحسان إظهاره من جهته ، ولهذا ينفقه جسم أهر لو كان من الجوارح ، و دفعه الإحسان من طلب من جهة لو حب مبسوط الفقة كما لو سرت ، كما ، ب . أصاب ، وأبى تزوج الإسلام يترى بينهما سوء ، حال الزوج كنبأ لو حين كنبأ ، عن ما عرفت في سكر المسوخ ، و كذا في هذا المعنى بالسكن إذا كان معه الجوارح ، لأن مبدأ لا أحد من إظهارات لمضى من جهة الزوج ، لتكون معجبا مع ثمار طلبها بعد الجوارح

٤٤٨٠ - قال : راد شرح الحريري وأمر الله إيليا بأمان ، و طلب الفقة ، فالفقه لا

والآخر بفتح هاء، بالتخفيف هيبم، إذا لم يسر من التثنية في كس في الجملة وتثنية وإن كانت تثنية حية ونامي، يسأله بحالها، فأخر الفصح على صاحب المعصم، لأن المعصم لا يحصل إلا بالذبح، وأما الخلة فحاصل من غير ذبح، لأنها وإن تابت مية يحصل الخلة ثم آخر الفصح (عليه) لأن معصية السبع) "يحصل لهما

نوع آخر من إيجاب العقيدة في المثلث المعروف.

١٥٩٣ - قال: ولا ينهد الشاهقان على وجل في يديه أب، ألهه الأله حرة، على الخاصي هذه الشهادة، ادعت الأله ذلك أو حشد، ويضع القاصي الأله على يدي عدل ما دام في مسألة اليهود، هكذا ذكر الحصاص في أدب الخاصي وذكر محمد وحمه الله تعالى في الجامع أن الخاصي يدع على يدي امرئ الله، ويصوي أنه أن يكون الولي عدلا أو غير عدل، كما في تلاقى امرئ على حار جل هذا دون طلب الثقة بعد، وعصها القاصي على يدي عدل. فرض القاصي بها شقة على الذي كانت في يده، وهو يوم الظاهر؛ لأن معصيا كانت واجبة عليه قبل قيام البيعة، وإن كانت البيعة صدقة، سقطت عنه، وإن كانت كذبة، لا يسقط، وصارت موهبة عن الولي، لأن حقيقة المعبود لا يسقط عن المولى أو من دعه، عنوعا عن المولى أ" على ما يأتي بعد هذا رقع أشك في سقوط معصية، فلا يسقط

بأشك

وقول محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: إذا كفر به، كفر به، ليس المراد منه الفرع حقيقة، لأن مولاها ماهر ونعمة المملوك لا تعبر بها على مولى خاصي وإن اتصل القضا بها، إذا سئلك لا بسمو حجب على مولاها، لكن المراد منه أن الخاصي يفتقر لها حقيقة، وبغيره على إذا ما، والفرع هو التقدير، قال الله تعالى: "فصص ما فرضتم" أي فتروا، وإن أخذت بعقب شهر، ثم لم يرك الشهود، وردت الآية على مولاها، لا يرجع المولى عليها بما أنقضى وهي المنكر، إذا كانت مطحولا بها، وترض القاصي بها التهمة، فلم يرك الشهود، وردت امرأ على الزوج، فالزوج يرجع عليها بما أنقضى

(١) وفي ظ: فأخر البيع

(٢) ما من الطريق ما قلنا لاصل وانتهى من طوموف

(٣) فيت من م د د م

وهي (١) - أنيس - جميع سير في كل واحدة منهما، مكتوبة وممونة معاً عن خروج
والقولي - لا لأخص من عهد الروح والقولي - إلا أن النكاح له إذ يجب عن الزوج لأخص من
جهة الخروج، فسقط غفلتها عن خروج ما مرقب هذا في الممونة إذ سمعت عن القولي - لا لأخص
من جهة القولي - لا بطلان فيها، لأن حقبة الممونة لعنة الحب، وذلك ما في هذه الحقة (٢) -
فإن ركت الشهود - فإن لم يبق عسيباً على وجه الشروع، أو أكلت من بيت القولي يادي
القولي - فلا خروج له عسيباً كما في سائر الشروعات، فإن أجبر القاصي القولي على ذلك، أو
أكلت من بيت القولي سبباً من القولي، وضع عسيباً، بحلقات الصلابة والقصر، وهو أن
الاستحقاق واجبكم سمعت رئيساً أنه لا ضئ في ذلك الوقت، في القاصي بما يصح
سعيته من القاصي متى شهدته للشهود فتبين لها أحد بغير حق، وقد استحقاقاً بغير
كوبها عسيباً من حق الزوج (وإنما أنها محسوسة بحق الزوج) في العدة، ويسوي في
جميع ما ذكر إن شهدت هذه المرأة من الأصيل، أو ، وذلك من الأولى، لا
القاصي لا يوجب الفحص

١٥٩٤ - قال ما في هذا حق - ادعى رجل أنها زانية فادعى شاهدان فالفحص جميعه
على يمين عديب ما في يمينه عن الشهود، كما قلنا فإن طلبت الفحص فمرص له القاصي
الصفة، ثم لم يركب الشهود، وقد قيد الطارية على القوس، فادعى لا يرجع في أمس على استدلالها
فقد وإن ركت شهود، وقصص القاصي بشهريه للمدعي، به يقر بالشهود عليه ثم يرجع
على المدعي، لأنه انفق على جريه القصر غير يادي ذلك، فغير

وحل يرجع بذلك على جريه؟ علو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى لا يرجع، وعلى
قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى يرجع، ويكوب ذلك ما في دعة الحرة شام فيه،
إلا أن يعلية القاصي به لا لأخص من القاصي بالخارجية بمدعى ظهر له المدعى عليه كان
عاصياً في حلق ما أمس عليه، لأنما هي يد العطف، وبما تعدد به المدعى عليه، ولهذا كانت
في يد المدعى حينئذ يثبت، فتبين أن الخارجية تسببها من ما لم يصحب

١٥٩٥ - ومن أصل أبي حنيفة، حمة الله تعالى أن أجديه، محسوبة على ما لم يصحب
فقد كجبه الممونة عن مال كانت، وعندهما معبر كالحية عن مال لأخص، وهي من

(١) وهي - ر ف و م - للتداني هذه حقة

(٢) أنيس من ف و م

(٣) وهي ب - غير ذلك الثالث وفيه خبر إمام القولي

مستلزم الالفاظ ، ثم ان خلفه قد اصبحت له فيها اعراض ، يرجع عن مقتضى علمه بالافان من قسمة ومن السواء ، ولا يجوز ان يذهب الى الخلف ، وهو في هذه الخبرين فيها عتبه من الكتب فثبت من ذلك بغير ريب ، ثم استحب فيها واقرل سواء ، يمسى به نفس فيها في رتبها عند بي حصة وعنه له تعالى خلاف لهما

٢٥٩٦ قال واراد فيكون بزيادة حذف ، وهي اسأله بجلها ، ذاباً انما هي لا جميع العبد على يدى هذا لا ياكس لمع عليه [لا يحد] ، عيلاً بتمتة خفلاً بالعدد ، وكان الاقوى لا يقدح على سائر ، ان الله اعمى عليه مخوفاً على من يهتدى بالانلاف ، فحجب بضمه المقتضى شي يدى بغير خلاف الآفة ، والمعرف عرف في بوجبه

٢٥٩٧ قد ثبت ان الله اعمى الله فاستقامت معرفاً بالحق مع منسدة ، ان الله اعمى بضمه على يدى عدد ، وقد لا يحدق بالحق والنية ، من في كل موضع قد صاحب لتمام معرفاً بالحق مع منسدة ، فالتصريح بغير احكام قد يندرس على يدى عدد ، بغير الاثر بالمعروف والذي عن التكر

٢٥٩٨ واد وضع الله على العبد على يدى عدد ، فله ان يكتب ويقتل على نفسه ، فثبت ان الله اعمى الله فاستقامت معرفاً بالحق مع منسدة ، ان الله اعمى بضمه على يدى عدد ، وقد لا يحدق بالحق والنية ، من في كل موضع قد صاحب لتمام معرفاً بالحق مع منسدة ، فالتصريح بغير احكام قد يندرس على يدى عدد ، بغير الاثر بالمعروف والذي عن التكر

٢٥٩٩ واد وضع الله على العبد على يدى عدد ، فله ان يكتب ويقتل على نفسه ، فثبت ان الله اعمى الله فاستقامت معرفاً بالحق مع منسدة ، ان الله اعمى بضمه على يدى عدد ، وقد لا يحدق بالحق والنية ، من في كل موضع قد صاحب لتمام معرفاً بالحق مع منسدة ، فالتصريح بغير احكام قد يندرس على يدى عدد ، بغير الاثر بالمعروف والذي عن التكر

٢٥٩٩ واد وضع الله على العبد على يدى عدد ، فله ان يكتب ويقتل على نفسه ، فثبت ان الله اعمى الله فاستقامت معرفاً بالحق مع منسدة ، ان الله اعمى بضمه على يدى عدد ، وقد لا يحدق بالحق والنية ، من في كل موضع قد صاحب لتمام معرفاً بالحق مع منسدة ، فالتصريح بغير احكام قد يندرس على يدى عدد ، بغير الاثر بالمعروف والذي عن التكر

٢٥٩٩ واد وضع الله على العبد على يدى عدد ، فله ان يكتب ويقتل على نفسه ، فثبت ان الله اعمى الله فاستقامت معرفاً بالحق مع منسدة ، ان الله اعمى بضمه على يدى عدد ، وقد لا يحدق بالحق والنية ، من في كل موضع قد صاحب لتمام معرفاً بالحق مع منسدة ، فالتصريح بغير احكام قد يندرس على يدى عدد ، بغير الاثر بالمعروف والذي عن التكر

٢٥٩٩ واد وضع الله على العبد على يدى عدد ، فله ان يكتب ويقتل على نفسه ، فثبت ان الله اعمى الله فاستقامت معرفاً بالحق مع منسدة ، ان الله اعمى بضمه على يدى عدد ، وقد لا يحدق بالحق والنية ، من في كل موضع قد صاحب لتمام معرفاً بالحق مع منسدة ، فالتصريح بغير احكام قد يندرس على يدى عدد ، بغير الاثر بالمعروف والذي عن التكر

ثُمَّ قَالَ: عَلَى مَا هِيَ الْأَهْلَاءُ أَيْ هِيَ أَصْحَابُهَا وَحَمَلُهُمْ أَقْرَبُ، فَلَوْ نَدَّ بِهِيَ أَيْ أَهْلُهَا عَلَى كَلْفَةِ سَلَفِ الْأَنْبَاءِ، فَلَا يَحْصُلُ بِهَا هُوَ الْخُصُودُ ثَلَاثُهُمْ مِنْ رَجُلٍ أَلَدَ عَلَى يَدَيْ الْخَلْدِ، بِخِلَافِ الْعَدُوِّ الْأَمْنِ، وَأَبْدَعِي عَلَيْهِ يَجِيءُ عَلَى الْفَتْحِ هُجَا، وَبِإِصْرِهِ عَلَى الْمَدَى ثَلَاثِينَ، عَلَى ضَمِّهِ إِلَى مَسْرِ اللَّاهِي بِالْإِذْنِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ عَلَى الْإِطْلَاقِ

نوع آخر من الإغراق على الحب المشتركة^{١٥}

[illegible]

٤٦٥٦ - ثم استأجر قوم وهو شريف لهم ولازمهم حتى أصبح هذا اليوم إلى
الكرخي، فأبى بعض أهل بكر الكري، فاحتلوا ما في مواضع
أحد قدام أسير الأعظم رسول، ثم أخذهم فأصبح به الكري، فاحتلوا به الكري
من مائة إلى مائة، وكنت قد خرجت إلى إصلاح حاله، وبصرته في هذا الكري من
أحراج والكرخي وما يحترق من هذه، ولا يصرف فيه الصدقات والعمارة، وإن لم يكن في بيت
مما في شيء، فإلا به من غير الناس على الكري، إلا أنه يخرج إلى الكري في كنت طين الكري
مستمع، من جعل مؤمنهم على الأعباء ليايسر الدين لا يظفون الكري بأنفسهم

٤٦٥٧ - ما نسيو الخوارج حب أنفسهم، إلا أن يستريح فيه عابثة كالكلاء، ما

تشبه، فكى هذا اليه عنى منها، فإن هو معصية الذكى يجبر الأذى على الكرى

(U) (S) (C) (E) (F) (G) (H) (I) (J) (K) (L) (M) (N) (O) (P) (Q) (R) (S) (T) (U) (V) (W) (X) (Y) (Z)

(۶) = دای عبدلہ فیضان

2. *Laundry*

[illegible][illegible][illegible]

۱۶۶۰ء کو اسی سال میں اپنے اخصاص علی مرتضیٰ علیہ السلام سے ملا حقیقہ میں
 الہام علی تکلیف ہو گا اور اسی وقت ہی اہل معرفت اس امر پر متفق ہو جائیں گے کہ علی
 وکلیہ علی صاحب کعبہ شکستہ اور سید احمد علیہ السلام جو فرما رہے تھے سید
 کبیر اختر علیہ السلام کے اہل معرفت کے ہوتے ہوئے ان کے اخصاص علی مرتضیٰ علیہ السلام سے
 ملا حقیقہ میں علی مرتضیٰ علیہ السلام کے اخصاص علی مرتضیٰ علیہ السلام سے ملا حقیقہ میں
 ملا حقیقہ میں ملا حقیقہ میں ملا حقیقہ میں ملا حقیقہ میں ملا حقیقہ میں

١٦٦- مرجع مسدود، لاس انجليس، كتاب تصنيف تقي، ١٤٨١، ص ١٢١، رقم ١٦٦.

[illegible]

معنى $\mathcal{L}_1(f)$ هو $\mathcal{L}_1(f)$ هو

التَّحْقِيقُ، فَيَحْمِلُ لِرَأْسِ الصَّحِيفَةِ أَصْلَحَ بِمَوَاقِفِهِمْ، وَهُوَ تِلْكَ الْحَقِيقَةُ بِدَوَائِلِ
الْإِثْمِ بِمَعْرِفَةِ الْمَرْءِ، لَا كَوَيْدِهِ، وَلَا تَلَاوُجِ أَمْرِ، عَلَى الْأَمْرِ، وَيَحْمِلُ أَنْ
يَكُونَ أَصْلَحَ فَأَمْرُ الْعَاقِبَةِ، تَعْنِي مَا يَحْتَاجُ أَنْ يُعْرِقَ بِرَأْسِهِ، بِمَنْتَلِ التَّحْقِيقِ
وَلَعَرَفِ وَهُوَ نَالِ السَّعَادَةِ، هَذَا أَيْ بِرَأْسِ التَّحْقِيقِ، ثُمَّ أَصْلَحَ مِنْ لَأَسْبَحَ بِمَنْ يَكُونُ عَلَيْهِ
بِرَأْسِهِ، أَمَّا جَمْعُ الْمَعْنَى (بِحَبَابِهَا) فَتَعْنِي: أَصْكَو (بِحَبَابِهَا) مِنْ الرِّقَابَةِ، وَتَعْنِي

[illegible]

١٦٦١ م كنتك الزرع (إذ كان مشركا جاحدا حيا) "الجنس" (قد مشركا قايما
رجلا) باب أحدهم. فوافق الآخر بغير أمر القاضي. وجرأ به عنه فهو منقطع في
نقطته. لأنه لم يوافق على ذلك. غير أنه ذلك الأخير ربا من من على. وهو غير
مضطر في ذلك. فإنه لا ينافي الأمر القاضي حتى يرجع. أي في هذه. وحتى ذلك
هذه. فكان يترك الموضع. إذ ليس في الوجهه. أو السيد. أو أنفق على نقطة بغير أمر
تخاصي. أو لا أحس. إذ نصي به غير. أي من عليه. وهذا كـ. مبرك. كذا.

٤٦١٨- وكتب في سنة ١٢٨٠ هـ رسالة في شرحها جليل

١٦٦ موع بحسب ذلك، مسألة هناك، بل لم يخرج المحقق من ذلك شيئاً يستلزم

١٠٠

(۳) منقذ می - رخصت لک جنتی (۲) الاصلیہ ص ۵۷

(٢١) تَجِيءُ الْمَرْءُ مِنْ أَفْئِدَةٍ مِنَ الْأَمْسِ وَفِيهَا رُوحٌ مِنْ رُوحِ اللَّهِ

(٤) راجعاً إلى ما ورد في الأصول من أن

أصح، لا يكون لصاحب المحبل أن يرجع بما بقي من ضمه على صاحب النعمة، ولكن يبيع الخارج في السنة الأخرى^(١) حتى يستوفي تمام النفعة، حتى بين هذا وبين الزرع المشترك بين رجلين، إذا أنفق أحدهما بأمر القاضي، حتى كان للمنفق ولاية أبيع الخارج دون الزرع، إذا استوفى حصة الزرع من الخارج، وبقي من نفقته شيء، لا يكون له أن يبيع الخارج في السنة الأخرى بما بقي من النعمة، وإن كان الإنفاق بأمر صاحبه في مسألة الزرع، لم يلزم صاحب النفعة في مسألة المحبل، كإدله أن يرجع على صاحبه، وعلى صاحب النفعة بجميع ما أنفق، ولا يعتبر الخارج، والفرق في هذا السبب لهذا

٤٦١٤ - ثم الأصل في النفقة على العين المشتركة، أن تكون نفقة يجري الجبر عليها إذا استبح أحد الشريكين من الإنفاق، وأنفق الآخر بأمر القاضي، أو بأمر الأب، فالمنفق يرجع بنصف النفقة على الأب، بالغ ما بالغ، سواء بقي نصيب الأب سائلاً، أو هلك، كالعبد الصحر إذا كان بين شريكين، ولم ينفق أحدهما على الآخر، فأنفق الآخر بأمر القاضي أو بأمر صاحبه، رجع المنفق على صاحبه بنصفه من النفقة بالغاً ما بالغ، سواء بقي الصغير^(٢) أو هلك

٤٦١٥ - وكل نفقة لا يجري الجبر عليها كما في نفقة الدابة المشتركة، إذا أنفق أحدهما بأمر القاضي لم يكن للمنفق أن يرجع على شريكه فيما زاد عن حصته نصيبه، ولا بعد هلاك النعمة، وكل نفقة يجري الجبر عليها إذا أنفق أحدهما بأمر صاحبه يرجع على صاحبه بجميع حصته بالغاً ما بالغ، بقي ذلك الشيء أو هلك، عطلي هذا، الأصل يخرج من هذه المسائل من الزرع المشترك، وهو دلت.

٤٦١٦ - وذكر في كسب الفزعة إدا مات رب الأرض في وسط السنة، وقال للزراع لما قطع الزرع، وأنفق دية رب الأرض بأمر القاضي، رجعوا عن الزرع بجميع النفقة مقدار ما بهضته، ولو أنفقت مدة الزرع، وأنفق رب الأرض بأمر القاضي، فأنه يرجع نصف القيمة مقداراً بهضته، ولو كانت الزراعة قائمة، وهجر زراع عن الإنفاق عليه لمسه^(٣)، فأنفق صاحب الأرض من الزرع بأمر القاضي حتى يبيع الزرع، فأنه صاحب الأرض يرجع عن المزارع بما أنفق، بالجهة ما يملك غير مضمونة^(٤) بالخصصة ونهذه المسائل

(١) وفي آ و ع و د المص.

(٢) وفي آ و ط - بمصره

(٣) وفي ع حتى مضمونة

مما يصل وتفرغ من المراجعة الكبيرة في باب العقدة في ادراجها بمصنف في شرح حواشر ولده، ومعهما في شرح شمس الأئمة المرحوم

وعاين فصل مبدأ النوع.

٢٦١٧- حائط من دوين وهو نصف حائط الدوين (انهدم)، فقال أحدهما ابنته، وقال الآخر ابنته، الكلام في جنس هذه المسائل أربعة أنواع أحدها إذا أراد أحدهما أن يصح الحائط للشركة وأبى الآخر، ذكر الشيخ الإمام الحلبي أبو بكر محمد بن الفضل البعاري في تناول إذا كان لا يؤمن بضرر موقوفه، كان لكل واحد منهما أن يهجر صاحبه على نفسه. وما لا فلا. هكذا ذكر المعاصي، الإمام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب الحيطان وهذا لأن الحائط^(١) في الطريق إذا مال وصعب الوقوع، ثبت لكل واحد من المستعملين المطالبة بالنقص مع أنه ليس لأحد حق ملك، فلا سبب هذا ولكل واحد حق ملك أو

٢٦١٨- والثاني الحائط المشترك إذا انهدم، فإذا أحدهما أن يبني ويسمى الآخر. فاستأن على وجهه. أما إذا كان مزرعاً فالحائط عربياً، يمكن لكل واحد منه أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة، وفي هذا الوجه لا يهجر لأبى على الماء الوجه الثاني لأن لا يكون موضع الحائط عربياً بحيث لا يمكن لكل واحد منهما أن يبني حائطاً في نصيبه بعد القسمة، وفي هذا الوجه المسألة على أربعة أوجه، إما انهدم، لم يبق لو فزع مهذم أصحهما، وهي ههنا الوجهين لا يهجر أحدهما عن ابنته، وإن كان صحبه قد هدمه أحدهما يهجر الذي هدم على البناء، وإن انهدمت الدار يهجر لأبى على البناء

٢٦١٩- الثالث إذا بنى أحدهما الحائط للشريك بغير امر صاحبه هل يرجع على صاحبه؟ فالمسألة على ثلاثة أوجه، إما أن لا يكون عليه حمولة، طعن^(٢)، وحائط الكرم^(٣) وغيره، وفي هذا الوجه لا يرجع الثاني على صاحبه بغيره، هكذا ذكره في كتابه الدعوى في فتاوى الفقيه أبي النبي، وفي شرح مختصر الشهابي لأحمد بن، وأنه أنشأ ناقص الإمام أبو عبد الله الدامغانى في شرح كتاب الحيطان، إن كان لهما عليه حمولة، فإن كان

(١) ثبت من النسخ التي صحت حديثاً.

(٢) وفي م لأن المختصر

(٣) المختصر بيت من نصب

(٤) وفي م حائط الدار

میں موضوع حفاظت عربیہ میں الوہیہ علمی فلسفہ لا برحقہ اور لیبریکر کدیت برحقہ، واد کان
 اللہیں حیولہ عمر حد احیاء دور الآخر وکذلک احیاء کدایتہر شخصیات میں نفقہ

١٦٤٠ الرابع بداسي حذفت الحائض المسرك، وكان منه حر الرجوع على صاحبه،
بأنتم يكن موضع خياط عريضا، وكان له عليه حمرة، وكان الحائض للباقي، بعد
ذكر في جميع الكتب لا يقع صاحبه من وضع الحائض عليه حتى يزول حمسه، وليس لما
أنه لا يرجع بل يقع صاحبه من وضع الحائض إلى لونه، الانتعاش، بل مراد منه أنه يرجع عليه وأنه
لم يرد صاحبه لانتعاشه، بد أن صاحبه الانتعاش، تبعه من الانتعاش أيضا إلى أنه يزول
حمسه، هكذا ذكر سبعم لإمام في شرح صفات الخصال

وذكر القاضي الإمام أبو عبد الله القاسمي في شرح كتاب عيظان أنه لا يجوز
للقاضي أن يجبر غيره على أداء حصته إذا لم يرد "الاستماع به" وهكذا ذكر الشيخ الإمام
القزويني في شرح غروره في شرح كتب المرافعة في باب المرافعة في باب القسوة
المرافعة في مسألة سعة والسعة

[illegible]

وڪايتھيل ۽ ٺھڻ

١٦٦ من أحمد بن عبد الله، وأطلق عليه اسم عبد الله، وجاء إلى القاضي وأخبره
بما فعله، وأطلق عليه اسم عبد الله، وأطلق عليه اسم عبد الله، وأطلق عليه اسم عبد الله.

البينة (ووجه ما تقدم البينة) أن كتاب عيسى إخبار إن شاء فليس ، وإن شاء لم يثبت كصافي القبط
واللفظة ووجه ما قبل القاضي البينة ، إن كان الإخبار صحيح يصححها أمره بذلك ، وإن كان
مركب الإخبار صحيح ، لم يخلو أمره بكنها البينة ، أمره بغيرها ومسال النعم ، وبما هذه السبل
في القبط ، والنقطة ، والآيات ، وكذا في الحكم فيه (إذا ادعى أن أحد النعم ، وبهذه وأقام بینه ،
أو لم يعم فهو على ما نص

ثم كتاب النعماء من المحيط إلى غفران ، ووجه كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

هدد الكتاب بشتم على سبعة وعشرين فصلا

| | |
|---|------------------|
| في ما أنواع الطلاق | الفصل الأول |
| في ما لا يرد به ط صحة إصاحه انطلا . . بان حكمه | الفصل الثاني |
| في ما لا يرد به ط طلاقه ، ومن لا يقع طلاقه | الفصل الرابع |
| فيما رجع إلى صريح الطلاق | الفصل الخامس |
| في المكتوبات | الفصل السادس |
| في إجماع الفقهاء في كتاب | الفصل السابع |
| في شتم كذا في الطلاق | الفصل الثامن |
| في الطلاق الذي يكون من غير راج | الفصل التاسع |
| في الاستاء في الطلاق | الفصل العاشر |
| في إجماع الفقهاء على امره ، ثم ان رجع عنها بالإجماع | |
| على الأخرى | |
| في إصاحه طلاق في الأولاد | الفصل الحادي عشر |
| في الرجاء به ط طلاق على امره ، ثم يقول في امره أخرى | الفصل الثاني عشر |
| وخطته في الأخرى | |
| في طلاق اخته والخطف | الفصل الثالث عشر |
| في الشك في ليقع طلاق ، وفي الثالث في عدد ما وقع | الفصل الرابع عشر |
| من الطلاق في لا يحل المبهم | |
| في إجماع الفقهاء في المال | الفصل الخامس عشر |
| في الخلع | الفصل السادس عشر |
| في الأيمان في الطلاق | الفصل السابع عشر |
| في طلاق ثلثي طلع غوته ، أو كذا امره أو زوجها | الفصل الثامن عشر |
| وبقول كذا امره أو زوجها | |

في استهذه في الطلاق، والدعوى، والخصومة

في ذلك

في طلاق مريض

في انطلقت انتز هي بدع من اهل

في جعل الرحمة

في مسائل الفقه، ونحوه

في مسائل الإيلاء

في مسائل اللعان

في مسائل النفقة

في الميراث

تفصيل التاسع عشر

تفصيل العسر

تفصيل المدي والعترون

تفصيل الثاني والعشرون

تفصيل الثالث والعشرون

تفصيل الرابع والعشرون

تفصيل الخامس والعشرون

تفصيل السادس والعشرون

تفصيل السابع والعشرون

واحد أو بعض مائة. راجعهم كونه إلى تأخير الإبراق، إلى آخر الطهر، ليكون لعدم عرض
طويل مدة العدة، وهو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة، ثم الطهر الذي لم يدوم معها فيه
إلما يكون وقتاً للطلاق السري به ثم يعيدها فيه، وكما يفتي في حقه، أبي سبقت خدا
الطهر، فلا الحماح في حقه، خيصة، والطلاق في حقه، أخيص، أي حرمان الطهر، أي عفيه
من أن يكون محلاً للعدا، السري، أي في البراءة، وهذا إذا لم يرد معها حتى طلقها
في حقه، الخصة، أي، إذا إدار، طلقاً، أي، في الألف، أي، في طهر، ثم حاض
ثم طهر، خيصة، أي، وهذا، إشارة إلى أن المرأة لا يعود الطهر الذي عيب الحبي
محلاً للطلاق السري، وقد ذكر القائل له، يعلقها في الطهر الذي عيبه، وهذا إذا
إلى أنه عود، خلا لطلاق السري، وأبو حنيفة، ما كرهه الطهر، أي، عيبه، ورحمة الله
عليه، ما كرهه في الأصل، فوبها، ولو طلقها في حقه، أخيص، لم يرد معها، ثم أورد
طلقها في طهر، الذي في هذه الخصة، فهذا الطلاق يكون سبباً لعدا

وهذا كونه إذا كانت المرأة مدحولة، أي، في شخص، فإن كان من الشخص نصراً أو
كبر، طلقها حتى سب، وخصة، أي، كان عيب الخلع، وكذب الحبي، وإلزامه، حقه الله
تعالى، بفصل بين الطلاق، خيصة، أي، حتى الأنثى والهميرة شهر، والصحيح، منع، علمنا
الثلاثة، رحمهم الله تعالى، لأن الطلاق في حق ذوات الألف، أي، الطهر الذي حسمها فيه، إذا
كان حراماً، لأنه لا يمكن سبباً، أي، لا يطهر به حياً، بل يرد على خلافها، وإلزامه
الإيقاع بشرط من بأس اندم، وهذا، لمعنى لا يفتي في حق الأنثى، الصغيرة، قال الشيخ الإمام
شمس الأنثى، أي، في رحمته الله تعالى، وكذا سبباً، أي، إذا كان صغيراً، لا يرجي
منها المحض، والحمل، لأن ابن كاتب صغيرة يرجي منها، الخيصة، لأن من لا يعمل في
حماها، وخلافها، شهر.

وأما ما يدعي فهو بوجوب بدعي، ليس يعود إلى العدة، أي، نص يعود إلى الوقت
فإذا يعود إلى العدة، أن يطلقها، لأن في طهر واحد بكلمة واحدة، وبكلمات متفرقة أو يجمع
بها، الطهر، في طهر واحد بكلمة واحدة، أو بكتبت، صم، أي، أو الذي يعود إلى الوقت،
أن يطلق للعدا، وهو من ذوات الألف، أي، حالة، خيصة، أي، في طهر حسمها فيه، ولم
طلق غير المدعول، أي، من ذوات الألف، أي، حالة، خيصة، أي، لم يكن مكرهاً، لأنه لا يفتي

حاجتہ، ان کے لیے ہر طرح کی سہولتیں فراہم کی گئیں۔ ان کے لیے ایک علیحدہ کمرہ بھی بنایا گیا۔ ان کے لیے ایک علیحدہ کمرہ بھی بنایا گیا۔ ان کے لیے ایک علیحدہ کمرہ بھی بنایا گیا۔

[illegible][illegible]

وإذا قال لأمرأته الما حيا به ، هي من ذوات الأخر ، في حائل بستانه وقعت فبعضه
 لمحاله ، ما كذب مدعوه من غير مدحاج ، وإن كذب حذفت الـ كاذب في معناه ما ساء له ، كـ
 يقع للحدث نحو ، حسي ، بأن ، وهذا الصنف

وہ قال: ہاں، طائر ملائکہ، ایسی ہی ہے جو کہ ہر روز صبح خدا کی طرف
 تہنیت دے، پھر عین اسی وقت کہ آپ کو شہداء فتح علیہم السلام کی طرف تہنیت دے، وہی
 روح الامت ہے۔ خدا کی جانب سے ہے، لہذا وہ فرشتہ اللہ ہے۔ عرب میں سورہ
 بقرہ، اولوہیٰ (الانعام) ہے، اُن کی سورہ حنفیہ، پھر علی ماویٰ، لآ اذکار
 یحسب انہی کون ہست، امام آبادی کہے، اُن شہر، ماہ الطہر، لکھنؤ میں وہ عاویقہ،
 دوسمیل ان کون، صر السہر، رہا انھیں، حکم کی وجہ سے لایا، وہی وہی ہے جو
 حقیقہ وہی، ملاک جسمہ ہی، ملاک ہے، ہر ملاک ہی، ہر ملاک ہی، ایسی ہی ہے

ما جرى من طلاق لبسة ما قامت ثمة من الثاني من قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وهي قول أبي حنيفة يلزمها الطلاق

نوع آخر مما يتصل بهذا الفصل -

ذكر في نسق إذا قال لها أنت طالق فليسه، فقال أنا طهره، وقال الزوج وقت طهره في الخيص بعده، فالقول قول المرأة، ولو قالت إن حامي، وقال هو لست بحامل، لم تصدق، لأن على الرجل الحمل وفي بواكرهم من أبي يوسف رحمه الله تعالى إذا قال لامرأته وقد دخل بها أنت طالق واحدة لبسة، فقال المرأة قد كنت حائضاً وطهرت قبل هذا، فصل أن تتكلم بهذا الكلام، وتكلمت به وأنا طهره ولم يقرى، فقال الزوج قد كنت مرتك بعد الطهر^(١) من هذا الكلام، فالقول قول الزوج ولو قال الزوج قد كنت مرتك في الخيص، وعقبية المرأة، فالقول قول المرأة، وكذلك لو قالت: لم تكن وحسب بي فله فالقول قولها

نوع آخر يتصل بهذا الفصل أيضاً -

قال في الفتاوى: رجل قال لامرأته وهي أمه: ب عدس لبسة، وهي الساعد من لا يقع عليها طلاق لبسة، ثم سرها، ثم جاء وقت لبسة ثم وقع عيب شيء لا يتحقق لأن الطلاق إذا وقع، لا يفسد النكاح أو المنة، وبعد ما انصرف لا نكاح ولا عدة، إنما النكاح مظاهره يظهر من حيث البين سبلى النكاح، وأما لا عده فلا يثبت له بذلك اليقين، وأنه ينافي الوجوب^(٢) عده، وإن غنمها ثم جاء وقت لبسة، يقع الطلاق، لأن حكم المنة قد ظهر بعد الفتاوى، فكانت محللاً لطلاق

ولو كان الزوج عند ذلك أمه حرة، فقال لها أنت طالق لبسة، ثم استتره يقع الطلاق إذا جاء وقت لبسة رجل قال لامرأته وهي أمه أنت طالق^(٣) ثلاثاً لبسة وهي طاهره الطهر جلسها فيه، ثم ستره، ثم غنمها، فكانت بعد محبس، فإن ظهر من الخيص الأثرى وقع بها طلاقه، وإن شاء لا أخرى أي بالخصه الآخرة، ولا يقع طلاق آخر ولو كتب خاتماً

(١) ما جرى المصنف من المذهب من الإصم وأثبت من ظرومه

(٢) أنت من مذهب ر و

(٣) أنت من مذهب ر و ر و ط

حينئذ قال لها هند فغالة، ثم لم يزل يناديها حتى أتته في تلك الليلة، ثم ظهرت من بين يديها،
لا يجمع عليها خلاف، ثم قيل أنه قد وقع التفريق بين عبد النكاح، لا يقع خلاف أنهما
فرقة كتب بين الزوجين، إلا بعد شهر أو بعد خمسة، كذلك لمعة، إذا اجترأت على ما
حالة الحيض،^١ وقد كان الزوج قال في: "ثم طالي ناسه، ثم بع عبيد بطلاق إنا طهرت
من هذه الحصة

إذا عدل لامر إله الأُمّة بهت طائفتان للفساد. وهي من: عيال من لا يقع عليهما طلاق
أنته. فانتزعا، به عنيها في هذه بقعة، وتروّحها في (عنه أ) بعده، مع الطلاق عليها إذا
كسب طاهره من غير حرام، ولو به زوجها بعد انعقاد لعده، وهي حنفي. وقع الطلاق عليها
كأنه قال لها: إذا رجعت فأنت طالق لنفسه، فزوجها وهي حنفي.

نوع آخر يتصل به الفصل أيضاً:

إذا قيل لها أن طاقى سوءه، ويرى ملائكتها الآية لا يدرى العلات جيله
سوءه، فتدري ما يحتمل من عطف، فصحت بيته حكما وإن لم يسمع عن سوءه - رحمه الله -
عالي، وروى أبو حنيفة أن ملائكتها إذا قال لها أن طاقى لسوءه وهي لا
تجيب، فهي طاقى سوءه من غير تطليقة، حكاه ذكره القدرى من سوءه، وروى
أبو حنيفة أن ملائكتها إذا قال لها أن طاقى لسوءه، وروى أنها إذا
لم يسمع، وهي من لا تخشى لأفعاله، والله يعصم بين الآتية والتعصية

قال بعض من رآه رحمه الله تعالى: وهذا الحراب ظاهر في حد الأنثى؛ لأن الحيض في حقها من الحيض، لا يوجد عندنا، مشكك في حق الصبي؛ لأن الحيض في حقها يحصل في جود، فيوجد عندنا، والإضافة إلى معنوم يحسن الوجود صحيح، كما إننا قلنا لها أنت طالق بعد عدة، وهذا العاقل يقول: بأن جواب الكتاب معمول على الأنثى، وفي حق الصبي هو نصف، وهو الطلاق على وجود الحيض.

وبعض ما يجب ربحهم الله تعالى فقلوا: هذا الخوف، يمكن في حق الآثمة والمقصود به جسمه، لأن الخوف الذي يجب السباغ الطلاق حصر العدة، فكأنه زال لها، ثم طلق

(۱۶) ولی عہد ملک مہیالہ ریواریات

(۷) حکمتی التسلح کا فیہ عندہ عذیبہ و کعبہ عن الاحمل قصہ

(٢١) هكذا في نسخة في عمدة، وكتاب في الأصل «هذه نسخة

للعدول^(١)، فإذا عدل لها، أتت طالق للحيض وهي مراً لا تحيض، فإن كانت طاهرة من غير حجام، أتت طراً الشاذة، غلبت أساعه، كأنه عدل لها. أتت طالق لعدة، فكفارون ليس سماعة عن محمد بن محمد بن أبي عيسى، وإن قال لها ذلك وهي حائض، ولم يوشقها فهي واحدة وجبها، منع عد طهرها من حيضه، وإن عد ثلاثاً فهي طالق من جهده من كل حيضة حتى نطق ثلاثاً، ثم أساعه عن عبد الله بن سفيان

وهي المأمور، ذكر المال من غير فصل طالق، فإذا عدل لها، أتت طالق للحيض وهي مراً تحيض، وقع عدك من جهة طهارة وهي السلي، وإذا عدل لها، أتت طالق بكتاب الله، يرى الطلاق سنة، وهو عن أبي جري، وإن لم يرسد، فهي طالق أساعه ما تكلم به، وإن قال لها، أتت طالق عن أبي كتاب الله، أو على قول طهارة، أو عن نور المصنف، أو عدل سنة ومول الله، فهي طقس أساعه ما تكلم، إلا أن يقول، غلبت أساعه، فيكون عليه ما عي^(٢)

نوع آخر من بعض هذا الفصل أيضاً

٢٦٦٧- ذكر أبي سماعة عن يونس عن محمد بن محمد بن أبي عيسى، إن قال لامرأته، أتت طالق ثلاثاً للسنة مع كل واحدة لعدة، فهي طالق ثلاثاً أساعه ببدعه، وذكر القلي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إن قال لامرأته، أنت طالق بغير فصل أو لا بأسه، فإن كتب طهره من غير حجام رقع، عنه أبو هو، فإنه أولاً، ثم يسمه الآخرى، وإن كان، حائضاً فأنكرت الطلقة جميعاً حتى تطهر، ثم يعان، التي للسنة قبل الأخرى

٢٦٦٨- روى له، أتت طالق منين إحداهما للسنة، ولا أخرى لعدة، ثم قال، أنت طالق لعدة للسنة، ولا أخرى ببدعه، فإن كان الوقت، وت أساعه بغير حجام، يقع أساعه أولاً وبغيرها بغير حجام، وإن لم يكن الوقت وقت أساعه بغير حجام، ويقع أساعه، وإن يدا بالبدعة والوقت يسر وقت أساعه، يقع أساعه ويحذر السنة

نوع آخر من هذا الفصل أيضاً

٢٦٦٩- عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، في رجل عدل لامرأته، فدخل بها، أقبر

(١) وفي ف - نسيم

(٢) وفي ب - حو

الفصل الثاني في بيان شرط صحة صحة الطلاق وبيان حكمه

٤٦٣٠ - ذكر من شرط صحة إيجاب الطلاق قيام العقد في مراءى بك حاكم أو غيره.
وحيثما حل حوا، العقد ولا يكفى حدهما نصحه الطلاق ما قبل العقد وحده، فلا بد إذا
حرم بالصلح، بعد الدخول به حرم وجب عقد، فتسقط من العقد لا يصح طلاقه، وإن
كان العقد قائماً ما لم يكن حل حوا العقد [دلتاً] وله إيجاب حل حوا العقد، وحده، وإن
بعد ما طلقها واحدة أو سبب، وبهتت عدتها [وطبقه] لا يفسد طلاقاً، وإن كان حل حوا
العقد فتسقط ما لم يكن العقد قائماً، فممن ملك النكاح ليس شرطاً لولوع العقد أو صحته.
حيثما لا يفسد، حيثما يفسد بغيره، فطلاق ما دام في العقد، وإن لم يكن من النكاح قائماً،
وحكم الطلاق، والى من سبب، ويروى حل العقد، من ثم لا يفسد، الطلاق يصح مطلقاً
أحد حكميه، فإن طلق امرأة وحده وتركها حتى انقضت عده، بعد الطلاق صحيح وإن
كان لا يشهد إلا برون من النكاح، وكذلك إذا طلق المسلم وأمه بغيره بغيره في حالة العقد
يصح، وهذا الطلاق لا يفسد، وإن حل العقد، لأن عقد النكاح ركن بالخير والطلاق ليس
وقت سخطه ونعالي أسد.

١١٠ م ر م م

١٢١ أنبى م م م م

١٣١ حكاه الشيخ الساجي في إسناده، وكذا في الأصل، وطامه

وأنكس من كثر طلق إلى بعد

معصوم ثالثی بنی بر من یقم حلاقه و من لایع

٤٣٦ علاء الدين غير، في تركه اسلاف الجور وبعثوه، ومن في احد قضاة
 بين محمود واهموه، الذي العبد من يسميهم كرامه وعماله، وغير داند، والجور
 جلاله، ارضوه من جليله كرامه وعماله، وغير داند، والجور

والفائدة المحيطة من بعض خبره الآتية: لا شيء في هذا، الذي عمل من بعضه لبعض في الاحياء، كما لا عن نفسه، يعني على من من صلاحه، وهو هو في بعض ما يعمل من بعض في الاحياء، بل لا من نفسه على مقصد فلهذا من ظهور واحد القدر

٢٦٣٢ وحدثت خلاف الحجة، فتح وإذ اطلق من مكانه في حديث يوم السبت بعد ما له اسم سائر خلاف، لا يجمع بينه وبين نفسه، بل هو مع عطفة، ولو جازي لوصفها بغيره في ذلك اليوم لأية سنة.

[illegible][illegible]

1992

المشرفون على

۱۴۰۱، دیگدا ای احسان انور، د. - می ۱۴۰۱، ص ۴۰

13. 14. 15. 16. 17. 18. 19. 20. 21. 22. 23. 24. 25. 26. 27. 28. 29. 30. 31. 32. 33. 34. 35. 36. 37. 38. 39. 40. 41. 42. 43. 44. 45. 46. 47. 48. 49. 50. 51. 52. 53. 54. 55. 56. 57. 58. 59. 60. 61. 62. 63. 64. 65. 66. 67. 68. 69. 70. 71. 72. 73. 74. 75. 76. 77. 78. 79. 80. 81. 82. 83. 84. 85. 86. 87. 88. 89. 90. 91. 92. 93. 94. 95. 96. 97. 98. 99. 100. 101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200. 201. 202. 203. 204. 205. 206. 207. 208. 209. 210. 211. 212. 213. 214. 215. 216. 217. 218. 219. 220. 221. 222. 223. 224. 225. 226. 227. 228. 229. 230. 231. 232. 233. 234. 235. 236. 237. 238. 239. 240. 241. 242. 243. 244. 245. 246. 247. 248. 249. 250. 251. 252. 253. 254. 255. 256. 257. 258. 259. 260. 261. 262. 263. 264. 265. 266. 267. 268. 269. 270. 271. 272. 273. 274. 275. 276. 277. 278. 279. 280. 281. 282. 283. 284. 285. 286. 287. 288. 289. 290. 291. 292. 293. 294. 295. 296. 297. 298. 299. 300. 301. 302. 303. 304. 305. 306. 307. 308. 309. 310. 311. 312. 313. 314. 315. 316. 317. 318. 319. 320. 321. 322. 323. 324. 325. 326. 327. 328. 329. 330. 331. 332. 333. 334. 335. 336. 337. 338. 339. 340. 341. 342. 343. 344. 345. 346. 347. 348. 349. 350. 351. 352. 353. 354. 355. 356. 357. 358. 359. 360. 361. 362. 363. 364. 365. 366. 367. 368. 369. 370. 371. 372. 373. 374. 375. 376. 377. 378. 379. 380. 381. 382. 383. 384. 385. 386. 387. 388. 389. 390. 391. 392. 393. 394. 395. 396. 397. 398. 399. 400. 401. 402. 403. 404. 405. 406. 407. 408. 409. 410. 411. 412. 413. 414. 415. 416. 417. 418. 419. 420. 421. 422. 423. 424. 425. 426. 427. 428. 429. 430. 431. 432. 433. 434. 435. 436. 437. 438. 439. 440. 441. 442. 443. 444. 445. 446. 447. 448. 449. 450. 451. 452. 453. 454. 455. 456. 457. 458. 459. 460. 461. 462. 463. 464. 465. 466. 467. 468. 469. 470. 471. 472. 473. 474. 475. 476. 477. 478. 479. 480. 481. 482. 483. 484. 485. 486. 487. 488. 489. 490. 491. 492. 493. 494. 495. 496. 497. 498. 499. 500. 501. 502. 503. 504. 505. 506. 507. 508. 509. 510. 511. 512. 513. 514. 515. 516. 517. 518. 519. 520. 521. 522. 523. 524. 525. 526. 527. 528. 529. 530. 531. 532. 533. 534. 535. 536. 537. 538. 539. 540. 541. 542. 543. 544. 545. 546. 547. 548. 549. 550. 551. 552. 553. 554. 555. 556. 557. 558. 559. 560. 561. 562. 563. 564. 565. 566. 567. 568. 569. 570. 571. 572. 573. 574. 575. 576. 577. 578. 579. 580. 581. 582. 583. 584. 585. 586. 587. 588. 589. 590. 591. 592. 593. 594. 595. 596. 597. 598. 599. 600. 601. 602. 603. 604. 605. 606. 607. 608. 609. 610. 611. 612. 613. 614. 615. 616. 617. 618. 619. 620. 621. 622. 623. 624. 625. 626. 627. 628. 629. 630. 631. 632. 633. 634. 635. 636. 637. 638. 639. 640. 641. 642. 643. 644. 645. 646. 647. 648. 649. 650. 651. 652. 653. 654. 655. 656. 657. 658. 659. 660. 661. 662. 663. 664. 665. 666. 667. 668. 669. 670. 671. 672. 673. 674. 675. 676. 677. 678. 679. 680. 681. 682. 683. 684. 685. 686. 687. 688. 689. 690. 691. 692. 693. 694. 695. 696. 697. 698. 699. 700. 701. 702. 703. 704. 705. 706. 707. 708. 709. 710. 711. 712. 713. 714. 715. 716. 717. 718. 719. 720. 721. 722. 723. 724. 725. 726. 727. 728. 729. 730. 731. 732. 733. 734. 735. 736. 737. 738. 739. 740. 741. 742. 743. 744. 745. 746. 747. 748. 749. 750. 751. 752. 753. 754. 755. 756. 757. 758. 759. 760. 761. 762. 763. 764. 765. 766. 767. 768. 769. 770. 771. 772. 773. 774. 775. 776. 777. 778. 779. 780. 781. 782. 783. 784. 785. 786. 787. 788. 789. 790. 791. 792. 793. 794. 795. 796. 797. 798. 799. 800. 801. 802. 803. 804. 805. 806. 807. 808. 809. 810. 811. 812. 813. 814. 815. 816. 817. 818. 819. 820. 821. 822. 823. 824. 825. 826. 827. 828. 829. 830. 831. 832. 833. 834. 835. 836. 837. 838. 839. 840. 841. 842. 843. 844. 845. 846. 847. 848. 8

لا يطقون وكلاهما يهربان، ذهب غنمه، فعلق³ امرأته

[illegible]

١٩٣٦ : دلائل الجاهل واللاعق : وقع . وكذا الرخص به ان يكلم بكلامه . فلو
 ليه بالظن في الخلاق : وقع . وفي المتن : قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى لا يجوز العاط
 في الظن ولا يجوز في العلق . حتى ان الرجل لو اراد ان يصوب لامر به اسمي . فقسقه
 المان حال ان كان . فان لم يظن . ولو كان ذلك في العلق . نفس عينا بينه وبين الله
 تعالى اعني لا يتم العلق .

وَجَاءَ ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْإِسْلَامِ هَدًى ۖ وَلَا يَجُوزُ الْخَطُّ حَتَّى يَأْتِيَ
مِنْهَا - سَرَدُ - أَبُو سَرْدٍ فِي الْإِسْلَامِ سِيمًا ۖ عَلَى قَوْلِ بْنِ حَبِيبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ۖ وَقَالَ عَلَى
قَوْلِ ابْنِ حَبِيبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يَمِينُ قِمَامٌ وَيَرَى فِي أَعَالِي أَهْلِهَا ۖ وَمَعَ الطَّلَاقِ
وَالْمَنِيِّ هِيَ الْهَدَى ۖ وَهِيَ ابْنُ رَسُولِ رُولِهِ أُخْرَى ۖ فَهَذَا بَعْدَ الطَّلَاقِ بِسَامِيَةٍ وَيَرَى اللَّهُ
تَعَالَى ۖ

(۱) عجلہ فی الاصل و مابعدہ ، کہ نہ ہی ۔ لا مطر ، حاشہ مطہر

(٢) حكمواحي الأما... والكلي... ي

(۳) مکداهی م . د و از ای انسج شری حدما انهم

(۱۵) ایضاً م ع م و طای بلاص و تهر، در واقع

(۵) سکدا فر ۱

• **கனம் (7)**

العصير لربيع فيما يرجع إلى صريح الطلاق

٥٦٦- اذ كان لا يرى ما يظنه اوضح لطفاً عنده، ويرى ان ذلك من اسماء
 فيما بينه وبين الله تعالى. ثم يدور في نفسه: لأنه وصفت بطلاق، وقد قال في نفسه
 انه، فذكر في كتابه في نفسه. فيكون مدعى خلاف الظاهر، لا يثبت في نفسه.
 ثم قال: ان اسمها يدور، لا يدور في الخلق، فذكر ان ذلك من اسماء صانعها
 في نفسه تعالى، ولا يدور في نفسه. وفي ذلك قوله تعالى: وح كنهه قبل خلقه؛
 انتم يكر لها روح من ذلك لا يثبت في قوله، وكذا ان كان في روح من ذلك، وقد قال
 عندها لا يثبت في قوله، ولا يدور في نفسها صانعها، ولا يدور في اسماء صانعها
 في نفسه في قوله في نفسه. لأنه وصفت بطلاق روح. فخلط بين اسماء وروح روح
 روح، فيقول في قوله، ولا يدور في نفسه. فذكر ان اسماء

۱۶۳۸- میں الزمرہ میں مطلقاً میراثہ میں داخل ہوں ، حدیثاً تو اہل فہم یہ کہ
طلاق عدم مراء، دائم براہی، دفع طلاقہ ثانیہ، اوقاف وہ کتب طلاقہ، اب وہ
بہار سنیہ طلاق دادم مراء، لا مع سی، با کلام فاشی، وہی الأصل میں وہ طلاق ایذا
فان لا حرمہ حد نہایت، ارق، اب طلاق وہ طلاقہ اس، وہو کتب کتب طلاقہ
تخصیصاً، بلو قال یہ اب طلاق طلاق، اوقاف طلاقہ طلاق، اوقاف اب طلاق قد
طلاقہ، ہم وہ عیث لا بل ہیں یہ، یہ عیث، ہم ہیں بل العیث

[illegible]

١٩٦١- ونوفالها ابن غزال، فقال له رحلي عاصي! فقال: طمستها، فوطأ
 قلبه، طأها، ففهم، حينئذ لم يسمع له لأمره في مرأته زوج حاتم، فكان
 إختار: أعز الأسماع لأمر، سمع من ابنه لأمه أمه، وأمره في أمه لأمه فخرج
 على سبيل الأسماء، لكنه بقائه، هو والحقيقة هو شرح الله ربي

٤٦٤١ - ونو قال لها أنت عدائي، ثم قال لها يا حطيمه لا يبع أسرى، لأنت عدائي في مقابلة ولو قال لها أنت طالق، وروى طلاقاً من ودي، لم يدين من القضاء ودين فيما بينه وبين الله تعالى. روى صريح وقال: أنت طالق من وفاق، لا يبع في القضاء شيء، ولو قال أنت طالق من قل أو نية أو ظلم، ذكر هذه المسألة في سنن أبي الوضيعين^(١)، وأجاب في عقد الوضيعين لا ينفك العلق من القضاء، وأجاب في موضوع الآخر أنه يقع للطلاق في القضاء.

٤٦٤٢ - وروى الحسن بن زيد عن أبي جعفر رحمه الله أنه قال لأمرأته: أنت طالق من هذا الشيد، أو من هذا^(٢)، الحسن، طلقها ثلاثاً ولم يدين من القضاء، ولو قال لها أنت طالق وأراد به أنها طالق من الحسن، لم يدين فيما بينه وبين الله تعالى، لأن بوي^(٣) ما لا يحسنه لفظه^(٤)، لأن إطلاقاً لإزالة العبد، وهي غير مقبولة بالتمثيل. وروى عن أبي جعفر رحمه الله أنه يدين^(٥) لأن إطلاقاً يذكر زيادته في التحليل عن العمل، نكاحاً ما يدينه بيمينه لفظه.

٤٦٤٣ - روى قال: أنت طالق من هذا العمل، وقع الطلاق من القضاء، ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى، لأن المرأة إذا لم تكن حقة بالعمل، كان موه من هذا العمل يلقاً محصوراً لا حقيقة، فلا يصدق قضاء، بدليل الحقيقة، وينبغي فيما بينه وبين الله تعالى: لوجود التيقن محصورة.

٤٦٤٤ - ونو قال لها: أنت طالق، وقال: لم أعز الطلاق من وفاق النكاح، فإنه يقع الطلاق فيما بينه وبين الله تعالى، كما يقع في القضاء، ويرجع من ذلك أن الطلاق في حقيقة نفسه وإن كان للإطلاق من وفاق، إلا أنه موقوف للإطلاق من وفاق النكاح حقيقة، وللإطلاق عن قيد الحقيقة مجازاً؛ لأنه ثبت هذا الاسم [للإطلاق] عن وفاق النكاح عرفاً وشرعاً، والاسم من ثبت لم يرد وضع له عرفاً وشرعاً، فالاسم يصير لدنث حقيقة، ولما وضع له مجازاً، والحقيقة من الكلام لا يدين حكمه إلا بإرادة الجار. أما مجرد نية الحقيقة من غير

(١) وفي م: ولو قال لها أنت طالق وروى: قد قال لها، إلخ.

(٢) هكذا في م، وكذا في ط، وفي مسعود بن لا، وأما في أحمد، فوضعي، إلخ، وكذا في الأصل عن حبيب الله وأحمد. إلخ.

(٣) قيل من السبع التي يوجد منها.

(٤) هكذا في السبع التي هي، وكان في الأصل: ما لا يحتاج حقه.

(٥) هكذا في م و م، وكان في الأصل: إن طلاق.

سواء حكمنا أن اليمين لا يرفع حكم الحقيقة، لأن اليه ليست بسبب ما هو حقيقة العطف، فلا يخرج
سواء حكمنا أن الحقيقة لا يرفع حكم اليقين، لأن اليقين ليس بسبب ما هو حقيقة العطف، فلا يخرج

١٦٢٥- واحسان ابن الكلام انواع اربعة حقيقة ماحسر الرضع، وحكمه لا يندفع ما لم يولد للحذر، ومجاره، كاحبة، وهو ما ثبت عرفا وشرفا، وحكمه لا يندفع أيضا ما لم يولد للمجاز، لأنه احق بالحبة، ومجاره منصرف، ومطلق، فلفظ يفسر في الله، ولكن إذا روي في لا يفسر ذلك لا يفسر، زاد في غيره، ومجاز غير متعارف، وإنه لا يفسر فطلق للكلام إلا طية

١٦٦٦- وحال الامر انه مر به طلاق، فتح الثلاث، لأحد محتره بوله، فخطبه
ثلاث خطيبات، ألا ترى أنه يوم كان لمعبره، فلهذا الثوب، كان فيه وكان محتره بوله
خطبتك هذا الثوب، هكذا ذكر الصمد السهيد في باب الثوب، وفي هذا الباب أيضا إذا
تساجر شرجل مع امرأه، بعد لها بالعزسية، هو طلاق، ثم يدعى هذا جميع الثلاث،
لأن هذا المرسى هو ألف خطبة، ولو قلنا ثوب ثلاث، مع الثلاث، لأنه أو مالى،
فكأن ثوب خطبة، بلع الثلاث، فكأن إذا فطم المرأة، هكذا ذكر في تعليق المسألة مع
حوالهما

2127- وهي فتوى من سمرقند من مراد طلاق دام، فبان بولي لأبشاع بيع، وإن بولي أشقويص لأبيع، لأنه يمسر المصوح، وإن لم يكن به بية بيع، لأنه إشباع ظاهر، ويصرف إليه مال مهر ثباتا حر

۱۶۶۸ هجری شمسی تراغلاقی بیعاع، غلاقی برانقوش، بن طلبه کسها
 فی الملکین یقع دوی امینی رحل علی الامر به لک الطریق، قال امر حیمه رحمه الله
 تعالیٰ ان دوی الغلاق مهن معانی وین لم یکن له من ملامی عنه ومان فیو یوسف
 رحمه الله تعالیٰ ان دوی الغلاق غلاقی، والا فالامر بیده وبنو مال عبید الغلاقی مهن
 غلاق یزادی وعبیه أبی عن امی یوسف ان قال الامر انه بن غلاق، انما فاکثر من
 القضاء ویاور حید به وبن الله عالمه وای عنی عن ذلك

٤٦٤٩- ولو قال بها طلاق عليك واجب دفع - وكذا إذا قال بها الطلاق عليك واجب - بوله لبقائي في دنياه - وسر ما فيها طلاقك عن لا يقع ويومئذ طلاقك عن واجب - قد لازم - أو فرض - وبسبب ذكره فليقبحه (بأنه لا يثبت في هذا) خلافاً لما في الأخير.

[illegible]

١٦٥٠ ربيع الأول ١٢٨١ هـ خلاص هذا القلبي ليا يرفعت كذا، لطائف عني وأحب لوقته
لأرم، فوجدت تلك المصنفات، فذكر القدر الذي في سرجه من على نيل أبي حنيفة لا يباع الطلاق
في الكل. وهذا في يوسف بن موسى الطلاق يقع في الكل، وعن محمد أنه يقع في قوله
لأرم ولا يقع فيه، حب واحتمل القصد القصد في الوقوع في الكل، لأن من
الطلاق لا يكون إلا، وهو، من حيث، حكمه وحده، وحكم الطلاق لا
يجب إلا، والودع، ركن، - سيج الإمام طهر الظاهر بأسر من على المرحوم جني بعدم
الودع في الكل عن بر سلام رجب، قد عرفت في أبي يوسف في طلاق بغيره على، في
قول عني وأحب، أنه يعين هذه أهل البلدة، هل على ذلك أو لا.

١٦٤١- ولولوات لامرأته، حضرتها، طئي ديسم يولانيه، بطنها اقله ايام
طئو، حكمة دسرفي دسوي ابر الجسد وهي الفتى، وهي دسرفي طئو، والاول
اصح ولولواتها ثلاث دس، اولها طئو، ايس حكمه، وكان النسيج طئو الذي
يعني بالوقوع في هذه الممره ١٦٤١

167- إنا لا نرى أن صغر من أمة فلاذ، وهي مملكة، ملكا على بيت، إلا
أن يكون حواء من أمة، هكذا، ذكر القلوري في شرحه، وصغر، ذلك أن أمة
قلت: "لأنه بعد أن طلع فلان من أمة، فقلت: أخرج، صغر، صغر طلق، ولا
يعني بذلك إلا، أن أمة من أمة، وصغر، وصغر، عن ذلك، فقال: ضع، ثم
قال في شرحه: وصغر، أرويه عن أبي يوسف، قال: لا يصح، قال: نعم، قال: لا
يعني ذلك، صغر، وأرويه، كذا، عن أبي يوسف، قال: لا يصح، قال: لا
يصح، وكذا، قال: لا يصح، وأرويه، كذا، عن أبي يوسف، قال: لا يصح، كذا،
شرح لأحلام، صغر، في شرحه، أنه يقع الطلاق، في صغر، في الألفاظ.

۱۰. وقت هر جلسه: ۴۵ دقیقه

١٢٦ هـ ١٧٠٨ ق فاسب ذ الح

(*) أنت حر قلبك : أنت

(٤) $\frac{1}{2} \frac{d}{dt} \left(\frac{1}{2} \frac{d^2}{dt^2} \right) = \frac{1}{2} \frac{d^3}{dt^3}$

[illegible][illegible]

۱۳۸۸-۲۰۰۹ هـ - در این دهه، نام آراء و بحثی عن امره و الهیه و وجهه نوکات لطیف
پدی لطف بستی اید مقصد به معانی از روح من میرزا دادم، اما به نقل هر دو وجه تو
قال سه طلاق، لا کلام به طرح حیات

[illegible]

(١) هكذا في ط، وهو المصحح، وكذا في الأصل م، ص.

٢٠٠٠

$$\Rightarrow \mu \in \mathcal{P}(\mathbb{R}^d)$$

(۵) هر یک از طرفین در مدت یک ماه پس از اتمام کار، موظف است به طرف دیگر گزارش کار را ارائه دهد.

هذه المقالة، لا حظن امراته لانه مراد من اسم اقرب عند تدبير البيت حقهقه اليه. لا بيت

الكاح

٢٦٦٠ - حل حلقى مراده عين له من ذلك، فقال داد مثل هرار ديكر بطريق ثلاثه من عمرته. لان لفظه ديكر بضمص الرباعه على ما سمي له لانه هو اطلاق، بصار كذا قال داد مثل هرار طلاق ديكر

٢٦٦١ - امرأة قالت بوجيه من يرونوسه طلاق ام، فقال الزوج بيبي. فقال له طلاق سني. او دنا به مكوي صد كوي، فهذا كله بدور منه بالطلاق. ففتح عليها ثلاث مطلقات

٢٦٦٢ - من القصة امرتكر عيسى فله لامرته هرار طلاق بوي كرم؟ اقال مع ثلاث مطلقات، كان من طلفت اكلها مدقه، وكذلك اذ قال هرار طلاق تر مكي كسم؟ وبوي اطلاق، طلق ثلاثاً؛ لانه مراد بكلمة هذا الكلام الإيجاب، وقيل في المصوده الأدنى بوي الزوج؛ لانه يحصل مرار طلاق بوي كرم باميل به بكميم، فيكون هذا وعداً في الإيقاع، فيتوى لهذا وقيل في المصير، انما لا يظن بان بوي، لان هذا وعد لا يحتمل الإيقاع في الطلاق

٢٦٦٣ - امرأة سألت من زوجها طلاق، فقال الزوج له، انت صار خص، تطلقه. فقال ثلاث بكميم، بعد نكاح ثلاث لك، واسو لي صو حث، وكه سولها امرأة امرتكر، بشع عني سحليه ثلاث مطلقات، ولا يلح عني فسرهما سي؛ لان الزيادة على الثلاث لمؤثره، لقد صرف إلى غير تلحاحيه ما هو له سره فلا يعتبر. ٢٦٦٤ - إذا قال به دولي بئي طلاق، فإن سحليه بنت صفت وان سم تلي لا تطلق، بحال ما إذا كان لعبير، قل لامرته بئي طلاق، فيها نكاح حبس من ذلك الرجل بها نكاح من قبل، وقد مر عليه هذا

موج آخر في الإيقاع طريق الإصهار وهي ترك الإضافة، وما شبهه. ٢٦٦٥ - إذا قال به ثلاث وأصمر الطلاق ما علم أن بها ثلاثه أصول احدها، فإن

(١) وهي م يسر

(٢) هكذا مر به وكان مر فيها ثلاثه

(٣) ما بين العديدين ما لم يصر بالانتهى موقوف

يضمحل بالطلاق وإنسلت، وفي هذا المصطلح لا يقع الطلاق والفسخ، أو يظهر بالفتلات، ويضمحل بالطلاق، وفي هذا المصطلح يقع الثلاث، وإن اشكل أنه أي بالوجه الأول أو بطلوحيه الثاني، بل غلب بالأول حكماً، وبالثاني ثمرها وأحسبها، إذ قال لامرأته، لو بكى نوبه، لم قال لها، لو بكى نوبه، قال الشيخ أبو القاسم الصغير البجلي رحمه الله، لا يقع الطلاق، قال لأن العربية لها إحصاء، أما الفارسية فليس لها إحصاء، وإن قال الصمد الشهد فخطو حتى أنه بدأوى يقع الطلاق، لأن هذا ليس من باب الإحصاء، بل هذا من باب تعقير أحد محتمل المعنى، لأن اسم الثلاث يقع على غير الطلاق وعلى الطلاق، فإذا لم يتو الطلاق لم يتو الطلاق مراراً، وأما قوله جعفر - وفي تنوير سمى الإسلام الأورجى ذكر مثل هذا في التعليل، وصورته أكثر نو كثر في ثوابك ردووسه، فأجاب بقى لا يقع الطلاق بدون البينة، وفي فتاوى السقي - مثلاً من رجل انهض امرأته بنسب، وطلبت منه أن يحلف على ذلك بطلاقها، فحلف بهذا المعنى، أكثر علان كرهه أم نوبه؟ فأجاب أنها لا تطلق.

١٦٦٦ وفي تنوير النصي - إذ قال لها - أنت من ثلاث، إن بوى الطلاق طلق؟ لأنه بوى ما يمتسه بطل، وإن قال أنا لم توطى الطلاق لم يصد إذا كان الحال حال مذكورة الطلاق، وفيه إيهام، إذ قال لها، نوبه [ونوى الطلاق، قال لا يقع الطلاق، لأنه أضمر الطلاق، وهو نظير قوله أنت الثلاث وبوى الطلاق، وفيه إيهام، إذ قال لها - أكثر علان كرهه كرهى قويك طلاق، فعملت مع الطلاق من غيرية الزوج، لأن معنى كلامه تريك طلاق حتى، ولو قال لها، نوبه ما رأى دون، وكان ذلك في حالة العصب، فالقول قوله إن لم يرد الطلاق، لأن قوله أي دون كما يمتثل الطلاق بحسب اللبس وعبره، فلا يتبين الطلاق مراراً إلا بالية.

١٦٦٧ - قالت لزوجها طلقني، فلتأرب لي، ثلاث أصابع، يريد بذلك ثلاث تطلقات، لا تطلق ما لم عمل بسببه، لأنه لو وقع وقع بالضمير، والطلاق لا يقع بالضمير ١٦٦٨ - وفي فتاوى أبي الميث - قالت لزوجها، كيف لا تطلقني؟ فقال لها بالفرسية، لو غدرت، أو ما يلى طلاق كرهني، قال بسأل الزوج عن امرأته، لأنه أجبر من

(١) أثبت من ب و ج

(٢) ما بين القوسين سأل من الأمر واليه من ط و ج و د

لا انا بغيره: لا انا بغيره: لا انا بغيره

[illegible][illegible]

نوع آخر يتصل به ١. يفصل في الإبداع والإمضاء إلى بعض المرات

[illegible]

٢٦٧٩ وفات شمس لاله احمدی رحمة الله علی و بعد از جمع ماهی بسیار
انجم یعنی از نظر و در بعد از شمس در اول تابستان و در ماه ایشان الطلاق می
دهد و در بعد از آن ماهی به نام الحاقی لا عدد و در ماه کاردان که در
نظر و در کاردان به شمس بعد از الحاقی لا یعنی ایشان الطلاق به عدد

[illegible][illegible]

٤٦٨٢- روبرت ال و هـ ملك الاعلى طينى حده و بعد الاسفل طينى قى - فلا
 رايه فى حده قضاة من مقدمه و من لقا حوى و قضاة من رايه و حازى
 و قى من مقدمه و قى من لقا حوى و قضاة من رايه و حازى
 الاعلى و حازى من مقدمه و قى من لقا حوى و قضاة من رايه و حازى
 قى من مقدمه و قى من لقا حوى و قضاة من رايه و حازى
 الاعلى و حازى من مقدمه و قى من لقا حوى و قضاة من رايه و حازى

(١) فكل واحد من هذه النماذج هو نموذج لـ

$$22 \quad 1 + \omega \quad 23 \quad 0^{\dagger}$$
[illegible]

(۲) وکلاء

[illegible][illegible][illegible]

١٦٨٩: سال لایحه و جمع محل بها امت صافی و حجب لایحه و
بازمانده و جمع علی الذمه ال بحری و ملی و کتب معصومه و غیره و فی کل سال طایفه ای از حجب

(١) الحمد لله رب العالمين

[illegible]

(١) ما هي المادة التي تتكون منها الأرض؟

!! كلك هي ميسر الله و خير خلقه و ابراه

الدر مطالعة با دخل الد تعني اجتماعاً محضاً لأنه لا ذكر حرف الواو عند أن
محرك الفروع من لاد التعليل، فالأول نفس في معنى العين فصول الد الكلام على
أخره، وتعلم الكل ما خبره بها وألفه، وفيه إذا لم يذكر حرف التعريف به يبين د عرف
الحكم من الأول التعيين، ليس له معناه كما رأيت في لاد، وبهذا التثنية لا
يصلحها جعل في علم

[illegible][illegible][illegible]

(v) $\text{C}_6\text{H}_5\text{COOH}$ و $\text{C}_6\text{H}_5\text{CHO}$

(1) μ and ν are

$$S_{\text{eff}} = \int d^4x \sqrt{-g} \left[\frac{1}{2} R - \frac{1}{2} (\partial_\mu \phi)^2 - V(\phi) \right]$$

المتصل به على ما ذكره في النص المتقدم أيهما يظهر ان هو حق ان القول به لا يلي حقيقته
وحده انه الذي يظهر الرأى من انما يكون

۹۳-۹۴- وہی نور ہمام علی محمد وحفہ علیہ تعالیٰ بہ شال لامرآنہ لقب طالع
واحدہ حتی میں ثلاث وهو پیر ثلاثا ثلاث ثلاثہ خدا بہمہ لاخیرہ ونوفال جا
لقب طالع و احدہ حتی بیسی ، دین بوی مقولہ کسی لغتہ وہی و احدہ ، دین بوی حتی بیسی
ثلاث ، فہی ثلاث ویما نظر اوسک آ اسی ہمام وہی یات نصیب من البیسی لقب
حالی حتی خد مر ، حتی بیسی ، ذکر بیسی ، البیسی ، اُنہ ، واحدہ ، وہی بوی " ثلاث فہی
ثلاث وعی آبی یوسف حمدانہ تعالیٰ داتال لہا " لقب عائز ، خواہ تمکمل ثلاث
بضیقابہ لراشی بہ کہم ثلاث بضیقابہ ، ابرا " قال " لقب عائز تمکمل ثلاث
ظلیفات ، وہی طری ثلاث ، ولابدین من القصبہ عری لطلال دل

[illegible]

١٩٥٠ والإمام في حقه المستقل تركاً في نيل له من عفو الله^{١٢}
 من كتابه المذكور، رحمه الله، كتاب الفقهية ص ١٤٥ المذكور حره، وإذ كتاب المذكورة يدور
 حوله، ص ١٤٥، الفقهية ص ١٤٥ المذكور، لولا أن عدل من سماه به (أصله) عمر،
 وكانت الفقهية ص ١٤٥، نظراً عما في يد علي بن عمر، وكانت تلك صفة لزيد بن علي عليه

۱۶۶ | حکم جریط و کانی لایعرب و افسندہ حق فہم | ۱۰۹ | طبع مسیحی ۱۸۸۵ء

6400 11 11 11

(۴) آئیے اللہ سے دعا کریں۔

(٤) رقت، م، ع، ه، م، ا. ادخلت في نسخة

۱۶۸۶ هـ ط ۱۲۰۵ ق، وادی لاس، قزوین

بعد اختصاصها عن مبدأ مقنن فيلر ، وكلمة مع لافرانك ذلك بالهاء ، وبغير الهاء - فقول
في كلمة مع يستلزم الحروب بأن تكون مذكورة بهاء ، وبغير الهاء : لأن كلمة مع
للافرانك ، هاء مقنن (مبدأ مقنن) ويستقيم إيقاع نصين معا عن غير ملحق ليهاء ،
وهي في يوسف وصحة الله تعالى : ' حال ' معها ' واحدة يوم واحدة ' (أو الصوت ما ذكرنا)

٢٦٩٦ وهي كلمة قل "ر بعد" يختلف الجواب بالذكر مع الهاء "بمعير الهاء" فإذا
قالت لها أنت طالق واحدة قل واحدة، فالجواب صحة للمذكور أولاً، فليس الأول في
الوقوع، ورايت لا يسي عدة، فلا نفع لثانيتها، وإذا قال قسها وحده، فالجواب صحة للمذكور
أحرأ، وليس في وسعه علاج لأخر على الأول، أما في وسعه العوان، فليس من قصده طر
ما كذا في وسعه وهو الفراق ببلعدها معاً وإذا قال لها أنت طالق أنت طالقاً"، واحدة
بعلها واحدة [بحد واحد]، بالجديدة صحة للمذكور أولاً، وانعكس وقوع الأول بعد الثاني،
وليس في وسعه ديث، "أما في وسعه الفراق ببلعدها معاً، وإذا قال واحد بحد واحد"،
أحرأ، وهو ما كان موضوعاً لهذه المسألة في غير وسعه، فلم يرد ذلك إلا بكساً، وبعد ما وقع
الأول، لا يصح وقوع الثاني قبل الأول.

٢٦٩٧- وفي المنطق: وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى في رجل قبل لامرأته ولم يدخل بها أنت طالق وحده عنده واحد إن دخلت طلقا كانت الأولى، وإن لم يلزمها الحيض لأحد منقطع، وبوفاها لها استساق واحد نفس واحد إن دخلت ثم تطلق حتى تدخل، وإذا دخلت الدار طلقا، وحده، ولو قبل لها أحد من واحد، ولها واحد أو مع واحد، أو معها رحدة [أو قبلها واحد] فإن دخلت الدار ثم تطلق حتى يدخل، وإذا دخلت طلقا غلبت تنكح، ولو قال لها أنت طالق واحدة بعدها أخرى، إن دخلت انكح، ثم تطلق حتى تدخل، وإذا دخلت وقع عليها تنكح. وهذا هو قوله واحدة مرة واحدة مرة.

(1) شکیانی نیست که

(٢١) حكمايى م د و م ، وكذا فى الأصل و ط . ويتعارف ما ذكر فى فہم وبعد .

(۴) قیمت هر یک

(١) ما بين القوسين ما نقله من الأصل وألغاه من طبعه

(٥) آية من النسخ على اعتبارها غيب

٥٠ (٦) - جگہ ٥

١٦٩٨- ولقد ولد له ودمدحل بها ثمانية عشر رجلاً وعشرين - يدعى الثلاث عشر
عصافاً ثلاثة منهم قد يدعى ثلاثاً عشر ، وولد له خمس ، فتح الثلاث في قوهم
والوجه لعلهم من الثلاثة ، فوله إلهي ، عشرين كلاماً واحد كغيره أحد عشر ، فلا يحكم
بأوله قبل آخره ، حتى يفسد بين الواحد ، قول الكلام ، ففدها الله ، وأخروهي سانه ،
ويماثلنا به كلاماً ، فإن من أراد أن يفسد واحد وعشرين لا يمكنه أن يفسد بها
عشر ، فوجه من هذا في مراتب الأسماء ، ففعل كلاماً ، لا أصل له فيكون لكل
شيء عبارة بكلمة واحدة

۱۹۹۹ء میں سال و حصہ و حصہ پر یقین و حدود لانے کے لیے انسانی تحفظ اقتصاد و تجارتی امور کے لیے امریکا، جاپان، آسٹریلیا، کینیڈا، نیوزی لینڈ، نیٹو، اور دیگر ممالک کے ساتھ مل کر ایک مشترکہ منصوبہ بنایا گیا۔

١٦٠٠- ١٦٠١ هـ - اهدى ملكة [قوة اهدى] ودية ١٠٠٠ (اهدى) ودية ١٠٠٠ على
 ابي حبيبة حمزة ابن عيسى ، على ان يوهب له وحمته لله تعالى ببيع اللاب وله قائل واحده
 ، بمقام يقع فيها ١٠٠٠ رطل ، على ان يوهب له وحمته لله تعالى ببيع اللاب وله قائل واحده
 ، بمقام يقع فيها ١٠٠٠ رطل ، على ان يوهب له وحمته لله تعالى ببيع اللاب وله قائل واحده

۱۷۵۶ء میں مسیحیوں نے جوہرہ علی بیگم سے ایک خط لکھا جس میں وہ لکھتی ہیں کہ میں نے اپنے شوهر کو چھوڑ دیا ہے اور اب میں نے اپنے آپ کو مسیحی بن لیا ہے۔ اس خط کو دیکھ کر شاہجہاں نے اسے قید خانہ میں ڈال دیا۔

موضوع آخری: پیش از لفظی بعد و مالہ عدد، و مالہ عدد نہ

وهي شبيهة بالواقع بماهية عدد ومالا عدده

[illegible]

(۱) $\alpha = 0$ مەنەسىدە

(*) ما بين القوسين، ما ذكره من الألف، وأُخذ من قولهم وف

قالوا: «نوضح به وجهه وجبه، ولأبي حنيفة - رحمه الله تعالى به وجهه اصطلاحاً، نظر به من
 انما كان يسي - فلا يملك انظار الرءى من حيث المعلوم، وركن غير ذلك من حيث وجه
 الوجه، فيجب انهاء هذا في غير أبي يوسف وجهه انه ينادى رواه اخرج فيه جمع ووجه
 بأنه كما هو قد ادى الى وجهه رحمه الله تعالى - وأنه قال: «ما هو ذلك من غير وجهه
 في حقه واحدة لأنه لا يمر من غير وجهه - فلا يكون له، ثم يردده من غير وجهه، وكذلك
 قال غيره ما هو ينادى به - هم - وليس في وجهه - مع وجهه - وجهه - وكذا اذا قال
 عند ما في هذا من من السبب - وسر في الوجه من وجهه، وكذا اذا قال: «كل
 شيء على وجهه ينادى به - واحد حتى يسمع من غير وجهه ينادى به»

[illegible][illegible]

٤٧٠٥: ومنه القدوري: «حالها» كقولهم: «حالها» إن كان في حالها.

١٢) دین و دولت و علم و انظار

(2) 2000 年 1 月 1 日起

۱۳۰۲ ر. ح. حضرت علی باقر علیہ السلام سے ملاقات

• • • • • (11)

الحمد لله

[illegible]

و حاصل فی التحويل هي عدد الشهداء المتعارف بها بين الناس

[illegible][illegible]

ويعرض صاحب البيت على أن لا يصفى عقبا، إذا كانت لأصابع كلها معقودة في
الإشارة فصب يثأر لها. قال ابن طائش هكذا وقال عيسى بن الأصابع انصهر دود، ما إذا
كتب لأصابع كلها بسم ربنا، عند منتهى صياها قال ابن طائش هكذا، وقال عيسى بن
الأصابع الممتدة بصفى نفسها، لا لا يخرج المصاغيب بين الناس، أبو يربود في الإشارة في
عدوا أمة الحرة، إذا ذاب لأصابع بها مسورة، عند أنتن سب، أيام حرة، حركت

و ۱۰۰۰ (۱۰)

تاریخ و نظم

(2) **مستخرج ب و د**

المعروفة، فكان مذهبا ما هو المذهب، فيصدق قضاء، لكن هذا خلاف رواية محمد رحمه الله تعالى فقد قال محمد بن الأصبغ: إذا قال: حيث أنسى بالأصبعين اللبى عقدتهما، لا يصدقه القاضي، ولو أنه عقدت بغير أنها كانت منصوبة من قبل، وإن أشار بالأصابع كلها وقال: لب طالق، ولم يزل هكذا، يقع واحدة لأن الإشارة بالأصابع محتملة للبين أن يكون مثليه للواقع به، وبين^(١) أن يكون للكتابة عن المراد أكيدة، فلو أنه أنت، يقع الشك في وقوع ما رد عن الواحد، بخلاف ما إذا قال: هكذا لأنه إذا قال: هكذا، فقد نوى أحلى الشك، والظاهر شبه^(٢) الطلاق بها دون المرأة، لأن الطلاق متعدد بعبارة دون المرأة.

٤٧١: ولو قال لها: أنت طالق من هنا إلى الشام، فهي واحدة وجعته: لأنه وضعها بالقبض، لأن الطلاق إذا وقع بفتح في جميع الدنيا، فلو قال: إلى الشام، فقد وصفه^(٣) بالقبض، وبعبارة يكون من حيث الحكم هو الرجعي إذا قال لها: أنت طالق مالا للدار وملا للجن، فإن يرى ثلاثا فلا ثلاث^(٤)، وإن يرى واحدة أو اثنين، أو لم يكن له شيء، فهي واحدة بانه؛ لأن الظرف قد يمتلئ من الشيء لصعته وخطئه، وقد يمتلئ من أكثره، وحس الطلاق لا يوصف بالمعط، فأم حكمه يوصف بالمعط وهو البسوة، فإذا لم هو شيئا ضع واحدة بانه؛ لأنه أدنى، وإن يرى الثلاث تصح نيته؛ لأن اللفظ بحتمه ولو^(٥) قال لها: أنت طالق واحدة مثل الدار، أو قدام بيت الدار^(٦)، فهي واحدة بانه؛ لأنه أدنى، وإذا نوى الثلاث تصح نيته، لما نوى على الواحدة، ووضعها يمتلئ الدار علمتا أنه أراد به مثل مالا للدار من حيث الضمانه والمعط.

(١) ما بين للمطوفين ساطع من الأصل وأثبتت من ظروف

(٢) كتبت من م و ف

(٣) كتبت من م

(٤) وفي م: فهي ثلاث

(٥) وفي م: و ف و م و ردا قال

(٦) وفي م: و ف و م: مالا للدار

(٧) وفي م: و ف و م: مالا للدار

(٨) وفي م: و ف و م: مالا للدار

القله والكثرة، وعلى قوله أت طلق، وهكذا حكى عن القصب أبي بكر قبله رحمه الله تعالى وأخبر المصدر المهيبة على قوله يصح ثلاث، لأنه [ثبت] "وإن قولاً لا قليل" فقد قصد إشاع الثلاث، لأن الطلاق هو الكثير، ولا يضمن بعد ذلك قوله ولا كثير [فعل] من لسان لا كثيراً" لا قليل - بلع رياء - وحكى عن نفسه شي جعفر الهنوتى أنه يقع مناد وهو الأسبى لأن فشتين كثير عن ماد كروا وإذا عمل لا قليل، فقد قصد إشاع الكثير، ولا يضمن بعد ذلك قوله ولا كثير

ربع آخر من إخراج العدد بما لا يقع، وقبه نية العدد

٤٧٧ - إذا قال لها أنت طالق فسكت، ثم قال بلان، فإن كان مكره لا يقع النكاح، وقع الثلاث، لأن المصلح ما عبر معتبر، وإن كان مكره لا يقع النكاح، لا يصح إلا واحده، لأن العصم هنا معتبر [مكتسب] ذكر من استدار، وهو قال لها [ثبت] طلقه فعيل له بعد ما سكت كـ "قال ثلاث، عن أبي يوسف رحمه الله كتب صلحاً ثلاثاً، هكذا ذكر في المبرور - فحينئذ قل أن يكون قول أمي يوسف "خامة، بناء على ما روي عنه أن من قال لأمرأة أنت طالق، ويرى ثلاث أنه يصح، ويشتبه أن هذا قول لمير حيصة حصة فقه نكاحي بها، - عن من طلق امرأته واحده ثم قال حصة ثلاثاً يصح حده، قال المصدر الهذ وهو الظاهر

٤٧٨ - من قال لأمرأة برأ طلاق، أو قال وأنت طالق، ويرى ثلاث يصح، ويصح ثلاث، بعد ما قوله أنت طالق ويرى الثلاث لأن له "طالق مصدق، وبعد المبرور لا يضمن العدد، لأن الطلاق مصدره وانصاف أسماء لا حاس، وأسم النكاح

(١) مكتوب في النسخ التي عثت... كان في الأصل... عا.

(٢) مكتوب في النسخ... وكان في الأصل لا قليل ولا كثير

(٣) ما بين لتفريق ما بين الأصل ومصدره...

(٤) مكتوب في النسخ التي عثت... كان في الأصل... كما

(٥) ما بين المصدر ما بين الأصل... وفي

(٦) وفي... ح... ثلاث ما إذا قال لها... طالق... ويرى ثلاث لأن قوله طلق مصدره... وإشع

(٧) مكتوب في النسخ التي عثت... وكان في الأصل... كما

۱۶۴۳ - اثنائه در کتابها است: حال [ثلاثة اشرف المذاهب، بینه بقاءه] و لا یلاهی
مصرف فلفله، جبریه و عصب، فیسیر ثلثه حال فی [کتاب فی] تعلیق و تصحیف
۱۶۴۴ - الفقه أو یقرب: است طاقی و رعه اشعار فلفله، لعل علیها، لأن اربعة
اشعار فلفله، عصب، و غیره. رعه اشعار فلفله، عصب، و غیره. است طاقی
فلفله

۱۶۴۵ - اربعة أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، فیه، و غیره، لأن عصب
فلفله، عصب، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۴۶ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، لعل علیها، لأن
عصب فلفله، و غیره، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۴۷ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله
فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۴۸ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله
فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۴۹ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله
فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۵۰ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله
فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله
آخرها، و غیره، است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله
آخرها، و غیره، است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۵۱ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۵۲ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۵۳ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۵۴ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

۱۶۵۵ - الفقه أو یقرب: است طاقی، عصب فلفله، و غیره، لأن طاقی فلفله

وكانت طليعة واع خطفه في سال، هو نادر، انه منى جميع هذه الاحاد، وبرتاد الفقد
على انه حده، فمضى فليس ما ذكره الفقدان القويده رحمة له، يعني في قوله: "بما انك يا يوسف
تخضعه، يا بنت طليعه، سبدي بفسده، او ببيع بظلمه"، وانه منى جميع حقه هذه
الاحاد، لا يردده في به سدد، فهو مال يفسد طليعه وثلثه، وربعه، وقصبات،
هزيلة وروى الخصم ان ربابه (له) ان على احواء قوا حده، فانه لا يتركه الربا ده من صده
اخرى، بعض مشايخنا قالو: يقع في حده، وانه مال المصحح (لا) لان سبدي الاثمه
اخرى

[illegible][illegible][illegible][illegible]

«فصل الخامس في "تكملة"

[illegible]

١٤٣٧ هـ - توفي الملا في قول: فبقى على حكمه. وهو الذي هو في نسخة د. ابن
 ثم هو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن
 ابنه حاتم الملا. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن
 الملا. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن
 ابنه حاتم الملا. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن
 الملا. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن
 ابنه حاتم الملا. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن الأثير. وهو الذي هو في نسخة د. ابن

٤٣٩ هـ وفي النور وفي حال الرحيل نُزلت هذه الكلمة لا، هي ومعه
قال نُزلت في سور، وفي حال عتبه الظهور على من مع محمد عليه السلام يعني لا
يكون معهما، يعني في عهد ركب هجرته، وفي قال وفي عهد الكلام بكسر هاء كافه،
ولا حكم له، وعنده العاصم لأنه من عهد كعب بن عصفه ظاهراً، وهو بطيئاً في ذلك
فمنه في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم

* 3. من مجموع 7 = مجموع من 1 إلى 7

(٢) وهو م. لأن (نصار) حريمه منسطة (نصار)

لأمرته اب حرم، قال: دعتني الحرة، لأفعل، فبهرني القصة، هكذا ذكر
سلي الأندلسي في حرمه، وذكر سمع الأندلسي الرعي بالوا لا يمدني في
القصة

٢٧٣٩ رمي المسلم بإفراقها أنت على حرم، وفاء عده
 الكتاب من صدق لم، هذا الأيلاء فهداه، ويظهر صدق ربي الله تعالى

۱۷۶۰ء کو فاس کا حوالہ دیا۔ حوالہ سے یہ ظاہر ہوتا ہے کہ اس زمانے میں اس وقت کے مورخین نے اس واقعہ کی اطلاع حاصل کی تھی۔

ثم على ما هو حوالا منجد : "أما من لم يرقه حتى دغدغ فيه مرارة ، لا يدرج في الطعام
والشراب من الحيوان ، فباحت " أكل أو شرب ، أو ضرب أو أنه ، وبمرارة الكفاة ، وبضمير
تفسير المسألة كانه قال : والله لا تأوذا تشاء ، والصيام ، والبر ، وداياك ميتة من
الضمان والشراب حسب في حبه ، وبمضى حكمه بيه ، حتى لم يرقه امرأته بعد فله لا
يحدث في بيته ، ويسمى ان يدور ، نشأ ، قللا أو كثر أو الطعام أو الشراب ، بخلاف ما
إذا كان ، والله لا أكل هذا الاسم ، أو قلوب ، وذلك في شرب ، أحد ، فان حاك لا
يحدث في عينه ، لم يرق جميع ، لك

[illegible]

(11) حامی: شہوگیر، اللہ، الامام وانباء حضرت محمد

(۲) مخرج فی التسمیۃ النبی محمد یا کان فی الأصل لا عبد و خدیج و صاحب

(۳) $\frac{1}{2} \leq \frac{1}{2} \leq \frac{1}{2}$

وَتَحْتِكَ لَا خَيْرَ مِنْ دَاءِ الْخَجَرِ نَسَامِي إِلَّا عَفْوَ مَا دَايَ سَمَسٍ حَتَّى وَجَّهَ فَلْيَسْ
تَحْتِ الْخَجَرِ لَا يَخْرُجُ الْخَجَرُ وَالْأَمْرُ عَرِيسَتُهُ عَرِيسَتُهُ عَرِيسَتُهُ عَرِيسَتُهُ عَرِيسَتُهُ
يَسْمُوهُ الْخَجَرُ وَهُوَ الْخَجَرُ

[illegible][illegible]

١٧٤١- وإن كان لابد من هذه المظاهر في أصولها، فإن نسبة بعض من هؤلاء المفسرين
 يخرج النظم والشر من لفظي مرفوعاً حتى لو اُكل : بعد ذلك، لا يجب في
 بيت : لأن النظم واحد، وجمعة الواحد لا يحسم فيه خبره - محذوفان، ومعنى شطراي غير
 معنى الجوز، فاد محذوف بين في الظاهر، بعد اختيار معنى بسم الله : في أي اسم على
 محذوف جملة من عالم به فإن كل ما عني به هو في الظاهر في سائر، وفي
 في معنى آخر، فهو شطراي وبيت

٢٧٣٧- دوس، والاراس، - نه عین ایچمده ده دهه الی ۱۳۸۵-۱۳۹۰

له اتصافا على حرم، يورى الطلاق في إحلالهما، ونهيين أي الإيلاء في الأخرى، وهما طائفتان، وهكذا يورى من محمد رحمه الله تعالى أبداً ويرجى ذلك أن اللفظ واحد، فلا محتمل لمصنفين، فيحمل على الألفاظ وهو الطلاق عند عدم إمكان اعتبارهما، وكذلك إذا يورى في أحد، هما ثلاث تطليقات، وفي الأخرى، حدة، وهما طائفتان ثلاثا لأن المحرمة بالثلاث نوع أمر غير الذي ثبت بالواحدة، فلا يجمعان في نعت واحد، فيحمل على الألفاظ وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى الآخر كمن يورى، يمنع عن حدهما ثلاث تطليقات، وعلى الأخرى واحدة، لأن هذا اللفظ للثلاث حقيقة، وهو حدة كالعازة لأن الحكم منطلقه مست بالثلاث، فصار طبع اللفظ الشرط يورى به الشر (أو اليسر)، وهكذا يكون جيباً وبدواً عند أبي حنيفة، حصة الله تعالى خلافاً لأن يورى به سبع رحمه الله تعالى، كما هنا.

٤٧٤٩ ولو قال هذه علي حرام وهذه وهو يورى الطلاق في حدهما، والإيلاء في الأخرى، فهما طائفتان؛ لأنه كلام واحد حيث حال، وهذا ردها على حرم، والكلام الواحد لا يحمل معنيين محتملين، فيحمل على الأحكام وهو الطلاق.

٤٧٤٥ ولو قال هذه هم حرام، يتوهم الطلاق، وهذه على حرام، يورى الإيلاء، وهو كمن يورى، لا يما، فطابق وكلاماً، يجوز أن يرد لكل واحد منهما، معر على حدة.

٤٧٤٦ ولو قال لأمراته وأم رندة اتصافا على حرام، يورى في المحرمة اليسر، وفي أم الولد الطلاق، وهو يورى فيهما.

٤٧٤٧ - وهو، معاً من حرام عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في رخص قال لأمراته - جارية، أعتقتكم، يورى طلاق لأمته، وهذا الأثر، لا يعلق لأمته، ولا طلاق لأمته، قال، لأن العتق أعتق، لأنه لا يحتاج فيه إلى يمين، ولو كان ثلاث يسور، ابن علي حرام، ويورى لإحرام طلاقاً، ونهيين في الأخرى، وتكذب في الثالثة، فتنش جميعاً، هكذا ذكر في التوازي.

قال لأمته اتصافاً، رحمه الله تعالى في وقعا، وهذا قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يجهل أن يكون له يورى، فليس على المسألة.

(١) تمت من م د م

(٢) هكذا في ب و ف و م وكذا في الأصل و ط من نسخة الطلاق باليسر، وفي ثم الولد اليسر والطلاق الح

المقدم

١٧٤٨ ونو قال بعد أنه على حرام، وفي تلك مرين، وودي مرة الأولى الطلاق.
وبقرة الثانية فيمنع من غير ما في جماع، لأن النكاح مختلف، فقد مرّ جسي هذا إذا
قال: حلال لله على حرام، أو قال: حلال مرد من حرام، أو قال: حلال هذا من حرام
بدمعت كذا، أو قال: حلال مسلمين، فهذا كله طلاق، ما في إلا أناس في بلاد ما ساروا
هذا طلاقاً، حسب ما حكم به من شائع في هذه البلاد، فلا يحتاج فيه إلى شيء (أو
يقول: لا)، فلا يصدق من ذلك شيء، فبعد ذلك يظهر أن ذلك من أمر أو من شيء، فلهذا
واحدة يثبت، وإن لم يكن به امرأة، وهذا مختلف، كما يجب؛ لأنه بعد صرحه إلى المرأة، ويحتمل
بعض الآخر تحريمه لغيره من شيء، كما في قول القوي: حرام مني، أو مني كذا، كان يميناً،
حيث لم يذكره الكفارة، فكذلك يكون يميناً، وقوله الكفره إذا حب، هكذا ذكر القوي
الشهيد في إمامه، به أن معنى القاضي الإمام خمس إسلام لأمر حتى

١٧٤٩ وكان القسبة أم محمد يقول إذا لم يكن به امرأ، ومن اليمين، وفرواح مرأة
طلق، ويصير نكاحاً، كمن مرأة أو زوجها في حق، وكذا يمين الذين اتهموا بفساد
تحتلوا، يقول: إذا لم يكن به امرأ، وقت اليمين، بطل النكاح، ولا يمين هذا يميناً؛ لأن هذا
الكل لا يمين، طلاقاً، حكم هو، صرح في كلامه كل امرأ، وصدق أو يصدق كذا
ويثبت به مرأة، هناك لا يثبت اليمين، بل على قول من يقول بأنه نكاح، يميناً، فأنه نكاح
مرأة، وقد عليه نقده، إذ ليس له شيء حتى يصير يصير طلاقاً، بل هو جسد عيني طلاقاً
مطلقاً، هل يصدق من ذلك، وهل يصح منه؟ قال: يمين من يصح، وهكذا حكم القوي
خمس الإسلام، ويأمر من هذا الجنس في فصل التبرع.

١٧٥٠ ونو قال: حلال لله على حرام، وكذلك في جماع، وفي أربع نسوة، وقعت
على كل واحدة، فلهذا حكم من نفسه الإمام أبي بكر النخعي رحمه الله تعالى، وحكي عن
الإمام أبي الحسن أنه قال: من جماعه الله تعالى في كذا، يقول: من الله على من سمع عن حرام
ونوى الطلاق، وبه مرأى، أنه يمين على كل واحد منهن

١٧٥١ ونو قال: حرام لله على حرام، حلال لله على حرام، وله امرأتان،
قال محمد بن الفضل رحمه الله تعالى: إذا لم يكن به امرأة، فلهذا حكم القوي، وابن أبي

(١) أنتم من د و د

(٢) من النسخ في عهدنا عيب

بخطأهما يدين فبإيه وبين الله تعالى . ولا يقعن في الفص . وحكى ثوري القاضي الإمام
شمس الإسلام الأوزجدي . والشيخ الإمام مسعودي (عليه السلام) الكاشي " أنه يقع
الطلاق على واحدة منه ، والسبب إلى الزوج . وهو الأظهر والأشد . وهذا لأب قوله . حلال
الله على حرام ، بمنزلة قوله امرأتى طالق عرف ، وبهذا وقع الطلاق من خبرته ، وفي قوله
امرأتى طالق ، يقع الطلاق على واحدة منهن وليكن إليه ، كذا ذهب

١٧٤٢ بد قال هر چه بدست گيرم بر من حرام . فهذا طلاق يثنى بحكم
العرف ، وقوله هر چه بدست راسته گرفته ام ، ظهر قوله هر چه بدست گيرم ، وسألتني من
فصل اشتركت في خلافه . وبو قال هر چه بدست چپ گيرم ، او قال گرفته ام ، لا يكون
طلاقاً ، لا بد من العرب . ولو قال هر چه بدست گيرم ، بعد من يجب أن يكون طلاقاً ، لأن
اليده اسم حسن ، ونيل لا يكون طلاقاً ، لا بد من العرب

١٧٥٣ مثل نجم بدست السفي من رجل طلع حرامه ، ثم رتبها بعد ذلك ، ثم قال لها
[بعد ذلك] "تو بر من حرامی این طلع" فان تحريم : لأنه ذكر رتبها ولم عليه الآن بالذك
الحليم ، وإنما يكون حراماً بدنه بذلك الحليم إذا كان ذلك طلاقاً لنا حتى لا يصح هذا الكاح ،
مكون مقرأ على منه بصفحات الثلاث ، وإقراده على نفسه صحيح قبل به ، لماذا يجب لها
بحكم هذا الكاح المسمى في هذا الكاح ، أو مهر المثل ؟ قال ، يسمى في هذا الكاح ،
لأنه لم يصدق عليه في حق ساد الكاح ، أو ساد النسبه ، لأن ذلك من المرأة ، فصحت
النسبة في نفسها ، وحرمت عليه بمراده الآن بالحرمة .

١٧٥٤- إلهان لامرأته انب على حرام قلب مرة ، بيع و جدوا لأن معنى قوله " مرة
بعد مرة " مثل الشيخ لإمام علم الدين عن مرة قالت فزوجها حلال خذاري حرام ، قال
لري من رده روي حرام ضروديت طلاق " قال شود ، لأن مره . ري . نصيحتي إعلاء
كلامها ، فصار كذا المرح قال حلال خذاري من حرام ، وهو نصيب (من عرفنا من غير

(١) سب من م

(٢) حكاه في ع و م ، كان في الأصل و ب - الكاشي .

(٣) ثبت من م

(٤) وفي ب و م ٦٨

(٥) وفي جميع نسخ التي هذا كلاماً

سأ شمس في قوله حلال الله وأحكامه يتوافق إطلاقاً من غير أنه كان لم يقع - لأنه لا
ليس بصريح وحده، بل أحسن التصريح في عدد الشرائع التي يحكمها عرفاً، فيبقى هذا و
هو صريح ويبدو أنه يكون اللفظ صريحاً، من حق حكم كتابه [١] من حق حكمه أكثر
كقوله الممنون - وسنبري رحمت - اب واحدة، ثم عدد الألفاظ من حكم التصريح على
معنى أن الواقع هو حكم، ولا يقع بها أكثر من حصة، وهي في معنى الحكم لا يتجاوز إلى
لأنه قد دلالة القول.

وحتى تم صبح الأسير، لم ينجح في رده، انه تعالى، له شأن بدون في حجب هذه
 الشان، يسعى لمعنى أن يطر عن سوق المائل، إن كان شأن أنى قد، من يكون
 طلاقاً، يكتب في حداد، مع ان يربط الملاق، لأنه ما كان من كونه طلاقاً، غير طلاق،
 معه، كونه غير طلاق، إن كان شأن شى قد قلب كذا، كم يقع من الملاق، يكتب في
 الطلاق، انه يقع، حده، ولا يطر من الخية، وإنه حسن

٢٤٥٥- في إباحة البغض جازية لها فبعض من لم يفرق بين الحرام، وهو كفوفه، أنت
على حرام - لأنه إذا حرم عليه بغيره هو حرام، فكذلك منه هو حرام، إذا قال لها أنت
على حرام، والحرام عنده طلاق، ولكن لم يرد الطلاق، فهي حرام على قول من لم يشترط به
الطلاق في هذا الموضع، لأنه إذا كان الحرام عبثه الطلاق، كان ذلكم رد ذكر الطلاق سواء كان
بصح إباحة التحريم أو بقاءه، فتصح إباحته في غير محل، لأن يكون المرجع لما عمله حرام.
وحرمت على عبث، غير أن إباحة التحريم في قوله صحيحة من غير ذكر الزوج، حتى لو
قال لها، حرمت بك في الطلاق، يقع الطلاق وإن لم يفرق حرمت على نفسي، وإباحة
التحريم إلى الزوج لا تصح من غير ذكره، حتى لو قال حرمت نفسي، أو قال أنت حرام،
ولم يقل عليك وبني الطلاق، لا تصح وكذلك تصح إباحة البيوع إلى الزوج، كما تصح
إباحته إلى غيرها، غير أن إباحة البيوع إلى الزوجة صحيحة من غير ذكر الزوج، حتى إذا
فرحها بدها أو نكحها أنت، لم يفتل - سي، يقع قصدي إذا جرى، ولو قال أنتي ولم
يقبل منك، لا يقع طلاق وإن جرى

ويعتبر أن هذا هو الوجه الذي لا يمكن أن يكون له وجه آخر.

(١) حکامی - ب و ج د ه ، دکنایہ فی الحال، ط ای غیر مرنا

1. *Al-Sayid*

(۱۳) حکماء نے جو روایات نقل کی ہیں، ان میں سے بعض روایات مستحکم

ورد في قولها انت بائن عند الله - فطلق الوصلة التي بين يديه، فمدد جميع البسوة في محلها فبيع، فمضى واصله ان روح لا يعتصم ببله المرأة، لا، ثم من بعد به اربع بسوة فحقاً^{١١٦} قال ابن باز: لا يعمد ان يرد به فطلق الوصلة التي بين يديه هذه، والله اعلم، انما يخرجوا بهذا لا يجمع ما لم يعلل له من يشر

^{١١٥} ٢٤٥٧- ورد قال به انت عني كمناف ولا يرد الطلاق لا يلا، هذا البسوة - ثم يدل لها ثبوت عني كحضر وخطوب، فهذا ما دل به - عني حرمان - سواء عني التفصيل لم يثبت مما راجع من التثنية اذا خص بها من حرمان العن كحضر وخطوب واقينه، فالحكم فيه فانكم من يرد به - عني حرمان، الا ان في قوله - عني حرمان، انما يرد شيئاً كان به لا خلاف به في صحيح، وهذا انما هو بسوة بعد نصف غداً في جميعهم لم يرد عني به فلهذا يكون في قوله لا يرد به ثبوت الحرمان انما يرد به - او حلال لك - فقال: انت عني عني - عني جميع في نفسه - او حلال بانفسه - ثم جازي في جميعه - قال: اني جازي في جميعه - عني طلق في يدي الصلوات - ومن ثم ثبوت حرمانه فلهذا يمكن عتق من ان يعتك كما، فلهذا في احد من حلال الله عني حرمان، فقال: عتق من الاصل، قال: خلفه به

بوع آخر في قوله | انت "حلية وأشباهها"

^{١١٦} ٢٤٥٧- انما قال به انت حلية او حلي بريد، او حلي به او حلي بريد، عني به قوله الطلاق، هذا عني في جميع عتق التكايدات ولا يرد الطلاق لا يلا، والله اعلم، وورد في قوله عني بوع بصلوات، فلهذا عني، حور اما ان قولك عني هذه بريد او حلي حله لعينه، وفي قوله عني الصلوات، فان سألك طلقها، سأل عني طلقها عني حله اثره بصلوات الروح في قوله - عني بوع بصلوات في الاغاة كلها عتق وده - في حلال بغير الطلاق لا يرد في قوله - عني بوع بصلوات في كل عتق وده حرمان، ولا يصح رد قص - وبصلوات في ذلك عتق - عني بوع بصلوات بوع

(١١٦) هكذا في نسخة في قوله - عني بوع بصلوات

(١١٧) وفي م - د - ع - ح - ط

(١١٨) في م - د - ع - ح - ط

(١١٩) هكذا في نسخة في قوله - عني بوع بصلوات ولا يجمع في عتق وده

المأكل حرام لأن هذه الألفاظ خرجت عن سياق الإطلاق، وأما صانعه فمجهول،
والظاهر أن أريد به نجوسه، فإذا قال: ثم أقربها للشراب، مع: ألقى، أو: بهلابل، بالظاهر،
فلا يصح الفاعل: «إنه» صاعده للنجوس؛ لأن المصالح للنجوس هي سياق الإطلاق، كـ
نقطة إيجاب نفس الإطلاق، وإيجاب حكمه، لأن تعدد إطلاق حكمها

انساناً حراً فهو، في هذه الأنظار يجب بحكم الظلال، وهو ما استمد من
عجزه على فعل محذور، والسببية، والحكمة، والخلق من الكبح (والبر) عن التكليف^[١] حيث
ينشأ الطلاق من غير فعل محذور فكانت هذه الأنظار صاحبة للجواب من هذا الوجه،
بالحال فذلك، الشري، ذي، خبر، حجة، تقضي، تستمرى، تستمرى، لأنه ليس في هذه
الأنظار تقضي على حكم الظلال؛ لأن الدعا، والتفتيح، والتستر، والتعريب كلها أعمال
احتمالية، لا أحكام مبرهنة، فلم يوجد الإجماع لا في عين الظلال، لا في حكمه

وعزاني يوسف رحمه الله تعالى انه فحق قوله غلبت، لا لي
عليك، لا ملك لي عتاً، احمي بملكك، فلو فعت، سرحت، عتوة، حمية، مودة
وقسمها، فقال لا يصدق نوح في القصاص إذا مال الروح لم أربها أظلمت في حال
مذكورة للبلقي، لأنها صالحة لدعوة الله فيجعل جواباً لذلك حال

٤٧٥٨- وأما في "العص" فكل ما يصلح منسجماً، ويصلح للطلاق الذي يدل عليه النص، نعم طلاق، ولا يصح خروج في موهبه ومن أنكره الطلاق وما يصلح دعا ويصلح جوازاً نحو قوله: أعزبي، أحرجي، لا يجعل طلاقاً، وصلاحة هذه الألفاظ للزواج أو بوجوه خروج بقوله: أحمي، أنكر في مذهب النطلاق، وبما تضمنه الرد والإجابة، تب الآدمي منهما، والرداسي والإجابة أقصى، فلا تنب الإجابة بالثبوت وما يصلح^{١٢} أن يكون جواباً، وهذا نسبة ما هو قوله عليه، بوجه، فقد نكر، حرام لا يجعل طلاقاً لحاقاً لم

(۶) حکیمان م دیکلایم لحدی قریباً

(2) وهي م و م بحركات حركتين، الأولى ما يجب بالطلاب، إنجر

(۲) کتب مطبوعه

٤٤٦

(۵) حکمتاتی، المسمیٰ الہم ھدیہ وکادہ فی الامری کل ما لا یصلح حیرا یا نسو

(٦) وفي ح. ومجلا يمين، وهو مستط.

عن أنور الطلاق، وملاحبه عدد لألفاظ الشتم، أما يريد الروح بحوله خدمة الخلية عن الحركات، ويريد معرفة . مرة البرية عن الطلعات وطعامه، ويريد ذاته والذاتية والتأني من كل رشد، وإذا أحسن النسم والطلاق في أفتاحها، وحالة المعركة كما يدس على الطلاق، بدل على الشتم . نيب أدباها ، وهو النسم.

١٧٥٩- وإدبى في غلبة، والبيرة، واليش، واليش، والحرام، إلخاً، وأحمد بانه،
هو على ماوى، أما فى المائى والحرام، والأل البيرونه موعداً لطيفه لا تحصيل الوصل،
وحبيبه تحصيل الوصل، وكذا الحرام، لكل نوع مقضى، بمقضى لطيفه طلقه وحقة،
ومقضى الحليظه الثلاث، بعد عدم الثبة ثبت التيقن وهو الحبيبه، وإدبى الحليظه ثقت
الحليظه؛ لأنه إدبى نوع الحرام، وأحد نوعي البيرونه، وكذلك فى الحبيبه، والبيرة، واليش؛
لأن هذه الألفاظ تنبى عن البيرونه، والبيرونه هو على ماوى

١٧٦- وأما قوله «عندي» لا يكون الواقع به إلا واحدا رجبيا ؛ لأنه لم يعتد بالاعتداد، وليس عليه ما ذكره عن الطائي ؛ لأن الأمر بالاعتقاد لا كان لا يصح لا بعد مسلمة الطائي، اقتضى إطلاقا سابقا (يصح الأمر بالاعتقاد، والمقتضى ثابت بطريق مصر ورو، والقسورة مرفوع^(١) بأصله، فلا يظهر سبق الطائي في حق صحة إثبات به) «و» قوله «أخبرني» انتهى، «أخبرني» يقتضي، «بحديثي» اسموي صحيح ثلاث لأن هذه الألفاظ تنبئ عن التوبة، ولهذا يؤمن بها بحسب ما مر

1771- وإذا نازلها، وهتك لأهلك (لا يصدق الزوج من قوله، ثم أنوبه الطلاق، في كل لفظ يصلح حواء، ولا يصح ردا عضه، ويصدق بانه، وديث قوله، أنت خلية، فهو) من جملة الكبائر، لا يقع الطلاق فيه إلا بالنسبة؛ لأنه يرى من يستحب لفظه، لأن الله يقتضى رد ذلك الملك، وسوى من قبلوا أو لم يقبلوه، لأن القبول من الله إنما يحتاج إليه الحصول للمذهب من حيث أمر غريب له، والقائم حنا إزاله است، فلا يحتاج إلى القبول

ودرى عن ابي يونس رحمه الله تعالى انه إذا قال: **لَهُ**، و**هَسْبُ** لأخيه، أو لأبيك، أو لأُمك، أو للأزواج، فهو طلاق؛ أي: يري، لأن الرفع مرد على مولا، بالطلاق، فسميها الزوج بعد الطلاق؛ فكان الطلاق من مسرات هذا المصنف ولو قال: **وَعَسْكَ** لأخيك، أو لأختك،

(٦) وفي ف ر م * والضرورة يقع بأصله

(٦) نُكَيِّمُ مِنَ النِّعَمِ الَّذِي عَلَّمَهُ، بِمَا كَانَ مِنَ الْأَهْلِ لِيُصْلِحَ بِأَلَا تُفْلِدِيهِ

أمر ما أقسمه ست، ميسر بطلائ وبين حرق - لأن المراد بالطلاء لآلة دغلي هؤلاء، فلا يكون الطلاء مرادف لآلة - ونور قتل لها. [وحيث أن] عكس ست، نهم من جعله التكاليف.

۱۷۸۶- ویدھان لہذا چھارہ راتوں کا مشافہہ ہے، لا یقع الطلاق ویس موی، ما لم یحل، حدی ایہا شئت لحد اکثر سناح، ویدھ عقول عن محمد، ویدھان ہا چھارہ راتوں کا مشافہہ، یقع الطلاق بدو، ویدھ لم یحل خلت ایہا سناح، لہذا من الوجہ الاول اخیر عن کون الطری مسوحہ علیہا، وہی کذلک، فیما قال حدی یہ شب، نکاحہ قال نعمی، ویدی الطلاق من الوجہ من اخیر عن فتح النظر علیہا، ویدی ہا، ہو یقول لایا لاد، ویدی ہو سناح، مع النکاح بالطلاق، فیما یسری ہم النکاح بدہ میں الطلاق

۱۷۱۲: دیو غار میں دھبی سرخسے، لایق الطلاق ۶ سالہ، وادی و احسنہ دیو
واحسنہ ماننے، وادی سے انساب بھی نالاب و لا اقبال، روح طنسی، مقام لا قضا،
مضات انسلم تطنسی اذہب و اندر دح، مقام طردج شرقیہ، غوامس بھی، خواہی ہو،
خواہی ہو، لا بعد الطلاق

2761- في واقعات الصدر الشهيد وكثر ما لها الذي يفسد الثوب، فوفا
 نهي فتقى، وما سبه ذلك، وأما دعوى الغلاب لا تظن وقى مجموع
 التورق دست ارم يدار، فقال لها نهي بنى جيسم. سوى الغلاب يقع [است السبح
 نجم القين عس قال لا أنه دامت طلاق، سر غديس كسر، و و حوش طلب كسر،
 قال الطلاق الأول جعي، فإن لم يوجده سر حوش كسر طلاقاً آخر سوى الأول وجعيًا.
 ولا يجع بهذا الثوب شي وإن سوى الطلاق كان طلاقاً. وبهبر لأور مع طلاقه مائتي
 امرأة قالت كزوجها مرة جبر كسر بحريته التي يعيب ناده، فلب المردج لب دهم وموى
 الطلاق، قال الجيم أبو احس النعمي رحمه الله لا تظن أ

(١) حكماني ف ج م ر هـ ، ديواني الأصول و ب هـ

(*) آیت میں النعم النور فی حدیث اہلبیت

(٤) ينبغي للمصرف أن يوافق على الإصدار من أجل دفع

(۱) وہی ا عشی مکان میں

(a) آیت میں م، د، لکھ کر الحاق غائبہ جہدہ لجا رہا مشورہ میں مجموعہ کم از

موج أخرجه قوله: **بشتم**، وما ينصل به.

أصل في هذا السور من لأصاف أن يقال: في لغة من ألفه **بشتم** في
الطلاق، ولا يستعمل في غير، فهو كصريح الطلاق بالمعربة، وإن كان اللفظ مستعملاً في
الطلاق وغيره، فهو بمعربة كتاب العربية.

٤٧٦٥ - وإذ كانت هذه، فمقول الإمامان الرجل لأمر أنه **بشتم** مراراً في ما علم من
هذه النسخة يستعمل في أمر حرامين وأمر عظيم في الطلاق، وبما صريح عند أبي يوسف رحمه
الله تعالى، حتى كان الواقع به وجعها، ويقع بدون لينة؛ لأن الناس تعارضوا في إشباع الطلاق
بالمعربة بهذا اللفظ، فالتحق بصريح الطلاق بالمعربة، فكان الواقع به رخصاً.

٤٧٦٦ - وإذا قال: **بشتم** مرة، ولم يقل: **أودى**، فإنه في حالة العقب ومفاد كره
الطلاق، هو أحد، بحيث امر به، إذ ليس لهذه اللفظة إحصاء بالتحكم، فلا يحمل عليه إلا
بقرينة، أو دلالة حاله، أو أنه، وقد وجد شيء من ذلك لأبعد من صريحه في صريح الطلاق،
وإن بوي ثلاثاً، فهو كما بوي وهو محمد رحمه الله تعالى في هذا كقولنا: **بشتم**
يوسف رحمه الله تعالى.

ومن لم يحمده رحمه الله تعالى وولاه، وفي رواية الحسن: يقع طلاق، بلا جنة،
ويكون وجعاً، وبه أحد المعية محمد بن يونس رحمه الله تعالى وفي رواية ابن
رستم لا يصح الطلاق لا بسب، ويكون دية، وبه أحد المعية أبو يوسف أحمد بن سهل
رحمه الله تعالى؛ لأن هذا مسموعه حلتك وذكر القدر في شرحه وقال: قال أبو
حيفة رحمه الله تعالى في فارس، فأتى الأمر **بشتم** مرة [أو **بشتم**] أو دية، إنه لا يكون
طلاقاً إلا بالنية، وبه أبو القاسم رحمه الله تعالى، فإذ قال: **بشتم** مرة، ولم يبرأ منه ولا
عشاء، فهي واحدة بعد الرجوع، وإلا بوي ثلاثاً، فرب بوي بأن كان باثماً.

قال القموي: فصارت هذه اللفظة مستعملة بكتليات المعربة من حيث عصار جمل النية،
وصحة به الثلاث، وبم يحتمل من حق صحة البيوه إنا ثم سو البيوه، وهذا لأن هذه اللفظة
كما يحمل الثلاث في من غيره، فلا بد من إعمال النية، فإذا لم ي [طلاق]، كان صريحاً وضع
ومحتمل رجوعه، وإذا نوى أو التوبة فقد جعل هذا اللفظ تفسيراً لتجديده، وبه
الثلاث وليس له من النسخة صحته، فكلما في هذه اللفظة، إذ لم يبرأ البيوه أو الثلاث

(١) هكذا في م د ف

(٢) تحت من جميع النسخ في متار، بدت

فلم يجعل هذه النكحة مسبباً بفسخه، فثبت فسخها بفسخ، ففسخه أو يفسخ عند فسخ
 (أ) "البينة" والطلاق بمعنى أنه جعله تفسيراً لذلك، وبفسخه أنه جعله تفسيراً
 للمصريح، فلا يقع البينة بالثبات بالشك والاحتمال.

فإن القدر الذي رجعه الله تعالى وأقبل المراجعة في العربية والقدر منه من وجه آخر،
 فعلى ما قال في حذر مدونة الطلاق (بالعربية) حذبت، أنه يكون خلاف، وتعيين بدلالة
 الحذف، ونحو ذلك بالنسبة إلى حذف مفاتيح داخلية، أو "في حاله" بعبارة بهمس لا يقع
 شيء حتى يبرى، لأن هذه النكحة ركن أكيد مقام لفظة المحبة، لا أنب ستمثل لا لتخلط
 أحكاماً أصعب من بعد التناهي، فلا يؤثر فيها دلالة الحال.

٤٧٦٧- وفي رواية في سنن أبي داود، وفيه اختلاف بيننا، ولكن على عكس ما
 ذكرنا في قوله بفسخه، وفي رواية في مسنده كودم براء، يقع الطلاق، لا بنية، ويكون رجعه
 بالتناهي لشخص، وفي رواية في سنن أبي داود، ففسخ بنية، فسخت ما ذكرنا في قوله بفسخه،
 المتأخر من مذهبنا، صحت ما قال في حذر الطلاق، لأن تفسيره قوله طلق
 رجعه، حتى يقع الطلاق بلاية، وجعل التوقيع في الخطاب تفسيراً لقوله طلق، حيث سيلا، حتى
 لا يقع الطلاق إلا بالنسبة، ويكون التوقيع ما شاء، وكان السج الإمام طهیر الدیر المرعشي رحمه
 الله تعالى، حتى لا يقع بفسخ التوقيع ملاءمة، ويكون براءة رجعه، وبنيهاً سولما في
 التناهي البينة، ويكون براءة.

٤٧٦٨- وفي سنن الإسلام الأول، حتى رجعه الله تعالى كما يعرفه صريح الطلاق
 في ديوانه، فطلق، طلاقاً براءة، يأتي كقوله كودم براء، وهو بلاه عرق بفسخه، وهو
 تناهي التناهي، إذا قال بيت طلاق بفسخ (بإجازة)، فهو واحدة واحدة، ولو قال
 بك طلاق بفسخ، أو بفسخ براءة، فهي واحدة واحدة، وكذا إذا قال، ها كودم، أو بك

(١) ففسخ براءة

(٢) وهي لم تكن

(٣) أنب مرطوب

(٤) أنب مرطوب جميع السج التي في مسندنا

(٥) ففسخ براءة

(٦) أنب مرطوب

در بیان طلاق، مهر و منتهی و نیز قاتل و غیره که از افعال، جاه و غیره است
که در فقه آمده و در این کتاب

[illegible]

۱۳۷۰- وری معاوی آمد مسقطه بخاطر آن هر لامه که دست از هر مازدا و
عصمت المراء بار داشتند طاری. نقل از تروج علی سر دست بار داشت فرمود، موی
التروج واحد از ملائکه موی (لامه محتمل نیست، زیرا که هر صورت، لا یمح شیء؛ لانه لو
رفع و تمحقره می سر دست بود. مستمم و هم لا یمح شیء)

نوع آخر في قوله 'ليس لي امرأة' وما يفتصل به

١٧٧١- إذعان سر علي لأميرته ميراجيرداسي وكريف الفير، وموجده
الطلاق لا يقع الطلاق، وكذلك بدعي لا يبيح بكاح، وقال بدعي وحك،
وموئى الطلاق لا يقع الطلاق بالاجماع. يؤخذ كسبي مرة، يؤيد بدعي وحك، وموئى
الطلاق، هذه [الادعاء] من مذهبهم في خلاصه، واد من سر علي أنك امرؤ؟
بها لا موئى الطلاق، هذا [عن حنبل] الطريف

[illegible]

١١٢، ق، ، ، ج، ل، د، ١

(?) افسوس سے کہہ رہے ہیں کہ انہی کے لیے یہ سب

• ۱۴۰۱ هجری

وہابیہ : ولہذا جو کہ عکاسی ہے، انکار ہے، لہذا وہابیہ

الطلاق، فقد دىء لا يحميه لفظه، إنما قوله: ليس في ذلك من سوءة، إنما
يحمي عن الكاح من لفظه، يحصل للرجل باللفظ، في حث من ساء، لا من طلقك،
ألا ترى أنه لو جرح به، لم يضره، لأن في الطلاق فيه بؤى من يحميه لفظه

[illegible][illegible][illegible]

١٠٢٦

[illegible]

(۱) $\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

[illegible]

د. قاسم

تزوج قصه کبر، اجمع خلاص روی، لان مؤلفه (۱۴۵۹) (بعض احادیث در کتابیات)
 قوله: «جده کبر و وفات مر» در، فعل الزوج، در دست گیر، فقه الطلاق بدوی
 بیکنون طلقا و لولا، من، موطا، فقه الزوج، هم چنان گیر، بعد از آن فی مذهب
 التزلزل، «بلا لاضرر»، «فیه حدیث از فضیله رحیم علی بن ابی ذر»، «همچو»
 و بعد بقی کبر، «لا یضر» «لأنه کسی هم می خواهد و نشد از بدی هم می آید»
 همچنین، «مستحبات کبر»

۱۴۷۹ هـ - لامر الله سبحانه و تعالی، «فعلک لا ینکح بالوحد» «فان الزوج دو کبر»
 «فان الزوج بقوله دو کبر» «فان ینکح» «تطلق ثلاثا» «بیکنون قوله دو کبر» «فان ینکح»
 «ان شاء» «و قد مضی نصف نصف ثلاثا» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «زوج» «که کرده کبر» «و در کبر» «فقه علی» «ان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «کتاب» «سویس» «مردم» «مردم» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»

۱۴۸۰ هـ - «ان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»

نوع اخری بیان حکم کتابیات

۱۴۸۱ هـ - «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»

۱۴۸۲ هـ - «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»
 «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح» «فان ینکح»

يحيى، قال: بأن هذه الألفاظ هي لغة في دعاة الجوع، وقد بينى هذا في كتاب
 التبيين إذ يروي عن الصريح عليه، أنه لما أُلغى الاستعجال في ردالة الحال، ثم قال: «ثم
 يوجد شيء» في ذلك هو: اختلاف قوله «أب حلفي حرام» لأن هناك، عند عدم الاستعجال
 في التبيين، وأصبح منسرحاً بالله سبحانه وبهائي أعظم

نوعاً آخر في تكرار العاظم الكتابات وما يتصل به:

٤٧٨٢- قال محمد بن عبد الله بن يحيى في الأصل: قال لها: عهدي عهدي اعتدي،
وقال: حبيبك يلقاك، ويحبك لا يصدق قضاة، ويصدقون الله ويرون الله تعالى لما لا
يصدق قضاة؛ لأنه ما يورى بالكلية واحدة، فكأنه يورى بكل لفظ ثلاث ظاهراً،
والتطبيقات على الأجزاء الثلاثة، وهذا هو الوجه في قولها: ويرون الله ويرون الله تعالى، فكأن
الاحتمال، لأنه يورى بالأول الإبداع، والثاني بالثالث الأمر، [ووجهه]، ولأنه يورى
بالأول الإبداع، والثاني والثالث الشكر، وإدخاله في الأول ثلاثاً، والثاني والثالث
الأمر بالعدل، "يصدق قضاة"، فإنه لا يورى بالأول ظاهراً، فصار كأنه قال لها: أنت
عندي، ما قال بعد ذلك لها: عهدي عهدي، ولو قال منك، فصار عجب بموسى، أعدي
أعدي، الأمر بعهده وجهه، كذا كما يورى لأنه يورى حقيقته لئلا يهمل بحالات ما يجاوز في
الأنماط كلها ظاهراً، فإنه لا يورى بالكلية (أما ثلاثاً، طه)، والثالثية ما يورى
على عيبها، فوحي ثلاثاً، وجعلها ثلاثاً، والثالثية، يقع الثلاث، معاً ما ثلاثاً،
لأن الثاني والثالث واحد، كما هو، فالتطابق ما يورى، ولا، الطلاق، فقولك: فعتدي
قال: فاعتدي، الطلاق، فعتدي.

١٧٨٢- وعي لأسر بها فوالدها تم طارو عدي، ارفق أم طال

(١) نقيت من جميع الفصح الثم و

(۲) قرینت میں عظیم الشان ائمہ اس صفا میں ملے

(7) وفي م بالعدا واحية

١٩٨٢ء د ف بعد دی بمبئی میاں پورہ، ۱۶ مئی ۱۹۸۲ء

(5) وفي وقت

(٧) نُقِيتْ مِنَ الْمَحْضِيَّةِ " وَنَالَهُ الْأَمْنُ مَكَرَ لَقَطِ احِدٍ

واعلم اني رافقاً بضمه قد علمت في رواية اخرى. الا انه بعد ذلك وحده عندني قصد. اني ارادته
بطلانه اخرى. ولو لم يثبت له في اخرى قاله مشايخنا وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى
من الخرافات انه لم يثبت له في طلاقه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
تقع وحده غير مستحب في قوله قد علمت. وفي رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
وتحتمل انما هي خلاف ما روي في رواية اخرى. وهو الصحيح.

١٦٨٥- وفي المتن اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.

١٦٨٦- وفي المتن اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.
مطلقة بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.

نوع اخر في بيان تمريض الطلاق إلى المرأة أو إلى الأجنبي بقوله.
أمر أن يترك طلاقه في بيت امرأته أو في بيتها، وبيان حكمه، وما يصل به من
المسائل

١٦٨٧- وفي المتن اني ارادته بطلانه في رواية اخرى. اني ارادته بطلانه في رواية اخرى.

ببوي الطلاق، فادكست سمع فامرها بدمعاً ما علمت في مجلسها وروى سمع فامرها
 سدها بانها عمت، او عدها، و لأصل في هذا: ان الروح عند ابدان نضال سمعه، فبذلك
 التفرع إلى غيره، ويتوقف (عنده) على تعليل، لأن نضال علمها، الب نصير معنى
 التملك: لأنها عند موطن سب من طلاقها علمه لعمية دون الروح، و لأنسان فيها يعمل
 لعمه يكون مائل، ولا يكون سباً عن الحيرة، وعمل التملك بفت على علم من يقع
 التملك منه، ولاجل ذلك النصير الحواب على المجلس كما في سائر التملك، إلا ان هذا
 التعليل يتارق من التملك من حيث إنه يبقى إلى ما وراء المجلس، فأكاد عتبة، وسائر
 التملك من حيث لا يخفى إلى ما وراء المجلس، لأنه هذا التملك ينصير معنى
 (التعليل)، فإن لا يقع، وإن مدر من غير الروح، لأن في دفع مصنف إلى معنى من قبل
 الزوج، فلا بد من عماد معنى التملك، والتعليل لا يوقف عن المجلس، فاعلموا معنى
 التعليل، فقلنا بقاء الإيجاب إلى ما وراء المجلس، إذا كانت عتبة، واعلم معنى التملك،
 هنا بالاختصار على مجلس يعلم، عملاً بالذليل بقدر الاستكان

٤٣٨٨ في حكم الروح لا موجباً لطلاق، فليس معنى إلا ان يكون في حالة
 انحصار، أو في حالة مدافعة الطلاق، فلا يقدر من الحكم، وهذا لأن مدافعة التملك
 يحصل وجوهاً شتى، ألا ترى أنه مدافع أمران مدافع المخرج والاعتناء لوجوه
 شتى لا يبقى معنى وجوهه، لا بالنسبة، ودلالة الحال مدافعة مدافعة، وإن ادعت لرواية
 الطلاق، ثم إنه كان في نفسه، أو مدافعة الطلاق، فاقرب بوله مع اليمين، فقبل سنة المراء
 في إثبات حالة المدافعة، ومدافعة الطلاق، لأنها ثابت على معنى يشاهد الشهود، ولا يقبل
 بينهما في بقاء الطلاق، لأن ثابت على ما لا يشاهده اشهود، بل يجب لأن مدافعة التملك على
 امر الزوج بذلك

٤٣٨٩ ثم لأمر بالمدافعة مدافعة مدافعة، وقد يكون مدافع المدافعة، لأن قال يادفم
 هلال، فامر امراني يدافع، أ قال مدافعة، فإن كان مدافعة، فهو معنى وجهين إن كان
 مدافعة غير موقت بولس، فحكمه مدافعة المدافعة المدافعة، لأن مدافعة مدافعة
 ذلك المجلس، وإن لم يجمع أو كان مدافعة، فإنما يصير الأمر مدافعة مدافعة، أو بمعنى المدافعة

(١) حكماني و د د ركن من الأمن عمه

(٢) حكمانى شمع التي من مزارع مدافعة والمدافعة المدافعة

(٣) وفي و د م لا بد من

مجلسي الآخر سماعاً في مجلسي العلم والدين^١ ، فمجلسه في طه وفتح إداره
 شخصي له والى ، به فاعلم به ، لما ذكرنا في كلامه من : «^١ ١٠٠٠ ١٠٠٠ ١٠٠٠
 مجلسي» فمجلسي هو المجلس ، فاعلم به ، ثم سمره التبول من
 المجلس إلى وغيره من المجلس ، فاعلم به ، ثم سمره التبول من
 المجلس إلى وغيره من المجلس ، فاعلم به ، ثم سمره التبول من

[illegible][illegible][illegible]

١٧٩٣ هـ قال : أمرت على عشرة أيام فذكر لي : فاجب هذا الوجه إلى
معي عشرة أيام ، فحفظت ما في هذه الأمور ما يحسن في كتب الأئمة
من قال لأمره من بعدك ثم لا يفي الأمر به فاجب له من بعدك ما يحسن
الأمر فاجب له يوم (أيضاً) من هذه الكتب في هذه عشرة أيام ، قال : جازي
الأمر بيده بعد نفسي عشرة أيام ، من قبله وبين أنه تعالى : من بعد من
الأمر بيده بعد نفسي عشرة أيام ، من قبله وبين أنه تعالى : من بعد من

[illegible]

(٦) وقرآن مجید میں مذکور ہے کہ:

مخلاف لظاهر، وهذا بخلاف ما ذكر في طلاق المعصوم، إذ قال الأمر أن: «تبطل إلى
سهة فإنها تطلق بعد مضي السنة» إلا أن يرى قوله في عدم المال لأمر الطلاق لا يحد محل
التمسك، فجعل هذا ما بعد مضي السنة، لا كذلك الأمر ما بعد

١٧٩٤ - وإذا قد أمرت بك في طليقة^(١)، فهي صبيحة رجمه، لأنه جعل أمرها
ببدها في طليقة، والظنفة مع الرجعة بالكتاب وهي المنقضية إذا قال لها: أمرك بك
في ثلاث طليقات لظنن بها واحدة أو اثنين، فهي رجمه إذا قال لها: أمرك بك،
فأصرت معها تكتمو فيه، قال الصدر السهيد رحمه الله تعالى: «حكاه في دفع الطلاق» لأن
هذا أتبع في التوبة من جعل^(٢) أمرها بطلان، وفي العالي من محمد رحمه الله تعالى
أنه لا يقع الطلاق

١٧٩٥ - من الإمام محمد بن الحسين رحمه الله تعالى: «من قال لغيره: إنك عت على
هذه الفتنة، ومضى على غيبتي سنة أشهر - فمهر امرأتك بك، حتر منحتها بعتة مهرها
ومنفعة عملتها، فعاب فلم يختصر حتى مضى هذه المدة؟ قال: هو كقول بعض، حتى لا يطل
بمنها من المعصوم، لأنه بيان أن الأمر باليك، تكن صديقه هو وكيل، وهو لم يخطبها
وهو من ما يجب منه فلهذا أمروا أنه غلبت حتى سطر بالعم من العتية؛ لأنه صرح
بالأمر بالعد، هو الصحيح

١٧٩٦ - إذا قال لها: أمرك ثلاث طليقات بينك وبين امرأتك عن مهر، فقال: وكنت
حتى أطلق نفسي، قال لها: أنت وكنت حتى تطلق نفسك، إن لم يرد عن المجلس خرج الأمر
من بينها، حتى لو غلبت نفسها [لا يقع - وإن طلق نفسها] في المجلس، إن أقر أنه عن المهر
أو لا يقع الطلاق، وإذا لم يرد لا يقع، لأن التوكيل كان بشرط أن يرد عن مهر

١٧٩٧ - من جرى به دين امرأتك كلام، فصارت المرأة ذلتهم عن مته، فقال
المزوج: إن كنت تريد الحدة فأصرت بينك، وهو يرد على مته واحدة، فصارت المرأة^(٣)
مختلفة نفساً، فقال لها الزوج: كحوس، كم يقع غلب شي عند ابن حبيبه رحمه الله
تعالى^(٤) لأنه لو غلبت المرأة عدة، وهي اثنتان ثلاث، وظهور أن المال لغيره، فهو من تارده

(١) حكاه في كتابه في الأصول في كتاب الطلاق

(٢) في كتابه في الأصول في كتاب الطلاق

(٣) من جميع الفروع التي هي من كتاب الطلاق

(٤) ثبت في كتابه في الأصول

فعلی عینی، آفتاب انبیا، و بعضی میوه چهره صفا و نورانی و حریم و نور
برای عینک. و فایده تامل، ثم بما ملک، عهد خطه صفا.

۱۸۰۶ و می گفتی: در این لایحه سعی هست بقدر «حرمان و حلیه
و بریه، دوست، و در این عهد خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و لایحه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد.

۱۸۰۳ و در سر و عهد خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.

۱۸۰۴ و می گفتی: در این لایحه سعی هست بقدر «حرمان و حلیه
و بریه، دوست، و در این عهد خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.

۱۸۰۵ و می گفتی: در این لایحه سعی هست بقدر «حرمان و حلیه
و بریه، دوست، و در این عهد خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.

۱۸۰۶ و می گفتی: در این لایحه سعی هست بقدر «حرمان و حلیه
و بریه، دوست، و در این عهد خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.
و در خطه صفا و در شب در آن خطه صفا و فایده تامل می دهد. «بر سر و عهد» می فرماید.

[illegible][illegible][illegible][illegible]

۲۸۱۶- رجل جعل امرأته يلهاء على أنه متى مضى بها عبر حياءه، فهي غفلت عنها
مضى عنه، فحضر حياءه من سبب تعذيبها بالزوج فضربها، هل يصير لأمر بيه؟^١ قد قيل
لا يصير للأمر به إن زوجها شهد أنها لم تزل [أو أن ثوباً] بثت بصبر الأمر بعد ما دأبته فيه

هم يوقها "الاحتجاز"، فهذا هو مدخل إلى ما فيها من غير مدخل، ونحن نعلم أن الاحتجاز

[illegible]

۱۹۸۱ء میں ایک خطبہ میں، گدھل، چھ، چھ، رکھتے ہیں۔ اور

(١٩) *هـ* لا يملكه إلا ربها المحل

(٦٦) لا بد من عروج الجمع إلى كنفه في كنفه^٢

(۱۳) یٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَتَّبِعُوْا الْاَوَّلِيْنَ

[illegible]

١٤٣٣ هـ : رحلت في مدينة جدة عن دنياه بعد أن عاش أياماً من حياة
 الفناء في مدينة جدة ، وكان من جملة أعماله في هذه المدينة أن
 كان من جملة أعماله في هذه المدينة أن كان من جملة أعماله في هذه المدينة أن

[illegible][illegible][illegible]

١١٠ رسالة السيد بن سينا - م. ١٠١٠

ህዳር ፩ ፳፻፲፱ ዓ.ም. ፡፡ ገጽ ፭

$$(\mathcal{F})_{\mathcal{A}} = \{ \mathcal{F}_i \mid i \in \mathcal{A} \} \quad \text{مجموعة المجموعات}$$

أما من بعد فحفظ الله الملك الذي في ممالكهم

[illegible][illegible]

٤٨١٧ أيضا انما كان كره في التمسك بوجهها من ذواتها
 انتم تلك الاربعة في القادر اولى بها فذات من رغبوا به رغبوا بها
 كرهت به ذواتها به وذات من رغبوا به ذواتها كرهت به
 انما من رغبوا به ذواتها به وذات من رغبوا به ذواتها
 انما من رغبوا به ذواتها به وذات من رغبوا به ذواتها
 انما من رغبوا به ذواتها به وذات من رغبوا به ذواتها

[illegible]

قوله: «لا» لا سيده فيه - دعى الله له من رخصته منى، والتكميل
سفر الكعبة فلم كان عند الله من رخصته المعنى لا من أن الله رخصه له
أنه هو الذي رخصه له من رخصته المعنى لا من أن الله رخصه له من رخصته المعنى لا

يلي دحلت، ولم ينعن، فانعوت قول المولى؟ لأنه يدعى بدخول، بمكر نبوت الحق، فكان
مكراسي إن كان مدعيا صورة، كذاهما.

والجواب وهو الأصل في جسد هذه المسائل أنه من أمكن اعتبار المدعى فيما وقع فيه
الاختلاف صورة، لا يجر المنازعة من حيث للمعنى، وفي مسائله الكماله أمكن اعتبار المنازعة
فيما وقع فيه الاختلاف من حيث الصورة؛ لأن الاختلاف من حيث الصورة وقع في إيهام
القديم، والمنازعة في إيهام المدعى محيرة في الجملة، فيكون القول قول من مكر الإيهام، ألا
مرى أنه لو لم يكن بالمال تعيل، ووقع الاختلاف بين رب السبي وبين المنصور في الإيهام، كان
القول قول رب الدين؟ فهو معنى قولنا: أمكن اعتبار المدعى به، وقع فيه الاختلاف من
حيث الصورة، فلا ينهر المنازعة من حيث للمعنى، لا اعتبار الصورة الطالب مكر، وفي مسألة
اليمين تعذر اعتبار مدعاه فيما وقع فيه الاختلاف^١ فيه صورة، وهو الدخول وعدم
الدخول، ألا ترى أنه لو وقعت المنازعة في الدخول وعدم الدخول ابتداء، من غير أن يكون
تعليق، لا يمس المدعى أصلا، باعتبار المنازعة في المعنى، ومن حيث للمعنى المولى يكر
انفس، وعرج على هذه مسألة: بجمع المصير، لأن هناك تعذر اعتبار المدعى فيما وقع فيه
الاختلاف صورة، وهو الحج، ألا ترى أنه لو وقع الاختلاف فيه ابتداء من غير أن يكون فيه
تعليق للمعنى، لا يعتبر المدعى فيه أصلا، فاعتدنا المدعى من حيث للمعنى

جئنا إلى مسألة الأمر بانيه فتقول: أمكن اعتبار مدعاه فيما وقع فيه الاختلاف
(صورة)، وهو انصاف، بقعة وعدم اعطافها، ألا ترى أنه لو وقع الاختلاف فيه ابتداء، بأن
قارن الزوج لشراء، اعطى بعتك، وقال انصافك، ثم تعصى، كان القول قول المرأة، فقد
أمكن اعتبار المدعى (فيما وقع فيه الاختلاف صورة، وباعتباره الصورة مرة منكورة، ويكونه
القول قولها امرأة^٢) قال مردوها يريد أن أطلق نفسي؟ فقال الزوج نعم، فقالت
طأفت نفسي، ذكر الصبر الشهيد رحمه الله تعالى في باب النسي: أنت تطلق من غير تعصير،
وفي فتاوى أبي البيث رحمه الله تعالى: ذكر المسألة على المتعصين، إن يرى الزوج التعويض
يقع، وإن سوى الزوج نفسى، مستطعم، لا تطلق، وعلى فساد مسألة الأمان المدكوري
السهر ينحى أن يقال إن غير^٣ الزوج النصفه في مكره نعم، بحيث يعلم أنه لو رده

(١) ثبت من ٤

(٢) ثبت من جميع الشيخين في مسائلنا

(٣) وفي ٢ ص

الاسم: مواليد: والعمر:

٢٩٩٩- ردی از طلاق جامع بود قال المرحوم آقا محمد باقر عی الله وسئل
وهو یزید الطلاق، یصلح الرجل، ومع اطلاقه لأن صدقته من من هاما یا یقتر
بفسر له مع عدم اجماع الخدم، عن هذا السجود الثاني، انه لا بد من ذلك، كتابه، وقد قوله
بأنه لا یؤی علیهم أنه یصلح من سیرة، فانه یحتمل ولای یحتمل، ومنه الخلاء یصیر
بی الثمن، فحکوا انه یزید الطلاق إلى من طلقه وحده، لا اوم یتم

۱۳۸۰- وید فال مر امر تر سی وسک. آه حال چه. امر ما بدی ویک. خطف
مخاطبه. لم حر طایه. لا اله جزه نروج. لانه حرف عاده در الف فیه صه اشاء
بشیرک. فله. وال یمنی دکر. یصرف علی عبه علی وحه یخرج من یریکو. هو. وذلک
من یحسب ان من دکر مر دکر لا یستمرک ایضا طب علی. وحه لایستمرک ایضا لایستمرک
لا.

١٩٢١ هـ: توفي صاحب بيت دارالمرآة في رجب ١٢٤١ هـ، في بلد طائفة الطوائف.
قال في موعود من الجرح: ليس وحدثته، إلا في يوم عروج الأمل فيكون رلاً، ولو قام
لوح في صحنه من بطرقة، عظم الأمل لأن قلوب الروح عظمها عصبه، امر
مرفوعي صحت، عظمه ازاد جاسه، حيا لا مرفوعي في انفاق، فكانت انما عظمي لطلاق
له، والبعوض منقصة رافعي الجرح: ذلك له قال صلواته فامر ما يهد، تان هتا وما يحده

٤٨٧٧ ولما كان في عظم مرثى فقد جعل [ذلك] في رمال حلق
مرثى اليك عظمي . وقد والعصب الأول سواء . يريه ما به بعد من مجسم . ولما طفق
من التحمل . كان ما مع . حبيب . بخلاف العصب الأول . لأن في بعض الأوقات يرمي
حبيب بقوله . أم . مرثى . والله . أنه من حيلة التكميل . فيكون العوض إليه عطفة تامة .
والتعويض ما حصل بهوله . فلهذا يريه صريح الطلاق . ويؤيد . فقد جعلت ذكرك إسماء
لحي ما سبقت ذكرك . بل كان من ذكرك صريح الطلاق . فإني قد سمعت بك صريح
الطلاق . وهو قد جعل . في بعضه . ولو غلب على ذلك أن القوم إلى طلاقه رجوعه .

* 3. 11. 2011

١١٠ من القوم في الخطب التي ألقىها في سنة ١٩٠٤

64, 65, 66, 67, 68, 69, 70, 71, 72, 73, 74, 75, 76, 77, 78, 79, 80, 81, 82, 83, 84, 85, 86, 87, 88, 89, 90, 91, 92, 93, 94, 95, 96, 97, 98, 99, 100, 101, 102, 103, 104, 105, 106, 107, 108, 109, 110, 111, 112, 113, 114, 115, 116, 117, 118, 119, 120, 121, 122, 123, 124, 125, 126, 127, 128, 129, 130, 131, 132, 133, 134, 135, 136, 137, 138, 139, 140, 141, 142, 143, 144, 145, 146, 147, 148, 149, 150, 151, 152, 153, 154, 155, 156, 157, 158, 159, 160, 161, 162, 163, 164, 165, 166, 167, 168, 169, 170, 171, 172, 173, 174, 175, 176, 177, 178, 179, 180, 181, 182, 183, 184, 185, 186, 187, 188, 189, 190, 191, 192, 193, 194, 195, 196, 197, 198, 199, 200, 201, 202, 203, 204, 205, 206, 207, 208, 209, 210, 211, 212, 213, 214, 215, 216, 217, 218, 219, 220, 221, 222, 223, 224, 225, 226, 227, 228, 229, 230, 231, 232, 233, 234, 235, 236, 237, 238, 239, 240, 241, 242, 243, 244, 245, 246, 247, 248, 249, 250, 251, 252, 253, 254, 255, 256, 257, 258, 259, 260, 261, 262, 263, 264, 265, 266, 267, 268, 269, 270, 271, 272, 273, 274, 275, 276, 277, 278, 279, 280, 281, 282, 283, 284, 285, 286, 287, 288, 289, 290, 291, 292, 293, 294, 295, 296, 297, 298, 299, 300, 301, 302, 303, 304, 305, 306, 307, 308, 309, 310, 311, 312, 313, 314, 315, 316, 317, 318, 319, 320, 321, 322, 323, 324, 325, 326, 327, 328, 329, 330, 331, 332, 333, 334, 335, 336, 337, 338, 339, 340, 341, 342, 343, 344, 345, 346, 347, 348, 349, 350, 351, 352, 353, 354, 355, 356, 357, 358, 359, 360, 361, 362, 363, 364, 365, 366, 367, 368, 369, 370, 371, 372, 373, 374, 375, 376, 377, 378, 379, 380, 381, 382, 383, 384, 385, 386, 387, 388, 389, 390, 391, 392, 393, 394, 395, 396, 397, 398, 399, 400, 401, 402, 403, 404, 405, 406, 407, 408, 409, 410, 411, 412, 413, 414, 415, 416, 417, 418, 419, 420, 421, 422, 423, 424, 425, 426, 427, 428, 429, 430, 431, 432, 433, 434, 435, 436, 437, 438, 439, 440, 441, 442, 443, 444, 445, 446, 447, 448, 449, 450, 451, 452, 453, 454, 455, 456, 457, 458, 459, 460, 461, 462, 463, 464, 465, 466, 467, 468, 469, 470, 471, 472, 473, 474, 475, 476, 477, 478, 479, 480, 481, 482, 483, 484, 485, 486, 487, 488, 489, 490, 491, 492, 493, 494, 495, 496, 497, 498, 499, 500, 501, 502, 503, 504, 505, 506, 507, 508, 509, 510, 511, 512, 513, 514, 515, 516, 517, 518, 519, 520, 521, 522, 523, 524, 525, 526, 527, 528, 529, 530, 531, 532, 533, 534, 535, 536, 537, 538, 539, 540, 541, 542, 543, 544, 545, 546, 547, 548, 549, 550, 551, 552, 553, 554, 555, 556, 557, 558, 559, 560, 561, 562, 563, 564, 565, 566, 567, 568, 569, 570, 571, 572, 573, 574, 575, 576, 577, 578, 579, 580, 581, 582, 583, 584, 585, 586, 587, 588, 589, 590, 591, 592, 593, 594, 595, 596, 597, 598, 599, 600, 601, 602, 603, 604, 605, 606, 607, 608, 609, 610, 611, 612, 613, 614, 615, 616, 617, 618, 619, 620, 621, 622, 623, 624, 625, 626, 627, 628, 629, 630, 631, 632, 633, 634, 635, 636, 637, 638, 639, 640, 641, 642, 643, 644, 645, 646, 647, 648, 649, 650, 651, 652, 653, 654, 655, 656, 657, 658, 659, 660, 661, 662, 663, 664, 665, 666, 667, 668, 669, 670, 671, 672, 673, 674, 675, 676, 677, 678, 679, 680, 681, 682, 683, 684, 685, 686, 687, 688, 689, 690, 691, 692, 693, 694, 695, 696, 697, 698, 699, 700, 701, 702, 703, 704, 705, 706, 707, 708, 709, 710, 711, 712, 713, 714, 715, 716, 717, 718, 719, 720, 721, 722, 723, 724, 725, 726, 727, 728, 729, 730, 731, 732, 733, 734, 735, 736, 737, 738, 739, 740, 741, 742, 743, 744, 745, 746, 747, 748, 749, 750, 751, 752, 753, 754, 755, 756, 757, 758, 759, 760, 761, 762, 763, 764, 765, 766, 767, 768, 769, 770, 771, 772, 773, 774, 775, 776, 777, 778, 779, 780, 781, 782, 783, 784, 785, 786, 787, 788, 789, 790, 791, 792, 793, 794, 795, 796, 797, 798, 799, 800, 801, 802, 803, 804, 805, 806, 807, 808, 809, 810, 811, 812, 813, 814, 815, 816, 817, 818, 819, 820, 821, 822, 823, 824, 825, 826, 827, 828, 829, 830, 831, 832, 833, 834, 835, 836, 837, 838, 839, 840, 841, 842, 843, 844, 845, 846, 847, 848, 849, 850, 851, 852, 853, 854, 855, 856, 857, 858, 859, 860, 861, 862, 863, 864, 865, 866, 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 875, 876, 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885, 886, 887, 888, 889,

كأهلها

٤٨٢٢- وهو استقم إذا قال لغيره طلق امرأتى ، بعد جعلت امرأتيك ، فهذا تركب تطلق من المجلس وغيره ، والطلاق وحسب ولو قال جعلت امرأتيك فطلقها ، فهذا على المجلس ، والطلاق بائن ولو قال له طلق امرأتى وله جعلت امرأتيك ، فإن طلقها قر للمجلس ، طلق طلق لا يملك الرجعة بعد ذلك ، وإذا لم يرد من مجلسه وطلقها يقع واحدة رجعيه لأن قوله طلق امرأتى موكد بصريح الطلاق ، وقوله قد جعلت امرأتي صلتك هذا تعويص أمر من محكم الأول ، لأن حرف الواو لا يخلص دلت ، وقد صدر الخلاف حال المذكورة بطلاق ما سبق ذكره ، وهو قوله طلق امرأتى ، فكان هذا تركبلا بصريح الطلاق ، وقوله نريدك لطلاق إني ، فإذا قال في المجلس طلقها ، صارت جواباً لها ، ولا رجعة مع طينة بهذا دل وقص تطلقها لا يملك الرجعة ، وإذا قام من المجلس يطل التمسك وهو الموكد بصريح الطلاق ، فهذا به واحد وحمية ، لا أن يرد الزوج الثلاث ، فينتج مع الثلاث ، لأن هذا أمر بالطلاق ، وإليه يحتمل الثلاث ، وندبت الخوف في هذا قال له جعلت امرأتي سب وعلنها ، جعل قوله وطلقها في هذه الصورة بدوهم مستد ، حتى إذا طلقه في المجلس نطق الثبوت ، وفيه إذا قال له جعلت امرأتيك فطلقها ، لم يجعل قوله طلقها مبني ، حتى إذا طلقها في المجلس ، تطلق^(١) ، مبدء :

والفرق بين حرف النداء من تعقيب والوصول ، فإذا قال فطلقها ، فقد جعلت أنتي حكماً للأول وتخصيراً به ، وحكم الشيء بحسب ذلك الشيء ، وقوله فطلقها يصلح حكماً وتخصيراً لقوله أمر امرأتى بيبك ، وقوله أمر امرأتى بيبك يصلح على لطلاق ، ولهذا انبهر عليه صحيح ، ولا كان هكذا صدر ذاته قال طلق امرأتى ، لأن لو صحت طلاقها إليك ، ولو صحت على هذا لم يكن دلت نفساً مبني ، فهذا كذلك وهذا أمس لا يثنى^(٢) نعماً إذا ذكره بحرف الواو ، يقع على حقيقته ، وحقيقته تقتضي أن يكون نفياً مبني

٤٨٢٤- ولو قال له طلق امرأتى فأجبها ، فهذا على المجلس وغيره ، لأن هذا موكد وليس بتمليك ، فليس به بدوهم الأمر إليه ، ولا جعل ذلك مشروطاً بيبك ورأيه صواباً

(١) ثبت من خط

(٢) اقتضت من م

(٣) وهو م لا يثنى

معنى: باي هم مطيع لفرمانه و او هم سينه قهر موكبى، و موكب (رفع ملك) الإخضاع فى
عجلان تو دهم، و باي غداى فى فارس تو دهم، كاست مطيعه باي، لآن الهاء لرفع
و انصب، و من نصب نفسه للاحى، فكذلك قاسيا كاست مطيعه، فيكون موكبا و دة
موكبا، بضمه واحدة باي

٤٨٠ وكتب حرب جيب يد قال سب قطفها ، يردون قطفها رأب ، فوال
لهما وعنفوا ، قطفها في حدس ريد التهام عن الشيطان عذرة يخرجه من راسه ، لأن المعصية
سحر الزوال لا يصلح بيان حكم والعلة على ما مر ، فترجع لأمرين ، أحدهما صريح ،
والأخرى في واحد منهما ، من أن حرب مسمو كليل ، فبما يفسر عن الجنس ، فبقطفها
هذا حرفاً لها ، فبما يفسر ، لا يظن حكم^١ فوجعه مع ، ح ، ز ، ن ، فهذه تدل
على قطفها ، لا يناب الرحمة مع

٥٨٦٦ ولد قال له من بيت يوحنا، فرشعها، ورسه، فلهي الأمر من ثلث انبعاثه
إلى سكران ثمة التي ذكر. وأيضاً في كلام عن الحبيب ولاسي، عز، وهذا ما وشرافاً
في هذا القومين معنى الخلق، والله في كلامه فخلق، فصح - ليس من حسد إلى شخص
الخلق، وإذا صحح يوحنا، وقال يوحنا في هذه المسألة، فهو بعد الأمر بعد ذلك، أي بعد
عن الخلق، فوحي، لم نذكر ما يجب من هذا، ويكو السهر بها، لا يتم لأد
للقومين حصل في بعض سهر، فلا يمكن اعتبار الأمانة فيه، فبشر الأمان، لا إجماع

[illegible]

153P-2000-11

(۱۷) حکماء و ریاضی الاصلیٰ

• **تجارت** و **صنعت**

!فأعني في هذه هي اليد التي الصبر

القائمة هي من الأعضاء

١٨٦٨ = ورمک ایام سید عبدالحق محمد رحمت اللہ تعالیٰ بہ لالہ شاہ امیرک جیلٹ رس
الہیہ، کانولہ امریکہ، اندامہ سرسبز، شہا شہلا، مہدی اللہ الی الی، رفو دارلہ، قسرت
بولٹ فی راس الشہر کانولہ، مہدیہ، حتی عرب، نسس، قاب، لاوی، شہا، غلہ، شاہ
مرک، سیک، عداک، لہ، اندک، وفو، حق، فی، عدا، کت، علی، محسن، حتی عرب، نسس، مر
قعد، ودرکہ، امہ، مر، محمد، رحمت اللہ تعالیٰ، ما، محمد، عدا، عید، وی، عہ، انا، قلا، شاہ
امیرک جیلٹ، حصار، لالہ، مر، محمد، رحمت اللہ، والام، فی، پد، فی، رحمت، کت، وک، کت
شاہ، قلا، شاہ، امیرک، بہ، حد، او، مر، عہ، وک، عدا

[illegible]

(١٦) على صهرات النحاس

(٧) انصار محمد و آل محمد

(۲) یہ ہے کہ اللہ تعالیٰ نے اپنے

[illegible]

(۵) اُفتیت میں فصیح الی باب میں مشارک ہو گیا

في نفسه إذا لم يمض يوم في نفسه ، ثم يكن التلقين مفرداً

٤٨٢٠ - ولو قال لها : أمرك ببيك اليوم وبعد غد ، به مدخل البينة في ذلك ، حتى لو استأثرت نفسها في الليل لا يقع ، وإن ردت الأمر في يومها بطل أمر ذلك اليوم ، وكان لها الأمر بعد غد ، ولو قال لها : أمرك ببيك اليوم وغداً ، دخلت القليلة تحت الأمر ، وإن ردت الأمر في يومها ذلك لم يكن لها الأمر في غده ، حكاهما ذكر محمد رحمه الله تعالى لمسألة في الجمع الصغير ، وإجماع تدخل الله في الفصل الأول ؛ لأن كل واحد من التومين ذكر منصوص عنه معتبر ، واليوم لتسره لا يشع ما يراه من الليل وإنما دخلت البينة في الفصل الثاني ؛ لأنه جمع بين اليوم والغد في الفصل الثاني بحرف الجمع ، فقول موهب : الجمع بلفظ الجمع ، فكأنه قال : يومين ، وهذا مدخل البينة ، لما عرف أن اسم اليومين يستعمل البينة ولو كان لها الأمر بعد الغد في الفصل الأول ؛ لأن في الفصل الأول للوجود "أمران" لأن مجرد المعد ينقطع الأمر الأول ، لما لم يدخل البينة في الأمر ، والأمر إذا قطع لا يوجد ، لا تجد لغير الأمر ، فتقتضي ما ذكره ، وبعد تعدد المقطوع عن اليوم أمر آخر حتى يصبح العطف ، فثبت أن الأمر متعدد ، ولا يقطع أحدهما لا يكون بعد لا لأخر ، كما لو قال لها : أمرك ببيك اليوم ، وأمرك ببيك بعد غد ، يحللت المسألة الأولى على قول من يقول بطلان الخيار من جميع الشهر إذا نكح ، احترب ويرجى ؛ لأن هناك الأمر واحد ؛ الآن الوقت واحد ، لم ينحل وقت لا خيار فيه ، ولهذا ذهبت الليالي ، وإذا كان الأمر واحداً ، فإذا بطل بالرد لا ينشئ نفسه أمامي الفصل الثاني للوجود أمر واحد ، لأنه جمع بين الغد واليوم بحرف الجمع ، فصار كأنه جمع بينهما بلفظ الجمع ، وهناك يكون الأمر واحداً ، فهذا كقولك : جاد أبطنته في اليوم بطل في نفسه

٤٨٢١ - ذكر ابن سماعة عن محمد ، رحمه الله تعالى ، إذا قال لها : أمرك ببيك اليوم وغداً وبعد غد ، فردد الأمر اليوم ، بطل خيارها في اليوم ، وكان لها خيار غداً ، وكذلك إن ردت الأمر اليوم وغداً ، فيها الخيار بعد الغد ، ثم رجع في غداً وقال : إن ردت الأمر بطل خيارها كله ، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال لها : أمرك ببيك هذه السنة وخيارت بضعها ، ثم تزوجها لم يكن لها خيار في باقي السنة ، لأن الأمر واحد ، لأنه معتد ، فإذا

(١) وفي م : في الوجود

(٢) أتيت من جميع اسمع الي في أيدينا

(٣) وفي ب : يكون الأمر واحد ، لأنه جمع بلفظ واحد ،

استوفت موه لا يضي في نفسه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى [أوبس من أمر حييها]^(١)
 أن يثبت لها خيبر حره، ولم يظهر لنا وجه التقياس ولو طلقها زوجها واحدة، ولم يكن
 حملها، ثم غرّجهي في ثلث السنة، فلها الخيبر في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن
 لم تستوف موجب طار، ونطقك ذلك للثالث مائة، فليس موجب التحجير، وقيل أبو
 يوسف رحمه الله تعالى لا حيا؛ بها، لأن الروح أزال نفسه حين ما جعل اليها إرث الله، فيخرج
 الأمر من بعدها، كما لو كل في البيع أو أباغ عى ما وكل مبيع غير أن هذا ممكن، لأن التحجير
 ينصرف إلى مضى هذا، أثبت، فإذا بقي شيء من نكاحات هذا، أثبت، بقى [موجباً]^(٢)
 التحجير مرافقاً

٤٨٣٢- إذا قال به يوم يدم فلاي- فلو كان بك، وقدم فلاي بهار فلم تعلم به حتى
 جن الليل، فلا خيار به، ولو قال لأخته يوم أترؤجك فأب طائش، فترؤجها لفق، حدث
 في يمينه فحين اليوم في مسألة الأمر عبارة عن ما مضى النهار، في مسألة الترويح^(٣) جعله
 عبارة عن مطلق الوقت، في بقية "في ذلك" لأن اليوم ثمة بعمل لغير الوعد، فحمل
 الليل والنهار جميعاً، فيعمل أيضاً في بياض النهار خاص، والنهار لا يستعمل إلا في
 النباش، والليل لا يستعمل إلا في السواد، هذا هو المشهور عن من النعة، غير أن الناس
 يعارضوا استعمال اليوم في مطلق الوقت إذا قرء بفعل لا يمتد، تعارض استعمال اليوم في بياض
 النهار^(٤) إذا قرء بفعل ممتد، واستعمال الناس حجة بحمد العمل بها؛ فيحمل ذكر اليوم على
 مطلق شؤقت عند إقراره بفعل لا يمتد، كما في مسألة الكح، فإن الموع لا يمتد، ولهذا لا
 يضر به مدة، ويحمل ذكر اليوم على بياض النهار، وعند إقراره بفعل يمتد كما في الأمر
 بالبد، فإن الأمر بالبد يمتد، ولهذا يصح له مدة أو لا يعمل ذكر اليوم على بياض النهار
 عند إقراره إلى أ- فقال حين فلاي أمر امرأته يبد شهراً، وشبهه بث- فلما حمل على

(١) أثبت من جميع النسخ يوم، نا

(٢) هكذا في النسخ أبو إسحاق، وقد مر الأصل هذا التحجير

(٣) وفي م النسخ

(٤) وفي م و ف و د و ه و ز و ح و ط

(٥) وفي م و ف ليض النهار

(٦) هكذا في ط

٢٨٤٠ - وجهه أيضاً إذا جهر فصرها بيد خصي أو محض، فيسأل أن يصرحه منه، ويتخذ بالجلس، ولو جهر امرأته وخلص، فطلقها أدهم لم يجر، لأن هذا أمر يحتاج فيه إلى الرأي، وقد عصى برأيهم، وراضى برأي اثنين لا يكون راضياً برأي الواحد وهذا مختلف ما عدا ذلك، طلق امرأتى، فطلقها أدهم، فوجه يجر، لأن هذا أمر لا يحتاج فيه إلى الرأي

٢٨٤١ - وعى المحقق الحصري رواية إذا عصى لامرأتين به امرأتهما كعباء لم تطلق واحدة منهما إلا بأجمعهما على طلاقهما إذا جعل امرأته يدها، إن عصى عباء، أو شرب السكر، فرجده أحد لأميرين، وطلقت المرافعة، ثم وجد الأمر الآخر، ليس لها أن تطلق عباء، لأن الأمر واحد، وأنه معنى واحد الشرطي، لا أنه يكون مطلقاً لكل واحد من الشرطين

٢٨٤٢ - ودع ووجهه في رواية أن رجلاً جعل لمرأته سعد، عسى أنه متى ضربه غير حاجة بها، فهي تطلق نفسها متى شاءت فتأصحت المرأة إلى القاضي وثالث به ضرباً بغير جلبة، فطلقت نفسها، وذهب به بقبلة الهرم وسأل القاضي بزوجها صبيها؟ فقال الزوج - بعدد دم، فدع بمرأة نفسها - فله أن يهرب، وأمر بشرط صحة إيقاع الطلاق، فمرده بسبب عيبه مهري إلى حجة الزوج حد ذلك حد نكاحي، وعسى أنه صربها بجنابة كانت منها، وأقام امرؤ ديناً، فاستقوا عن صحة دعواه، فذهب الأخوة على حسانه فكان الشافعي - ووجه ذلك - أن المرأة ادعت الضرب، بعب جديده، والرافعي سأل عن ذلك، لأن القاضي إذا سأل المدعى عيبه، عما يدعيه المدعى، فلو أنه بالضررب فقد أقر بالضررب بغير حنابة، لأن كلامه خرج جوازاً لسؤال القاضي، وأجواب ينهض إقامة ما في السؤال، فيجوز به عوى الضرب بالحنابة بعد ذلك مناصفة، فلا يسمع دعواه، ويجوز أن يقد، يسمع دعواه، ولا سائل فيه لأنه ما أقر أولاً بالضررب بغير حنابة، لأن القاضي ثم يسأل عن الضرب معه جديده بسأله عن الضرب مطلقاً، وسأله عيب دعوى الضرب بغير حنابة، لا بدن سأل فيشهد السؤال بالضررب بغير حنابة، إذ يجوز أن يسأله عن أصل الضرب، حتى إذا جحد الضرب أصلاً يأمرها بإقامة الجديده على الضرب، ولو أقر بالضررب يسأله المدعى، هل كان الضرب بحنابة أو كان بغير حنابة؟ فلا يتخذ السائل عن الضرب بغير حنابة بالملك، فلا يصير الزوج بما كنتم مقراً بالضررب بغير حنابة، فلا يحصى الشافعي في

دعواه الضرب بحايه بعد ذلك

٤٨٤٣ - ثم إذا صدر الأمر ببعدها كانت على خيارها ما دامت في مجلس وفي نظر من يؤم أو أكثر ، لأن المجلس قد يقصر وقد يقصر ، وهذا حكم موثق بمجلس ، فلا يصرق الخائن بين أن يطول للمجلس أو يقصر ، وإن قامت عن مجلسها على الخيار ، لأن هذا دليل الإعراض ، والأمر بالبدل يظل يصح الإعراض ، فكذلك بدليها ، وكذلك إذا أحدث في عمل آخر ، يعلم أنه قطع لما كتب فيه على خيارها

٤٨٤٤ - وإن كانت قاضيه مخدومة ، لا يظل خيارها ، لأن المخدمة دليل الإقبال ، لا دليل الإعراض ، لأن هذا أمر يحتاج فيه إلى الرأي ، والمخدمة أجمع للرأي بخلاف ما إذا كانت قاعدة قضات

٤٨٤٥ - وهو كانت لخدمة واضطجعت أو أشككت ، ذكر شمس الأئمة السرخسي عن أبي يوسف ، رحمه الله تعالى فيه روايتين ، وذكر عن شمس الأئمة عن ابن أبي إمام وأحمد وسأله عن طمطجعت ، فوضعت عليها رأسها ، فيه اختلاف المتابع رحمهم الله تعالى ، منهم من قال لا يظل خيارها ، منهم من قال إذا جاز الوصاه كد يعمل لنوم ، فهذا مباح بها ، بالأمر والإعراض ، لا يظل خيارها ، ولو كانت متكة فاستوفت قعدة ، لا يظل خيارها ، ولو كانت قاعدة فأنكأت ذكر شمس الأئمة السرخسي أن فيه روايتين ، وذكر شمس الأئمة الخطواني فيما إذا كانت قعدة ، فإنكأت ، أو في طهر القروية لا يظل خيارها ، ورأى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه يظل ، وإن ركضت على خيارها ، وإن رأت من العانة لا يظل خيارها ، وإن كانت محببه من بيت ، أو كان على العكس لا يظل خيارها

٤٨٤٦ - وإن كانت على غايه حين حمل الزوج أمرها ببعدها ، فهو على وجهه ، إن كانت الثانية واقعة حين جعل أمرها ببعدها ففسدت ، أو كانت ماثرة ، ففسدت كذلك ، خرج الأمر من يدها ، وإن كانت رالمة فأجابته ثم صارت ، أو كانت ماثرة ، فكما سمعت انصرف عن أبحاث في خطوبتها ذلك ، وأسرع في ذلك ، حتى سبق جوابها خطوبتها ، بآت منه ، وكذلك الخطوب إذا كانت قس ، وإن سئل خطوبتها ، جوابها ثم آت منه ، وإن كان الفلانة ماثرة ، فوقتها لا يظل خيارها ، ولو كانت في بيت فمشت في البيت من جانب إلى جانب ، فهي على خيارها

٤٨٤٧ - والسبعة كالبنت لا كالغاية ، وفي الحقيقة لا فرق بين السبعة وبين طهر العدة ، لأن المجلس كد يتبدل خطوبة ، ولكن إنما فرقنا بينهما لأن سيرة السبعة لا يضاف إلى راكمها

والذي يخصه وانفسه في الصورة الأولى، وذلك لما قاله في من احواله أس خلقا لينة،
أس خلقا زاهيا طاهر، طلاقا حراما لا يقع الطلاق فيه ظهرت في انفسه
الأولى، وحاصرت وظهرت في انفسه الثانية، فعلمنا ان ذلك بعد ذلك، منع الطلاق، لأنه
صار وكلا لأن الإصباح عصر يحكمه التوكيل صحيح

٢٨٥١ - وإذا وكل غيره بان يفتو امرأته، به طلقها الزوج بنفسه قبل حلال التوكيل،
فهذا لا يكون عارا للتوكيل، ويقع طلاق التوكيل عليها مادام في العدة، وبعد ما انقضت
العدة لا يقع طلاق التوكيل عيب، بروحها القوي أول لم يزوج، وكل رجلا خلقا لمرأته،
والتوكيل عيب لا يعم، فذلك لأن في العدم، لا يقع طلاقه، لأنه لا يقصر وكلا قبل
العلم وهي المسمى من في يوسف وجمعة في ذلك، أنه عصر وكلا قبل العلم، وهذا
في يوسف ولا أحفظه من في غيره رحمه الله تعالى وإذا كان عصره طلاقا امرأتها ثلاثا،
فكان صواب، صح، وذلك لأن رجوع خلقا امرأتها ثلاثا، فطلبه مدخرا واحدا، والآخر
ثاني، مائة إلا

٢٨٥٢ - وفي العالي، إذا كان له في طلاق امرأتها ثلاثا، لا يقع وكلا
مدا لم يشأ، وإنما سمته في مجلس جمعها، وإذا شأنت في محضر جمعها حين صدر وكلا لو
طلقها التوكيل في وقت مجلس جمع، ولو قام من مجلس جمع، وهو الزوج، رد منع طلاقه بعد،
ذلك قال سمس لأنه خبره رحمه الله تعالى وبمسى ان يحفظ هذا، فوجدنا في
نعم، فإن عامة كتب الفلال التي يكتبها الزوج من العربة، تكون عيب كسب إيلك هذا
التكليف، على امرأتها في طلاق فيه شئت فطلقها، ثم التوكلا كثيرا ما يزوجون
الإفناء من مجس، ولا يجوز أن يطلق لا يقع

٢٨٥٣ - إذا كان لغيره أس وكفى في طلاقه على أبيه، أو غيرهما واحدا، أنه
على أن خلافا ما خبره هو كانه حارسه، اختار ما ظل، فإن كان مدخرا، طلق إحدى ما في،
طلاق واحدة من من يجب صح، وليس لزوج ان يصرف الطلاق إلى غيره، وإنما طلق
واحدة من من لا يجب صح، ويكون كجار للزوج، وهذا لا، حسن كذا فطلق على واحدة
مكرة فطلق على واحدة يجب، لا يرى انه يستقيم أن جعل هذه من إحدى مدخرا، وقد حسن
التوكيل مختلفا من غير مدخرا، الأخرى لأنه ولو مدخرا، صحت في طلاقه، ويصير مدخرا

المسألة كنهه فلما طلقه ، حرره ، من غير أن يشك في صحتها ، لأن الشك لا يقيد ، ولو حرره عمر
هذا كان الطلاق كونه ، جهل كونه ، هذه الجملة من الأصم

١٨٥٧ رقم خبر ١ : قال الأمازيغي طلق بكذا ، بالاسم ، وحرره كذا ،
وحرره بالاسم ، في مائة دينار ، أو في غيره من مائة دينار ، أو في غيره من مائة دينار ، لم يقع
بطلانها ، أي ، بعد أن انقضى ، أي ، في غير مائة دينار ، وإنما إذا حرره ، وفي السنة الأولى ، فغيره
بحكم الشرع ، وإن كان من غير مائة دينار ، أو في غيره من مائة دينار ، فغيره
الزوج فيها ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
الزوج بغيره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
هذا القول ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،

١٨٥٨ رقم خبر ١ : قال الأمازيغي طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
وحرره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
إذا حرره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
من غير مائة دينار ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
بغيره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
١٨٥٩ رقم خبر ١ : قال الأمازيغي طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
وحرره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،

١٨٥٩ رقم خبر ١ : قال الأمازيغي طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
الأناس ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،

فلما استوفى المهر ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
ولا ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
بغيره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
بغيره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
بغيره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،
بغيره ، أي ، طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،

١٨٦٠ رقم خبر ١ : قال الأمازيغي طلق بكذا ، حرره ، من غير مائة دينار ، فغيره ، أي ، في غير مائة دينار ،

لا في المصائب، ولا في جواب وإفشاء ذلك في كلام الزوج، ثبت من كلامها "المرأة، يزول الأختار عن الخطاب بالية، وعن الجواب بالخصيص

٤٨٧٢ - (ب) في حلال الزمان في فكر شيء من ذلك لم يقع شيء، لأن اختيارها يمتنع من أن يكون، لنفسها، فمفعول، وبين أن يكون لزوجها، فلا يقع بانفسك، ولا يصير محال كلامها معترضة الروح، لأن به الزوج إنما تعتبر ليصير الطلاق بيدها، فأما أن يصير المحل من كلامها معترضة الروح فلا"

٤٨٧٣ - ولو قال بها: احساري، احساري، استنري، يرى الطلاق بيدها كله، فاحسرت نفسها عن طلاق ثلاثاً قال مشايخنا: قول محمد رحمه الله تعالى في هذه المسألة، وهو يرى الطلاق بذلك كله، ورفع العلقائ الثلاث، لأن عند تكرار هذه اللفظ لا يحتاج إلى التوبة على ما مر، وكذلك لو قالت: قد طلقت نفسي، أو طالت شئ عائل، مهر جواب للكل لو طلقت ثلاثاً" ولو قالت: اخترت نفسي، فهي واحدة بآية

٤٨٧٤ - حسام قال: سألت محمد رحمه الله تعالى عن قولها لزوجها: خيبرني، خيبرني، خيبرني، فقال: قد طلقت نفسها (أي واحدة بآية) وبو قالت: خيبرني، وخيبرني، وخيبرني، فقال: قد طلقت نفسها" فهي ثلاث الخيبر من ربه رحمه الله تعالى، إذ قال بها لزوجها: استنري، استنري، خيبرني، فطالقت واحدة، قد طلقت واحدة، طلت ثلاث كل، رواه من أبي حنيفة رحمه الله تعالى

٤٨٧٥ - ولو قال لها: حساري، ثم اختاري، ثم احساري، فاحسرت نفسها، ذكر محمد رحمه الله تعالى أنها طلقت ثلاثاً. واختلف المسامح رحمهم الله تعالى فيه، منهم من قال: المثلثة مؤولة بأولها، لأنه إذا قال لها: اختاري وسكت، ثم قال: احساري وسكت، ثم قال: احساري وسكت، فطالقت اختارت نفسها، وما ذكر من كدنة ثم طلقت لفظ محمد رحمه الله تعالى، لأن لفظ الروح لا حتى لو كان ذلك لفظ الروح" بالي مثل خروج اختنري، ثم احساري، ثم اختنري، فطالقت اختارت نفسها، لا يقع إلا الأولي، ويتوقف

(١) أنت من ط

(٢) ومن فلا يكون

(٣) أنت من م وكاد في ب مهر جواب للكل على أمر

(٤) أنت من ط

(٥) أنت من ب و د و

وقوع الثانية والثالثة عدم مبرها. اختبرت ثانياً، وثالثاً، وهو يفهم لو قال لامرأته: إن دخلت فدخلت ثلاثاً، فأنت طالق، فدخلت امرأة تطلق ثلاثاً ولو قال لها: إن دخلت فدخلت، فأنت طالق، ثم قال: إن دخلت الدار، فأنت طالق، ثم إن دخلت الدار فأنت طالق، فدخلت الدار مرة، تطلق، حمداً، ولا يقع ثلاث ما لم تدخل الدار ثلاث مرات، كما فيها

ومهم من قال يقع الثلاث وإن ذكر الثانية والثالثة بكلمة ثم، معنى هذا يحتاج إلى التفرع بين هذه المسائل وبين مسألة الدخول، والمقرر أن قوله: اختبرى اختارى، تعويض، وتلك مضافاً لونهن عمل الفهم، "يبدأ كانه فليكنها كانه العبرة للتعديت وجواب واحد يكفى لتعديتات كثيرة، فحصلت جملة أو مرتبة، فإنه لو قال: معك هذا منك، تكفأ، ثم قال: أخرجت هذا، ثم قال: وهذا هذا، فقال: قلت، كان جواباً لكل لما قبله من دخلت الدار فتعديت مضافاً، وليس فيه معنى انتسبته. وفي التعليقات بر عن صحة الشرط برفع التطلاق، كما يراعى أصل شرط، وصحة الشرط لم يرد في حاشية الثانية والثالثة

١٨٧٦- إذا قال: روجها اختارى اختارى"، وقال: عيب بالاولى الطلاق، والثانية أن أفهمها، عديت ديانة لا نساء، وإذا قال لها اختارى الأرواح، أو قال لها اختارى فاعلك فتوى الطلاق، فقال: اختبرت الأرواح، فوفاك اختبرت أمي، رفع الطلاق مستحسناً ولو قال لها اختارى أخت، أو أخت، أو أخت، فتوى الطلاق، واختبرت، ما قاله، ففيها إذا اختبرت أمها أو أختها، يقع الطلاق محسباً، وجميعاً عندنا لا يقع الطلاق

١٨٧٧- وفي جامع إذا قال لها اختارى، اختارى، اختارى فأعبرهم. فقالت: اختبرت نفسي واحدة، أو بواحدة، طلق ثلاثاً وكان عيب الألف، لأن قولها: اختبرت نفسي، جواب تام بجميع ما قال الروح كذا اختبرت عليه، فكذلك إذا رادت قولها: واحدة! لأن قولها واحدة، يصح جواباً عن الكل أيضاً، بأن يكرر معناه اختبرت نفسي باحتيرة واحدة، لا يصح جده عند إلى احتيرة أخرى، كما في قولهم: هربت وجهي، أي هرباً وجهي ولو كانت قالت: اختبرت نفسي بالأرض، أو بالوسطى، أو بالآخرة، فلفظ ثلاثاً، وعليها الألف

(١) أثبت من الصحيح ثلث في متناو أبداً

(٢) أثبت من م و ب و د

(٣) وفي م ١٠

(٤) وفي م ثلاث مرات

(٥) ما بين المقربين مسند في الاصل والبناء من ط وم و ف

نصبت طلائعاً، فيها نغمة الإثارة، ثم يصح حوائجاً لأنهم يقولون (يا)، وصارت
مبتدأ لهذا الكلام، ثم ينصت بعد الكلام طلائعاً، هكذا ذكر الددوري في شرحه، وذكر في
الجم مع التعبير قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى انه يقع، ووجه ما ذكره لأبي يوسف
ومحمد رحمه الله تعالى

٢٨٨١ - (وإن جمع الم، ج من أنه إذا كان دويض، وهو قوله أمر بك، اختزى،
طلقي، فإذ ذكرها بغير حرف منه يجعل في واحد ٧٥ مستند، ولو ذكرها بغير ألفاء،
بالدكور بحرف الفاء، يجعل نفس الم، يصلح تفسيره، وفيه لا اختيار فيصير نصراً أن لا
باليد: لأنه أحسن من لفظ الأمر، لأن الأمر عليه قد نكسب، لأنه في وعيد، وهذا كونه
ثلاث، وهذا يكون موحد، وهذا من يصنع تفسيراً للمام، والأمر لا يصلح تفسيراً
للاختيار، لأن عدم لا يصلح تفسيراً للمام، والاختلاف يصنع تفسيراً للمام (والاختلاف لأنه
مفسر مصحح، ويصنع تفسيراً للمام، والأمر لا يصلح تفسيراً للمام) ركنك الاختيار
لا يصلح تفسيراً للاختيار، لأن المام لا يصلح تفسيراً، "نفسه" وإن كان يصنع تفسيراً
بجعل علة لما بعده، وإن بعد حرفه على جعل على العطف، ويذكرها حرف المام وهو
المعطف، ويخطو لا يصنع تفسيراً للمعطف عليه، لأن المعطف بنفسه معبرة، والتعبير
مع المفسر كشيء واحد، وإن عطف بعضهم على بعض، وتفسير المام هو اختراجه، ومن
تفسير التلاوة، لأن الحكم المعطف على الكل في معنى كلام واحد

٢٨٨٢ - (وإن كان بـ أمر بك، طلقي نفسك، (وإن كان بـ سناري طلقي نفسك،
فكانت آخر - يعني (وإن الروح) لم لا تطلعي، (وإذا ولا يقع عليها شيء، لأن
قوله طلقي نفسك، بما ذكر بدون حرف قصبة، أم بوجه حوائجاً وتفسيراً لأول الكلام، بل
اعتبر بموضع مسنداً، يعني لأن قولها، اختزت لا يصح جد أنانه، فلا يقع شيء،
طلقي ولو كان بموضع مسنداً، لأن قولها، اختزت لا يصح جد أنانه، فلا يقع شيء،
حتى لو قلت - طلق نفسك، يقع بطنقه وحمية من استأثرت حميتها بمنزلة طلق نفسك،
لأنه ومن بعد ربح المفسر، "وهو له" طلق نفسك، يصح جواب له، والواقع بالشرح

١) كتب من

٢) كتب من

(٣) كتابي م ر ب، ركني (ساق) ط. وركنك الاخت لا يصح تفسير المعطوف له

(٤) كتابي م ر ب، وكنز الأصيل في التلاوة

لها طلقى عشت ثلاثاً ب سنت، فطلقه بمسها واحدة لم يقع شيء، لأن معنى قوله طلقى
عشت ثلاثاً، إن سب الثلاث، بعد طلق بمسها واحدة، بعد سب واحد دون الثلاث
بروز أبي سماعة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا قال لها، أنت طالق ثلاثاً، أو
سنت، فطلقت أنا طالق، لا يقع إلا أن يقول أنا طلاق ثلاثاً، وإذا قال لها طلقى عشت إن
سنت، فقال له طلقه نفسى مع الطلاق، لأنها شهدت حيث طلقها بنفسها

٤٨٩- إذا قال لها، إن سنت طلقى قدماً، كسنت المشقة إليها في الحال، ولو قال
لها، إذا جاء بعد طلاق ثلاثاً ب سنت، كان لها للثقة في البعد، [لأنه في الفصل الأول على
الطلاق بمسها، ثم جعل لمعلق بمسها مصافاً إلى البعد، فلا بد من سبها بحسبها أولاً
لتصح الإضافة إلى ب بعد البعد] وفي الفصل الثاني من الطلاق بحسبها البعد، وحصل
المعلق بحسبها البعد بعد سبها، ولا بد أولاً ليمعلق ذلك بحسبها، كما ذكرنا المسألة في
الزيجات

وذكر في الأصح، إذا قال لها أنت طالق عشت أو سنت، فبها بشبهة في البعد، ولو
قال في سنة طالق عشت، فبها السنة في الحال، ولم يذكر في المسألة خلافاً
قالوا، وبعد، فرب أبي حنيفة رحمه الله تعالى، ومحمد رحمه الله تعالى، وعن أبي
يوسف، إذا قالها، سنته في البعد، في سائر حكام

وفي المتن، سدر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، إذا قال لها، أنت طالق هذا إن
سنت، أو أنت طالق إن سنت عشت، فإن لما حصة رحمه الله تعالى قال، بها شيء عشت، وقال
أبو يوسف رحمه الله تعالى، إن قدم الثانية عليها للثقة في البعد، وإن أخرها فهو على ما قبل
أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وعلى هذا إذا قال لها، أحضري عداً إن سنت، أحضري إن سنت،
عداً، أمرك بذلك إن سنت، عشت، أمرك بذلك، فالمسألة في البعد في الحالين حد أبي حنيفة
رحمه الله تعالى، وعلى هذا، إذا قال لها طلقى عشت بعد أن حلفت، إن سنت طلقى
عشت عداً، لم يكن بها، أن يطلق عشت، حتى يجيء، بعد من قول، أنت حنيفة رحمه الله تعالى،
وقال أبو يوسف ومحمد، حنيفة الله تعالى، إن قدم المسألة لها، إن بعداً بمسها في الحالين،
فتقول في الحالين، طلقه نفسى عداً

(١) حكاه الشيخ في البعد، وقال في الأصح طلقه نفسك

(٢) أنت سرقح إلى من يتناول يديها

(٣) وفي ط إن سبها مكرر

٢٨٩٦ وذكر هشام بن محمد رحمه الله تعالى: إذا قال لامرأته: أنت طلاق عدأ على
 ألف إن شاء. فقال في إحداهن: لا يقع الطلاق حتى يقول الزوج قريبه لأن
 الإيحاء من الزوج مصاف إلى العبد، فاستثنت من المرأة من معنى العبد بصير النساء، ولو
 استغلت مشقة الطلاق على ألف بعمله يقبل الزوج، فهو حديث، ولو قال لها: إن شئت
 أساعة فأنت طلاق عدأ، أو بوي دت ولم يقل أساعة، فقال: شئت أن تكون خدًا طائفا.
 وقع الطلاق في البلد، وبو فالت: شئت أن يقع الطلاق في اليوم، منه لا يقع الطلاق في
 اليوم، ويخرج لأمر من بعده.

[illegible]

۱۸۹۳ء و لو کہ اس طاقی جب شیعہ اور اہل سنت، ہم ملیں جس تہہ، و ان قامت
 عر مجلسہ فیما ان تہہ، لا مبینہ لہا بعد ذلک و لو کہ اہل کتب سب ملان ملا،

(١٦) راجع المرحوم الشيخ محمد باقر المجلسي، ١٢١٠ هـ.

(١٦) هكذا في ط، وكان في الأصل: ولورثت لا يكون: فأذا لم يذكر أن هذا يباع ولتس المقبلة: لأن هذا يباع في وقت الشبهة، والإيهام لا بمثل: فرد

(٣) التمس بـ ٤ و ٥ و ٦

ثلاثاء فشاء واحد فندب مطلقاً لأن معنى كلامه كما شئت التلاوة ، لأنه لم يفكر في شية
غيره . فصار ما رُحِرَ حبر مبيته

١٨٩٤- إذا زال الأمر من به انما استعا فأنما طلاق ، فشاء واحد بما دون لأخرى .
لأنه ما طلاق أحدهما لا يقع شيء . لأن معنى [الشيء] ان شئت طلاقكما ، فبما الشرط
مشتبهما طلاقهما . وكذلك إذا كان الأمرين . فقلت أمسكت ثلاثاً بر شئت . فقلت
أحدهما مفسد ، وصاحبه ثلاثاً من المجلس ، ثم نطق واحد منهما ، لأن معنى كلامه طلاقاً
أحدهما ، إن شئت طلاقكما ، لأنه لم يذكر شيتيهما حبراً ، فلهذا في إسئالي ذكره وهو
طلاقهما ، فردا طنت أحدهما مفسداً وصاحبه ، فقلت واحد نصف الشرط ، وهو خود نصف
الشرط لأن طنت لاخرى ضمها وجه شئت بعد ذلك ثلاثاً قبل الصياح عن
المجلس ، فقلت ثلاثاً ، لأنه كما أن الشرط ولو طنت أحدهما مع مع الطلاق ، وكذلك
فقلت عن المجلس ، ثم طنت في واحدة مفسداً وصاحبه (ثلاثاً) ثم طنت واحد
منهما [] ، لأن الأمر كان مع شيتيهما ، فكانت كنه شئت ، فقلت بالمعنى عن المجلس

١٨٩٥- ولم قل شيئاً طنت أمسكت ثلاثاً ، فضاء واحد مفسداً وصاحبه ثلاثاً ،
فقلت ثلاثاً ، لأن المعروض فيها مطلق ، غير محلي في شيتيهما ، فقد أمر بالانهاج بغير مفسد .
فبمرد أحدهما . (ربع) كما ذكره لرجلين طنت لمرئى واحد . فقلت علك
واحد إن شئت ، فقلت نفسها ثلاثاً ، لا تقع شيء عند من حبت رحمة الله تعالى ، لأن
الزوج على غلبك ألز حبه شيتيهما ، فوافقه لأن معنى كلامه مفسداً نصف واحدة . إن شئت
أوافقته ، وثلاث غير ال أحد ، فكانت مفسدة الثلاث شيتيهما غير الواحدة عنه ، فكانت
مبيته لهذه الشيتيهما ، لا يبيته كلامها على كلام الزوج . ولا صحتها بكلامها إلا على سبيل
الحوار والبيان ، وهذا من نوع شدة ، لأن لو واحدة من حبة التلاوة مبيتهما ، فكانت شيتيهما
الثلاث مفسدة الواحدة . وهي هذا اختلاف إذا حال لها انب طاقن وحدها بر شئت ، فقلت
شيتيهما ، لم يقع شيء عند من حبت رحمة الله تعالى ، فقلت

١٨٩٦- وهي مبيته غير أي يوم مفسد رحمة الله تعالى ، لأن ما لها طلق مفسد
عشر أي شئت ، فقلت شئت عسى ثلاثاً ، لم نطق

١٨٩٧- بر . لأن ما انب طاقن إن شئت ، فقلت شئت ، إن كان كذا فهذا على

• **تجربة** : إنزال عائلته منسوب بسببه ، من قبله وسيدوه من قبله ، مع الطلاب - لأن التحقيق
شئ هو جود كس من جليل وليس بهذين على الحقيقة - فانه أتبه مشبهة بغيره - كما إذا من
بالله فزوجه فصح

٢٨٩٨-٢٩٠٠ هـ علق مصطفى مشيخي، ثم يوجده، ١٠٠٠ في هر راحة لا تمنع الطلاق، لا ذ
الفتن شي، ثم يوجده علي بن الحنفية، وشمسوقي، إلى منة صحر، لا منة يفتن،
هذا هو هذه، في حوزة الطلاق، ويخرج الآخر من بعده، لا أب بالاسم، بل بال
يوجده، إلى منة صحر، ثم يوجده، إلى منة صحر، ثم يوجده، إلى منة صحر،
كما قلت، هذا، وكذا، في ذلك، ثم يوجده، إلى منة صحر، ثم يوجده، إلى منة صحر،
ثم يوجده، إلى منة صحر، ثم يوجده، إلى منة صحر، ثم يوجده، إلى منة صحر،

١٨٩٩- ربي شهر: دارها خفیه - یوسف، و زینب: انصت لو
و تفتت. لو انصت، فکانت صبا. رفع فکانت عن أبي يوسف. حمه قد حمي. إذا
كانت به. فأنظر مصب و حده بانتهى بسبب. ثم قال ج. صلی علیک و علی
الرحمة علی ما نسب. فکانت به هم ان طلق، فهي طالم و حده. فکانت الرحمة و هم
یولها جودا. فلکلام آخر

۱۹۰۰- و بیه ایضا: دیدن، شنیدن، محمد و حمزه الله تعالی و فال لامرینه است
 حلقه و واحد بن مسد، است طالعی شنبی پر شش، هفتاد و سه، عدد شش،
 قائل: انا و صلب، نه، طالعی

۱۹۰۶ د فو لامر به است طالبان سب او آیت زلا بعض بیدار نیسی ابد لایه
حاج انشیبه - الإمام سر طار حیدر بشرط اجتماع فی خلد و احدی الیه لا یقتصر ، شکله
دگر می انگنی رمی ابو "رمی مغیر" امپاد مده - نصدن و این مد - انکلافک
نظیف ، والصحبہ سالک فی شمس و اشوا .

[illegible]

الماء، إن دأب امرء محسباً، حبل من لحيته يجثم في الماء

٢٩٠٦ - بعد ما قال به " لم تفت وأدلتك فأنف العالي " لا يظن به بعد ميمم ،
 لأنه لا خير الطلاق به يكي مرته ان سب كذا ما شاء ، بموجب عني ذكر الطلاق ، و مره
 قاله و قوله ما " بعد ما " واحد ، بمشروط اجراء عهده في حرفة واحدة و مره لا
 يصر . و لما قال به " ادع على زوجك او لمهله " فهو على أحد الامرين : انما استحق
 الفلاني ماله و انما استحق الفلاني ماله من ماله ، و انما استحق الفلاني ماله او
 فلم : لا يظن ولا يكره الزيادة و لا ينقصها

هذه كلمة د. محمد بن عبد الوهاب رحمه الله في بيان معنى قوله تعالى "وَمَا يَتَّبِعُ الْغَايِبَ إِلَّا الظَّنُّ" أي لا يتبع الغائب إلا الظن.

[illegible][illegible]

بيع اخبرني الر حو ع من شفي و هي

[illegible]

وعلفب وكدلف لا يضر بعام الر - عى المجلس، حى، بعد هذه الروح بى قسب وحى فى المجلس، علفب رى بى رار حى عث عثك بى رار هم اعلمب بالى قوسهم، بى رار اقوى، أو رار هم المجلس بى قوس، الحى، ام بى رار، بى رار بعد عثك، وهو بى المجلس

١٩٠- چون گشت انديده در الحيد و نظر في ان احده من عكس ما اخذناه في
 موضوعين و قد عرفنا ان الاول ما ذكره في قوله سواي من اجل ان الزوج والمولى ينفرد
 [الآن] الملتزم من الزوج و اما في الظلالي و المقتضى و هما باحدين جسد و ما و هو صحيح
 عليهما فالسرد و لا حظار و ينفرد الزوج و المولى باحد من الاول علي ما هو من صلاحي
 مسمى فيسبب و التمسك به و انما بين لا ينفرد الزوج و لا ينفرد المولى عن المقتضى و التمسك
 من ان الاول الحيد من ان ما لا ينفرد به و لا ينفرد به من ان ما لا ينفرد به و لا ينفرد
 خروجه الحيد يوجب به و كان في البيع من جانيها و لا يجوز من جانيها بعد ان ينفرد
 من ان ما لا ينفرد به

[illegible]

قَالَ فِي كِتَابِ الْمَكَاثِمِ : قَالَ أَبُو جَابَلْ لَامِرْتَهُ انْطَرِ إِلَى مَا فِي حُجْرٍ مَطْلُوكَةٍ حَمِيمَةٍ
مِيَاهَا عَرِيقٌ وَهِيَ رَاةٌ لَا تَدْعِي إِلَى خِلَافٍ وَلَا تَصْعَدُ لَا يَكُونُ فِيهَا سَبَبٌ عَرِيقٌ مُطْلُوكَةٍ
وَلَا يَدْرِي خِلَافٌ لَهَا سَبَبٌ عَرِيقٌ مِمَّنْ يَدْعُو إِلَى خِلَافٍ وَلَا يَدْرِي خِلَافٌ لَهَا سَبَبٌ عَرِيقٌ
وَلَا يَدْرِي خِلَافٌ لَهَا سَبَبٌ عَرِيقٌ مِمَّنْ يَدْعُو إِلَى خِلَافٍ وَلَا يَدْرِي خِلَافٌ لَهَا سَبَبٌ عَرِيقٌ

(١) هكڏو ڪنهن ۾ ڪا به شين نه هوندي آهي.

(۶) ولی و خطاب الہ کبریا

مؤلفاته وذكر في رده ان ما اورد على انه لا يصير وكلامه مستقيم من الوجه

فيل في حاشائه وادرس، وهو ما ذكر في جوابات الاسجدات ان حجة وكلامه لم يبق له، لو
 ان الزوج سهر لفراده في الاطلاق في خلافه لا يصير سهر لاسي ما به من لحيته والشيء لان
 اسي في المثلث به صحيح لان ما خرج به انما صحيح به حجة ولا وجه اليه لان الشيء
 بمصروفاته اذ لم لا يخرج به صحيح مخصص به اذ انما في الاطلاق في خلافه ولا وجه
 اليه ايضا لان من يراه من الاطلاق في خلافه لا يخرج لان من يراه من مخرجه خلاصها هو
 الاطلاق فمخصصه هو نفس الاطلاقها ثم به حاشي الايضاح وذهب الى صحيح فكذا هذا
 فصار جواب به بطلان احزاب ليس، وكذا ان طلاق امرائه، ثم قد سهر لانه به فلا
 ان يصفك، فبه قال لا يصير، ثم لم يعلم بالشيء لان ما يخرج به حجة، بل موقوف لا يحاسب
 المرأة عن شيء، وبفرض ان سألنا حتى يصحح من المصاديق بطريق متبعة، وبعد القوم
 فمعرفة بعضه بالشيء من حيث، فلهذا لا يسر على الوجه

١٥٠٨ حجة ان سهر به في الاطلاق، انه قد اورد في الاطلاق في ذلك
 الرجل، لا يصير خلاص منه ولا، وان علم بالامر، وقبل الاطلاق يصير معروفا انما علم
 بالامر وليس، فصار جواب به بطلان الخبر به اذا قال لا حرج على امرائه في سهر به
 حرج الوكيل قبل منتهى، صحيح حرج اذا علم بالامر، وقد لم يعم لا يصح او بعد منتهى لا
 صحيح الامر، وان علم بالامر، وذلك لان موقوف الى امرائه في الاطلاق جميعا ليس
 طلاق، حجة لا يصح ان سهر روح غير ذلك على كل حال، به فموقوف به حجة مست
 طلاقها هو لا حرج به، فمن حيث ان الموقوف اليها به يكون خلاصا، صحيح سهر الزوج
 اذا علم ان كمال مدته من الاطلاق وشبهة، وهو من حيث ان الموقوف به به حجة مست
 حجة فيها لم يصح سهر الزوج به، الاطلاق والشيء وان علم بالامر، فموقوف الى امرائه
 حاشيها سهر لا يكره وهذا بخلاف ما في الاطلاق لا حاشي المخصص في خلافه حاشي طلاق
 امرائه ثم اورد في صحيح شيء، وقوم في المرأة من الاطلاق لا يصح، لان الموقوف الى
 لا حاشي فعل حاشي طلاق امرائه، فصار موقوف اليه خلاصا، قال في طلاق امرائه، وقد
 قال في ذلك، صحيح به فكذا هذا، وهما موقوف الى المرأة بخلاف طلاقها لا يصح فانه

[illegible]

٢٩٠- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩١- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٢- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٣- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٤- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٥- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٦- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٧- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٨- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٢٩٩- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).
 ٣٠٠- وهي التوبة، وقد وردت في قوله تعالى: "فأما من تاب" (سورة التوبة: ١٠٤).

[illegible]

1. عامرہ مصطفیٰ، محلہ ہر لاکہ ساہیو، جی ۲۰۲

— 2 —

$$= \frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-t^2} dt = 1$$

۱۰:۱۵:۱۵

1990 1991 1992 1993 1994 1995 1996 1997 1998 1999 2000 2001 2002 2003 2004 2005 2006 2007 2008 2009 2010 2011 2012 2013 2014 2015 2016 2017 2018 2019 2020 2021 2022 2023 2024 2025 2026 2027 2028 2029 2030 2031 2032 2033 2034 2035 2036 2037 2038 2039 2040 2041 2042 2043 2044 2045 2046 2047 2048 2049 2050 2051 2052 2053 2054 2055 2056 2057 2058 2059 2060 2061 2062 2063 2064 2065 2066 2067 2068 2069 2070 2071 2072 2073 2074 2075 2076 2077 2078 2079 2080 2081 2082 2083 2084 2085 2086 2087 2088 2089 2090 2091 2092 2093 2094 2095 2096 2097 2098 2099 2100 2101 2102 2103 2104 2105 2106 2107 2108 2109 2110 2111 2112 2113 2114 2115 2116 2117 2118 2119 2120 2121 2122 2123 2124 2125 2126 2127 2128 2129 2130 2131 2132 2133 2134 2135 2136 2137 2138 2139 2140 2141 2142 2143 2144 2145 2146 2147 2148 2149 2150 2151 2152 2153 2154 2155 2156 2157 2158 2159 2160 2161 2162 2163 2164 2165 2166 2167 2168 2169 2170 2171 2172 2173 2174 2175 2176 2177 2178 2179 2180 2181 2182 2183 2184 2185 2186 2187 2188 2189 2190 2191 2192 2193 2194 2195 2196 2197 2198 2199 2200 2201 2202 2203 2204 2205 2206 2207 2208 2209 2210 2211 2212 2213 2214 2215 2216 2217 2218 2219 2220 2221 2222 2223 2224 2225 2226 2227 2228 2229 2230 2231 2232 2233 2234 2235 2236 2237 2238 2239 2240 2241 2242 2243 2244 2245 2246 2247 2248 2249 2250 2251 2252 2253 2254 2255 2256 2257 2258 2259 2260 2261 2262 2263 2264 2265 2266 2267 2268 2269 2270 2271 2272 2273 2274 2275 2276 2277 2278 2279 2280 2281 2282 2283 2284 2285 2286 2287 2288 2289 2290 2291 2292 2293 2294 2295 2296 2297 2298 2299 2300 2301 2302 2303 2304 2305 2306 2307 2308 2309 2310 2311 2312 2313 2314 2315 2316 2317 2318 2319 2320 2321 2322 2323 2324 2325 2326 2327 2328 2329 2330 2331 2332 2333 2334 2335 2336 2337 2338 2339 2340 2341 2342 2343 2344 2345 2346 2347 2348 2349 2350 2351 2352 2353 2354 2355 2356 2357 2358 2359 2360 2361 2362 2363 2364 2365 2366 2367 2368 2369 2370 2371 2372 2373 2374 2375 2376 2377 2378 2379 2380 2381 2382 2383 2384 2385 2386 2387 2388 2389 2390 2391 2392 2393 2394 2395 2396 2397 2398 2399 2400 2401 2402 2403 2404 2405 2406 2407 2408 2409 2410 2411 2412 2413 2414 2415 2416 2417 2418 2419 2420 2421 2422 2423 2424 2425 2426 2427 2428 2429 2430 2431 2432 2433 2434 2435 2436 2437 2438 2439 2440 2441 2442 2443 2444 2445 2446 2447 2448 2449 2450 2451 2452 2453 2454 2455 2456 2457 2458 2459 2460 2461 2462 2463 2464 2465 2466 2467 2468 2469 2470 2471 2472 2473 2474 2475 2476 2477 2478 2479 2480 2481 2482 2483 2484 2485 2486 2487 2488 2489 2490 2491 2492 2493 2494 2495 2496 2497 2498 2499 2500 2501 2502 2503 2504 2505 2506 2507 2508 2509 2510 2511 2512 2513 2514 2515 2516 2517 2518 2519 2520 2521 2522 2523 2524 2525 2526 2527 2528 2529 2530 2531 2532 2533 2534 2535 2536 2537 2538 2539 2540 2541 2542 2543 2544 2545 2546 2547 2548 2549 2550 2551 2552 2553 2554 2555 2556 2557 2558 2559 2560 2561 2562 2563 2564 2565 2566 2567 2568 2569 2570 2571 2572 2573 2574 2575 2576 2577 2578 2579 2580 2581 2582 2583 2584 2585 2586 2587 2588 2589 2590 2591 2592 2593 2594 2595 2596 2597 2598 2599 2600 2601 2602 2603 2604 2605 2606 2607 2608 2609 2610 2611 2612 2613 2614 2615 2616 2617 2618 2619 2620 2621 2622 2623 2624 2625 2626 2627 2628 2629 2630 2631 2632 2633 2634 2635 2636 2637 2638 2639 2640 2641 2642 2643 2644 2645 2646 2647 2648 2649 2650 2651 2652 2653 2654 2655 2656 2657 2658 2659 2660 2661 2662 2663 2664 2665 2666 2667 2668 2669 2670 2671 2672 2673 2674 2675 2676 2677 2678 2679 2680 2681 2682 2683 2684 2685 2686 2687 2688 2689 2690 2691 2692 2693 2694 2695 2696 2697 2698 2699 2700 2701 2702 2703 2704 2705 2706 2707 2708 2709 2710 2711 2712 2713 2714 2715 2716 2717 2718 2719 2720 2721 2722 2723 2724 2725 2726 2727 2728 2729 2730 2731 2732 2733 2734 2735 2736 2737 2738 2739 2740 2741 2742 2743 2744 2745 2746 2747 2748 2749 2750 2751 2752 2753 2754 2755 2756 2757 2758 2759 2760 2761 2762 2763 2764 2765 2766 2767 2768 2769 2770 2771 2772 2773 2774 2775 2776 2777 2778 2779 2780 2781 2782 2783 2784 2785 2786 2787 2788 2789 2790 2791 2792 2793 2794 2795 2796 2797 2798 2799 2800 2801 2802 2803 2804 2805 2806 2807 2808

[illegible]

٢٩١٨- ولو قد نزلت عليه آية من آيات القرآن، أو قال لها: اسيريني وحملك، أو قال لها: أنت واحدة شفع بها علقمة، وقال ليو يوسف: رحم الله تعالى لا يلعب بها شيء، لا بأس من جهة الكليات، ويهدى يحتاج إليها إلى الله، فلا يلعب بها شيء، كسائر الكليات، ولهما أن هذه الأقاويل هي حكم التصريح على معنى قول التوابع: يصح بها رجعي، وما عبرت التنية، لأنه يعمل وجوهاً أخرى، أنه بعد ما روي كان التوابع صريحاً، والتصريح يلحق [الجمع] بالإجماع، وإذا قال للبيعة: أنتب تطعمني، لا مع علي شيء، ولا إله ووجه، أنتب، خلاف ما روي قال لها: أنت طالق، ياتي (أنت) مع عيب تطعمني، ويلحق قوله: ياتي (أنت)، لأن من قوله: أنت طالق ياتي (أنت) كميما قوله: ياتي (أنت) طالق، وإنه كلام مفيد في الإيقاع، فإنه تصحيحاً للإيقاع، أما من قوله: أنتب تطعمني، فهو لفظاً قوله: أنتب، ياتي قوله: بتطعمني، وإنه عبر مفيد في الإيقاع، وهو: إذا كانت المتكلمة لموجهاً: يوسف حريم، أو توكليي، وعنه عيب، فقال بروح: مروءة بيت طلاق، لا يقع شيء، ولا يبيح قوله: مروءة، لأنما لو القيد يغير قوله: بيت طلاق، وإنه لا أحد يستأثر.

٢٩١٩ قال المنصور في كتابه في عروة توجب المحرم مؤثماً، لأن الطلاق لا يلحق المرأة لأنه لا يظهر له أثر، وكذا إذا تيسر من كونه لا يلحق الطلاق وإذا لم تدرج ولحق بشارة الخب، لم يقع عمن امرأة طلاقه لأن ما بين الدارين ماضى النكاح، فيكون مطلقاً للطلاق الذي هو من أحكام النكاح، وكان على كل حال الإسلام، وهي هي المنة، وجع عليها طلاقاً لأن ما بين الدارين قد وقع، وصحبه نطق بالعد، وإياها فتمة يقع

(٦) جـ ر ف و م و ا ب ح ا د

[2] ھكباھى ۋە دوكانى ب و ف 'المريم

(٢) ماجر استقر عن صاحب من لا غير، انجيله من كتابه وعرف

أقبل الله محال الخراج، وترك قوله: «إذا جاءك كتابي هذا، فأنت طالق!»، لا يقع عليها الطلاق وإن وصل إليها الكتاب. وفي «المعنى» أنها تطلق، وإذا معها قوله: «إذا جاء كتابي هذا، فأنت طالق»، فجاءها الكتاب طلقاً.

٤٩٣٣- وفي «التميز»: لو كتب رجل أرسالة منه إلى امرأته، وكتب «إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق»، فمما ذكر الطلاق ربح بالكتاب إليها، فإن كان صدر الرسالة أكثرها^(١) على ما يكتب للنفس على حاله، فالطلاق لها لازم.

معنى للساق: أنه إن جئ بعد صدور الطلاق ما يسمى كتابه أو رسالة، يقع الطلاق وما لا فلا، ألا ترى أنه ذكر بعده، فإنه كان كتب: «إذا جاءك كتابي هذا، فأنت طالق»، فمما أنت طالق، وترك «إذا أنت كتابي هذا»، وليس للكتاب صدر شهر هذه الحروف، لم يقع عليها الطلاق، وليس هذا كتابه إليها.

٤٩٣٤- ولو كتب وسط الكتاب: «إذا جاءك كتابي هذا فأنت طالق»، وكشف قبله خراج، وبعد خراج، ثم بذله ممحاً الطلاق، وترك ما قبله طلقاً، وإن معها ما قبله أو أكثر، وترك الطلاق لم تطلق. وفي «المعنى»: إذا كتب فصل الطلاق في وسط الكتاب، ثم مما بعد ذلك، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: «إن كان ما قبل الطلاق أكثر طلقاً، وإن كان الآخر بعده لا يطقن».

٤٩٣٥- وفيه أيضاً: لو محاه بعض الكلمات وترك بعضها، وترك فصل الطلاق أيضاً وهو في آخره، فإن كان طهر أكثر، وترك أقل لا تطلق، وإن كان على العكس تطلق.

٤٩٣٦- وأما إذا كانت الكتابة غير مرسومة، فإن كانت غير مستبينة، بأن كتب على وجه لا يمكن فهمها وقرائنها، بأن كتب على الماء أو على الهواء، وفي هذا الوجه لا يقع الطلاق نوى لو لم يتر. وإن كانت مستبينة على وجه يمكن قرائنها وفهمها، بأن كتب على الأرض أو على الحجر، إلا أنه غير مصدق ولا مبرور، وفي هذا الوجه إن نوى الطلاق يقع، وإن لم ينو لا يقع، فهذا ذلك إن كان محبراً بینه بلسانه، وإن كان أخرس بینه بالكتاب، ولو كتب الصحيح والأخرس إلى امرأته كتاباً فيه طلاقها، وكان الكتاب مرسوماً، ثم جعله الكتاب، وشاعت عليه البينة أنه كتب، فوقع بينهما قضاء، وأما ديانة فإن كان لم يتوجه بالطلاق، فهي امرأته.

(١) أئبت من ط

(٢) ما بين لأخرون ساطع من الأصل والبناء من طهر وف

١٩٢٧- وفي معنى دوكيب كذا في موطأ، وكذا في إن أنك كشي هذا، فثبت طالق، ثم نسخ في كتاب حر، أو لم غيره أن يكتب سحراً ولم ين مو. فإذا كان الكتاب طلقاً فليحسب في القضاء إذا نكحها كتاباً أو قلماً به، وأما ما سبه ويبرأه تعالى يقع عليها طلعه واحدة بأيهما سبه، ويطلق الآخر لأنهما سبه واحدة

١٩٢٨- وفيه أيضاً رجل استكتب من رجل آخر من امرائه كتاباً بطلاقها، وقرأه على الزوج، فأخذه الروح وهو وحده، وكتب في حديثه، وبعث به إلى امرأته، فأخذت الكتاب، وأقر خروج أنه كتابه، فإن الطلاق يقع عليها

١٩٢٩- وكذلك لو كان بذلك الرجل استكتب بهذا الكتاب إليه، أو قال له استكتب نسخة وأعطى إليه، وإن لم يقرأ عليه بينة بالكتابة، ولم يقرأه كتابه، لكنه وصف الأمر علي وجهه، فإنه لا يبرأ منه إطلاقاً، لأن القضاء ولا يبرأ منه وبين الله تعالى، وكذلك كل كتاب لم يكتبه بخطه، ولم يقرأه به، لا يقع به الطلاق إذا لم يقرأه أنه كتابه

١٩٣٠- وفي معنى من محمد بن حمزة الله تعالى إذا كتب الرجل إلى امرأته كل امرأتين غير، وغير مائة من طالق، ثم محاذة مائة، ومع الكتاب لا يطلق مائة، وهذه حيلة جديدة

١٩٣١- وفي العيون، إذا كتب إلى امرأته أم يدرى ما كان من إن شاء الله تعالى، فإن كان كتاباً من ساء الله تعالى موصلاً بكتابه فأما بعد، فأبى طالق لا يطلق، فإن هجره بعد ما كتب أبى طالق، ثم كتب إلى شاء الله تعالى طلق لأب الكتاب من أمانيك بحيلة التلخيص من الحاضر

١٩٣٢- وفي النوازل، إذا كتبه إلى امرأته أو حاضرت كتاباً هذا، فأبى طلق، فحصل الكتاب من أبيه، فمروا الكتاب ولم يدره فيها، فإن كان لأب هو المتصرف في جميع أسودها، ووقع الطلاق حرراً وحصل الكتاب إليها في بلدها، لأن الوصول إلى أبيها وهو المتصرف في عموم مرام، بحرية الوصول إليها، وإن لم يكن هو المتصرف في عموم أمورها، لا يقع الطلاق لأن الوصول إليه حيث لا يكون كالوصول باب

١٩٣٣- وفي شامون أخر سمعت، إذا أكره الرجل بالخبر والعصر على أن يكتب طلاق امرأته، فكتب ثلاثاً وثلاثين طالق، لا ينفك، لأن الكتاب من العاتب جعل بمنزلة الخطاب من الحاضر، فحاضر الحاجة، ولا حاجة منه حيث احتجج إلى نفسه

الفصل السابع مساهمة الشركة في الطلاق

٤٩٣- إبطاله من جهة إمرائه، ثم قائلًا بأنه لا بد من استكمال معناه في الطلاق،
 ورفع الظلمة على الآخرين، ثم دفعه على الأولى، فلا بد من وجودها في كل مرة
 يخص المصروف، فإذا كان الآخر من تلك المعنى في قوله "ثم بعد ذلك" الأولى
 وهي الأخيرة في خلافه، فإنه يهدأ في الطلاق، أي حتى ما، فيقال بعد
 دفعه على الأولى التي أخرى، فمن أدى عنه هذا لا بد من استكمال معناه، فيصير نصف العدة
 منقولاً إلى ما، وسأذكره أو من دفع على الآخر، مثل ما دفع على ما، في الأول
 بعد، لأن الطلاق لو دفع، لا يفسد برفعه، فيقال: في كل مرة، ثم ذلك مع
 مائة من خلافه مرة أخرى، فيصير ذلك ما، من ذلك، في كل مرة، ثم ذلك
 في كل مرة أخرى مثل دفعه على الأولى، ثم ذلك

[illegible]

۹۴۶، می درستی، یو جانشین ایرانی و حیدرآباد، نیم قبل از مراد، حاکمیت - قید است که
می خواهد، و صاحب علی الزمان و حیدرآباد، خلیفان خلیفان، قید است که می خواهد، و صاحب علی
...، قید است که می خواهد، و صاحب علی الزمان و حیدرآباد، خلیفان خلیفان، قید است که می خواهد.

١٩٦٧- وهي بحسب بعض المعلقين كانت سرودها، أعمد من غيرها، في حالها
 عند ذلك من زمانها. وفي بعضها ثلاث غزليات أو صيغ أخرى. وأما في حالها
 في حالها من زمانها، وهو الآخر، في طاق الألف في ذلك، ثم في حالها من زمانها
 في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها
 الأملاء، أو أن خلاصتها من أن علي ختم. في حالها من زمانها، في حالها من زمانها
 خلاصتها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها
 في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها، في حالها من زمانها

١٩١٦- وروى سري عن أبي يوسف وجهه الله تعالى في إمة أعقب ، حارب بعدها ، فقال زوجته : لا شيء خزنه قد تركك في طلاق هذه . لا تخع عيب طلاق وكذلك كل مرة غير طلاق ولو كان قد امرتك في مرة هذه ، لو قال : هذا أمرتك في طلاق هذه لا يقع عليها طلاق . وكذلك كل مرة بعد طلاق ، ويوفى هذا تركك في سنة ما جرى وسما . ثم سألها عن سنة ، وروى ثلاث طلاق وإن قال : لو أنو الطلاق ثم سأل في الفصاء ، ويدين عينا بيه وبين الله تعالى . وروى أبو سليمان عن محمد بن حمزة عن أبيه أنه لا يقع عليها شيء .

١٩١٧- وعن أبي حنيفة : إذا طلق امرأته عن الفرج ، ثم قال : لا امرأ ، سرق له . قد أمرتك في طلاق هذه ، قد طلق زوج عليها الخلع يحسمها ، وعسى لباس ما تقطع يعني أن يقع عليها الخلع باللفظ ، لأن له بعد ذلك ثوب المسألة بينهما من نصف الخلع نصف المال . الآخر : فعلى لباس المسألة بالخلع على الآخر .

الفصل الثامن من انطلاق الذي يكون من غير الروح ليحيز الروح الطلاق، فينتج أن لا يقع

٢٩٢٤ - إذا كان المرء مبرحها قد خلفه على نفس الروح فلا أحد ذلك، فهذا حق، ويقع عليه تقييده رجعية، لأن هذا تصرف محض في ما يجد ساداً عليه، لأن المرء لا يملك إلا ما يقع على نفسه، وله مجبر حال وقوعه وهو الروح، فيسقط على حاله، فإذا أحاز ينفذ وينبع انطلاقاً رجباً، لأن الفضولي عند الإحالة كالتوكيد، ونور التوكيد^(١) بطلان التوكيد فينبغي لا يرجع حقوقه إلى التوكيد، فكان الروح حالها حاليها، وحديث مع انطلاق رجباً، لا يستلزم به انطلاق من الروح عند قوله: حرت [الروح الطلاق]، ونور الروح الثلاث عند قوله: حرت لا يصح به، لأن غير هذه مدالة في الروح قال لها طُفْتُ، وهناك لا يصح من الروح، ولا يصح منه به الثلاث، كما عا

٢٩٢٥ - وكما أن في ذلك الأمر نفس ذلك، أو حارب من ذلك، فبطل الروح بها، الحروب، وهو يريد الصلابة في انطلاق، لأن مد تصرفه في نفسه، ثم يجد نفسه على عضول^(٢)، وله مجبر حال وقوعه وهو الروح، فيسقط على حاله، فإذا أحاز بعد، فيسقط تقدير المدركة في الروح قبل التمسك. حرت من نفس، ولهذا يحتاج إلى الطلاق عند قوله: اجرت، ويصح به الثلاث، وعند هذه ثلاث، يقع مدفعه ذاته، لأن هذه الألفاظ من جملة الكلمات، والواقع بالثلاث ياتي، ويصح به الثلاث فيه

٢٩٢٦ - ولو ذهب أحد من على حش الروح، أنه حرت يبري طلاقاً لا يقع، لأنه ليس له قولها، حرت من نفس مجبر حال وقوعه، لأن الروح لا يملك جارة ذلك، لأن ملك الإحالة، أنه ليس ملك الإثبات، والروح لا يملك الإثبات^(٣)، به القلعة، فإنه لو قال لها: احركك، حرت بعد، وروح الطلاق لا يقع، لأنه يبري ما لا يضمنه لفظه

٢٩٢٧ - ولو كانت امرأة جعلت امرئ مدعي، فقال الروح: قد احزبت فذلك، وهو يريد

(١) وفيه من وعن توكيد

(٢) ثم حرت من

(٣) كمن منسج التي عند حية

(٤) ثبت حرت من

الطلاق صار أمراً بهيئاً؛ لأن الزوج يملك جعل أمرها بهذا النطق، بأن يقول: جعلت أمرك منك، فكان لهذا التصريح مجرى حلف وقوعه، فهو كأنه عزم، ومنه ما حاربه. وبعد ما حاربه من اختارت نفسها بعد ذلك في مجلس يقع الطلاق، وما لا بد من ذلك، وذلك جعلت اختياراً إلى، فقال: من أخرج من ذلك وهو يريد الطلاق بعد اختيارها، وهو ما لم يجعلت أمراً بهيئاً، واختارت نفسها، فقال: خروج، فحرم ذلك صار الأمر بهيئاً، ولكن لا يقع الطلاق ما لم تصدر منه بعد إجماره الزوج في مجلسها ذلك؛ لأنها باشرت تصرفه، لإحلالها الزوج مجبر وهو يجرى الأمر بهيئاً، ولا مجبر إلا في غير ذلك وهو الاختيار، فهو كأنه الأمر بهيئاً على الإجماره، ولا يجوز [الاختيار] بل يعدل، لرد حاربه صار الأمر بهيئاً، فإن اختارت نفسها بعد ذلك في مجلسها ذلك، طمئت وبلا.

٢٩١٨- ولو قالت: قد كنت جعلت نفسي أمراً بهيئاً، فحرم نفسي، وقال: الزوج صدقت، وقد أجمرت ذلك الساعة، وهو يريد الطلاق بغير الطلاق بهيئاً، ولكنها لا تطلق إلا إذا اختارت نفسها في ذلك المجلس، وتوكلت قالت: قد كنت كنت أمراً بهيئاً في اليوم كذا، وخبرت نفسي، فقال: الزوج صدقت، وقد أجمرت ذلك الساعة، كان ذلك باطلاً، حتى لو اختارت نفسها بعد إجماره الزوج، لا يقع عهد الطلاق والفرق بينهما إلا في الأولى ذكر أمراً بهيئاً، وفي الثانية غير حلف بالأسس، لا تثبت التفويض بالأسس كقوله: بعثت أمراً بهيئاً، يعني الأمر مرسلاً غير حلف بالأسس، فيكون ذلك وبطلان الإجماره والإجماره لا تثبت على عهد قائم، ولذا الإجماره فعملت، أما ذكر أمراً بهيئاً في المسألة الثانية ليدل على ما ثبت التفويض به لا لطلب أربع التوقيعات؛ لأنه ذكر الأسس مطلقاً، وذكر بعض الأسس يكتفي في التاريخ، فممكن بقوله كذا، فلأنه سوى ما ثبت به، لا ترى أن من قال: لا خير^(١) أجرت أمراً بهيئاً، كان ذلك اليوم سنأنت حتى يجزى المقعد، ولذا قال: بعثت أمراً بهيئاً، كان ذلك اليوم سنأنت حتى يجزى المقعد، فكانت لما ذكر الأسس لتثبت التفويض به لا يبيى التفويض به، فالإجماره ثلاثي توقيفاً مشاهداً، فلا يعمل هذه الإجماره.

٢٩١٩- هذه الخمسة من إيمان الخلع الصغير وفي طلاق الخلع رجل قال لامرأة: جعلت أمرك منك، فقالت: قد اخترت نفسي، طلع الزوج الخبر فقال: أجرت ذلك.

(١) ثبت من الفسخ في الدنيا، وكان في الأجل الأمر بهيئاً.

(٢) وفي يوم من يومه.

[illegible]

١٩٦٠-١٩٦١: در این سال، گروهی از دانشجویان و محققان ایرانی، که در سالهای گذشته، در آمریکا و اروپا، به تحصیل و تحقیق پرداخته بودند، به ایران بازگشتند و با همکاری استادان و محققان ایرانی، به تدریس و تحقیق پرداختند. این گروه، که به "گروه علمی" معروف شد، به تدریس و تحقیق پرداخت و به تدریس و تحقیق پرداخت.

[illegible][illegible]

• • • $\mathcal{A}(1)$

[illegible]

(٢) **موت** : موت الأجداد و موت الأجداد

ولا يعتبر بالسر وطول بل انعقاد الهوى

٢٩٥٣ - وفي المتن عن أبي سماعة قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: رجل قال لامرأة غيره: إن أحببت هذه المرأة، فحب طالق، ففان الزوج بمحب حب الزوج يثبت كره، وإن أحببت بعد قوله، بمحب طالق، وكذا لو كان مكان قوله بمحب أجوبة ذلك، أو قال أكره نفسي ذلك، أو قال أكره حبك، ولو لم يقل الزوج شيئاً حتى دخلت المرأة، فقال قد جرت ذلك الطلاق، ولو فهو جائز

٢٩٥٤ - وفي إمام الزيد في إبطال طلاق الرجل امرأة طالق، وعنه من، وعنه المتن إلى بيت الله تعالى إن دخل هذه المرأة، ففان طلاق، بمحب طالق، ولو لم يقل بمحب، ولكن قال: قد أحببت ذلك كله، فهذا هو بمحب طالق، وفيه يحالف مسألة الطلاق التي تقدم ذكرها، ولو قال أحسرت ذلك علي إن أحببتك، وقيل: أكرهته نفسي، إن دخلت المرأة، بمره الطلاق

٢٩٥٥ - وفيه أيضاً، لو قال امرأة طلاق، ففان طلاق، وبمحب طاق، أو أكرهت نفسي، أو لم الطلاق، وفيه أيضاً، لو قال الرجل إن كنت هذا فمفك من زيد، فهو حر، فقال زيد بمحب، لم تسمه زيد، لا يعتق عليه، ولو قال إن كنتي زيد مني هذا فمفك، فهو حر، فقال زيد بمحب، لم تسمه مني عليه،

٢٩٥٦ - وفي المتن، إذا طلق الرجل امرأة رجل، أو امرأة عبده، أو امرأة، فقال الزوج أو القوي رخصت بثلث، أو قال شئت فهو إحدرة، ولو كان أحببتك، أو حرمت، أو أكرهت، أو قال أعجبني ذلك، أو قال واطقتك، فليس ذلك بإحدرة.

٢٩٥٧ - وفيه أيضاً، لو قال الرجل لامرأة رجل: فاختارت بولي الطلاق، فاختارت نفسها، أو قال لها أكرهت بك بولي، فاختارت نفسها، أو قال لها شئت بطلاقك، فاختارت نفسها، فقال الزوج قد أحسرت ذلك، فهي طالة، ولو كان أحسرت قوله أكرهت بك، وأحسرت بولي، أحسرت، لم يترجها بالطلاق إلا أن تحسرت نفسها بعد إحسرت الزوج في مجالس عليها بإحدرة الزوج

٢٩٥٨ - وفيه أيضاً، إذا قال لأمراة: فاختارت بولي، فاختارت نفسها، فقال الزوج: قد أحسرت ذلك، فهي طالة، ولو قال أكرهت نفسي بولي، إذا ولدك ولداً لا طلق ما لم تلد ولداً، حر، وبمحب طلاق، ففان طلاق، فقال الزوج بمحب، أو لم طلاقه، ففان طلاقه

الفصل التاسع في الاستثناء في الطلاق

يجب أن يعلم بأن الاستثناء يصح موصولا، ولا يصح منفصلا، وشرحه فلا يتكلم
منطوق، سواء كان مسموعا أو لم يكن هذا التبع ليس الكرخي، وكان الغاية أبو
جهم رحمه الله تعالى يقول لا بد وأن يسمع منه، وبه كان يعني الشيخ الإمام الحليل أبو بكر
محمد بن الفضل رحمه الله تعالى

٤٩٥٩- قال الكرخي في كتابه كلمة إن شاء الله إذا وصلت بكلام، ترفع حكمه
أي تصرف كان ويمكن من النسخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى. إذا قال
الرجل بريت له المحرم عن إن شاء الله، كانت بية صحيحة، حتى لو صام عنه بهذه الآية يجوز
استحلاله

ومخرج لسأله من وجهين أحدهما أن كلمة إن شاء الله في هذه التصورات مستعمل
أطلق الفوق مائة، والآخر من الأدلة، حتى لو استعمله لتعطل لا يصح منه أيضا
الثاني أن الاستثناء عمل المبدأ، فهو مع حكم كل تصرف يخص بالبيان، محله الطلاق،
والتثقيق، والبيع، والهبة، والية عمل القلب، لا تنقله بالبيان، فلا يرفع الاستثناء حكمه.
٤٩٦٥- وذكر في "القدوري" أنه يعني إذا قال بوريته اعتقد ثلاثا هي عدم موثوقية
شأن الله، صح الإيصاء حتى يجب عليهم الإعتاق، وتصريحه أن أملاك الاستثناء حل في
الأمر، وأن الاستثناء يعمل في الإيجاب لا في الأمر نفسه، وهو أن الإيجاب يقع لأمر،
فيحتاج فيه إلى الاستثناء حتى لا يلزمه حكمه، وأما الأمر، لا يقع لأمر، فإنه يمكن الرجوع
عنه، فلا يقع الحاجة بهما إلى الاستثناء، وصلى لم يحصل أن كلمة إن شاء الله إذا دخلت
على ما لا يختص بالبيان، وهو إيجاب يرفع حكمه، وإذا دخلت على ما لا يختص
بالبيان وهو أمر وبس الإيجاب، لا يرفع حكمه، وسألي بعد هذا مسألة تدل على أن كلمة
إن شاء الله إذا دخلت على الأمر يرفع حكمه

٤٩٦٦- إذا قال بها، أنت طالق إن شاء الله فهذا استثناء، وكذلك إذا قال لها: أنت
طالق ما شاء الله فهو استثناء، وكذلك إذا قال: إلا أن يساء الله. وهو عدم الاستثناء، فإن كان

(١) وفي مودود وذكري الفتوى

(٢) ثبت في ب و د ط

ذكر الطلاق بحرف الله ، بأن قال : إن شاء الله فأنشأ طلاقاً ، فهذا استثناء صحيح ، وكذلك إذا قال : إن شاء الله فإني لا أدس هذه الدار ، فهذا استثناء صحيح ، هو دس الدار لا يحنث في بيته ، إلا نرى أنه لو ذكر مكانه ، شاء الله شرطاً آخر ، بأن قال مثلاً : إن دسعت الدار فأنشأت طلاقاً ، كان مطلقاً صحيحاً . وإن ذكر الطلاق بدون حرف الله ، بأن قال : إن شاء الله أنت طالق ، فهذا استثناء صحيح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ورحمهما الله تعالى . أو قال محمد رحمه الله تعالى : هذا سنتك منقطع ، والطلاق والتك في القضاء ، وليس لهذا فيه وبين الله تعالى . وإن كان لأجله الاستثناء ، ذكر الخلاف على هذا الوجه في اللدوري

٢٩٦٢ - وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : إذا قال : إن شاء الله فأنشأت طلاقاً ، فهذا استثناء . وعنه أيضاً أنه ليس باستثناء ، وعنه أيضاً إذا قال : أنت طالق وإن شاء الله ، وقال : أنت طالق وإن شاء الله ، فهذا ليس باستثناء

٢٩٦٣ - في سفي : إذا قال لها : أنت طالق ثلاثاً إلا ما شاء الله ، أنها تطلق واحدة قال ثمة : وأجعل الاستثناء على الأكثر ، وذكر بعد ذلك مسائل : أنت طالق ثلاثاً إلا ما شاء الله ، أنت طالق ثلاثاً إلا إن شاء الله ، وذكر ثمة أنه لا يقع الطلاق أصلاً وإذا قال لها : أنت طالق إن شاء الله ، ولا بد من أي شيء إن شاء الله ، لا يقع الطلاق ، لأن الطلاق مع الاستثناء ليس بإيقاع ، فعلمه وجهه يكون فيه سواء ، ألا ترى أن سكوت السكران جعل وصفاً شرعاً ليسوى فيه العلم والجهل ، حتى لو زوجها لزوجها فسكت ، وهي لا تعلم أن السكوت وصفاً يجوز الإنكاح ، ولم يعتبر جهلها . ولو قال لها : أنت طالق ، فحجرت عن سبانه من غير قصد إن شاء الله ، وكان قصده إيداع الطلاق ، لا يقع الطلاق ، لأن الاستثناء فيه وجه حقيقة ، والكلام مع الاستثناء لا يكون إيقاعاً ، فهو نظير ما لو قال لها : أنت طالق ، فحجرت عن سبانه فأنشأت طلاقاً

٢٩٦٤ - ولو ضم مع مشبهة الله مشبهة غيره كان استثناء ، بأن قال : أنت طالق إن شاء الله وتشت ، أو قال : إن شاء الله وشاء فلان ، ولو شرط مشبهة من لا يعلم مشبته تحول أن يقول : إن شاء جبريل ، أو ملائكة ، أو الشياطين ، كان استثناء وبطل الكلام ، ومما هو شرط مشبهة الله سواء

٢٩٦٥ - وعن الجميع : ولو قال لرجل : طلق امرأتك إن شاء الله ففعلت ، فطلقها الخطاب لا يقع ، وكذلك لو قال له : طلق امرأتك ما شاء الله وشئت ، فطلقها ، الخطاب لا يقع ؟

هذا المصنف لما ذكره في قوله ما ذكر في السور - في المتن - عن محمد رحمه الله تعالى
إن قال لها طلقك أسير إن شاء الله، أنه لا يقع الطلاق

نوع آخر فيما يقع الفسخ بين الإيجاب والاستثناء، وفيما لا يقع.

٤٩٦٩- عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: ضمن حلف بالطلاق واستثنى، وتنص بين
الاستثناء وبين الطلاق، ووحد من التمس بها، ولو لم يجز، قال: رد وحده فهو استثناء. قال
في الحاشية: ولما قال أمر به بإثباته! أنت طلق إن شاء الله، كان استثناء على الطلاق،
ويصير قاطعاً للمعان. ولو قال: أنت طلق يا ثنية بنت مرة إن شاء الله، فلا قضاء على
الكل حتى لا يقع الطلاق، ولا يبرمه حد ولا نكاح، لأن النسبة إنما تدل على التعريف، أما
وتعريفه وإعلامه، فيصير من جملة التذمة، والتذمة لا يصير فاصلاً، لكنها ما هو من جملة
التذمة. قال في التعريف، بلغ: بأفسه إلى الأبد ٧م، فم يكن قوله: أنت طلق
محالاً إلى التعريف لمادي، فيجب أن يصير فاصلاً. فذلك النسبة إلى الأم ما يقع به
تعريفه، إلا أن الأم لا تدل على نسبة، لأن التعريف لا يقع، لكن لأن الأنساب إلى
الأب، ألا يرى أنه لو قال لها: أنت طلق يا عمة بنت مرة، إن شاء الله، لا يكون
قوله: أنت طلق، مطلقاً، وإنما كان قولها: يا عمة بنت مرة، وعمة ما هي.

٤٩٧٠- ولو قال لها: أنت طلق ثلاثاً يا طلق إن شاء الله، يصير الاستثناء إلى
الكل، حتى لا يقع شيء من طلاق، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يقع ثلاث
تخليقات، ويصير ثوب ما طلق فاصلاً بين الثلاث، وعن هذه الرواية مروي أبو حنيفة
رحمه الله تعالى بن هذه المسألة وبين أن قال لها: أنت طلق ثلاثاً، يا ثنية بنت مرة
لأنه حتى لا يصير مدونه بإثباته! فاصلاً بين الطلاق والنسب ط، حتى يعلو الطلاق
بأنه خوله، وهذا طاق بالطلاق، يصير فاصلاً.

والمرق في قوله: يا طلق! إن كان مدونه بصفة فهو يبرم، وسيف إذا قال لها: يا
طلق! طلق كما لو قال لها: أنت طلق، وإذا كان هذا إيجاب معي، صار كأنه قال لها: أنت

(١) حكاه في المسح في حد، وكان في الأصل: فسخ بين

(٢) ثم سجد

(٣) وفيه موم العرف

(٤) في موط

[illegible]

وذهب من الفصح، جمعهم لله تعالى فكسوا في السالك على سبيل الألف، وإنه يفتى
على أصل معروف أن حرف ياء إذا دخل في التثنية، الأولى ياء، ولا حرف ثمة،
بحذف حرف التثنية، حتى يصير الكلمة لتامة بحرف سجدة التثنية، فاعمل حرفه
الانويني جميلين يمينين، بحذف حرف التثنية ولا يستأنف لا، حتى لا يصير غير يميني
المتأني حين التاجمة الأخرى

وجه قول ابن يوسف أن حرف الواو دخل هذين حصيناً ، لأنه دخل بين عيين
 اللامين ، وجعل علامتهما لا تعصف ، بخلاف قوله فمراه طالق ، ونجده حران صباه ،
 حيث تصرف اللام في ذلك إلى الحطة ، لأن هناك حرف اللام ، ومن بين حماني ، الآوني
 صباه نقصه من حماني العنسي ، لأنه ذكر حمرا لا حمرا ، والآخرى منه من حسب التعلق ، لأنه
 ذكر حرف آخر ، وهو حرف سرط من لكن تحرك العطف

وهما يحرران حرف الواو وحرف الهمزة، الألف في مصدق بلفظة، بيانه أن الهمزة الأولى إن كانت نامة لم حو لتعديو مصدق انصرط، فهي نامة ثم حو لتعديو تضممة في

نحوه، متى جرح بكلام به من أن يكون إيعاءاً حلاً ومالاً، فكأنه مضمينة المذمومة في الجملة لأخرى مدكورة في اجتهاد كالأمر بحكم العطف وكذلك الجواب فيما إذا عطف بضمه ولاي، انصرف اسمك إلى تبيين، ثم إن قصره المصيبة إلى التبيين بـ ثابت مسية الله تعالى بقول جميع الكلام أن كسب مسية فلا موقف إلا بعد على مسية فلاي، ذلك في محطس العهد إذ يمتد كل جزء من أجزاء كنهه من عهد مسية فلاي، ثم إن طلاقاً وإن كان قسراً، وعنده خبر أن كسب فلاي، قال لا اسم، فعل تبيين، وكذلك الجواب [إحدى] التبيين هؤلاء لا يخاف على انعقاد التبيين (بضمه التبيين) [وإن كان] ذلك في الجنس، وعنده بعد لو قال حرقه طالق، وعنده خبر أن كسب فلاي لا يقع شيء، عهده ما عدا

١٩٦٣- ذكر في المتن إذا قال عمره طالق فلا إن دخلت الدبر، ويجب طلاق اسماء إلى كسب فلاي، فربما يسمي، والله مستثنى بعد آخرها منصرف الاستثناء إلى التبيين الأخرى، أو أدلة الاسم، التبيين جميعاً، غير ما، يسمي الله تعالى، ولا يدين في لعنه، والاسم، التبيين الأخيرة في العطف، وفي هذا الاسم إذا قال والله لا تكلم فلاي حر روط لا كنه فلاي [إن شاء الله]، إن عسى بالاسم، ليس، فهو على ما يوي من غير فعل في الدبر والعطف، قال "وإن لم يكن له فيه الاستثناء على التبيين الأخير، لأن الله، في التسمية التسمية أو القسم لا أو العطف بعد ذكر ما هي مسئلة التمام أن لا اسم، عسى التسمية في حقه ومحمد جميعاً الله تعالى، فلا كان ما ذكر في المتن قول بكر صدر عن أبي حنيفة ومحمد في مسئلة روي

١٩٦٤ وفي المتن إذا قال عمره طالق بـ فـ، روي طالق إن شاء الله، فإن الاستثناء عليه، أو لئلا عمره طالق بـ فـ، روي طالق إن شاء الله، فهو منزه مختلف، ورد في معجمه استثناء بضمه الاستثناء إلى خبره، والله يستأنه لذكور في الجمع عن روي

١٩٦٥- وفي معجمه إذا قال فيها أنت هذه فلاي، فلاي إن شاء الله، ومع

(١٩٦) ثبت من ط ر ب

(١٩٦) مكتوب من ط ر ب

(١٩٦) مكتوب من ط ر ب

(١٩٦) مكتوب من ط ر ب

الطلاق وتعمد الاستثناء في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وقال أبو يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى إلا إذا جاز وعلى هذا لا خلاف بينهما أن طلاق ثلاثاً
 وواحدة - إن شاء الله - وبما قال بها أتت طلاق واحدة وثلاثاً - إن شاء الله -

٢٩٧٦ - يؤيد أن طالق إن شاء الله فلا استثناء صحيح في قولهم جميعاً

وجه قولهم ، أن الجميع يعرف الجميع كالجميع بلفظ الجمع ، وهو جمع بلفظ الجمع
 فقال أتت طلاقاً إن شاء الله ، ثم قال أتت طلاقاً مرة ، إن شاء الله ، كان الاستثناء
 صحيحاً في قولهم حديثاً فكذا وجه عرفي رحمه الله تعالى أن العهد الثاني هو
 لا يعلق حكمه ، فإن الزوج لا يملك الإجماع أكثر من المرات ، والعبر خصوصاً من الكلام .
 فيصير كالسكرت " بطلان فريضة أت طلاقاً واحداً ، وثلاثاً إن شاء الله ، لأن العهد الثاني
 يعلق به حكمه ، فلا يصح دعواه بطلان الإيقاع والاستثناء

٢٩٧٧ وفي البرال رجل أعتقه [نقله] لا يسم كلامه ، لا بعد طلاق الله ، حلف
 بالطلاق ولما رد الاستثناء ، أو سأل ، فقال في ترجمته ، أن عرف أنه هكذا يتكلم ، ويجوز دونه
 وقصده ، لأنه هو الذي معنى فكان العدم

٢٩٧٨ - وفي سرائر إذا قال له أتت طلاقاً ثلاثاً ، فذكر أن يقول الزوج إن
 دخل الدار ، فأنكره معه ، إن قال بعد ما حلف به موصولاً إن دخلت الدار ، لا يقع
 لأنه سكت بضروره ، فلا يصح ما عدل كما إذا أعرض له عن طلاق أو جحد ، ولو قال الله علي
 أن أتصلى بغيرهم ثم هو يريد أن يقول أن طلاقاً كان حكمه ، فأنكره بعد حلفه ، علم به
 الكلام ، فلما دفع يد عن حلفه قال أن طلاقاً كان حكمه ، فأنكره أن يهدى ، والعرف أن
 الطلاق محذور ، فيختلف لإعدامها ، وأمكن إعدامها بجعل حد الاغتصاب غير فاضل - كما لو
 حصل الاغتصاب بعتاس ، فإن العدة عبادة ، فلا يتكف لإعدامها .

٢٩٧٩ وفي مسائله إلى قوله ، قالوا إن ما ذكر في الأيمان أن من حلف ، وأنكر
 أن يقول في آخره إن شاء الله ، فقد استأنه أنه يكون استثناء ، لأنه ، فإنه ذكر الاستثناء

(١) وفي ب غداً في حلفاً

(٢) وفي ط أتت طلاقاً ثلاثاً إن شاء الله

(٣) وفي م كالسكرت الثاني

(٤) حكاه في النسخ في عمن وفي أبي أصيب في كلامه

(٥) وفي م وب جحد

بعد از آنکه تعلق بر خدا متصل باشد، و بعد از آنکه فی الواقع مشاء باشد، نه ذاتی، سبب سبباً راجعه
 الله تعالى عضو علی لام، نه تعلق ثالثاً و بعد از آنکه سببی، نه مستقیم، راجعاً
 به وجهی، لا مشاء، نه تعلق ثالثاً فی المقصود، و سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً راجعه الله تعالى بر ذاتی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق

۱۹۸۰- فی تعلقی به سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق

نوع آخر فی دعوی ابروچ لا مشاء و فی اخبار غیر ابروچ لا مشاء
 ۱۹۸۱- فی تعلقی به سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 لا مشاء، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق

۱۹۸۰- فی تعلقی به سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق
 سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق سبباً به وجهی، نه تعلق

(۱) و می و بعد

(۲) و می و بعد

(۳) و می و بعد

(۴) و می و بعد

في دعوى الاستثناء من الطلاق، لا يصح في الزوج، لا يثبت له لأنه خلاف نظام^(١)، وقد
فقد أصول الناس، فلا يؤمن بنفسه وحكي عنه من الإلزام^(٢)، وقد أجاز^(٣) من
أنه كان يقول: إن عرف الطلاق بالمرأه يصح دعوى الاستثناء منه، وإن عرفه بنفسه
لا يصح منه دعوى الاستثناء.

١٩٨٣: وكان الشيخ الإمام يظهر الدين لموعظاني رحمه الله تعالى يقول: لو قال
ظننت وأنت لا يصدق قضاء، وبطل قلبها أنت طالق ومتبر، يصدق قضاء
وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الإقرار في باب الإقرار باعتقالي لوفد عنه أعففتان
أمن. وكتب: إن شاء الله، صدق ولا يصدق القضاء، وذكر في باب الإقرار أنكحك امرأة
الرجل لامرأته، أنه حيث أمن، قلت: إن شاء الله، وأجاب: بأنه ما سب، فاقول قوله
قال، وكذا في الطلاق وبني [والفترق] عسى، ذكره مسلم لأئمة السرخسي رحمه الله
تعالى أن دعوى الاستثناء من الطلاق صحيح، وكذا في الجميع، لا يظهر منه ما هو دليل
صحة الجميع وقد رحدث الرواية في الشك في من يوسد رحمه الله تعالى به قال
ظننتها ولكن كسبتاً، أمره بطلاق، ولو قال: ظننتها لم تثبت، ثم يمكن مشي
في قول لم يفسد وإن يوسد حبسها الله تعالى، وبه الرواية من أن ما ذكر في
الأصل قول: لا بد من حجة الله تعالى إذا طلق الرجل امرأته، فهدده ساعدان فثبت
استثنى موصو لا بالطلاق، ولا بد من ذلك بطلان إن كان بعد، غضب بجري على
لسانه ما لا يحفظ بعده، فإنه لا يثبت على قول الله تعالى: وإن لم يكن
بهم: الخالة لا يعتمد؛ لأنه خلاف الظاهر.

من أحرقت إيفاع عدد لطلاق واستثناء بعده

١٩٨٤: قال الإمام سائب محمد رحمه الله تعالى عن من لا بد له أن طلق
ثلاثاً ولا حدة، وراحمه، أو حدة لا قبل وقع الثلاث، وبطل الاستثناء من قول أبي
حيفة رحمه الله تعالى، وفي قولهما تعلق ثمين، وعن سيبويه رحمه الله تعالى أنها

(١) وهو من خلاف الظاهر بعد

(٢) وفيه خلاف لا يثبت من التمسك

(٣) ما بين المصنفين مختلف من الإصباح والنبه من عدمه

(٤) حكاه في ب و ج

نظري واحد. والاصل ان اسماء يعقبي من الكل صحيح. وقد قل استثنى او كثر. واما
يعقبي هذا في اللفظ لا في الحكم. لا ترى انه لو قال بها. أنت طاهر أربعا إلا ثلاثا. صح
الاستثناء. ومن كان هذا استثناء الكل من الكل. من حيث ان ذكر الأربع ذكر لثلاث. لأن
المعلق لا يريد عن الثلاث باعتبارها فقط. وسيأتي في من هذا من غير هذا الوجه. وقد ساء
فقد تعالى.

واستثناء الذكر من الكل. ما دخل بلا خلاف بين أصحاب. واختلفت ألفاظ المشايخ
رحمهم الله حاله فيه بعضهم قالوا الاستثناء جاز محذوف التخصيص. والتخصيص
لا يورد على الكل وبعضهم قالوا الاستثناء إذا دخل في الكلام يصير متكلفا بلفظ. فلا بد
وقد يكون الكلام بالبناء على الاستثناء.

بعد هذا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله بحال الكلام يحمل على المصحف ما
أنكر. وهذا في مسائل في تخصص الاستثناء على الأولى والثانية عند أبي يوسف رحمه الله
عالي. وعلى الأولى عند محمد رحمه الله عالي. وقد ثبت لا يتخصص استثناء الكل من
الكل. وأبو حنيفة رحمه الله تعالى يقول أول الكلام مرفوع عن غيره. وقد وجد في غيره ما
يوجب تخصيص حكمه. وذكر السائل في تفسير الحكم في الأولى والثانية. لأن الحكم إذا عيبر
جمعه باسم الاثنين. لا بد من كونه في أول ثلاث. وثالثها. أنت طاهر.
واحدة وواحدة واحدا. لا بد من كونه في أول الاستثناء. لأنه منسب الكل. وهو قال لها أنت طاهر
ستين وواحدة. لا بد من كونه في أول ثلاث. وكذلك الجواب فيما إذا قال بالوجه فقلت أنت طاهر
واحدة وسبع الأسير. هي ثلاث. ما إذا بدأ بالواحدة فلا أمل في الاستثناء أن يعبر في
ما يليه. فيصير مستثنى بغير ما يركبه به نظرا إلى ما يلي الاستثناء فيصير. وما إذا بدأ بالثنتين.
لأنه لا يمكن حذف الاستثناء في الثنتين المذكورتين في صدر الكلام. ما لا بد من كونه في
جمع ما تكلم به. ولا بد من الواحد عاصله. ولا يمكن حذف الاستثناء في جملة الكلام. لأنه
يعبر مصداقا للواحدة لمردها معانها. فيصير ما جمع ما تكلم به نظرا إلى الواحد
لغيره.

٢٩٨٥ وهو قال بها. أنت طاهر واحدة وصيرت إلا واحدة. مع ثبوت ويصير مستثنى
لواحدة من الثنتين. وفيه استثناء البعض من الكل فيصح. وقد قال لها: أنت طاهر ثنتين
وثنتين لا تسير. جمع الاستثناء. وروعت ثلثة في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله.

[illegible][illegible][illegible]
$$= 3(1)$$

(*) ما ينفصل عن كونه في الإلهية بغيره من صفاته

[illegible]

٤٩٨٨ - ومن هذا خبر ما روى عن محمد بن حمزة أنه سأل عن سائر ما إذا قال
سألت طالق إلا فلانة وفلانة [١]، وليس له من سائر ما، صح الاستثناء؛ لأن
استثناء الكل [من الكل]² يصبح معنى؛ لأن الاستثناء يرد على هذا، فلفظ لا على الحكم ولو
قال سألت طالق إلا سألني لا يصح، وما اشترقا فلا باعتبار اللفظ روي الجمهور إلا
قال كل امرأة لي طالق إلا هذه، وليس له غير ما لم يفسد ولو قال سألت طالق فلا
وفلانة [أو فلاه]³، لا فلاه، فلا استثناء جازم؛ لأن قوله فلاه وفلانة وفلانة يصير قوله
سألت طالق، فيكون حكم بقوله، سألت طالق، ولو قال، سألت طالق إلا فلانة، يصح
الاستثناء، كما ما روي قال فلاه طالق⁴ وفلانة، إلا فلاه، لا يصح الاستثناء وكذلك إذا
قال، هذه وهذه [أو هذه]⁵، كان الاستثناء باطلاً

٤٩٨٩- وفي المتن: **أَيْ قَالَ لَهَا: كُنْتَ طَائِفَ ثَلَاثًا وَلَا وَاحِدَةً، أَوْ لَا حِينَ، قَهْدًا**
ثُمَّ يَسْتَنْزِلُ شَيْئًا، وَطَعْنَتْ ثَلَاثًا ولم يقل لها: **أَنْتَ طَائِفَ ثَلَاثَ لَا نِصْفَ بِطَلْفِيقِهِ، قَاعِلِمُ قَدْ**
انطَلَفَ لَا تَجْعَرُ أَفَى طَرَفِ الْإِبْرَاقِ، هَـ هَلْ تَجْعَرُ أَفَى طَرَفِ لَا سَنَدَ، أَوْ عَلَى قَوْلِ نَبِيِّ
يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَا تَجْعَرُ، وَهِيَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى (وَرَاهِدًا، حَتَّى يَنْقُضَ هَدْيَهُ
الْمَلَكَةُ بِمَقْعِ ثَنَانٍ عَدَائِي يُوسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَإِحْدَى الرَوَايَتَيْنِ عَنْ مُحَمَّدٍ، وَهِيَ كَأَنَّهُ
قَالَ ثَبَّ طُولُ ثَلَاثًا لَا وَاحِدًا، وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى يَجْعَرُ أَفَى طَرَفِ الْإِسْبَاقِ، حَتَّى يَنْقُضَ هَدْيَهُ
لِلْمَلَكَةِ بِمَقْعِ الثَّلَاثِ عَنْ هَذِهِ الرِوَايَةِ: لِأَنَّهُ لَا حِينَ سَنَدَ، النِّصْفَ، صَدْرَ تَقْطِيبِ كَلَامِهِ: كُنْتَ
طَائِفَ أَتَصْلِقَيْنِ وَنِصْفَ، فَكَذَبْتَ، كَتَلْفِيقِهِ الثَّلَاثَةَ، وَهِيَ هَذِهِ هَلْ لَهَا كُنْتَ طَائِفَ أَفَى
وَاحِدَةً وَنِصْفَ لَا وَاحِدَةً وَنِصْفَ، عَلَى قَوْلِ نَبِيِّ يُوسُفَ بِمَقْعِ ثَنَانٍ، وَهِيَ مُحَمَّدٌ رَوَايَتَيْنِ، هِيَ
رِوَايَةُ بِمَقْعِ ثَنَانٍ كَمَا مَرَّ نَوَافِي يُوسُفَ، وَهِيَ رِوَايَةُ بِمَقْعِ هَدْيِهِ

(1) 2

(٦) اَلْمُتَعَمِّرُ

(۴) مکمل طور پر

(٤) وهي : م - ملاله عالي، وملانه حالي، وفلالة خالتي ، وعلاه لا يصح

(٥) أليس ع ، ب ، ج ، د ، هـ ، ز ، ح ، ط ، ق ، ك ، ل ، م ، ن ، س ، ع ، ف ، ي ، ر ، كفا اتفاقا على هذه النسب الأندلسية ؟

(٦) ما بين الحقوق مناصب من الأصناف الستة المذكورة

نوع آخر.

٤٩٩٠ - وكما يصح الاستثناء من أصل التكلام، يصح الاستثناء من الاستثناء، قلنا قد تعالى **«وَلَا تَكْلُمُ إِلَّا مَنَحَرَهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا تَمُوتَ قَدْ تَكَلَّمَ»**، يسمى أن يوطأ من جعله الناس، وليس في أمره أن يوطأ من الـ

٤٩٩١ - بيان هذا، إذا كان له أن يطلق ثلاثاً إلا القريب، لا واحدة لجميع تبارك والأصل في جسي هذه المسألة أن استثنى ثانياً يجعل ممتثلي من الاستثناء لا يورث، ثم ينظر إلى ما ينفي من الاستثناء الأول، فمما جعل ذلك ممتثلي من أصل الكلام، فإذا سب هذا فنقول الاستثناء الثاني واحدة، فبعد ممتثلي من الاستثناء الأول وهو سب، ففي من الاستثناء الأول واحدة، فبعد ذلك ممتثلي من أصل الكلام وهو الثالث، وفي من أصل الكلام سب، فهي نوعان

٤٩٩٢ - وعلى هذا، يقال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً لا واحدة، ويجعل من الاستثناء من الاستثناء الثاني وهو الثالث، يعني من الاستثناء الأول تبارك، يجعل ذلك ممتثلي من الأصل وهو الاستثناء، يعني واحدة، فهي النوع، وكذلك إذا قال أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً، لاثنين إلا واحد، وذلك واحد، والوجه ما ذكرنا، ومن هنا يصح وجوبهم أنه في اعتبار نوع تقريبه، قال يعني لا ينفك الحد الأول يصبك، والثاني يمدرك، والثالث يمسك، والفرع صارك، ثم سمع ما في يمدرك بما في يمسك، فمدعى هو النوع

نوع آخر من الاستثناء.

أمّا "يحيى بن أبي أصيب" أحد ذهب أن التكلم بكلام ممنوع بالاستثناء، إذا ذكر عيباً وصفاً يلحق بالمتنبي منه، فيجعل وصفاً للمتنبى منه حتى يصل بطلانه، وإذا ذكر وصفاً يلحق بالمتنبى منه، ولا يبين بالمتنبى، فقد اختلف عبدة الشيوخ رحمهم الله تعالى فيه، فيفسدهم فقالوا يجعل وصفاً بالمتنبى منه، حتى يفسدونه بعد ذلك، وهو في الإمكان وبعضهم قالوا يجعل وصفاً لتكبر شيئاً قد عوته على شكل، أو فهداه إلى الهدى بالمتنبى منه، من المتنبي من حكم المتنبي منه في كلامه وإذا ذكر وصفاً بالمتنبى بالمتنبى منه والمتنبى، فقد اختلف عبدة الشيوخ فيه أيضاً،

بعضهم قالوا: يجعل وصفاً لكل: تخفيفاً لدخوله على الكل، وتجنباً لسمجته، فيطلق
المشئ بوصفه، ويسمى مشئاً من بوضفه، وبمعهم قالوا: يجعل وصفاً للمشئ من
لاغير: لأنه لو جعل وصفاً للمشئ من غير، ولو جعل وصفاً للمشئ بطل، وتوصف
إلى بغير الاعتبار لا لإبطال. وهذا كله إما ذكر وصفاً راتداً، أما ذكر وصفاً أصلياً لا يصير
أصلاً، ويجعل ذكره ولا ذكر سواه.

الأصل الثاني أن الوصف المذكور على مبدئ التاكيد، لا يصير أصلاً بين الطلاق
والاستثناء، وليس طلاق والشرط، حتى يرد من قال لا مرنه أسطر طقس ثلاثاً يا هلانة إلا
واحدة، يمع شمس ولا يصير قوله: يا قلانة وأصلاً، لما كان ساكناً بمرتب المحل، وإذا كان
لا مرنه قبل الدخول، أتت طالق ياتن إن دخلت سمار، لا يطق من لم يدخل الدار،
ولا يصير قوله: يا سمار بين الطلاق والشرط، لذكره ساكناً بمرتب الواقع.

جنتنا إلى المسائل

١٩٩٢ - قال محمد حجة الله تعالى من "الرياض" إن قال لامرأته أنت طالق ثلاثاً
إلا واحدة للمسه، كاتب مالف لسنه عند كل منهر تطهيرة، لأن وصف المسه يلبس
بالمشئ من (دور المشئ)؛ لأنه صفة الواقعة والمشئ من الواقع، أما المشئ من غير
واقع، فمعناه صفة للمشئ من غير، وصار كأنه قال: أنت طالق [تتبن] لسته، أو مقول
يجعل وصفاً لكل، ويصير كأنه قال: أنت طالق "ثلاثاً للمسه" إلا واحدة، وكذلك إذا قال
لها: أنت طالق ثلاثاً لا واحدة، إما حصة وطهرت، أو إن كنت ثلاثاً، أو إن دخلت
الدار، كتب التطهيرات من نفس الشخص والطهر من لمسائه، أو ليس، وبالكلام في المسألة
ثلاثة، ودخول من مسألة الثالثة، ويصرف الشرط إلى المشئ من دون المشئ؛ لأنه
يلبس بالمشئ من، ولا يلبس بالمشئ من، لأنه إلى محج، من الشرط لهما يقع، والذي يقع
المشئ من دون المشئ، أو يقول: يصرف الشرط إلى الكل ويصير معنى الثلاثة بالشرط،
مشئاً واحداً من

(١) وهي م إلى بيان مسائل

(٢) ما بين المصنفين من عدم الأصل، أتت من طوم وف

(٣) ما بين المصنفين من عدم الأصل، وأتت من طوم وف

(٤) منكم من م وف، وكان من الأصل وف، لأنه بين المصنفين، وبين المصنفين من

أما - لا يباح له - مطايعتي فإنه قد تم زنا - منه - مرة - فلا هي الكسرة
 إلا أن لو دلت { منه - فله - نفس واحدة باقية } لأنه يوجب له محرمي مطلقه - لا أنه قد تمت
 فلو جدد، قال الله تعالى ﴿لَا تَرَائِيْنِ كُفْرًا﴾ والذم هو كمالها
 منسباً ﴿...﴾ بين كمالها

| مبحث - ٤ | ٥١٦ | نهر من الجو ص ٤٤٤ |
|---|-----|-------------------|
| نوع آخر . | . | ٩٩ |
| نوع آخر | . | ١٠٢ |
| نوع آخر . | . | ١٠٣ |
| النقص النوع بشرى بيان ما يحتمل من الألفاظ وما لا يحتمل . | . | ١٠٦ |
| النقص النوع من عشر من الألفاظ التي لا تفتقد على (جاء) وهي تفتقد | . | |
| على الإجابة . ثم تفتقد من (جاء) يحتاج فيها إلى الإجابة . | . | ١١٣ |
| نوع آخر (لما نقصت النقص ثلثان إلى حارة وعدد ثلثان) | . | |
| إلى غير من موقف النقص عليه . | . | ١١٥ |
| النقص النوع من بشرى النهر . | . | ١١٧ |
| نوع آخر (في النهر) بدخول (جاء) . | . | ١٢١ |
| نوع آخر | . | ١٢٣ |
| نوع من هذا النوع (في) ٦ (في) ما ليس في | . | ١٢٤ |
| نوع آخر من النوع (في) ما ليس في | . | |
| نوع آخر من خلاف ما ليس | . | ١٢٦ |
| نوع آخر من النوع (في) ما ليس | . | ١٣٠ |
| نوع من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٣٤ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٣٦ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٣٨ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٤٢ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٤٦ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٤٨ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٥٢ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٥٤ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٥٦ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٥٨ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٦٢ |
| نوع آخر من (في) ما ليس (في) ما ليس | . | ١٦٤ |

| | |
|-----|---|
| ۱۶۸ | الفصل التاسع عشر في النكاح المفسد وأحكامه |
| ۱۷۰ | فصل في نكاح من في ثوب البس |
| ۱۷۲ | الفصل العشرون في حكم العبد والإماء |
| ۱۹۰ | فصل في أمهرون في نكاح الكفو |
| ۱۹۲ | نوع منه في نكاح أهل الحرب |
| ۱۹۵ | نوع منه في نكاح المرس |
| ۲۰۰ | نوع آخر في إسلام أحد الزوجين |
| | الفصل الحادي والعشرون في الخصومات الواقعة بين الزوجين (أو فاءة البقرة حذرة) |
| ۲۰۵ | وما يخص بها |
| ۲۰۷ | نوع منه في دعوى النكاح ودفعة البينة عليه |
| ۲۱۱ | نوع آخر منه في اختلافهما في منافع البينة |
| ۲۱۸ | نوع آخر منه في اختلافهما في الشك ونكاح |
| ۲۱۹ | نوع آخر في اختلافهما في صحة العتق وإفادته |
| ۲۲۱ | نوع آخر |
| ۲۲۳ | وما يخص بهذا الفصل |
| | الفصل الثاني والعشرون في بيان ما للزوج من الخص وما ليس له أو يفعل |
| ۲۲۵ | وفي بيان ما للمرأة أو يفعل وما ليس لها أو يفعل |
| ۲۳۸ | الفصل الثالث والعشرون في العین والحبوب والخصی |
| ۲۴۳ | الفصل الرابع والعشرون في بيان حكم المرأة عند الفراق الزوجين |
| ۲۴۳ | نوع منه |
| ۲۴۶ | نوع منه |
| ۲۴۶ | نوع منه |
| | فصل في خمس وعشرون من المسائل المتعلقة بنكاح الحائض وما يتعلق به |
| | ونكاح المفسون في إطلاق المضاف وأصل في رفع البعین في إطلاق |
| ۲۴۸ | نكاح ونحوه وفاء الغاض في الحجر عن البقرة وأمثالها |

- وَمَا يَصِلُ بِهِ الْمَسْأَلُ : ٢٥٠
- المَسْأَلُ الْقَوْلُ تَعْلُزُ رَفْعُ الْبَيْدِ فِي تَعْلَافِ الْمَضَامِ : ٢٥٢
- الفصل السادس والعشرون في اشتقاقات ٢٥٣
- كتابية النسخة ٢٥٤
- القصص الأولى في بيان من يستحق النفقة من المروحات ومن لا يستحق ٢٥٥
- نوع آخر في كسوة المرأة : ٢٥٦
- نوع آخر في فريضة النافس نفقة المرأة وكسوتها : ٢٥٧
- نوع آخر في نفقة خادم الزوج : ٢٥٨
- نوع آخر في الخصومة في نفقة الأومة المقيمة ٢٥٩
- وَمَا يَصِلُ بِهِ الدُّعَى ٢٦٠
- نوع آخر في الاختلاف الواقع بين المرجع في دعوى البسار والإعسار : ٢٦١
- وَمَا يَصِلُ بِهِ الدُّعَى : ٢٦٢
- نوع آخر في الكفاءة بالنفقة ٢٦٣
- عن آخر في الصلح عن النفقة ٢٦٤
- نوع آخر في إيجاب النفقة من التكاح القوي لم يعرفه ثقات : ٢٦٥
- نوع آخر : ٢٦٦
- الفصل الثاني في نفقة المطلقات ٢٦٧
- نوع منه في بيان من يستحق النفقة من المطلقات ومن لا يستحق : ٢٦٨
- نوع آخر في الأسباب المسببة لهذه النفقة : ٢٦٩
- نوع آخر في الصلح عن نفقة المرأة : ٢٧٠
- نوع آخر في اختلاف الزوجين في وقوع التعلات وبين حكم النفقة : ٢٧١
- وَمَا يَصِلُ بِهِ الْفَصْلُ : ٢٧٢
- المصل تشكك في نفقة ذوي الأرحام ٢٧٣
- وَمَا يَصِلُ بِهِ الشَّرْحُ : ٢٧٤
- نوع آخر فيها لا يجب على الأب من نفقة الأولاد : ٢٧٥

- نوع آخر مما يجب من نفقة الوالدتين ٣٤٩
- نوع آخر في نفقة الأجساد وأولاد الأولاد ٣٥٥
- نوع آخر في نفقة من سوى الأم النسي ومنولوعين من سوى الأب والأم ٣٥٧
- المفصل الرابع في نكاحات أمم الكفر ٣٥٩
- المفصل الخامس في نفقة المالك ٣٦٤
- نوع هي بيتا يستحق أنفه أساليبك ٣٦٤
- نوع آخر في إيجاب النفقة في ملكه الموقوف ٣٦٧
- نوع آخر في الإعتاق على التعيين للمنفقة ٣٧٠
- وما يخص هذا النوع ٣٧٥
- وما يخص هذا النوع ٣٧٦
- كتاب المطلاق ٣٧٨
- المفصل الأول في بيان أنواع المطلق ٣٨٠
- نوع آخر مما يخص هذا المفصل ٣٨٢
- نوع آخر يخص هذا المفصل أيضا ٣٨٦
- نوع آخر يخص هذا المفصل أيضا ٣٨٧
- نوع آخر يخص هذا المفصل أيضا ٣٨٦
- نوع آخر من هذا المفصل أيضا ٣٨٨
- المفصل الثاني في بيان شرط صحته ٣٩٠
- بمسافة مطلقا في بيان حكمه ٣٩٠
- المفصل الثالث في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع ٣٩٠
- المفصل الرابع فيما يرجع إلى صريح المطلق ٣٩٣
- نوع آخر في الإيقاع طرقي الإذعان في ترك الإضافة وما يشبهها ٣٩٩
- نوع آخر يخص هذا المفصل في الإيقاع والإضافة التي بعض المراء ٤٠٣
- نوع آخر في تكرار المطلاق والإيقاع المعدد في المدحونة وغير المدحونة ٤٠٥
- نوع آخر في إيقاع المطلاق بعد ماله عدد، وما لا عدوله

- ٤١٠ وهي شبهة الواقع في ما قلناه، وما لا حدود له
- ٤١٦ روح فخر من إطلاق العدد بالإنشاء، وشبهة به العادة
- ٤١٦ روح آخر من إبقاء مهر المطلقات
- ٤٢٠ أقساماً لحكم من المكاتب
- ٤٢٢ لغرض منه مهر من إبقاء الطلاق بالكتاب
- ٤٢٦ الفصل الثاني من الخلاف الثاني، وهو مهر الزوج بعد مهر الزوج المطلق
- ٤٢٠ يمنع من إقامته
- ٤٢٢ تخصيص المهر من الأصول في الخلاف
- ٤٢٤ مهر أمير وميراثية الفصل من الأصول، والاستثناء، وفيه لا يقع
- ٤٢٠ مهر فخر من مهر الزوج الاستثناء، وهي إحياء غير الزوج الزوج بالاستثناء
- ٤٢٣ مهر آخر من إبقاء مهر المطلق والاستثناء
- ٤٢٦ مهر آخر من إبقاء مهر المطلق والاستثناء
- ٤٢٧ مهر آخر من إبقاء مهر المطلق والاستثناء
- ٤٢٨ مهر آخر من إبقاء مهر المطلق والاستثناء